مجلة القُلزم للدراسات التطبيقية
QULZUM JOURNAL FOR APPLIED STUDIES
ISSN: 1858 - 9553
علمية دولية مُحكمة - تصدر بالشراكة مع جامعة دنقلا-السودان

في هذا العدد :

- أثر إدارة الجودة الشاملة فى تحقيق الميزة التنافسية (دراسة حالة الشركة السودانية للكهرباء 2023م)

د. أماني سليمان أحمد سليمان – أ. أميرة ناصر السالم آل سالم

- تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية وأثره على نظام الرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية (دراسة حالة هيئة الجمارك –إدارة الجمارك بولاية القضارف– السودان 2022م)

د. أسعد عبدالمحمود عباس – د. مروان البشرى الطيب البشير

- دراسة مشكلة اختلاف التباين في نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالتطبيق على دالة الاستهلاك في السودان(2000-2022م)

د. معتز ادم عبد الرحيم محمد ـ د. سليمان خليفة مردس عجب الله

- أثر إستراتيجية تمكين العاملين علي الولاء التنظيمي من خلال التأقلم التنظيمي كمتغير وسيط (دراسة حالة عينة من العاملين بوزارة الماليةوالقوى العاملة بإقليم النيل الأزرق خلال العام 2024)

د. عبد اللطيف عمر محمد طه

العدد العاشر ـ رمضان 1446هـ ـ مارس 2025م

مجلة القُلزم للدراسات التطبيقية -العدد العاشر - رمضان 1446هـ - مارس 2025م
ISSN: 1858 - 9553 ردمك
دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم: Al Qulzum Scientific Journal
الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر
2025 تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع
السوق العربي-الخرطوم-السودان
ردمك: 1858-9766
الخرطوم- السودان

هيئة التحرير

المشرف العام

د. الوليد مصطفى إبراهيم – مدير الجامعة

رئيس هيئة التحرير

أ.د. حاتم الصديق محمد أحمد

رئيس التحرير

د. عوض أحمد حسين شبا

سكرتير التحرير

د. حرم مبارك الإمام الحاج

التدقيق اللغوي

أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر(السودان)

الإشراف الإلكتروني

د. محمد المأمون

التصميم والإخراج الفني

أ. عادل محمد عبد القادر (السودان)

الهيئة العلمية والاستشارية

أ.د سهام محمد أحمد بخيت – رئيس الهيئة – جامعة الزعيم الأزهري – السودان
أ.د محمد عبدالوهاب محمد علي – جامعة دنقلا – السودان
أ.د طارق محي الدين الزاكي- جامعة جدة – المملكة العربية السعودية
أ.د سامية صادق إسماعيل – جامعة دنقلا – السودان
أ.د عاصم عثمان الزبير – جامعة دنقلا – السودان
د. تاج السر علي أحمد عبدالرحمن – جامعة الخرطوم – السودان
د. لنا محمد عبدالمطلب علي – جامعة دنقلا
د. محمد المامون عبدالرحيم الخضر – جامعة الزعيم الأزهري – السودان
د. إبتسام محمد بشير إدريس – جامعة الزعيم الأزهري – السودان
د. منى إبراهيم محمد الماحي – محطة أبحاث أسماك البحر الأحمر – السودان
د.صالحة سيد أحمد عبدالله – جامعة دنقلا – السودان
د. إبتسام محمد عبدالباقي عبدالله – جامعة بخت الرضا- السودان
د. فردوس عمر عثمان عبدالرحمن – جامعة غرب كردفان – السودان
د.معالي سعد العوض مختار- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – السودان

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية عبر العنوان التالي

هاتف: +249121566207+ - 249910785855 +

بريد إلكتروني : rsbcrsc@gmail.com

السودان- الخرطوم - السوق العربي عمارة جي تاون الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) للدراسات التطبيقية مجلة علمية محُكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان بالشراكة مع جامعة دنقلا- السودان . تهتم المجلة بالبحوث والدراسات العلمية والمواضيع ذات الصلة بدول حوض البحر الأحمر.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R,).
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

القارئ الكريم:

السلام عليكم ورحمة اله وبركاته.. نطل على حضراتكم من نافذة جديدة من نوافذ النشر العلمي وهي مجلة القُلزم للدراسات التطبيقية|، ونحن في غاية السعادة والمجلة تصل عددها العاشر بفضل الله تعالى ومنته.

القارئ الكريم:

هذه المجلة تصدر بالشراكة مع جامعة دنقلا وهي إحدى الجامعات السودانية الفتية التي وضعت بصمات مميزة في مسيرة البحث العلمي، وهذا العدد هو العاشر في إطار هذه الشراكة العلمية التي تأتي في إطار استراتيجية مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر في تفعيل الحراك العلمي والبحث داخل السودان وخارجه.

القارئ الكريم:

هذا العدد يشتمل على العديد من البحوث والدراسات المهمة ذات البعد النظري والتطبيقي ولضمان نجاح واستمرارية هذه المجلة بإذن الله تعالى نأمل أن يرفدنا الباحثون بمزيد من اسهاماتهم العلمية المميزة مع خالص الشكر والتقدير للجميع.

أسرة التحرير

المحتويات

أثـر إدارة الجـودة الشـاملة فى تحقيـق الميـزة التنافسـية (دراسـة حالـة الشركـة السـودانية للكهربـاء 2023م).....(7-36)

د. أماني سليمان أحمد سليمان – أ. أميرة ناصر السالم آل سالم

تطبيـق برنامـج الاسـيكودا العالميـة وأثـره على نظـام الرقابـة الداخلية فى المؤسسـات الجمركية (دراسـة حالة هيئة الجمارك -إدارة الجمارك بولاية القضارف- السـودان 2022م).....(37-62)

د. أسعد عبدالمحمود عباس – د. مروان البشرى الطيب البشير

دراسـة مشـكلة اختـلاف التبايـن في نمـوذج الانحـدار الخطـي المتعددبالتطبيـق عـلى دالـة الاستهلاك في السـودان(2000-2022م).....(63-80)

د. معتز ادم عبد الرحيم محمد-د. سليمان خليفة مردس عجب الله

أثـر إسـتراتيجية تمكـين العاملـين عـلي الـولاء التنظيمـي مـن خـلال التأقلـم التنظيمـي كمتغـير وسـيط (دراسـة حالـة عينـة مـن العاملـين بـوزارة الماليةوالقـوى العاملـة بإقليـم النيـل الأزرق خـلال العـام 2024).....(81-114)

د. عبد اللطيف عمر محمد طه

دور اسـتخدام التقنيـة الحديثـة في التسـويق الزراعي(تجربـة السـوق المركـزي ومجمـع سـلو للخـضر والفاكهـة بولايـة القضـارف – السـودان أنموذجـاً 2021 - 2023م).....(115-138)

د. عبدالعزيز يعقوب عبدالله علي-د. مهند عبدالحفيظ حسين برير-د. محمد خميس إسحق بلال

دور جـودة الخدمـة في تحقيـق الميـزة التنافسـية دراسـة اسـتطلاعية لآراء عينـة مـن طـلاب كليـة التجـارة بجامعـة النيلـين بمركـز شـندي الفـترة مـن 2023 - 2024م.....(139-160)

د. نصر الدين الأمين فضل الله الكلس - أ. حسب الرسول إبراهيم فضل الله تبيدي

دور وسـائل الرقابـة الحديثـة في الحـد مـن مخاطـر الدفـع الإلكـتروني (دراسـة ميدانيـة عـلى عينه مـن المصـارف السـودانية) (2017 - 2020م).....(161-186)

د. عبد الرحمن عمر أحمد محمد-أ. مصطفي جمال مصطفي أحمد

دور المجتمـع السـوداني في الوقايـة مـن خطـر المخـدرات.....(187-204)

أ.الصادق مهدي محمد علي

الطبيعـة الموضوعيـة للقانـون الـدولي الانسـاني في مجـال الأسـلحة المحظـورة.....(205-228)

أ.محمد ناصر عبد الله قسم الله

Using Geochemical Methods to Prospecting Mineralization for Gold and Associated Minerals in Hamra Sheikh area- Sodari Locality- North Kordofan State- Sudan) March 2023 To October ,2023AD).....(229-262)

A.Mustafa Ahmed Elfaki Awad Allah

أثر إدارة الجودة الشاملة فى تحقيق الميزة التنافسية (دراسة حالة الشركة السودانية للكهرباء 2023 م)

د. أماني سليمان أحمد سليمان

أستاذ مشارك – قسم إدارة الأعمال - كلية إدارة الأعمال
جامعة نجران – المملكة العربية السعودية

أ. أميرة ناصر السالم آل سالم

محاضر – قسم إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال
جامعة نجران - المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت الدراسة لتوضيح العلاقة بين رضا العملاء والتحسين المستمر، كذلك فرق العمل، ودعم الإدارة العلي، والقيادة، والتدريب وتحقيق الميزة التنافسية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستدلالي والتاريخي. من أهم نتائج الدراسة أن هنالك علاقة طردية قوية ودور فعّال لإدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية، إن التزام الإدارات بإشراك العاملين في علميات اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم يسهم فى تحقيق الميزة التنافسية، عدم تشجيع العملين على إنشاء جلسات من أجل توليد أفكار إيجابية تفيد مسار العمل من أكبر معوقات التطوير وتحقيق الميزة التنافسية. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة التزام الإدارات بإشراك العاملين في علميات اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم، أهمية تدريب وتأهيل وتطوير العاملين بما يتناسب احتياجاتهم، اتباع نظم الإدارة الحديثة واتباع نهج حديث يناسب التغيرات التي تحدث في العالم.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، الميزة التنافسية.

The Impact of Total Quality Management in Achieving Competitive Advantage
(Case study the Sudanese Electricity Company 2023AD)

Dr. Amirah Nasser Alsalem
A.Amani Suliman Ahmed

Abstract:

The study aimed to clarify the relationship between customer satisfaction and continuous improvement, as well as work teams, senior management support, leadership, training and achieving competitive advantage. The study followed the descriptive, analytical, inferential and historical approach. One of the most important results of the study is that there is a strong direct relationship and an effective role for total quality management in achieving competitive advantage. The commitment of departments to involve employees in decision-making processes related to their work contributes to achieving competitive advantage.

Not encouraging employees to create sessions to generate positive ideas that benefit the work process is one of the biggest obstacles to development and achieving competitive advantage. The study recommended a number of recommendations, including the necessity of departments' commitment to involving employees in decision-making processes related to their work, the importance of training, qualifying and developing employees in a manner that suits their needs, following modern management systems and following a modern approach that suits the changes occurring in the world.

Keywords: Total Quality Management, Competitive Advantage.

الإطار المنهجي:

مقدمة:

إدارة الجودة الشاملة مطلب أساسي في ظل الظروف الحالية التي يشهدها العالم من عولمة، والتغيرات المستمرة في التقنية وأصبحت من الاتجاهات الحديثة في الفكر الإداري المعاصر والتي نالت ومازالت تنال اهتماماً واسعاً من قبل الكثير من الاقتصاديين والكتاب المتخصصين في هذا المجال حيث أن أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على تحقيق الميزة التنافسية بات محل اهتمام للمؤسسات والشركات. إن ظهور إدارة الجودة الشاملة كمفهوم إداري حديث. قد بدأ فعلاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين وعلى الرغم من نشأته الأمريكية، إلا أن تطبيقه وانتشاره كان في اليابان، وقد بدأ هذا النوع من الإدارة في مجال الأعمال، لكن سرعان ما امتدت النظرة لتصل إلى جودة الخدمات العامة التي تقوم للمواطن والمستفيد، سواء قامت بأداء تلك الخدمات العامة مؤسسات خاصة، أم جهات حكومية، وذلك من الرضا التام للعميل وأصبحت الجودة هي محدداً لسلوك فئة من المستهلكين لذلك أصبح لزاماً على الشركات أن تقدم سلع وخدمات ذات جودة عالية في الأسواق. وتتمثل أهمية إدارة الجودة الشاملة في كونها من أهم الأدوات التي استعانت بها شركات أخرى لتتقدم على منافسيها، يجب وضع برنامج متكامل لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مختلف نشاطات المؤسسة، حيث أصبحت الخدمة المميزة (التميز، سرعة الاستجابة) هي الأساس في المفاضلة بين شركة وأخرى.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من أهمية هذه الحقيقة، إلا أنه ما زال هناك قصور وضعف في الاهتمام بالجودة الشاملة وأثره في تحقيق الميزة التنافسية بالشركات والمؤسسات، وذلك من خلال تجاهل قياداته الإدارية لأهمية موجوداته الفكرية، وتركز اهتمامها فقط حول طرق تطبيقها للأنظمة والتعليمات بموجوداته المادية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للأهداف التالية:

1. توضيح أثر رضا العملاء على تحقيق الميزة التنافسية.
2. بيان العلاقة بين التحسين المستمر وتحقيق الميزة التنافسية.
3. دراسة أثر طرق العمل فى تحقيق الميزة التنافسية.

4. تحديد أثر العلاقة بين دعم الإدارة العليا وتحقيق الميزة التنافسية.
5. معرفة علاقة القيادة بتحقيق الميزة التنافسية.
6. دراسة أثر العلاقة بين التدريب وتحقيق الميزة التنافسية.

فرضيات الدراسة:

1 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رضا العملاء وتحقيق الميزة التنافسية.
2 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحسين المستمر وتحقيق الميزة التنافسية.
3 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرق العمل وتحقيق الميزة التنافسية.
4 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دعم الإدارة العليا وتحقيق الميزة التنافسية.
5 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة وتحقيق الميزة التنافسية.
6 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب وتحقيق الميزة التنافسية.

أهمية الدراسة:

- تتمثل أهمية البحث في أهمية الشركة كقطاع يتطلب التطور والتغيير والتجديد، وإن إدارة الجودة الشاملة بشكل صحيح يمكن هذا القطاع من الوصول إلى مرحلة تحقيق الأداء المطلوب والتميز والقدرة على تحقيق وضع أفضل.
- إن موضوع الجودة الشاملة من أكثر الموضوعات أهمية في الوقت الحاضر وإن إدارتها بشكل صحيح هدف من الأهداف التي تسعى المؤسسات إليه وقد وفرت الكثير من الفرص للمؤسسات لتحقيق التقدم.
- أهمية هذه الدراسة من الناحية التطبيقية نظراً لقلة الأبحاث العلمية في المكتبة الإدارية محلياً.
- وأهميته العلمية تتمثل في تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة لا يزال في المرحلة الأولى وجميع الشركات السودانية تسعى لمعرفة المزيد عنها قبل محاولة تطبيقها بصورة كاملة في جميع أنشطة الشركة ويمكن أن يشكل الإطار العام النظري للدراسة قاعدة مرجعية في المؤسسات ويسهم في تعميق فلسفته ومنهج دارة الجودة الشاملة والميزة التنافسية كأسلوب إداري حديث .
- والأهمية العملية: تتمثل في المساهمة في إبراز دور تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في الشركة والإسهام في وضع بعض الأسس والتوصيات والمقترحات لمدراء الشركات السودانية فيما يتعلق بتطبيق إدارة الجودة الشاملة.

منهجية الدراسة:

استخدمت الباحثات المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على تفسير الوضع القائم للمشكلة قيد البحث وتحديد أسبابها وعلاقتها ثم تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والوصول لتوصيف دقيق للمشكلة ونتائجها إضافة لمنهج دراسة حالة تطبيقية (وصف تطبيقي) واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحليل واستخلاص النتائج بالإضافة للمنهج التاريخي.

الإطار النظري:

إدارة الجودة الشاملة:

مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

معنى الجودة لغةً: جاء في المعجم الوسيط أن الجودة تعني كون الشئ جيداً، وفعلها الثلاثي: جاد وأشار ابن منظور في لسان العرب أن الجيّد: نقيض الردئ، وجاد الشئ جَودة وجودة (بضم الجيم): أي صار جيّداً، وقد جاد جوده وأجاد أي أتى بالجيد من القول والفعل والجودة كما هي في قاموس أكسفورد تعني: الدرجة العالية من النوعية أو القيمة[1].

معنى الجودة اصطلاحاً: الجودة (Qualité) كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية Qualities التي يقصد بها: طبيعة الشئ ودرجة صلاحه، وهي لا تعني الأفضل أو الأحسن دوماً، وإنما هي مفهوم نسبي يختلف النظر إليه باختلاف جهة الاستفادة منه سواء كانت تلك الجهة (الزبون، أو المصمم، أو المؤسسة، أو المجتمع، ...إلخ)[2].

أن إدارة الجودة الشاملة هي: فلسفة إدارية حديثة، تأخذ شكلاً أو نظاماً إدارياً شاملاً قائماً على أساس إحداث تغييرات إيجابية جذرية لكل شيء داخل المؤسسة، بحيث تشمل هذه التغييرات: الفكر، والسلوك، والقيم، والمعتقدات التنظيمية، والمفاهيم الإدارية، ونمط القيادة الإدارية، ونظم وإجراءات العمل والأداء؛ وذلك من أجل تحسين وتطوير مكونات المؤسسة كلها للوصول إلى أعلى جودة في مخرجاتها (سلع أو خدمات) وبأقل تكلفة، وبهدف تحقيق أعلى درجة من الرضى لدى أبنائها عن طريق إشباع حاجاتهم ورغباتهم، وفق توقعاتهم. وكذلك يمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة بأنها: فلسفة إدارية تهدف إلى تحقيق التميز في أداء المؤسسة ككل من خلال الوفاء باحتياجات العملاء والعاملين [3].

بينما هناك مدرسة أخرى ترى أن إدارة الجودة الشاملة هي إدارة للتحسين المستمر وكذلك تعرف إدارة الجودة الشاملة بأنها: الطريقة التي تستطيع من خلالها المؤسسة تحسين الأداء بشكل مستمر في كافة مستويات العمل التشغيلي، وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة [4]. وعرفت بأنها: أسلوب للإدارة الحديثة يلتزم بتقديم خدمة لكل العملاء من خلال إيجاد بيئة يتم فيها تحسين وتطوير مستمر لمهارات الأفراد ولنظم العمل، وصبغ كل جانب من جوانب المنشأة وأنشطتها بصبغة التفوق، إضافة إلى الالتزام بمبادئ نظام الجودة الشاملة، التي تتمثل في إرضاء العميل ودعم العمل الجماعي [5].

يتبين للباحثات من خلال التعريفات المختلفة لمفهوم إدارة الجودة الشاملة أن الجودة الشاملة تسعى إلى تحقيق النتائج بتكلفة أقل وبأقصر فترة زمنية ممكنة، وتحقيق كل متطلبات العميل وبمواصفات عالية الجودة، وكذلك تجاوز كل الأخطاء والانحرافات، وخلق فرص كبيرة للمناقشة وتبني الأفكار التي تساعد على تجويد الأداء وفق رؤى تقييمية مستمرة من أجل معالجة كل أوجه القصور.

أهداف إدارة الجودة الشاملة:

تهدف إدارة الجودة الشاملة إلى تحقيق جملة من الأهداف المتداخلة المتكاملة، عبر عن بعضها كما يلي:

1 - الاهتمام الزائد والمستمر بجودة الإنتاجية وجودة الأداء التنظيمي.

2 - فهم التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية.

3 - الحصول على ميزة تنافسية والمحافظة عليها.

4 - قبول الفرد أو المشارك لأداء المبادرات الجديدة.

5 - منح حق التصرف واتخاذ القرارات للفرد، وللفريق في المسائل المتعلقة بالجودة.

6 - تفصيل المسألة من خلال القياس والمقارنة مع الآخرين.

7 - شحذ عملية التركيز على العملاء الداخليين والخارجيين لتحسين مجالات العمل المشترك.

8 - كذلك تهدف إدارة الجودة الشاملة إلى زيادة القيمة المضافة، وتجنب الأخطاء واكتشافها والقضاء عليها[6].

أهمية إدارة الجودة الشاملة:

تكمن أهمية إدارة الجودة الشاملة لدى المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية في طبيعة أهداف إدارة الجودة الشاملة ذاتها التي ترمي إلى:

1. تحقيق رضا العملاء: الذي أصبح أكثر إلحاحاً من ذي قبل. وقد ساعد انفجار ثورة المعلومات في تغيير التوقعات لدى العملاء، وأصبحت الشكاوى ينظر إليها على أنها فرص للتحسين. ولهذا فإن إدارة الجودة الشاملة تركز على التعرف على احتياجات العميل ورغباته، وعلى تحديد ما تقدمه المؤسسات الآن وما ينبغي أن تفعله لتقديم المزيد؛ كما تركز على تحديد دور كل فرد أو جماعة بدءاً من مرحلة بحوث السوق لتحديد المواصفات التي تخص العميل، مروراً بمرحلة التصميم ومرحلة الإنتاج، ثم النقل والتخزين والمناولة والتوزيع، وأخيراً التركيب وخدمة ما بعد البيع[7].
2. تحسين الأرباح: إن التحسين الذي يتحقق في إدارة الجودة الشاملة يكمن في البيع بأسعار أعلى دون إغضاب العميل، وفي التقليل من تكاليف التسويق، وفي الزيادة في كمية المبيعات، ومن ثم في زيادة الأرباح والقدرة على التنافس[8].
3. زيادة الفعالية التنظيمية: تعزز إدارة الجودة الشاملة القدرة على العمل الجماعي؛ وتحقق تحسيناً في الاتصالات بجميع العاملين، وإشراكاً أكبر لهم في حل المشاكل، وتحسيناً في العلاقة بين الإدارة والموظفين؛ وبذلك يقل معدل دوران العمالة[9].
4. تحقيق القدرة على المنافسة: لقد اشتدت حدة المنافسة بين المؤسسات التجارية والخدمية، خصوصاً بعد بدء تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية تحت مظلة مؤسسة التجارة الدولية، والتي تقضي بتحرير التجارة العالمية من ناحية السلع والخدمات من قيود التعريفة الجمركية وغيرها من القيود مثل حصص الاستيراد ودعم الحكومات

لصادراتها؛ وأصبح مجال التنافس فقط في السعر وجودة السلعة والخدمة. لذا فالأهمية هنا تكمن في كون إدارة الجودة الشاملة هي نظام فكري ومنهج عمل للحصول على منتج على قدر عال من القدرة التنافسية عالمياً[10].

5. السعي للحصول على شهادات الجودة: تسعى مؤسسات الأعمال والمؤسسات الحكومية لدعم قدراتها التنافسية من خلال الحصول على شهادات الجودة العالمية للمواصفات، لتكون تلك الشهادات بمثابة جواز مرور لها إلى الأسواق المحلية والعالمية. وحيث إن المؤسسات الحكومية في العديد من الدول بدأت تشترط أن يكون موردوها من بين الحاصلين على هذه الشهادة، فإن إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في المؤسسات تصبح هي السبيل الوحيد للحصول على هذه الشهادة. لذا تسارع العديد من المؤسسات الآن إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة إدراكاً منها لأهميتها في هذا المجال[11].
6. إيجاد بديل للمداخل الجزئية الفاشلة في حل مشكلات المؤسسات: إن المداخل والأساليب الجزئية مثل الإدارة بالأهداف، وإعادة هيكلة بعض الأقسام والإدارات، والإدارة بالاستثناء، وخفض التكلفة، قد فشلت جميعاً في تحسين الجودة؛ لذا كان لابد من وجود نظام شامل للعمل، وهو إدارة الجودة الشاملة التي يؤدي تطبيقها إلى تقليل العمليات الإدارية وتبسيط الإجراءات والنماذج، وإلى القضاء على شكاوى المستهدفين بالخدمة أو المنتج، ووضع قواعد مناسبة للالتزام الإداري وإدارة عمليات التغيير(12).
7. تنمية الشعور بوحدة المجموعة وعمل الفريق، والثقة المتبادلة بين الأفراد، بالإضافة إلى الشعور بالانتماء إلى بيئة العمل.
8. تحقيق سمعة طيبة للمنظمة في نظر العملاء الخارجيين.

مراحل عملية إدارة الجودة الشاملة:

أن هناك خمس مراحل للتحرك إلى نظام الجودة أَطلق عليها (شبكة نضوج الجودة) وقد نشرها في كتابه في العام 1988م وهي:

1. مرحلة عدم التأكد: في هذه المرحلة لم يعرف أن الجودة أداة في يد الإدارة ؛
2. مرحلة الصحوة: في هذه المرحلة مهمة لكن الأداء مؤجل؛
3. مرحلة التنوير: هنا تتم مواجهة مشكلات الجودة بصراحة وتعالج من خلال البرنامج الرسمي؛
4. مرحلة الحكم: أي الوقاية والمنع، وذلك بالتعرف المبكر على المشكلات حتى يصبح حلماً روتينياً؛
5. مرحلة التأكد: هنا تصبح إدارة الجودة جزءاً حيوياً في المنظمة وتكون المشكلات نادرة(13).

مبادئ ومرتكزات إدارة الجودة الشاملة:

تعد مبادئ إدارة الجودة الشاملة ومرتكزاتها ذات أهمية كبيرة في إطار التطبيق العملي لها في مختلف المنظمات الإنسانية العاملة. وتتمثل هذه المبادئ والمرتكزات إجمالاً في: التركيز على العميل؛ والتركيز على إدارة القوى البشرية؛ والمشاركة والتحفيز؛ ونظام المعلومات والتغذية

العكسية؛ والعلاقة بالموردين؛ وتوكيد الجودة؛ والتحسين المستمر؛ والتزام الإدارة العليا؛ والقرارات المبنية على الحقائق؛ والوقاية من الأخطاء؛ وإدارة الجودة إستراتيجياً؛ والمناخ التنظيمي؛ والإدارة العملياتية؛ وتصميم المنتج؛ وتفعيل التنسيق والتعاون بين الإدارات والأقسام والوحدات المختلفة في المؤسسة مع التأكيد على الإنجاز من خلال فرق العمل وتنمية العمل التعاوني؛ ومشاركة كل فرد من العاملين في المؤسسة في الجهود المتعلقة بتحسين الجودة؛ وأخيراً: تركيز برنامج إدارة الجودة الشاملة على تلبية حاجات المستفيد من الخدمة أو السلعة بتميز. ويمكن الإشارة إلى هذه المبادئ والمرتكزات بالتفصيل كما يلي:

1 - التركيز على العميل:

يعتبر العميل أهم المرتكزات التي تستند إليها إدارة الجودة الشاملة؛ إذ أجمع الباحثون والمفكرون على أن العميل (المتلقي للخدمة أو المنتج) يعتبر المحور الأساسي للأنشطة التي تتعلق بإدارة الجودة الشاملة. والمؤسسات الناجحة تعتمد اعتماداً رئيسياً على عملائها، وبالتالي ينبغي عليها فهم احتياجاتهم الحالية والمستقبلية، وعليها مقابلة كافة متطلباتهم، وأن تعمل جاهدة كي تقفز فوق هذه التطلعات والتوقعات. هذا، وقد حظي مصطلح العميل بعدة تعريفات، فقد عرفه البعض بأنه: المشتري الحالي أو المشتري المتوقع الذي يحتاج إلى المنتج أو لديه رغبة في شرائه، وفي نفس الوقت لديه القدرة على شراء ذلك المنتج. كذلك عرفت جمعية التسويق الأمريكية العميل بأنه مشتري المنتجات أو الخدمات الفعلي أو المتوقع. أما منظمة الجودة البريطانية فقد عرفت العميل تعريفاً أكثر شمولاً حيث قالت: إن العملاء هم المستثمرون والموظفون وأصحاب المصالح والمجتمع بأسره، وأي شخص له علاقة ما بالمؤسسة[14].

2 -التركيز على إدارة القوى البشرية:

تعتبر إدارة القوى البشرية في المنظمة ذات أولوية كبيرة في تنشيط وتفعيل إدارة الجودة الشاملة، إذ إن توفير المهارات والكفاءات البشرية وتدريبها وتطويرها وتحفيزها يعتبر من أجلّ الركائز التي تحقق للمنظمة أهدافها. كما أن تحقيق النجاح الهادف يستدعي تكريس الاهتمام والعناية اللازمة بالأفراد، ابتداءاً من عملية الاختيار والتعيين وتقييم الأداء، مروراً ببرامج التدريب والتطوير وأساليب التحفيز، وانتهاءاً بالسعي لإثبات الفرق الذاتية في العمل، والمشاركة والتعاون وإظهار صورة العمل (العائلي)... إلخ[15].

3 - المشاركة والتحفيز:

لقد استطاع اليابانيون أن يحققوا تفوقاً ملموساً من خلال اعتمادهم على أسلوب المشاركة والتحفيز، ولذا فإن هذا المنطلق يعتبر من الركائز الأساسية التي ينبغي أن تعتمد عند تطبيق أسلوب إدارة الجودة؛ إذ إن إطلاق الفعاليات، وتشجيع الابتكار والإبداع، وخلق البرامج التطويرية والتحفيزية، وزرع روح المشاركة الذاتية والفريق الواحد، كل ذلك يعد حالة أساسية لترصين البناء المنظمي وتحقيق الأهداف المثلى التي تسعى لتحقيقها المنظمات الإنسانية المختلفة[16].

4 - نظام المعلومات والتغذية العكسية:

يعتبر توفر نظام المعلومات والتغذية العكسية من الركائز المهمة التي تقتضيها متطلبات إدارة الجودة الشاملة، حيث يعتبر ذلك من أكثر العوامل الهادفة لتحقيق نجاح المنظمة. وفي هذا المجال، تلعب الاتصالات دورا محوريا، لأن أي منتج من أي نوع (ماكينة سيارة – أو حتى سفينة فضائية) لا يمكن تصميمه بدون مدخلات بشرية. ولهذا فإن التحدي الأكبر الذي يواجهه المشرفون، بالإضافة إلى مسئولياتهم عن إدارة الأموال والإنتاج والجداول الزمنية للتنفيذ، هي مسئولية إدارة الأفراد؛ ومن ثم فإن النجاح في الحصول على تغذية عكسية أمينة، والرغبة المخلصة من المشرفين في مساعدة مرؤوسيهم على الارتقاء يعتبر من أهم عوامل الزيادة في فرص النجاح والإبداع[17].

5 - العلاقة بالمورّدين:

يُعد دور الموردين ذوي الكفاءة العالية في توريد المواد بالجودة المطلوبة من الركائز المهمة في نجاح نظام إدارة الجودة الشاملة؛ حيث إن لاختيار موردي المواد الأولية والأجزاء نصف المصنعة، الملتزمين بالمواصفات والمعايير المحددة دور فعَّال في تحقيق منتجات ذات جودة عالية[18].

6 - توكيد الجودة:

يعتبر توكيد الجودة من المبادئ ذات الأثر الفعّال في نجاح نظام إدارة الجودة الشاملة، وإن اعتماده يقوم أساساً اعتباراً من عمليات تصميم المنتج، إذ إن لدقة المواصفات المعتمدة في التصميم أثر كبير في تحقيق دقة المطابقة مع التصميم أثناء الأداء التشغيلي للعملية الإنتاجية[19].

7 - التحسين المستمر:

إن اعتماد الأسلوب العلمي الدقيق في استمرارية التحسين والتطور المستمرين في الأداء التشغيلي للعمليات الإنتاجية، يعتبر من أكثر الأسس أهمية في ترصين المنتج وتحقيق ملاءمته للتطورات والتغيرات المستمرة في حاجات ورغبات المستهلكين[20].

8 - التزام الإدارة العليا:

إن القرارات المتعلقة بالجودة تعتبر من القرارات الإستراتيجية، ولذا فإن التزام الإدارة العليا بدعمها وتطويرها وتنشيط حركة القائمين عليها يُعد من المهام الأساسية التي تؤدي بلا أدنى شك إلى نجاح النظام المستهدف. إن التزام الإدارة العليا بنظام إدارة الجودة الشاملة يتطلب من القادة التدريب على المفاهيم والمبادئ الأساسية لهذه الفلسفة، وكذلك التزام العاملين كافة؛ كما يتطلب الوقوف على استعدادات العاملين الذاتية في تقبل أنماط العمل الجديدة المرتكزة على الرقابة الذاتية للعاملين، ومشاركتهم في تحسين الجودة حسب المواصفات التي يرغب فيها الزبون[21].

مزايا تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

يحقق تطبيق إدارة الجودة الشاملة مزايا متعددة للمنظمات الحديثة، وتمثل أبرز المزايا في:

1. تعزيز الموقف التنافسي للمنظمات، وذلك أن تطبيق سلسلة من الفعاليات المتتابعة، يتيح للمنظمة إنجاز أهدافها في زيادة الربحية، والاستثمار الأمثل لمواردها البشرية.
2. التركيز المستمر على تحسين العملية، لأن التركيز على المخرجات يعد مسألة في غاية الأهمية.

3. زيادة الكفاءة من خلال تقليل الفاقد في المخزون وتقليل الأخطاء في العمليات التشغيلية، وتقليل الأخطاء المتعلقة بالزبائن (شكاوى الزبائن، داخليين وخارجيين).
4. زيادة الحصة السوقية[22].

يتضح للباحثات أن التطبيق الناجح لفلسفة ونظام إدارة الجودة الشاملة، يعزز من موقف المنظمة في السوق ويحسن من وضعها، وقد يجعلها من المنظمات الصفوة، وذلك لأنها تكون مستمرة في التحسين إلى الأبد.

الميزة التنافسية:

مفهوم الميزة التنافسية:

عرفت الميزة التنافسية بأنها ما تختص به مؤسسة دون غيرها بما يُعطى قيمة مضافة إلى العملاء بشكل يزيد أو يختلف عما يقدمه المنافسون في السوق، حيث يُمكن أن تقدم المؤسسة مجموعة من المنافع أكثر من المنافس أو تقديم نفس المنافع بسعر أقل[23]. وعرفت بأنها تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرائق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، بمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع، أي أنها ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حال إتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس[24]. وكذلك عرفت على أنها قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الإستراتيجيات التي تجعلها في مركز تنافسي أفضل بالنسبة للمنظمات المماثلة في نفس[25].

أيضاً عرفت بأنها قدرة المنظمة على تحقيق حاجات المستهلك أو القيمة التي يتمنى الحصول عليها من المنتج، مثل الجودة العالية، وبالتالي فهي استثمار لمجموعة الأصول المالية، والبشرية، والتكنولوجية بهدف إنتاج قيمة العملاء تلبي احتياجاتهم، وهو ما يمكن تأكيده في سياق ينظر إلى الميزة التنافسية على أنها: مجموعة المهارات والتكنولوجيات والقدرات التي تستطيعا لإدارة تنسيقها واستثمارها بهدف إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه المنافسون، وتأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المنظمة ومنافسيها[26].

بناء على المفاهيم السابقة تستخلص الباحثات النقاط التالية:

1. الميزة التنافسية قيمة مضافة إلى العملاء بشكل يزيد أو يختلف عما يقدمه المنافسون في السوق، حيث تقدم مجموعة من المنافع بسعر أقل.
2. تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرائق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قِبل المنافسين.
3. الميزة التنافسية قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الإستراتيجية التي تجعلها في مركز تنافسي أفضل بالنسبة للمنظمات المماثلة في نفس النشاط.
4. هي الموقع الفريد الذي تطوره المنظمة إزاء منافسيها عن طريق أنماط نشر الموارد.
5. تلك الوسائل الملموسة وغير الملموسة والفريدة التي تمتلكها الشركة والتي لا يمكن تكرارها من قِبل المنافسين في المدى القصير.

أهمية الميزة التنافسية:

أكد أحد الباحثين أن أهمية تتبع الميزة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملاءمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها الاستخدام الأمثل، بجانب تشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدى إلى تحسين الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية وجودة الإنتاج، بجانب رفع مستوى الأداء وتحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار، وكذلك تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، كما نجد أن التنافسية تؤثر في الشركات التي تحتاج إلى أن تنمو فضلاً عن مجرد توفير البقاء وفي الأفراد الذين يريدون الحفاظ على وظائف عملهم، كما تؤثر في الأمم التي ترغب في استدامة مستويات معيشة أفرادها وزيادتها، ويمكن تحديد أهمية الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال من خلال كونها تمثل مؤشراً إيجابياً نحو توجه المنظمة لاحتلال موقع في السوق، من خلال حصولها على حصة سوقية أكبر من منافسيها، وبما يعنى أنه سيكون لها زبائن أكثر ولاء قياساً بالمنافسين، مما يجعل زبائنها أقل تعرضاً لهجمات عروض هؤلاء المنافسين من جهة وزيادة حجم المبيعات والأرباح من جهة أخرى، بجانب أنها تعد بمثابة السلاح الأساسي لمواجهة تحديات السوق والمنظمة المناظرة، ويأتي ذلك من خلال قياس المنظمة بتنمية معرفتها التنافسية، ومقدرتها على تلبية احتياجات الزبائن في المستقبل عن طريق خلق التقنيات والمهارات الإنتاجية بصورة تمكنها من التكيف بشكل سريع مع الفرص المتغيرة وتمثل معياراً مهماً لتحديد المنظمات الناجحة عن غيرها، لأن المنظمات الناجحة تتميز بإيجاد نماذج جديدة متفردة يصعب تقليدها ومحاكاتها، لأنها متيقنة من أن النماذج القديمة لها قد أصبحت معروفة ومتاحة بشكل واسع وأن المنافسين على علم كامل بها[27].

كما تعود أهمية الميزة التنافسية إلى مدى اهتمام الإدارة بالحصول على الميزة التنافسية اتجهت معظم الشركات العالمية لامتلاك ميزة تنافسية مرموقة في سوق العمل من أجل الحفاظ على حصتها السوقية والبقاء والتقدم في سوق العمل، وهناك عدد من الأسباب التي دفعت الإدارة نحو الاهتمام بالميزة التنافسية منها ما يلي: ظهور تكنولوجيا جديدة لها تأثير مباشر على تصميم المنتج، وطرق التسويق والإنتاج والتوزيع، فضلاً عن خدمات ما بعد البيع المقدمة للزبون، بجانب ظهور حاجات جديدة للمشترين أو تغيرها باستمرار يعود لانتشار الوعي الاستهلاكي وغيره، وعليه يتطلب ذلك تجديد في الميزة التنافسية الحالية أو تنمية ميزة تنافسية جديدة، وكذلك ظهور قطاع جديد في الصناعة أو خدمة جديدة أو طرق جديدة لإعادة تجميع القطاعات الحالية في السوق، وينتج عنه خلق ميزة جديدة، كذلك تكمن أهمية الميزة التنافسية في خلق قيمة للعملاء تلبي احتياجاتهم وتضمن ولائهم، وتدعم وتحسن سمعة وصورة المنظمة في أذهانهم، بجانب تحقيق التميز الإستراتيجي عن المنافسين في السلع والخدمات المقدمة إلى العملاء مع إمكانية التمييز في الموارد والكفاءات والإستراتيجيات المتبعة في ظل بيئة شديدة التنافسية وتحقيق حصة سوقية للمنظمة وكذا ربحية عالية للبقاء والاستمرار في السوق، حيث يمثل امتلاك وتطوير الميزة

التنافسية هدفاً إستراتيجياً تسعى المؤسسات الاقتصادية لتحقيقه في ظل التحديات التنافسية الشديدة للمناخ الاقتصادي الجديد، إذ يُنظر للميزة التنافسية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق حاجات المستهلك، أو القيمة التي يتمنى الحصول عليها من المنتج، مثل الجودة العالية، وبالتالي فهي استثمار لمجموعة الأصول المالية والبشرية والتكنولوجية بهدف: إنتاج قيمة للعملاء تلبي احتياجاتهم والتميز عن المنافسين الآخرين، كذلك ضمان بقاء واستمرار نشاط المنشآت وتحسين أدائها من خلال الاستغلال الأمثل لكل مجالات وميادين التنافس[28]. وتتطلب الميزة التنافسية الابتكار والإبداع المستمر، فهي تساهم في التطور والتقدم التكنولوجي والعلمي، ويمكن تحديد أهمية المنافسة بواسطة الميزة التنافسية من خلال:

أ. زيادة الربحية: تؤدى الميزة التنافسية إلى تحقيق أرباح تفوق تكلفة المواد المستخدمة.

ب. رفع القدرات التنافسية: إن تركيز نشاط المؤسسة على المجالات التي تتميز فيها بقدرات عالية على منافسيها، يؤدى إلى رفع كفاءتها وفعاليتها في استخدام الموارد.

ج. كسب ولاء العميل: التركيز على خدمة العملاء من الجوانب التي تتفوق وتتميز فيها المؤسسة على غيرها من المؤسسات يؤدى إلى تحسين صورة المؤسسة من وجهة نظر العملاء ويزيد من ثقتهم في المؤسسة.

د. تسهيل تلبية حاجات العميل: تفرغ المؤسسة لخدمة عملائها من جوانب محددة ولديها القدرة على الإبداع في هذه المجالات بما يخدم حاجات ورغبات العملاء.

هـ. المحافظة على الحصة السوقية: تفيد الميزة التنافسية المؤسسة في الحفاظ على حصتها السوقية وتوسيعها في ظل التغيرات البيئية، حيث أن امتلاكها يكسبها ولاء العميل الذي يتعلق بها، ويتكون له إدراك ونظرة حسنة عن المؤسسة بأنها الوحيدة القادرة على خلق قيمة مضافة وأنها قادرة على تلبية رغباته وحاجاته بكفاءة وفعالية[29].

وتتمتع الميزة التنافسية بأهمية كبيرة على صعيد المنظمة ككل، ففي ظل وجود ميزة تنافسية فإن المنظمة تمتلك الإمكانيات للفوز بالحصة السوقية وتحقيق الأرباح وبدون الميزة التنافسية فإن المنظمة تصبح مهددة من قِبل المنافسين أو تستقر في أداء مالي (متوسط) وهناك ثلاثة نقاط عن أهمية الميزة التنافسية وهي:

أ- الفائدة الفعلية من المزايا: هي أن المنافسين غير قادرين على تقليدها بسهولة ولا تعنى تلك التي تعطى فقط راحة مؤقتة من المعركة التنافسية.

ب- أهمية الميزة التنافسية في دراسة الإدارة الإستراتيجية إذ لا تخلو الدراسات والأبحاث ضمن الإستراتيجية من مفهوم الميزة التنافسية، وهو ما دفع بعض المفكرين إلى القول بأنه يمكن تعريف الإدارة الإستراتيجية على أنها ميزة تنافسية.

ج- بالنسبة للمنظمات الغير الهادفة إلى الربح يمكن أن تأخذ بشكل نافع القرارات التي يجب أن تتخذ من قبل ممولي رأس المال، من خلال المزايا الإضافية التي تزودها خدماتهم للمواطنين، والتي ستبرر على أساسها التمويل الإضافي الذي ستحصل عليه المنظمة[30].

مما تقدم يمكن أن تحدد الباحثات أهمية الميزة التنافسية من خلال:

1. تجنب تهديدات المنافسين من خلال تحقيق أداء عالي.
2. عدم قدرة المنافسين على تقليدها فهي ميزة خاصة بالمنظمة المعنى لوحدها.
3. إن الميـزة التنافسـية تحتـل مكانـة كبـيرة في دراسـات وأبحـاث الإدارة الإسـتراتيجية إذ يمكـن القـول أن المنظمـة تديـر إسـتراتيجياتها مـن خـلال ميـزة تنافسـية.
4. الاسـتفراد بالحصـة السـوقية مـن خـلال إنتـاج قيمـة للعمـلاء تلبـي احتياجاتهـم وتحقيـق الأربـاح.

خصائص الميزة التنافسية:

إن التطـورات والتغـيرات التـي حدثـت عـلى الصعيديـن العلمـي والتكنولوجـي أدت إلى تغـيرات مذهلـة في العلاقـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة ومناهـج العمـل بهـا، فـكان لهـذه الأخـيرة تأثـيراً كبـيراً عـلى بيئـة الأعـمال، وعناصرهـا الأساسـية مـن خـلال التأثـير عـلى نمـط العمـل والتـصرف لهـا، ومـن ثـم بـرز فكـر جديـد لـلإدارة تدعمـه وتذكيـه تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـال، فظهـر هـذا الاتجـاه الإداري نتيجـة لانتشـار وازديـاد أهميـة المعرفـة في العـصر الحـالي، والمرتكـز عـلى مفاهيـم الجـودة الشـاملة والميـزة التنافسـية كأسـاس للبقـاء والاسـتمرار فـبروز التنافسـية كحقيقـة أساسـية تحـدد نجـاح أو فشـل المؤسسـات بدرجـة غـير مسـبوقة، ومـن هنـا أصبحـت المؤسسـة في موقـف يحتـم عليهـا العمـل الجـاد والمسـتمر لاكتسـاب الميـزات التنافسـية مـن أجـل تحسـين موقعهـا في الأسـواق أو عـلى الأقـل المحافظـة عليـه لمواجهـة ضغـوط المنافسـين الحاليـين والمحتملـين والتصـدي لتحديـات المنافسـة ومخاطرهـا، وتنشـق مـن رغبـات وحاجـات الزبـون، كـما تبنـي عـلى اختـلاف وليـس تشـابه، وتقـدم المسـاهمة الأهـم في نجـاح الأعـمال، وهـى طويلـة الأمـد وصعبـة التقليـد مـن قبـل المنافسـين، كذلـك تقـدم قاعـدة للتحسـينات اللاحقـة كذلـك تقـدم التوجيـه والتحفيـز لـكل مؤسسـة، و تشـتق مـن جهـود الإدارة والابتـكار والتطويـر كـما أنهـا ليسـت ثابتـة، وتقـدم الملاءمـة الفرديـة من مـوارد المؤسسـة والفـرص في البيئـة، وتكـون متجددة وفـق معطيـات البيئـة الخارجيـة مـن جهـة ومـوارد المؤسسـة مـن جهـة أخـرى[31].

أبعاد الميزة التنافسية:

تتمثل أبعاد الميزة التنافسية في الآتي:

1. بعـد الكلفـة: تعـد الكلفـة الأدنى أو المنخفضـة البعـد التنافـسي الأقدم الذي سـعت لاعتمادها لكثـير مـن المنظـمات والـذي يقصـد بـه قـدرة المنظمـة عـلى إنتـاج وتوزيـع المنتجـات بأقـل مـا يمكـن مـن الكلـف قياسـاً بالمنافسـين في ذات الصناعـة وبالتـالي فإنهـا سـتمتلك ميـزة تفضيليـة تسـتطيع مـن خلالهـا أنـت نافـس في السـوق وإمكانيـة السـيطرة عليـه.
2. بعـد الجـودة: انعكاسـاً إلى حالـة الرفاهيـة الاقتصاديـة التـي شـهدتها العديـد مـن دول العـالم والتطـور الاجتماعـي والثقـافي فيهـا، أصبـح الزبـون يسـعى للحصـول عـلى منتجـات ذات جـودة أعـلى اعتـماداً عـلى المفاضلـة بـين السـعر والجـودة، ولم يعـد السـعر عامـلاً حاسـماً في اتخـاذه قـرار الـشراء فأصبحـت منظـمات الأعـمال تسـعى للفـوز بطلبـات الزبـون

من خلال تقديمها لمنتجات تحقق توقعات الزبون ورضاه ويمكن أن يتحقق بعد الجودة من خلال جودة التصميم، وجودة المطابقة، كذلك جودة الخدمة(32).

3. بعد النوعية: ذلك من خلال إضافة خصائص فريدة للمنتج تعطيها جاذبية تنافسية والتي يجب أن تكون ذات فائدة للزبائن، وتتحقق النوعية من خلال بعدين هما نوعية التصميم وتعنى ملائمة خصائص تقسيم المنتج للوظيفة ونوعية المطابقة وتعنى قدرة المنظمة على تحويل المدخلات إلى مخرجات مطابقة أو منسجمة مع الخصائص المحددة في التصميم وأن التركيز على النوعية ينعكس بميزة تنافسية وربحية(33).
4. بعد المرونة: تعد المرونة أحد أهم الأبعاد التنافسية التي تستطيع المنظمة أن تتميز من خلالها، وذلك لأن المرونة تتعلق بمدى تكيف النظم التشغيلية للمنظمة مع الطلب والتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال. أن المرونة تعنى بالقدرة على إجراءات التغيرات في الموقع السوقي من خلال الإبداع في التصميم والأحجام، حيث أصبحت المرونة السلاح الفعال في المنافسة إذ تتضمن القدرة على تقديم تشكيلة واسعة من المنتجات بصورة مستمرة، وتعرف المرونة بأنها قدرة الشركة لعرض مجموعة واسعة من المنتجات المتنوعة لزبائنها، وتتضمن المرونة مرونة المنتج وتعنى بالقدرة على مواكبة التغيرات في أذواق وحاجات الزبائن، وكذلك مرونة الحجم وتعنى قدرة المنظمة على الاستجابة للتغيير في مستويات الطلب[34].
5. بعد التسليم: نتيجة للتعقيد الكبير الذي أصاب حياة الإنسان في الزمن المعاصر، فقد أصبح الوقت عامل ذو أهمية كبيرة في جوهر قرارات الشراء التي يمكن أن يتخذها.
6. بعد الاستجابة للزبون: يجب على المنشأة أن تكون قادرة على أداء المهام بشكل أفضل من المنافسين من خلال تحديد وإشباع حاجات زبائنها وعندئذ سيولي المستهلكون قيمة أكبر لمنتجاتها مما يؤدى إلى خلق الميزة التنافسية، إن عملية تحسين جودة المنتج يجب أن تتماشي مع حاجات الزبون، من خلال تطوير منتجات جديدة تحتوى على سمات تفتقر إليها المنتجات المتواجدة حالياً، أيضاً يجب الانتباه إلى وقت الاستجابة للزبون وتخفيض ذلك الوقت يسهم في تحقيق الميزة التنافسية وكذلك توفير الخدمات المتوقعة لما بعد البيع وعمليات الدعم كل تلك العوامل تدعم مبدأ الاستجابة لحاجات العميل وتهيئ الفرصة للمنظمة لتميز نفسها عن بقية منافسيها[35].
7. بعد الإبداع: يمثل بعد الإبداع والابتكار إحدى الضرورات الأساسية في إدارة الأعمال والمنظمات إذ أن الوقت في تصاعد والحاجات والطموحات هي الأخرى في نمو وتسارع فلا يعد كافياً أو مرضياً أداء الأعمال والمنظمات إذ أن الوقت في تصاعد والحاجات والطموحات هي الأخرى في نمو وتسارع فلا يعد كافياً أو مرضياً أداء الأعمال والمنظمات على اختلاف أنواعها بالطرق الروتينية التقليدية لأن الاستمرار بها يؤدى إلى التوقف وهو بالتالي تراجع عن الركب المتسارع في المضي إلى الأمام أو الفشل، لذا يمكن تعريف

الإبداع بأنه أفكار تتصف بكونها جيدة ومفيدة ومتصلة بحل المشكلات أو تطوير أساليب أو أهداف أو تعميق رؤية أو إعادة تركيب الأنماط في السلوكيات الإدارية في أشكال متميزة ومتطورة تدفع المنظمة إلى الأمام، كما أن الإبداع هو تبني فكرة جديدة أو سلوك جديد لصناعة الشركة أو سوقها أو بيئتها العامة وتعد الشركة التي تقدم منتج جديد بأنها مبدعة(36).

الدراسة الميدانية:

عينة الدراسة:

يقصد بعينة الدراسة المجموعة التي سيتم اختيارها لإجراء الدراسة عليها، ويجب أن تكون ممثلة ممثله لمجتمع الدراسة بطريقة جيدة، وتم اختيار العينة العشوائية الاحتمالية البسيطة الميسرة التي تكون فيها الفرصة متاحة لجميع أفراد مجتمع البحث في الظهور.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالشركة العامة لتوزيع الكهرباء، تم توزيع 210 استبانة على المبحوثين.

البيانات الشخصية:

جدول(1) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر:

العمر	العدد	النسبة %
اقل من 30 سنة	27	13.5
30 سنة وأقل من 40 سنة	30	15.0
40 سنة وأقل من 50 سنة	70	35.0
50 سنة وأقل من 60 سنة	62	31.0
60 سنة فما فوق	11	5.5
المجموع	200	% 100

المصدر: إعداد الباحثات من الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول اعلاه أن افراد العينة الذين أعمارهم من 40 سنة وأقل من 50 سنة حيث بلغت نسبتهم (35.0 %)، بينما الذين أعمارهم من 30 سنة وأقل من 40 سنة فقد بلغت نسبتهم (15.0 %)، والذين أعمارهم من 50 سنة وأقل من 60 سنة فقد بلغت نسبتهم (31.0 %)، والذين أعمارهم اقل من 30 سنة فقد بلغت نسبتهم (13.5 %)، أما الذين أعمارهم من 60 سنة فما فوق فقد بلغت نسبتهم (5.5 %)، ويتضح من كل ذلك أن اعلي نسبة من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 40 سنة وأقل من 50 سنة، مما يعنى أن اعلي نسبة من افراد عينة الدراسة يمتلكون خبرة وممارسة في مجالاتهم، مما يجعلهم قادرين على الإجابة على تساؤلات الاستبانة و يمكنهم استيعاب ما ورد في الاستبانة.

جدول(2) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
اقل من 5 سنوات	22	11.0
5 سنوات واقل من 10 سنوات	42	21.0
10 سنوات واقل من 15 سنة	61	30.5
20 سنة فأكثر	75	37.5
المجموع	200	% 100

المصدر: اعداد الباحثات من نتائج الاستبيان 2024م.

يتضح من الجدول اعلاه أن افراد العينة سنوات خبرتهم 20 سنة فأكثر بلغت نسبتهم (37.5 %)، والذين سنوات خبرتهم 10 سنوات واقل من 15 سنة فقد بلغت نسبتهم (30.5 %)، والذين سنوات خبرتهم اقل من 5 سنوات فقد بلغت نسبتهم (11.0 %)، أما الذين سنوات خبرتهم 5 سنوات واقل من 10 سنوات فقد بلغت نسبتهم (21.0 %)، ويتضح من ذلك أن اعلي نسبة من أفراد العينة أي ما يمثل نسبة (37.5 %) لديهم الخبرة العملية، وهذا يعنى أن اعلي نسبة من أفراد العينة يمتلكون خبرة عملية عالية في تخصصاتهم تمكنهم من الإجابة على تساؤلات الاستبانة بشكل موضوعي ودقيق من خلال خبرتهم العملية.

جدول(3) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير المؤهل العملي:

المؤهل العملي	العدد	النسبة %
دبلوم وسيط	14	7.0
بكالريوس	62	31.0
دبلوم عالي	44	22.0
ماجستير	57	28.5
دكتواره	23	11.5
المجموع	200	% 100

المصدر: اعداد الباحثات من نتائج الاستبيان 2024م.

يتضح من الجدول اعلاه أن غالبية افراد العينة مؤهلهم العملي بكالريوس حيث بلغت نسبتهم (31.0 %) من افراد العينة الكلية، بينما بلغت نسبة الذين مؤهلهم العملي دبلوم عالي (22.0 %)، ونسبه الذين مؤهلهم العملي ماجستير فقد بلغت نسبتهم (28.5 %)، ونسبه الذين مؤهلهم العملي دكتواره فقد بلغت نسبتهم (11.5 %)، أما نسبه الذين مؤهلهم العملي دبلوم وسيط فقد بلغت نسبتهم (7.0 %).

جدول (4) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي:

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
مدير إدارة	19	9.5
نائب مدير	11	5.5
رئيس قسم	57	28.5
نائب رئيس قسم	41	20.5
أخرى	72	36.0
المجموع	200	% 100

المصدر: اعداد الباحثات من نتائج الاستبيان 2024م.

يتضح من الجدول اعلاه أن غالبية افراد العينة مسماهم الوظيفي أخرى حيث بلغت نسبتهم (36.0 %)، بينما بلغت نسبة الذين مسماهم الوظيفي مدير إدارة (9.5 %)، وبلغت نسبة الذين مسماهم الوظيفي نائب مدير (5.5 %)، وبلغت نسبة الذين مسماهم الوظيفي رئيس قسم (28.5 %)، أما نسبه الذين مسماهم الوظيفي نائب رئيس قسم فقد بلغت نسبتهم (20.5 %).

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركيز على العملاء وتحقيق الميزة التنافسية. ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي لعبارات الفرضية الأولى وتحليل نموذج الانحدار الخطي الذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله (الميزة التنافسية) والمتغير المستقل ويمثله (التركيز على العملاء)، وجاءت نتائج التحليل كما موضح ادناه:

جدول (5) يبين الإحصاء الوصفي والاستدلالي لعبارات المحور الأول: التركيز على العملاء.

عبارات المحور	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الترتيب/ الرتبة	التفسير/ الاتجاه
يتم تقديم خدمات ذات جودة عالية.	0.69	3.81	3	أوافق
رضا العميل إحدى الأدوات المهمة لإدارة الجودة الشاملة في جميع أنشطة الشركة.	0.74	3.86	2	أوافق
يتم الالتزام بأسرار خصوصيات العملاء.	0.77	3.94	1	أوافق
تدرب الشركة كل العاملين على حسن معاملة العملاء.	0.62	3.72	5	أوافق
تهدف الشركة الى إشباع حاجات العملاء.	0.65	3.75	4	أوافق

المصدر: اعداد الباحثات من نتائج الاستبيان باستخدام برنامج IBM SPSS،2024م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)يتم تقديم خدمات ذات جودة عالية((3.81)، بانحراف معياري قدرة (0.69)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (3) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة) رضا العميل إحدى الأدوات المهمة لإدارة الجودة الشاملة في جميع أنشطة الشركة ((3.86)، بانحراف معياري قدرة (0.74)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (2) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)يتم الالتزام بأسرار خصوصيات العملاء ((3.94)، بانحراف معياري قدرة (0.77)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (1) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)تدرب الشركة كل العاملين على حسن معاملة العملاء ((3.72)، بانحراف معياري قدرة (0.62)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (5) بين

العبـارات الأساسـية لهـذا المحـور، لصالـح الموافقـين عـلى هـذه العبـارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)تهدف الشركة الى إشباع حاجات العملاء (3.75)، بانحراف معياري قدرة (0.65)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (4) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

جدول (6) يوضح تحليل الانحدار ومعامل الارتباط ومربع كاي للفرضية الأولى:

البيان	قيمة الدلالة
معاملات الانحدار (B)	0.23
قيمة معامل **الار**تباط بيرسون (R)	0.87
قيمة الدلالة المعنوية لمعامل **الار**تباط بيرسون (Sig)	0.02
قيمة مربع كاي (χ^2)	57.39
قيمة الدلالة المعنوية لمربع كاي (Sig)	0.00
قيمة أختبار (F)	31.37
Sig F	0.01

المصدر: اعداد الباحثات من نتائج الاستبيان باستخدام برنامج IBM SPSS،2024م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

بلغـت قيمـة معامـل الارتبـاط بيرسـون (0.87) (R) وهـي قيمـة عاليـة وموجبـة، ودرجـة الارتبـاط معنويـة (0.02)، وقيمـة معامـل الانحـدار (0.23) (B)، وهـذه دلالـة عـلى وجـود أثـر طـردي وقـوي.

وجـود علاقـة ذات دلالـة معنويـة وفقـاً لقيمـة مربـع كاي (2χ) وقيمـة اختبـار (F) عنـد مسـتوى معنويـة (5 %)، حيـث بلغـت قيمـة مربـع كاي (2χ) المحسـوبة لمعامـل العلاقـة (57.39) بمسـتوى دلالـة معنويـة (0.00)، وبلغـت قيمـة أختبـار (F) المحسـوبة (31.37) بمسـتوى دلالـة معنويـة (0.01)، وجميـع قيـم مسـتوى المعنويـة أقـل مـن مسـتوى المعنويـة (5 %)، وعليـه يتـم رفـض فـرض العـدم وقبـول الفـرض البديـل والـذي يشـير الى وجـود علاقـة ذات دلالـة إحصائيـة بـين التركيـز عـلى العمـلاء وتحقيـق الميـزة التنافسـية.

الفرضيـة الثانيـة: توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصائيـة بـين التحسـين المسـتمر وتحقيـق الميـزة التنافسـية. ولإثبـات هـذه الفرضيـة تـم اسـتخدام الإحصـاء الوصفـي والاسـتدلالي لعبـارات الفرضيـة الأولى وتحليـل نمـوذج الانحـدار الخطـي الـذي يقيـس العلاقـة بـين المتغـير التابـع ويمثلـه (الميـزة التنافسـية) والمتغـير المسـتقل ويمثلـه (التحسـين المسـتمر)، وجـاءت نتائـج التحليـل كـما موضـح ادنـاه:

جدول (7) يبين الإحصاء الوصفي والاستدلالي المحور الثاني: التحسين المستمر.

عبارات المحور	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الترتيب/ الرتبة	التفسير/ الاتجاه
تعتمد الشركة خطة لتحسين جودة خدماتها.	0.80	4.15	2	أوافق
يوجد تحسين مستمر في جودة الخدمات التي تقدمها.	0.74	4.18	1	أوافق
التحسين المستمر لجودة العمل يعتبر أحد المعايير الأساسية المعتمدة في الشركة.	0.68	3.85	4	أوافق
تسعى الشركة لمنع الأخطاء قبل حدوثها في جميع مراحل عمليات تقديم الخدمات المختلفة.	0.83	3.77	5	أوافق
تشمل عمليات التحسين المستمر جميع أنشطة الشركة.	0.65	3.89	3	أوافق

المصدر: اعداد الباحثات من نتائج الاستبيان باستخدام برنامج IBM SPSS،2024م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)تعتمد الشركة خطة لتحسين جودة خدماتها(4.15)، بانحراف معياري قدرة (0.80)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (2) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة) يوجد تحسين مستمر في جودة الخدمات التى تقدمها ((4.18)، بانحراف معياري قدرة (0.74)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (1) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)التحسين المستمر لجودة العمل يعتبر أحد المعايير الأساسية المعتمدة في الشركة ((3.85)، بانحراف معياري قدرة (0.68)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (4) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)تسعى الشركة لمنع الأخطاء قبل حدوثها في جميع مراحل عمليات تقديم الخدمات المختلفة((3.77)، بانحراف معياري قدرة (0.83)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (5) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)تشمل عمليات التحسين المستمر جميع أنشطة الشركة((3.89)، بانحراف معياري قدرة (0.65)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (3) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

جدول (8) يوضح تحليل الانحدار ومعامل الارتباط ومربع كاي للفرضية الثانية:

البيان	قيمة الدلالة
معاملات الانحدار (B)	0.19
قيمة معامل الارتباط بيرسون (R)	0.89
قيمة الدلالة المعنوية لمعامل الارتباط بيرسون (Sig)	0.01
قيمة مربع كاي (χ^2)	53.28
قيمة الدلالة المعنوية لمربع كاي (Sig)	0.00
قيمة أختبار (F)	34.15
Sig F	0.00

المصدر: اعداد الباحثات من نتائج الاستبيان باستخدام برنامج IBM SPSS،2024م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.89) (R) وهي قيمة عالية وموجبة، ودرجة الارتباط معنوية (0.01)، وقيمة معامل الانحدار (0.19) (B)، وهذه دلالة على وجود أثر طردي وقوي . وجود علاقة ذات دلالة معنوية وفقاً لقيمة مربع كاي (2χ) وقيمة اختبار (F) عند مستوى معنوية (5 %)، حيث بلغت قيمة مربع كاي (2χ) المحسوبة لمعامل العلاقة (53.28) بمستوى دلالة معنوية (0.00)، وبلغت قيمة أختبار (F) المحسوبة (34.15) بمستوى دلالة معنوية (0.00)، وجميع قيم مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية (5 %)، وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحسين المستمر وتحقيق الميزة التنافسية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرق العمل وتحقيق الميزة التنافسية.

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي لعبارات الفرضية الأولى وتحليل نموذج الانحدار الخطي الذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله (الميزة التنافسية) والمتغير المستقل ويمثله (فرق العمل)، وجاءت نتائج التحليل كما موضح ادناه:

جدول (9) يبين الإحصاء الوصفي والاستدلالي لعبارات المحور الثالث: فرق العمل.

عبارات المحور	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الترتيب/ الرتبة	التفسير/ الاتجاه
توجد فرق عمل لإنجاز المهام داخل الشركة.	0.68	3.57	4	أوافق
يتم اتخاذ الأعمال داخل الشركة عن طريق فرق العمل.	0.61	3.52	5	أوافق
تعتمد الشركة أسلوب المشاركة الجماعية لأداء الأعمال.	0.82	3.46	6	أوافق
يسمح للعاملين بالشركة بتقديم مقترحاتهم.	0.79	3.78	2	أوافق
تقابل الشركة جهود فرق العمل بالتقدير.	0.67	3.68	3	أوافق
تعمل الشركة على تشجيع العمل بروح الفريق.	0.74	3.82	1	أوافق

المصدر: اعداد الباحثات من نتائج الاستبيان باستخدام برنامج IBM SPSS،2024م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)توجد فرق عمل لإنجاز المهام داخل الشركة (3.57)، بانحراف معياري قدرة (0.68)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (4) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)يتم اتخاذ الأعمال داخل الشركة عن طريق فرق العمل (3.52)، بانحراف معياري قدرة (0.61)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (5) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)تعتمد الشركة أسلوب المشاركة الجماعية لأداء الأعمال((3.46)، بانحراف معياري قدرة (0.82)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (6) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)يسمح للعاملين بالشركة بتقديم مقترحاتهم((3.78)، بانحراف معياري قدرة (0.79)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (2) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة) تقابل الشركة جهود فرق العمل بالتقدير ((3.68)، بانحراف معياري قدرة (0.67)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (3) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)تعمل الشركة على تشجيع العمل بروح الفريق((3.82)، بانحراف معياري قدرة (0.74)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (1) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

جدول (10) يوضح تحليل الانحدار ومعامل الارتباط ومربع كاي للفرضية الثالثة:

البيان	قيمة الدلالة
معاملات الانحدار (B)	0.21
قيمة معامل الارتباط بيرسون (R)	0.88
قيمة الدلالة المعنوية لمعامل الارتباط بيرسون (Sig)	0.00
قيمة مربع كاي (χ^2)	55.37
قيمة الدلالة المعنوية لمربع كاي (Sig)	20.0
قيمة أختبار (F)	36.62
Sig F	0.00

المصدر: اعداد الباحثات من نتائج الاستبيان باستخدام برنامج IBM SPSS،2024م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.88) (R) وهي قيمة عالية وموجبة، ودرجة الارتباط معنوية (0.00)، وقيمة معامل الانحدار (0.21) (B)، وهذه دلالة على وجود أثر طردي

وقوي . وجود علاقة ذات دلالة معنوية وفقاً لقيمة مربع كاي ($\chi 2$) وقيمة اختبار (F) عند مستوى معنوية (5 %)، حيث بلغت قيمة مربع كاي ($\chi 2$) المحسوبة لمعامل العلاقة (55.37) بمستوى دلالة معنوية (0.02)، وبلغت قيمة أختبار (F) المحسوبة (36.62) بمستوى دلالة معنوية (0.00)، وجميع قيم مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية (5 %)، وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرق العمل وتحقيق الميزة التنافسية.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دعم الإدارة العليا وتحقيق الميزة التنافسية. ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي لعبارات الفرضية الأولى وتحليل نموذج الانحدار الخطي الذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله (الميزة التنافسية) والمتغير المستقل ويمثله (دعم الإدارة العليا)، وجاءت نتائج التحليل كما موضح ادناه:

جدول (11) يبين الإحصاء الوصفي والاستدلالي لعبارات المحور الرابع: دعم الإدارة العليا.

عبارات المحور	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الترتيب/ الرتبة	التفسير/ الاتجاه
تعمل الشركة على تعريف العاملين بأهداف الجودة المراد تحقيقها.	0.77	3.92	3	أوافق
تحرص الإدارة على تشكيل فرق العمل.	0.74	3.66	5	أوافق
تحرص الإدارة على متابعة نتائج أعمالها.	0.61	3.72	4	أوافق
تشجع الإدارة العاملين في الشركة على مناقشة مشاكل العمل ضمن اختصاصاتها.	0.69	4.15	1	أوافق
تدعم الإدارة العليا جميع برامج الجودة التي تساعد على التميز بالخدمة.	0.82	4.09	2	أوافق

المصدر: اعداد الباحثات من نتائج الاستبيان باستخدام برنامج IBM SPSS،2024م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)تعمل الشركة على تعريف العاملين بأهداف الجودة المراد تحقيقها((3.92)، بانحراف معياري قدرة (0.77)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (3) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة) تحرص الإدارة على تشكيل فرق العمل((3.66)، بانحراف معياري قدرة (0.74)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (5) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة) تحرص الإدارة على متابعة نتائج أعمالها ((3.72)، بانحراف معياري قدرة (0.61)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (4) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)تشجع الإدارة العاملين في الشركة على مناقشة مشاكل العمل ضمن اختصاصاتها((4.15)، بانحراف معياري قدرة (0.69)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (1) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)تدعم الإدارة العليا جميع برامج الجودة التي تساعد على التميز بالخدمة ((4.09)، بانحراف معياري قدرة (0.82)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (2) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

جدول (12) يوضح تحليل الانحدار ومعامل الارتباط ومربع كاي للفرضية الرابعة:

البيان	قيمة الدلالة
معاملات الانحدار (B)	0.24
قيمة معامل **الارتباط** بيرسون (R)	0.86
قيمة الدلالة المعنوية لمعامل **الارتباط** بيرسون (Sig)	0.01
قيمة مربع كاي (χ^2)	54.79
قيمة الدلالة المعنوية لمربع كاي (Sig)	0.03
قيمة أختبار (F)	33.18
Sig F	0.00

المصدر: اعداد الباحثات من نتائج الاستبيان باستخدام برنامج IBM SPSS،2024م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.86) (R) وهي قيمة عالية وموجبة، ودرجة الارتباط معنوية (0.01)، وقيمة معامل الانحدار (0.24) (B)، وهذه دلالة على وجود أثر طردي وقوي . وجود علاقة ذات دلالة معنوية وفقاً لقيمة مربع كاي (2χ) وقيمة اختبار (F) عند مستوى معنوية (5 %)، حيث بلغت قيمة مربع كاي (2χ) المحسوبة لمعامل العلاقة (54.79) بمستوى دلالة معنوية (0.03)، وبلغت قيمة أختبار (F) المحسوبة (33.18) بمستوى دلالة معنوية (0.00)، وجميع قيم مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية (5 %)، وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دعم الإدارة العليا وتحقيق الميزة التنافسية.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب وتحقيق الميزة التنافسية. ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي لعبارات الفرضية الأولى وتحليل نموذج الانحدار الخطي الذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله (الميزة التنافسية) والمتغير المستقل ويمثله (التدريب)، وجاءت نتائج التحليل كما موضح ادناه:

جدول (13) يبين الإحصاء الوصفي والاستدلالي لعبارات المحور الخامس: التدريب.

عبارات المحور	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الترتيب/ الرتبة	التفسير/ الاتجاه
يوجد تدريب كافي للموظفين بالشركة.	0.68	3.94	2	أوافق
يلائم التدريب في الشركة مدري الإدارات.	0.72	3.57	5	أوافق
يمكن تحقيق أهداف التدريب في الشركة في ضوء الإمكانات المتوافرة.	0.64	4.13	1	أوافق
أساليب التدريب في الشركة حديثة ومتنوعة وتحقق أهداف التدريب.	0.76	3.78	3	أوافق
ميزانية التدريب بالشركة كافية.	0.62	3.61	4	أوافق

المصدر: اعداد الباحثات من نتائج الاستبيان باستخدام برنامج IBM SPSS،2024م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)يوجد تدريب كافي للموظفين بالشركة ((3.94)، بانحراف معياري قدرة (0.68)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (2) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)يلائم التدريب في الشركة مدري الإدارات ((3.57)، بانحراف معياري قدرة (0.72)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (5) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)يمكن تحقيق أهداف التدريب في الشركة في ضوء الإمكانات المتوافرة((4.13)، بانحراف معياري قدرة (0.64)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (1) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)أساليب التدريب في الشركة حديثة ومتنوعة وتحقق أهداف التدريب((3.78)، بانحراف معياري قدرة (0.76)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (3) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)ميزانية التدريب بالشركة كافية((3.61)، بانحراف معياري قدرة (0.62)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (4) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

جدول (14) يوضح تحليل الانحدار ومعامل الارتباط ومربع كاي للفرضية الخامسة:

البيان	قيمة الدلالة
معاملات الانحدار (B)	0.20
قيمة معامل الارتباط بيرسون (R)	0.85
قيمة الدلالة المعنوية لمعامل الارتباط بيرسون (Sig)	0.01
قيمة مربع كاي (χ^2)	58.13
قيمة الدلالة المعنوية لمربع كاي (Sig)	0.02
قيمة أختبار (F)	29.25
Sig F	0.00

المصدر: اعداد الباحثات من نتائج الاستبيان باستخدام برنامج IBM SPSS،2024م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.85) (R) وهي قيمة عالية وموجبة، ودرجة الارتباط معنوية (0.01)، وقيمة معامل الانحدار (0.20) (B)، وهذه دلالة على وجود أثر طردي وقوي .

وجود علاقة ذات دلالة معنوية وفقاً لقيمة مربع كاي ($\chi 2$) وقيمة اختبار (F) عند مستوى معنوية (5 %)، حيث بلغت قيمة مربع كاي ($\chi 2$) المحسوبة لمعامل العلاقة (58.13) بمستوى دلالة معنوية (0.02)، وبلغت قيمة أختبار (F) المحسوبة (29.25) بمستوى دلالة معنوية (0.00)، وجميع قيم مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية (5 %)، وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب وتحقيق الميزة التنافسية.

الفرضية السادسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في القرار وتحقيق الميزة التنافسية. ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي لعبارات الفرضية الأولى وتحليل نموذج الانحدار الخطي الذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله (الميزة التنافسية) والمتغير المستقل ويمثله (المشاركة في القرار)، وجاءت نتائج التحليل كما موضح ادناه:

جدول (15) يبين الإحصاء الوصفي والاستدلالي لعبارات المحور السادس: المشاركة في القرار.

عبارات المحور	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الترتيب/ الرتبة	التفسير/ الاتجاه
الشركة لها قاعدة بيانات كافية يعتمد عليها في اتخاذ القرارات.	0.68	3.84	2	أوافق
لا يعتمد اتخاذ القرارات في الشركة على الأداء الشخصي.	0.72	3.66	5	أوافق
الشركة تقوم بتحليل البيانات المتعلقة بمطابقة الخدمات التي يقدمها العملاء بالمواصفات المطلوبة.	0.76	3.94	1	أوافق
يوجد لدي الشركة معلومات كافية عن العملاء.	0.64	3.72	4	أوافق
الشركة تقدم معلومات غير متضاربة للعملاء.	0.61	3.75	3	أوافق

المصدر: اعداد الباحثات من نتائج الاستبيان باستخدام برنامج IBM SPSS،2024م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)الشركة لها قاعدة بيانات كافية يعتمد عليها في اتخاذ القرارات ((3.84)، بانحراف معياري قدرة (0.68)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (2) بين العبارات الأساسية لهذا المحور، لصالح الموافقين على هذه العبارة.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارة)لا يعتمد اتخاذ القرارات في الشركة على الأداء الشخصي((3.66)، بانحراف معياري قدرة (0.72)، وقد أخذت هذه العبارة الرتبة (5) بين

العبـارات الأساسـية لهـذا المحـور، لصالـح الموافقـين عـلى هـذه العبـارة.

بلـغ المتوسـط الحسـابي المرجـح بـالأوزان للعبـارة)الشركـة تقـوم بتحليـل البيانـات المتعلقـة بمطابقـة الخدمـات التـي يقدمهـا العمـلاء بالمواصفـات المطلوبـة((3.94)، بانحـراف معيـاري قـدرة (0.76)، وقـد أخـذت هـذه العبـارة الرتبـة (1) بـين العبـارات الأساسـية لهـذا المحـور، لصالـح الموافقـين عـلى هـذه العبـارة.

بلـغ المتوسـط الحسـابي المرجـح بـالأوزان للعبـارة)يوجـد لـدي الشركـة معلومـات كافيـة عـن العمـلاء((3.72)، بانحـراف معيـاري قـدرة (0.64)، وقـد أخـذت هـذه العبـارة الرتبـة (4) بـين العبـارات الأساسـية لهـذا المحـور، لصالـح الموافقـين عـلى هـذه العبـارة.

بلـغ المتوسـط الحسـابي المرجـح بـالأوزان للعبـارة)الشركـة تقـدم معلومـات غـير متضاربـة للعمـلاء ((3.75)، بانحـراف معيـاري قـدرة (0.61)، وقـد أخـذت هـذه العبـارة الرتبـة (3) بـين العبـارات الأساسـية لهـذا المحـور، لصالـح الموافقـين عـلى هـذه العبـارة.

جدول (16) يوضح تحليل الانحدار ومعامل الارتباط ومربع كاي للفرضية السادسة:

البيان	قيمة الدلالة
معاملات الانحدار (B)	0.26
قيمة معامل **الار**تباط بيرسون (R)	0.84
قيمة الدلالة المعنوية لمعامل **الار**تباط بيرسون (Sig)	0.01
قيمة مربع كاي (χ^2)	56.73
قيمة الدلالة المعنوية لمربع كاي (Sig)	0.02
قيمة أختبار (F)	39.11
Sig F	0.03

المصدر: اعداد الباحثات من نتائج الاستبيان باستخدام برنامج IBM SPSS،2024م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

بلغـت قيمـة معامـل الارتبـاط بيرسـون (0.84) (R) وهـي قيمـة عاليـة وموجبـة، ودرجـة الارتبـاط معنويـة (0.01)، وقيمـة معامـل الانحـدار (0.26) (B)، وهـذه دلالـة عـلى وجـود أثـر طـردي وقوي .

وجـود علاقـة ذات دلالـة معنويـة وفقـاً لقيمـة مربـع كاي (2χ) وقيمـة اختبـار (F) عنـد مسـتوى معنويـة (5 %)، حيـث بلغـت قيمـة مربـع كاي (2χ) المحسـوبة لمعامـل العلاقـة (56.73) بمسـتوى دلالـة معنويـة (0.02)، وبلغـت قيمـة أختبـار (F) المحسـوبة (39.11) بمسـتوى دلالـة معنويـة (0.03)، وجميع قيم مسـتوى المعنويـة أقـل مـن مسـتوى المعنويـة (5 %)، وعليـه يتـم رفـض فـرض العـدم وقبـول الفـرض البديل والـذي يشـير الى وجـود علاقـة ذات دلالـة إحصائيـة بـين المشـاركة في القـرار وتحقيـق الميـزة التنافسـية.

الخاتمة:

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة، يعد من أساسيات تطوير العمل فى مختلف التخصصات والمحاور، فهي تعتبر فلسفة إدارية معاصرة تستهدف وتركز على جودة الأداء في كافة القطاعات والإدارات وأقسام العمل بالمؤسسات أو الشركات، وتكون الجودة مسئولية تضامنية بين كافة المستويات والتخصصات، وأن يكون التحسين المستمر هو عماد هذه الفلسفة الإدارية، فى مختلف العمليات، وتستمد ديناميتها وقدرتها على الحركة من البيانات والمعلومات المستمدة من نشاط العاملين، بقصد الاستثمار الأفضل لكل طاقات العاملين وتوظيفها بشكل إبداعي في مختلف مستويات المنظمة للوصول إلى أفضل نتاج إبداعي ممكن.

النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية، توصلت الباحثات الى النتائج التالية:

- أظهرت نتائج التحليل ان هنالك علاقة طردية قوية ودور فعّال لإدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية.
- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركيز على العملاء والتحسين المستمر وتحقيق الميزة التنافسية.
- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرق العمل وتحقيق الميزة التنافسية.
- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دعم الإدارة العليا والتدريب والمشاركة فى القرار وتحقيق الميزة التنافسية.
- إن إلتزام الإدارات بإشراك العاملين في علميات اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم يسهم فى تحقيق الميزة التنافسية.
- عدم تشجيع العملين على إنشاء جلسات من أجل توليد أفكار إيجابية تفيد مسار العمل من اكبر معوقات التطوير وتحقيق الميزة التنافسية.
- إن توفير التدريب والتأهيل اللازم لتطوير العاملين بما يتناسب احتياجاتهم، له تأثير على تحقيق الميزة التنافسية.

التوصيات:

1 - ضرورة التزام الإدارات بإشراك العاملين في علميات اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم.

2 - تشجيع العملين على إنشاء جلسات من أجل توليد أفكار إيجابية تفيد مسار العمل.

3 - أهمية تدريب وتأهيل وتطوير العاملين بما يتناسب احتياجاتهم.

4 - إجراء المسوحات اللازمة لآراء الزبائن من أجل تحسين الخدمة وكب الميزة التنافسية.

5 - تطبيق معايير الجودة الشاملة لكسب الميزة التنافسية.

6 - اتباع نظم الإدارة الحديثة واتباع نهج حديث يناسب التغيرات التي تحدث في العالم.

7 - زيادة الاهتمام بتثقيف العاملين بإدارة الجودة الشاملة.

8 - زيادة الاهتمام بالأدوات والوسائل التي تحقق استدامة التركيز على العميل.
9 - إتاحة فرص أكبر للعاملين للتأهيل العلمي والأكاديمي في تخصصاتهم.
10 - وضع النظم الإدارية التي تمكن العاملين من إنجاز الأعمال من خلال المشاركة وفرق العمل.

المصادر والمراجع:

(1) حسن عبد العزيز محمود ، تطبيق وإدارة الجودة الشاملة في مكافحة العدوى ورعاية المرضى، دراسة تطبيقية على مستشفيات منطقة تبوك بالسعودية خلال الفترة من (2005-1996م) ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) في الجودة الصحية والصحة العامة ، الجامعة الأمريكية ، لندن (2007م)، ص 9

(2) محمود الوادي ، وعلي الزغبي ، مستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، 2011م، ص 24.

(3) زكي عبد المعطي أبو زيادة ، إدارة الوقت والجودة الشاملة وأثرها على الأداء الوظيفي ، الجامعة الأردنية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، عمان ، 2012م، ص15.

(4) علي صالح آل سالم ، أثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء بالمؤسسات الصحية بالتطبيق على مستشفى غسان فرعون ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2012م، ص 36.

(5) عبد الكريم محمد علي الناصر ، أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على تحسين كفاءة أداء المراجعة الخارجية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) في المحاسبة والتمويل ، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، (2012)، ص 69.

(6) حامدي محمد ، دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية (الجزائر ، جامعة محمد خضر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2016م)، ص 112.

(7) لرقط علي- إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: المبررات والمتطلبات الأساسية- جامعة الحاج لخضر-2008باتنة- الجزائر- ص26.

(8) المرجع السابق، ص 27.

(9) المرجع السابق، ص 27.

(10) المرجع السابق، ص 27.

(11) المرجع السابق، ص 28.

(12) صالح ناصر عليمات، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية (التطبيق ومقترحات التطوير) جامعة اليرموك ـ كلية التربية ـ قسم الإدارة وأصول التربية، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004م)، ص 15.

(13) فيصل بن جاسم محمد الأحمد آل ثاني- إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الإعلامية بالتطبيق على قناة الجزيرة الفضائية، في الفترة من 2004 م - 2006 م، ص 29، الطبعة الأولى بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، 1429هـ - 2008م، ص 73.

(14) فيصل بن جاسم بن محمد الأحمد آل ثاني- إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الإعلامية بالتطبيق على قناة الجزيرة الفضائية في الفترة من (2006-2004م)، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م)، ص ص 39 - 40 .

(15) المرجع السابق، ص 41.

(16) المرجع السابق، ص 41.

(17) المرجع السابق، ص 41.

(18) المرجع السابق، ص 42.

(19) محمود يوسف هلالي، إدارة الجودة الشاملة، المحاور والأسس، (القاهرة: ايتراك للنشر، 2011م)، ص 99.

(20) المرجع السابق، ص 100.

(21) المرجع السابق، ص 100.

(22) عدنان أحمد راشد، مشروع تطبيق الجودة الشاملة خطوة بخطوة، الرياض، 2008م، ص 50.

(23) د. إيمان على محفوظ العجوزة، دور التكنولوجيا في دعم القدرة التنافسية على مستوى المنشأة، (القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز النشر العلمي، مجلة البحوث الإدارية، العدد الثاني، 2007م)، ص 44.

(24) المرجع السابق، ص 46.

(25) عدنان فرحان الحوارين، القدرة التنافسية للدول العربية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2013م)، ص 27.

(26) المرجع السابق، ص 28.

(27) على فلاق، الميزة التنافسية من خلال إدارة الموارد البشرية 0القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 28، العدد الثالث، 2014م)، ص 193.

(28) وهابي كلثوم، دور الإبداع في إبراز ميزة تنافسية في منظمات الأعمال (الجزائر: جامعة أم البواقي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، 2017م)، ص 320.

(29) ماجد محمد يسرى الخريوطي، محورية السياسات الاقتصادية الكلية في تعزيز الميزة التنافسية للصادرات المصرية، (القاهرة: الجمعية المصرية للسياسات المالية، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 107 العدد 523، 2016م)، ص 425.

(30) المرجع السابق، ص 426.

(31) أميرة رمضان، إدارة المعرفة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية، (القاهرة: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مجلة الإدارة التربوية، العدد السابع، 2015م)، ص 434.

(32) مراد محمد النشمي، الميزة التنافسية وعلاقتها برضاء العملاء في المصارف الإسلامية في اليمن (اليمن: مجلة الدراسات الاجتماعية، العد الرابع والأربعون 2015م)، ص 129.

(33) د. وهابي كلثوم ، دور الإبداع في إبراز ميزة تنافسية لمنظمات الأعمال الجزائر: جامعة أم البواقي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، 2017م، ص 320.

(34) المرجع السابق، ص 321.

(35) طه حسين نوى، الاستثمار في رأس المال المعرفي ودوره في بناء الميزة التنافسية للمنظمة (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، 2006م)، ص 170.

(36) المرجع السابق، ص 171.

تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية وأثره على نظام الرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية

(دراسة حالة هيئة الجمارك – إدارة الجمارك بولاية القضارف– السودان (2022م)

د. أسعد عبدالمحمود عباس محاسب ومراجع قانوني – القضارف – السودان

د. مروان البشرى الطيب البشير أستاذ المحاسبة المساعد – كلية القضارف للعلوم والتكنولوجيا

مستخلص:

تناولت الدراسة تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية واثره على نظام الرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية وتمثلث مشكلة الدراسة فى اعتماد الادارة العامة للجمارك على التقنيات الحديثة فى اعمالها المحاسبية والادارية وتجاهل نظام الرقابة الداخلية عند القيام بالاعمال الجمركية فى الفترة التى تم فيها العمل ببرنامج الاسيكودا العالمية وعدم تحديد الجهة المعنية بعملية الرقابة الداخلية الالكترونية فى ظل بيئة العمل ببرنامج الاسيكودا العالمية.هدفت الدراسة الى التعرف على برنامج الاسيكودا العالمية واثره على نظام الرقابة الداخلية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى.تمثل مجتمع الدراسة فى العاملين بهيئة الجمارك السودانية،بينما تمثلت عينة الدراسة فى مجموعة العاملين بادارة جمارك ولاية القضارف.ولجمع بيانات الدراسة تم تصميم استبانة،كما تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS). توصلت الدراسةلعدة نتائج منها: أن تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية فى المؤسسات الجمركية ادى الى تقليل الاخطاء والحد منها.عدم الالمام الكافى للعاملين فى مجال الرقابة الداخلية ببيئة عمل برنامج الاسيكودا العالمية،يتطلب برنامج الاسيكودا العالمية عاملين اكفاء وذوى خبرة وتأهيل عالى للقيام بأعمال الرقابة الداخلية فى بيئة الحاسوب وهذا مالا يتوفر فى بعض الادارات.أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: اهتمام هيئة الجمارك السودانية بعقد دورات تدريبية لتأهيل كوادرها على استخدام تقنيات الحاسوب فى الرقابة الداخلية فى جميع الادارات،إجراء التأهيل العلمي والعملي لتوفير الكوادر المناسبة لاستخدام الرقابة الداخلية في المؤسسات الجمركية، العمل على تذليل العقبات المادية والفنية التي تعيق تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية فى بعض الإدارات الجمركية.

الكلمات المفتاحية: الاسيكودا العالمية – الجمارك - البيانات الجمركية - الرقابة الداخلية - الكفاءة التجارية

Application of the global ASYCUDA program and its impact on the internal control system in customs institutions (Case study of the Customs Authority - Customs Administration in Gedaref State - Sudan 2022 AD)

Dr.M arwan Albushra Altayb
Dr. Asaad Hassan Abdelmahmoud

Abstract:

The study dealt with the application of the global ASYCUDA program and its impact on the internal control system in customs institutions. The study problem was represented in the General Administration of Customs' reliance on modern technologies in its accounting and administrative work and ignoring the internal control system when carrying out customs work during the period in which the global ASYCUDA program was implemented and not specifying the party concerned with the electronic internal control process in light of the work environment with the global ASYCUDA program. The study aimed to identify the global ASYCUDA program and its impact on the internal control system. The study followed the descriptive analytical approach. The study community represented the employees of the Sudanese Customs Authority, while the study sample represented the group of employees of the Gedaref State Customs Administration. To collect the study data, a questionnaire was designed, and the data were analyzed and hypotheses were tested using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program. The study reached several results, including: The application of the global ASYCUDA program in customs institutions led to reducing and limiting errors. The lack of sufficient familiarity of workers in the field of internal control with the work environment of the global ASYCUDA program. The global ASYCUDA program requires competent, experienced and highly qualified workers to carry out internal control work in a computer environment, which is not available in some departments. The study recommended several recommendations, including: The interest of the Sudanese Customs Authority in holding training courses to qualify its cadres on the use of computer technologies in internal control in all departments, conducting scientific and practical qualification to provide the appropriate cadres to use internal

control in customs institutions, and working to overcome the material and technical obstacles that hinder the application of the global ASYCUDA program in some customs departments.

Keywords: (asycudaworld - customs – customs data - internal control-commercial competence)

المقدمة:

إن الاسيكودا العالمية هى برنامج ادخال البيانات الجمركية بالحاسب الالى والتعامل عن طريق الانترنت واحلال الرقابة الرقمية بالحاسوب والتصميم والتصنيع بمساعدة الحاسوب والمستودع المؤتمن وتطبيقات الذكاء الاصطناعى محل الرقابة التقليديةواحلال الالة والانظمة الالية والحاسوبية فى الادارة محل العاملين فى الانشطة التشغيليةوكذلك محل المديرين فى التوجيهات والتعليمات الالية استناداعلى برمجة مسبقة.اصبح الانترنت وشبكات الاعمال هى التكنولوجيا الاكثر عولمة والاسرع توصيلا وتحليلا وتصنيفا للبيانات وانجاز الاعمال والصفقات مما له الاثر على انظمة الرقابة الداخلية. وتعتبر الاسيكودا العالمية ادارة لموارد معلوماتية تعتمد على الانترنت وشبكات الاعمال وهى اكثر فاعلية فى تحقيق اهداف المؤسسات الجمركية وكفاية ادارتها لمواردهاومن ثم الرقابة الداخلية. ونسبة لكبر حجم المؤسسات الجمركية وتعدد مهامهاالتى تقوم بها كان لابد من وضع نظم للرقابة الداخلية تتماشى مع التطور السريع الذى يحدث فى المؤسسات الجمركية والتى هى خليط بين العمل المدنى (التعامل مع الجمهور) والعمل الايرادى العسكرى الصارم .الرقابة الداخلية لها اثر كبير على تقنين وتطوير العمل الادارى والمالى .الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التى يرتكز عليها عمل المراجع عند اعداده لبرامج المراجعة وتحديد الاختبارات التى سيقوم بها والفحوص التى ستكون مجال لتطبيق اجراءات المراجعة كما ان ضعف اوقوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة الحصول على ادلة الاثبات فى عملية المراجعة انما يحدد ايضا العمق المطلوب فى فحص تلك الادلة ويجب ان يستمر المراجع فى فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية حتى يمكن الالمام بالاساليب والاجراءات التى تستخدمها المؤسسة.ويقع على عاتق ادارة المؤسسات الجمركية اقامة نظام سليم للرقابة الداخليةوالمحافظة عليه والتأكد من مدى سلامة تطبيقه.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة فى تحديد الوسائل الرئيسية التى تساعد الرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية على مواكبة الطفرة والتطور الهائل الكمى والنوعى فى العمل الادارى والمالى الذى حدث فى المؤسسات الجمركية فى الفترة الاخيرة.وتحديد المشاكل والتحديات التى تواجه الرقابة الداخلية فى التعامل مع الاسيكودا العالمية.

أهمية الدراسة:

تتمثل اهمية الدراسة فى تطوير العمل الرقابى وبيان اثره على بيئة العمل الادارى والمالى فى المؤسسات الجمركية،ومن ثم تحديد اهمية نظام الرقابة الداخلية كوسيلة للتحقق من صحة المعلومات التى يخرجها برنامج الاسيكودا العالمية وتقدير المخاطر الناجمة من تطبيق برنامج

الاسـيكودا العالميـة عـلى نظـام الرقابـة الداخليـة والمتمثلـة فى مـدى جـودة المعلومـات التـى يخرجهـا نظـام الاسـيكودا العالميـة والايفـاء بمتطلبـات مسـتخدمى التقاريـر الجمركيـة.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى الاتى:

1. دراسة النظام الالى المطبق فى الجوانب الادارية والمالية.
2. بيان الاساليب الادارية والمالية المطبقة.
3. التعـرف الجيـد عـلى كيفيـة عمـل برنامـج الاسـيكودا العالميـة المطبـق فى المؤسسـةوخلق رقابـة عـلى مختلـف العمليـات الاداريـة والماليـة.

فرضيات الدراسة:

بقصد الاجابة على تساؤل الدراسة وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم صياغة الفرضية التالية:

لا يوجد تعارض بين برنامج الاسيكودا العالمية والرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية.

منهجالدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي.

وسائل جمع البيانات:

قام الباحث بجمع البيانات المطلوبة لانجاز البحث كما يلى:

1 -البيانات الاولية تتمثل في عينة الدراسة التي تم جمع البيانات منها بإستخدام الإستبيان.

2 -البيانات الثانوية تتمثل في الكتب والمراجع والمجلات العلمية والرسائل الجامعية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: السودان-ولاية القضارف

الحدود الزمانية: 2025م.

الحدود البشرية: العاملين في الإدارة العامة بالجمارك.

نظام الاسيكودا العالمية:

أولاً: تعريف نظام الاسيكودا العالمية:

ان الاسـيكودا العالميـة هـى برنامـج ادخـال البيانـات الجمركيـة بالحاسـب الالى والتعامـل عـن طريـق الانترنـت واحـلال الرقابـة الرقميـة بالحاسـوب والتصميـم والتصنيـع بمسـاعدة الحاسـوب والمسـتودع المؤتمـن وتطبيقـات الـذكاء الاصطناعـى محـل الرقابـة التقليديةواحـلال الالـة والانظمـة الاليـة والحاسـوبية فى الادارة محـل العاملـين فى الانشـطة التشـغيلية وكذلـك محـل المديريـن فى التوجيهـات والتعليـمات الاليـة اسـتنادا عـلى برمجـة مسـبقة. اصبـح الانترنـت وشـبكات الاعـمال هـى التكنولوجيـا الاكـثر عولمـة والاسرع توصيـلا وتحليـلا وتصنيفـا للبيانـات وانجـاز الاعـمال والصفقـات مـما لـه الاثـر عـلى انظمـة الرقابـة الداخليـة.

إن الاسـيكودا العالميـة هـى ادارة مـوارد معلوماتيـة تعتمـد عـلى الانترنـت وشـبكات الاعـمال وهـي اكـثر فاعليـة فى تحقيـق اهـداف المؤسسـات الجمركيـة وكفايـة ادارتهـا لمواردهـا ومـن ثـم الرقابـة

الداخليـة. ولـه انظمـة برمجيـة متقدمـة لادارة الاطـراف المشـاركة فى العمليـات الجمركيـة المختلفـة (الموردين-المصدريـن-شركات الشـحن -البنـوك -المواصفـات والمقاييس-وغيرهـا) وتعمـل عـلى اتمتـة الاجـراءات الجمركيـة ودعـم الشـفافية وتقليـل زمـن التخليـص الجمـركى وتحسـين انظمـة الرقابـة الداخلية باسـتخدام تقنيـة المعلومـات، مـما يعـزز الكفـاءة التجاريـة. هـى احـدث ماتوصلـت اليـه التقينـات العالميـة فى انظمـة معالجـة البيانـات الجمركيـة وهـى اختصـار للنظـام الاتومـى للبيانـات الجمركيـة، تـم تطويـر هـذا البرنامـج بواسـطة برنامـج الامـم المتحـدة للتجـارة والتنميةومجلـس التعـاون الجمركيتعامـل هـذا البرنامـج مـع الشـهادة الجمركيـة والمنفسـت والادارة المالية،تـم تصميـم هـذا البرنامـج وفقـا لمنظمـة المقاييـس العالميـة.

مـما سـبق يلاحـظ الباحثـان ان نظـام الاسـيكودا العالميـة هوبرنامـج ادخـال البيانـات الجمركيـة بالحاسـب الالى وتداولهـا عـن طريـق الانترنـت لتحقيـق الرقابـة الجمركيـة الفاعلـة ودعـم الاقتصـاد الوطنـى ولهـا اثـر عـلى تطبيقـات انظمـة الرقابـة الداخليـة.

ثانياً:تطور برنامج الاسيكودا العالمية:

إن التوسـع فى تطبيقـات تكنولوجيـا المعلومـات وتقنياتهـا واعتبـار المحاسـبة ضمـن قطـاع الخدمـات المشـمولة باتفاقيـات منظمـة التجـارة الدوليـة. جعلـت مهنـة المحاسـبة وتكنولوجيـا المعلومـات معنيـة بالتفاعـل مـع هـذه التغـيرات لذلـك اصبـح مـن الـضرورة بمـكان دراسـة واقـع تكنولوجيـا المعلومـات وتطويرهـا بمـا يتناسـب مـع حاجـات البيئـة الجديـدة.وأن برنامـج الاسـيكودا العالميـة طورتـه منظمـة الاونكتـاد وهـى منظمـة تابعـة للامـم المتحـدة بهـدف تسـهيل وتبسـيط اجـراءات التخليـص الجمـركى فى الموانـئ و المعابـر الحدوديـة

يعتـبر نظـام الرقابـة الداخليـة مـن اهـم الاقسـام التـى تتطلـب اسـتخدام تكنولوجيـا المعلومـات التـى تحتاجهـا فى اتخـاذ القـرارات فى الوقـت المناسـب مـما يتطلـب تطويـر الرقابـة الداخليـة تقنيـا بمسـتوى ارفـع مـن التطـور الحاصـل فى البيئـة المحاسـبية والاقتصاديـة كـون الرقابـة الداخليـة قاعـدة معلومـات للجهـات الداخليـة فى الـشركات وخصوصـا الادارة.

اصبحـت تكنولوجيـا المعلومـات واقعـا يجـب تفهمـه وادراك ابعـاده مـن خـلال مـا نلمسـه ونعايشـه فى هـذه الايـام مـن تحـولات فى كثـير مـن الاصعـدة وقبـل تنـاول تكنولوجيـا المعلومات بالدراسـة والتحليـل ينبغـى اولا ان نعـرف المعنـى او المفهـوم العـام لتكنولوجيـا المعلومـات حيـث يشـوبه الكثـير مـن الغمـوض والعديـد مـن التشـابكات ولكـن يمكـن القـول بـان صياغـة تعريـف دقيـق لتكنولوجيـا المعلومـات تبـدو مسـألة شـاقة نظـرا لتعـدد التعريفـات والتـى تتأثـر بأتجاهـات الباحثـين الايدولوجيـة وارائهـم اذاءهـا رفضـا اوقبـولا[1].

تـم تاسـيس البرنامـج بواسـطة مؤتمـر الامـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة UNICTAD فى مطلـع الثمانينـات وذلـك لحوسـبة العمليـة الجمركيـة مـن خـلال نظـم معلومـات جمركيـة متكاملـة وشـاملة كما يعتبر وسيلة لتحديث ادارات الجمارك على مستوى العالم[2].

ثالثاً: التشغيل التجريبى لبرنامج الاسيكودا العالمية:

بدأ ادخال الحاسب الالى فى الاعمال الجمركية وتحديدا فى عملية تخليص البضائع منذ عام 1991 وذلك حينما تم تطبيق نظام الاسيكودا Asycudaوهو النظام الاتومى لمعالجة البيانات الجمركية وقد تم تطويره بواسطة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بهدف مساعدة الدول النامية فى تسهيل اجراءات تخليص البضائع.الا ان نظام الاسيكودا يعانى من سلبيات كثيرة منها عدم وجود الية لمعرفة فاقد الرسوم الجمركية فى حالات الاعفاءات المنصوص عليها فى قانون الجمارك والقوانين الاخرى وكذلك محدودية البنود المحاسبية والاجراءات الجمركية التى تؤثر على عملية تحليل الايرادات والحصول على معلومات احصائية دقيقة اضف الى ذلك بطء النظام فى استخلاص المعلومات والتقارير الاحصائية .وهذا فضلا عن فشل النظام فى مواكبة التغيرات والتطورات التى حدثت فى اخريات القرن العشرين .ولكل هذه الاسباب قامت الانكتاد Unctadبتصميم نظام جديد يستوعب كل التغيرات والتطورات وسمى هذا النظام بنظام الاسيكودا + + ++Asycuda بل واعلنت الانكتاد انها سوف لن تدعم اوتتعامل مع النظام القديم بعد عام 2002 وتمشيا مع مستجدات التقنية ومتطلبات العولمة والتجارة الالكترونية قررت هيئة الجمارك السودانية الانتقال الى النظام الجديد الاسيكودا++[3].

تم تطبيق نظام الاسيكودا ++ فى هيئة الجمارك السودانية فى العام 2004 فى ادارة جمارك مطار الخرطوم حيث كان الموقع التجريبى ،ومن ثم تم تعميمه على بقية المحطات .ويمثل نظام الاسيكودا++ احدى المنعطفات الهامة فى مسيرة التطور التكنولوجى لهيئة الجمارك السودانية وذلك لانه نظام مفتوح يعتمد على اشهر الانظمة فى قواعد البيانات العلائقية ORACLE ونظم التشغيل الثابتةLINUX .وقد عالج كثير من السلبيات والاشكالات المتعلقة بالنظام القديم وكما انه محكم فى تصميمه ويقوم على المواصفات العالمية كما يوفر لهيئة الجمارك الكثير من الجهد.

نظام الاسيكودا العالمية هو نظام الجمارك العالمية ASYCUDAWORLD وهو الاصدارة الاخيرة من النظام الجمركى المحوسب وصمم من اجل تحسين وسائل تحصيل الايرادات الجمركية وتبسيط وتوحيد الاجراءات الجمركية فى كافة المراكز وضبط احصائيات التجارة الخارجية وبناء نظام معلومات ادارى فعال و تأمين الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة ذات العلاقة بالمعلومات المطلوبة. وتم تطبيق الاسيكودا العالمية وهى مصممة على اعتماد مفهوم ORDBMS فى قواعد البيانات وedocument فى تصميم النظام[4].

تأسس نظام الاسيكودا فى اوائل الثمانينات لحوسبة العمليات الخاصة بالادارات الجمركية ووضعت الانكتاد الحل فى نظام الاسيكودا الذى اصبح الوسيلة الرائدة للجمارك الحديثة على مستوى العالم ويعتبر برنامج الاسيكودا حاليا المكون الرئيسى والجوهرى لانظمة المعلومات الجمركية المتكاملة والشاملة فى اغلب دول العالم.الهدف الرئيسى للبرنامج هو دعم البلدان من اجل تحقيق هدف عالمى وهو تسهيل التجارة بواسطة تقوية القدرة التشغيلية للادارات الجمركية لتنفيذ مهامها الرقابية والمالية من خلال تطبيق انظمة حديثة.اضافة الى وجود قاعدة بيانات متاحة

على شبكة المعلومات (الانترنت) خاصة بنظام الاسيكودا العالمى والتى تسمح للادارات الجمركية والتجار بأدارة معظم عملياتهم التجارية بدءا من المنافستات الى تسجيل البيانات الجمركية ووثائق العبور وذلك عبر شبكة الانترنت.

تم تحديث استخدام الاسيكودا ++ الى الاسيكودا العالمى وذلك لسهولة وبساطة التعامل مع هذا النظام الجديد.

مما سبقيلاحظ الباحثان أنبرنامج الاسيكودا العالمية هى احدث ما توصلت اليه التقنيات العالمية فى انظمة معالجة البيانات الجمركية يعتمد نظام الاسيكودا العالمية على نظام المعلومات المركزى الذى انشئ برئاسة الادارة العامة للجمارك بادارة الحوسبة والاتصال والنظم وذلك لربط كل المحطات الجمركية فى السودان.

نظام الاسيكودا العالمية يعمل على ربط الموردين والمستوردين من مكاتبهم عبر الانترنت مع الجمارك وذلك لمتابعة عمليات التخليص والذى يسهم فى تقليص زمن الاجراءات الى زمن قياسى ويعمل على تسهيل وتبسيط الاجراءات الى زمن قياسى ويعمل على تسهيل وتبسيط الاجراءات الجمركية.ان تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات على الاجراءات الجمركية بمعاييرها المهنية والادارية واجراءات المبادلة التجارية بأفضل الضمانات لرفع مستوى الامن وتيسير التجارة.ان نظام الاسيكودا كنظام للمعلومات الجمركية المتكاملة والشاملة استفاد من التطور الواسع لوسائل تكنولوجيا المعلومات خاصة اتاحة الفرص لاستخدام بيئة الانترنت فى المعاملات الجمركية بأعتبارها تقنيةٍ رخيصة وسريعة وسهلة الاستخدام[5].

رابعاً: اصدارات برنامج الاسيكودا:

الاصدارة الاولى: ادخلت فى العام1981واستمرت حتى العام1984واهم مميزاتها انها تحتوي على البيانات الاحصائية والميزان التجارى وتم تطويرها باستخدام لغةBasic وطبقت النسخة الاولى للاسيكودا فى ثلاثة بلدان فقط.

الاصدارة الثانية:ادخلت فى العام1995-1985واستخدمت شبكة اتصالات محلية Lanومن خلالها يتم تبادل المعلومات بين المكاتب الجمركية وبداتالنسخة بنظام التشغيلPrologueوعبر السنوات اسهم نظام التشغيلUnix فى رفع قدراتها وطبق هذه النسخة اكثر من اربعين بلدا وقد حقق تطبيقها زيادة فى الايرادات وتوفر احصائيات دقيقة وسيطرة افضل على تسلسل عمليات التخليص.

الاصدارة الثالثة:بدا تطوير النسخة الثالثة فى عام1992م الى الاسيكودا++بظهور موجة تكنولوجيا المعلومات الجديدة وتعتبر هذه النسخة من الناحية الفنية نظاما معلوماتيا جمركيا فتتقدم وتتفوق على النسخة الثانية فى وظائف الادخال المباشر للعملاء Dtiوادارة المخاطر ومراقبة الترانزيت بالاضافة لاستخدامها قاعدة بيانات Oracleونظام التشغيلLinux كما تستخدم بصورة واسعة التكنولوجيا وبيئة الانترنت وتسمح للمخلصين بتقديم بياناتهم من خلال خدمة الانترنت.

الاصدارة الرابعة:ان امكانية انشاء الشبكة التجارية فى جميع انحاء العالم كانت هى النتيجة الاساسية وراء فكرة الانكتاد لتطوير نظام المعلومات الجمركية الى نظام متقدم هو الاسيكودا العالمية وقد انعقد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فى مدينة كولومبوس بولاية اوهايو بالولايات المتحدة عام 1994تحت شعار الكفاءة التجارية وتم فيه النظر الى كيفية تقليص تكاليف التبادل التجارى عن طريق تطبيق تقنية المعلومات لكل المتصلين بسلسلة العمليات التجارية وهذهالمبادرة اطلقت من جانب مجموعة الدول الصناعية السبع وترتكذعلى امكانية تقليص تكاليف الجهد السنوى للتبادل التجارى والذى يبلغ مائة مليار دولار طالما ان متطلبات المعلومات الجمركية يمكن تبسيطها وتنسيقها.واطلقت انكتاد نظام الاسيكودا العالمية رسميا فى مارس 2002ومن هذا المنطلق تم تشغيل برنامج الاسيكودا العالمية على احدث التقنيات ذات الصلة بالانترنت كما استخدم تقنيات اخرى متاحة مثل تطوير الانظمة مكونات البرنامج والتى تساعد فى مقارنة الاداء.

إن نجاح تجربة تطبيق الاسيكودا++والتى بدأ فى الجمارك السودانية عام 2002وكان له اثر واضح فى ذيادة معدلات الاداء بتطوير الايرادات وتوفير الاحصائيات الدقيقة فى الوقت المناسب وذلك من خلال دعم النظام للتسهيل التجارى بجانب تنفيذ القانون وكفاءة الرقابة الجمركية الصارمة بالاضافة لتطبيق المعايير القياسيةالعالمية وضبط الجودة كما احدث النظام تطويرا جوهريا فى التقدم الجزئى نحو الحكومة الالكترونية هذا النجاح كان لابد ان تتبعه خطوات للتقدم نحو الاستفادة من النموذج المتطور للنظام الجديد الذى اوصت به منظمة الجمارك العالمية ودعمته من اجل تجارة حرة وامنة وعليه فقد خطت الجمارك السودانية خطوات جادة نحو الحصول على نظام الاسيكودا العالمى وتطبيقه باعتباره من اهم برامج الاصلاح والتحديث فى الادارة الجمركية وقد بدأت الخطوات التنفيذية اثناء زيارة وفد الجمارك السودانية لسويسرا فى الفترة من 31/10/2010-6/11/2010بدعوة من ادارة الجمارك السويسرية فى مجالات ادارة المخاطر ‘النافذة الواحدة‘الشبكات الالكترونية ‘القوائم الذهبية ‘ومحطة التوقف الواحدة على الحدود وقد تم التوقيع اثناء الزيارة على وثيقة اتفاقية مشروع تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية فى الجمارك السودانية يوم3/11/2010بين الانكتاد وبين الجمارك السودانية.

خامساً: التشغيل التجريبى لبرنامج الاسيكودا العالمية:[6]

بدأ ادخال الحاسب الالى فى الاعمال الجمركية وتحديدا فى عملية تخليص البضائع منذ عام 1991 وذلك حينما تم تطبيق نظام الاسيكودا ASYCUDAوهو النظام الاتومى لمعلجة البيانات الجمركية وقد تم تطويره بواسطة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بهدف مساعدة الدول النامية فى تسهيل اجراءات تخليص البضائع .إلا ان نظام الاسيكودا يعانى من سلبيات كثيرة منها عدم وجود الية لمعرفة فاقد الرسوم الجمركية فى حالات الاعفاءات المنصوص عليها فى قانون الجمارك والقوانين الاخرى وكذلك محدودية البنود المحاسبية والاجراءات الجمركية التى تؤثر على عملية تحليل الايرادات والحصول على معلومات احصائية دقيقة اضف الى ذلك بطء النظام

فى استخلاص المعلومات والتقارير الاحصائية .وهذا فضلا عن فشل النظام فى مواكبة التغيرات والتطورات التى حدثت فى اخريات القرن العشرين .ولكل هذه الاسباب قامت الانكتادUNCTAD بتصميم نظام جديد يستوعب كل التغيرات والتطورات وسمى هذا النظام بنظام الاسيكودا + + +ASYCUDA+ بل واعلنت الانكتاد انها سوف لن تدعم اوتتعامل مع النظام القديم بعد عام 2002 وتمشيا مع مستجدات التقنية ومتطلبات العولمة والتجارة الالكترونية قررت هيئة الجمارك السودانية الانتقال الى النظام الجديد الاسيكودا++.تم تطبيق نظام الاسيكودا ++ فى هيئة الجمارك السودانية فى العام 2004 فى ادارة جمارك مطار الخرطوم حيث كان الموقع التجريبى ،ومن ثم تم تعميمه على بقية المحطات .ويمثل نظام الاسيكودا++ احدى المنعطفات الهامة فى مسيرة التطور التكنولوجى لهيئة الجمارك السودانية وذلك لانه نظام مفتوح يعتمد على اشهر الانظمة فى قواعد البيانات العلائقية ORACLE ونظم التشغيل الثابتةLINUX .وقد عالج كثير من السلبيات والاشكالات المتعلقة بالنظام القديم وكما انه محكم فى تصميمه ويقوم على المواصفات العالمية كما يوفر لهيئة الجمارك الكثير من الجهد.نظام الاسيكودا العالمية هو نظام الجمارك العالمية ASYCUDAWORLD وهو الاصدارة الاخيرة من النظام الجمركى المحوسب وصمم من اجل تحسين وسائل تحصيل الايرادات الجمركية وتبسيط و توحيد الاجراءات الجمركية فى كافة المراكز وضبط احصائيات التجارة الخارجية وبناء نظام معلومات ادارى فعال و تأمين الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة ذات العلاقة بالمعلومات المطلوبة.وتم تطبيق الاسيكودا العالمية وهى مصممة على اعتماد مفهوم ORDBMS فى قواعد البيانات وedocumentفى تصميم النظام.(7)

بدأ التشغيل التجريبى لنظام الاسيكودا العالمية فى يوم 15/9/2011على وجهين فى وقت واحد .الوجه الاول بادارة جمارك مطار الخرطوم الموقع التجريبى لتطبيق النظام وسوف يتم اختبار النظام من النواحى الفنية الاجرائية .

الوجه الثانى ففى ادارة التدريب لاختبار المسائل الاجرائية فقط.

مركز المعلومات:

من التجهيزات الاساسية التى تصاحب تطبيق البرنامج ضرورة انشاء مركز للمعلومات يدار به النظام مركزيا بحيث تتم المراقبة والتحديثات لحظيا والتى قد تطرأ على النظام.

رابعاً: اهداف برنامج الاسيكودا العالمية:

هنالك عدة اهداف لبرنامج الاسيكودا العالمية منها الآتى[8]:

1. تطبيق نظام يعتمد عليه فى تسهيل التجارة العالمية من خلال تقوية القدرة التشغيلية للادارات الجمركية والمساعدة على الاصلاح والتحديث لتنفيذ المهام الرقابية والمالية.
2. تطبيق بنود النظام المنسق والمعايير الدولية وتطبيق قانون الجمارك ولوائحه وتوفير احصائيات دقيقة.
3. التوافق مع اعلى جودة من المعايير الدولية واستخدام أحدث التقنيات المتوفرة فى الاسواق.

4. الايرادات والاحصاءات-احتساب الرسوم والضرائب بشكل دقيق ومحوسب.
5. مراقبة الدفعات المالية –الدفع النقدى-الدفع المؤجل –الائتمان
6. الحصول على احصاءات دقيقة وفى اى وقت-ميزان التجارة-احصاءات التجارة الخارجية.
7. الرقابة والحماية-مراقبة الشحنات التجارية-المنافستو –البيان الجمركى-النقل بالعبور-الترانزيت-المخازن.
8. ادارة المخاطر-تقييم المخاطر-الانتقائية-استهداف الشحنات.
9. تسهيل التجارة-الادخال المباشر للمعلومات والمقاييسوالمواصفات.
10. بناء القدرات-نقل المعرفة لضمان ملكية النظام واستمراريته.
11. اتباع منهجية تدريب المدربين.
12. تكنولوجيا المعلومات توفر طرقا وادوات جديدة حيث تعمل على الوصول الى الاصلاح وعملية التطوير التى تتطلع اليها الادارة الجمركية.
13. الاخذ فى الاعتبار طرق العمل الجمركية الجديدة مثل التجارة الالكترونية والجمارك الالكترونية.
14. رفع كفاءةالاداء فى المؤسسات الجمركية.
15. تطوير شبكة الاتصالات والاستفادة من الشبكة العنكبوتية (الانترنت)

خامساً: مزايا برنامج الاسيكودا العالمية:

هنالك العديد من مزايا برنامج الاسيكودا العالمية منها الاتى[9]:

1. بنى على تقنية الانترنت(الشبكة العنكبوتية).
2. استقلالية انظمة ادارة قاعدة البيانات العلاقية.
3. استقلالية انظمة التشغيل او نظام التشغيل وبالتالي فهو غير مرتبط بنظام معين لادارة قاعدة البيانات.
4. يقبل التوسع والاضافة دون الحاجة لتغيير النظام.
5. المرونة الكافية لاستعادة العمل لوضعه الطبيعى فى حالة فقد الاتصالات.
6. حماية داخلية للنظام.
7. توفير مميزات تعدد اللغات المستخدمة.
8. يطبق مفهوم الوثائق الالكترونية وبالتالي يعتبر واجهة للحكومةالالكترونية.
9. نظام امن وتم استحداث التوقيع الالكترونى.
10. التعريفة الجمركية الموحدة.

وبعد تطور نظام الاسيكودا العالمية من قبل منظمة الانكتاد والتخليص عبر الانترنت سعت الجمارك السودانية لتطبيق النافذة الواحدة عن طريق:(10)

1 -الاتصال الشبكى:

وفى هذا الصدد قامت الجمارك السودانية بربط ولاية الخرطوم والولايات الاخرى بشبكة اتصالات يعتمد فيها على اجهزة الراديو وتغطى كل ولايات السودان بمكاتب مكافحة التهريب

هـذا بالاضافـة الى هواتـف وفاكسـات متوفـرة فى المناطـق التـى لاتغطيهـا الشـبكة وتـم تركيـب شـبكات محليـة LANلتشـغيل نظـام الاسـيكودا العالميـة والانظمـة البرمجيـة الاخـرى فى عـدد مـن المحطـات الجمركيـة وتربـط الرئاسـة داخـل ولايـة الخرطـوم وخارجهـا بشبكةواسـعة WANبواسـطة الاليـاف الضوئيـة ومحطـة اقـمار صناعيـة ارضيةV.SATبالنسـبة للمحطـات الجمركيـة التـى لايغطيهـا سـوداتل.

عـلى مسـتوى الشـبكات العالميـة والاسـتفادة مـن شـبكة الانترنـت لمواكبـة العـالم ولاطـلاق احـدث التقنيـات بـدأ اسـتخدام الفاكـس مـودم فى الاتصـالات ثـم اسـتخدمت تقنيـة ISDNوخدمـةPROXY لتذويـد الادارات المختلفـة بالانترنـت لمواكبـة السرعـة ثـم تذويـد الشـبكة بـSHHOWIMEثـم تلتهـا DSLهـذا بالاضافـة الى انـه تـم انشـاء خـادم دولى لاسـتضافة موقـع الجـمارك الامـر الـذى يـؤدى الى سرعـة ارسـال البيانـات واسـتقبالها مـن الخـارج.

2 -السيرك لالكترونى :

اسـتفادت الجـمارك مـن شـبكتها الواسـعة وذلـك باسـتخدام خـادم حديـدى يربـط الرئاسـة الجمركيـة باداراتهـا المختلفـة داخـل وخـارج ولايـة الخرطـوم وقـد قامـت الجـمارك بتطبيـق السـيرك الالكـترونى بالنسـبة للمختـبرات المتعلقـة بالشـهادة الجمركيـة حيـث ترسـل مـن الرئاسـة الكترونيـا الى المحطـات الجمركيـة المختلفـة الامـر الـذى ادى الى تبسـيط الاجـراءات وتسـهيل حركـة التجـارة الدوليـة وتقليـل زمـن التخليـص وحاليـا الجهـود مبذولـة لتطبيـق هـذا النظـام.

3 -الفحص بالاشعة :

قامـت الجـمارك السـودانية بادخـال انظمـة الفحـص بواسـطة الاشـعة السـينية فى حالـة الوصـول لفحـص النـماذج المصحوبـة مـع الـشركات وتسريـع اجراءاتهـم الا ان هـذه الانظمـة غـير كافيـة لخدمـة عمليـات التهريـب لذلـك قامـت الادارة العامـة باسـتجلاب اجهـزة ذات مسـتوى عـالى مـن الجـودة.

سادساً:مراحل تطبيق وتنفيذ نظام الاسيكودا العالمية:

يمر تطبيق نظام الاسيكودا العالمية بعدة مراحل[11]:

1. مرحلـة مـا قبـل التطبيـق :وفى هـذه المرحلـة تقـوم الحكومـة التـى ترغـب فى تطبيـق نظـام الاسـيكودا العالميـة بتقديـم طلـب لمنظمـة الانكتـاد لتطبيـق نظـام الاسـيكودا العالميـة.
2. مرحلـة توقيـع اتفاقيـة التطبيق:بعـد قيـام الحكومـة بتقديـم طلـب لتطبيـق نظام الاسـيكودا العالميـة يتـم اعـداد وثيقـة للمـشروع حيـث يتـم وصـف الخدمـات المقدمـة وعمليـات التشـغيل ويتـم التوقيـع عـلى هـذه الوثيقـة مـن قبـل الحكومـة ومنظمـة الانكتـاد العالميـة.
3. مرحلـة اطـلاق المشروع:بعـد التوقيـع عـلى الاتفاقيـة يتـم عـرض وتقديـم لمـشروع الاسـيكودا العالميـة وتحديـد قواعـد العمـل والمسـؤليات ووضـع خطـة العمـل ومراقبـة سـير العمـل وبعـد اطـلاق المـشروع مـن خـلال تحديـد قواعـد العمـل ووضـع خطـة العمـل وتحديـد المسـؤليات يتـم تنفيـذ المـشروع مـن خـلال عـدة مراحـل[12]:

أ. مرحلـة بنـاء النسـخة الاولية:حيـث يتـم بنـاء النمـوذج لمـشروع الاسـيكودا العالميـة مـع الاخـذ فى الاعتبـار القوانـين والتعليـمات الوطنيـة والاجـراءات الجمركيـة ثـم يتـم تدريـب

الفريق الوطنى على هذا النموذج ويتم اختبار النسخة الاولية فى احدى المحطات الجمركية مثل(مطار الخرطوم-ميناء بورتسودان)وبعدها يتم مراجعة النسخة الاولية والتعديل عند الحاجة.

ب.مرحلة التطبيق الاولى:بعد مرحلة بناء النسخة الاولية يتم التطبيق فى احدى المراكز الجمركية بهدف التاكيد على نجاح النظام.

ج. مرحلة نقل التطبيق:بعد اجراء التطبيق الاولى على احد المراكز او المحطات الجمركية يتم نقل تطبيق النظام الى كل المراكز الجمركية بهدف تعميم النظام .

د. مرحلة الربط:وفى هذه المرحلة يتم ربط نظام الاسيكودا العالمية مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة وذلك بعد التطبيق الكامل للنظام فى كل المراكز الجمركية.

تناول الباحثان مفهوم الاسيكودا وتطور برنامج الاسيكودا وتوصلا الى ان ادارة الجمارك فى تطور وتحديث لالياتها العملية وذلك لمواكبة التطورات المتلاحقة فى مجال التكنولوجيا من خلال تطورها لبرنامج الاسيكودا الى الاسيكودا++ ومن ثم الى الاسيكودا العالمية .كما خلص الباحث على ان اهداف برنامج الاسيكودا العالمية هى تسريع الاجراءات الجمركية مع موثوقية المخرجات كما ان من اهم مزايا برنامج الاسيكودا العالمية استخدام الانترنت.

الرقابة الداخلية:

تعتبر الرقابة الداخلية فى اى مؤسسة من اهم الادارات وذلك لطبيعتها الرقابية على جميع النشاطات التى تتم داخل هذه المؤسسات لحماية الاصول والتاكد من دقة وسلامة الاجراءات الادارية والمحاسبية .وهى مثله مثل باقى العلوم تتأثر بالعوامل السياسية والتكنولوجية.وان استمرار التغيرات التكنولوجية تخلق مخاطر جديدة وتغير قوانين وتعليمات امن المعلومات والموثوقية تفرض على الرقابة الداخلية التطور والتجديد لاستيعاب تلك التغيرات.

أولاً: اهمية نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر وجود نظام سليم للرقابة الداخلية باى مؤسسة امراً مهماً بالنسبة للادارة وذلك للاسباب الاتية[13]:

كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها وتعقدها جعل من الصعب على ادارة المؤسسات التعرف على اوجه نشاطها المختلف منتائج اعمالها عن طريق الاتصال الشخصى لذا اصبح لزاماً على ادارة المؤسسات الاعتماد على وسيلة اخرى تمكنهم من ادارة سليمة عن طريق وضع نظام الرقابة الداخلية.

ازدياد المسئوليات والاختصاصات الملقاة على عاتق ادارة المؤسسات مثل مسئولية حماية اصول المنشأة من السرقة اوالضياع او سوء الاستعمال ومسئولية وجود سجلات محاسبية سليمة ادى الى قيامها بوضع انظمة للرقابة الداخلية.

تعدد الجهات الحكومية التى تحتاج الى بيانات دقيقة وبصورة دورية فى مواعيد محددة عن نشاط المؤسسات وحتى تطمئن الادارة الى الوفاء بالتزاماتها تجاه تلك الجهات من حيث دقة البيانات التى تقدمها لها اذدادت عنايتها بانظمة الرقابة الداخلية.

ظهـرت فى السـنوات الاخـيرة عـدة عوامـل ادت الى ضرورة ان يأخـذ المراجعـون فى اعتبارهـم اهتمامـا اكـبر للرقابـة المحاسـبية.فى عام1977اصـدر الكونجـرس الامريـكى مرسـوم التطبيقـات الاجنبيـة الخاطئـة تطالـب المؤسسـات التـى تعطـى اهتمامـا خاصـا بنظـام المحاسـبة الداخلية.اقتنـع المراجعـون تمامـا باهميـة دراسـة وتقييـم نظـام الرقابـة المحاسـبية الداخليـة فى تقليـل الحاجـة الى كميـات كبـيرة مـن اختيـار التحقـق للارصـدة المحاسـبية.قام بعـض المحاسـبين بدراسـة وتقييـم الرقابـة الداخليـة عـلى انهـا عنـصر مسـتقل وقـد نتـج ذلـك المرسـوم الـذى اصـدره الكونجـرس الامريـكى كـما قامـت قائمـة معايـير المراجعـة رقـم 303بـشرح طبيعـة التقريـر الواجـب اعـداده نتيجـة دراسـة الرقابـة المحاسـبية الداخليـة[14].

ثانياً: اهداف نظام الرقابة الداخلية:

قـد تطـورت اهـداف الرقابـة الداخليـة تبعـا لتطـور مفهـوم الرقابة الداخليـة فتطـورت الاهداف مـن مجـرد حمايـة النقديـة والاصـول الاخـرى مـن السرقـة والضيـاع والاختـلاس ثـم التحقـق مـن دقـة البيانـات المحاسـبية الى تحقيقالاهـداف التاليـة[15]:

أ-حماية اصول وموارد المنشأة من سوء الاستخدام والتأكد من دقة بياناتها.

ب-تنمية وتطوير الكفاءة التشغيلية فى المنشأة وضمان تحقيق السياسات والاهداف التى وضعتها.

ج-تنظيم المؤسسة لتوضيح السلطات والمسؤوليات

د-تأكيد دقة البيانات المحاسبية حيث يمكن الاعتماد عليها فى رسم السياسات والقرارات الادارية.

هـ-توفير مستوى معين من الكفاية الانتاجية

و-تحقيق المطابقة الدورية بين الموجودات المسجلة فى الدفاتر وبين تلك التى تم جردها.

ثالثاً: معايير نظام الرقابة الداخلية:

تحدد المعايير المهنية لAICPAخمسة معايير للرقابة الداخلية هى:

1 -بيئة الرقابة:

وهـى الاسـاس للمقومـات الاخـرى وعـدم وجـود عنـصر اواكـثر مـن بيئـة الرقابـة يكـون سـببا فى عـدم فاعليـة النظـام عـلى الرغـم مـن قـوة باقـى المقومـات وتتحـدد بيئـة الرقابـة بمواقـف الافـراد المسـئولين عـن نظـام الرقابـة الداخليـة وموقـف الادارة تجاههـا يكـون لـه تاثـير هـام عـلى فاعليـة الرقابـة وهكـذا فأنـه عـلى الادارة ان تظهـر تأييدهـا القـوى للرقابـة الداخليـة وعليهـا ان تبـين وتبلـغ هـذا التأييـد لـكل شـخص فى المنشـأة والادارة التـى ليـس لهـا وعـى بالرقابـة و تعمـل عـلى الاسـتهانة بالنظـام.

تعتمـد درجـة الاعتـماد عـلى تاكيـدات الادارة بشـأن عدالـة العـرض المـالى بقـوة عـلى النمـط المسـتمر لدعـم الادارة للرقابـة الداخليـة واهتمامهـا بسـلامة نظـام التقاريـر الماليـة وعندمـا يجتمـع هـذا الدعـم مـع نزاهـة الادارة والقيـم الاخلاقيـة الحميـدة فـأن النتيجـة تكـون اختبـار المبـادئ المحاسـبية التـى تعـرض القوائـم الماليـة بعدالـة وينعكـس نقـص الاهتـمام بسـلامة السياسـات والمبـادئ المحاسـبية المطبقـة بالسـلب عـلى اوجـه الرقابـة الاخـرى ويتسـبب فى ان النظـام كلـه يكـون غـير فعـال.

تمثل الرقابة الداخلية انعكاس لقوة الكفاءة والاخلاقيات لدى الاشخاص المسئولين عنها وتحقيق وجود رقابة داخلية قوية يتطلب الالتزام بالنزاهة المالية والقيم الاخلاقية الحميدة اذا ماكانت الرقابة الداخلية مصممة جيدا ومطبقة

بشكل صحيح فأن الالتزام يجب ان يبدأ فى القمة من الرئيس التنفيذى للمنشأة وتعمم على كل المنظمة[16].

2 -تقدير المخاطر:

يشمل برامج الاسيكودا العالمية العديد من الانظمة الفرعية التى من ضمنها الانتقائية(الرقابة الداخلية)الت تهدف الى تسهيل وتبسيط الاجراءات.ونظراًللنمو المتذايد فى التجارة الدولية والتقدم التكنولوجى المتسارع الذى يتطلب الاسراع فى الافراج عن الرسائل التجارية فى تعقيدات القوانين التجارية ومحدودية الامكانيات والموارد البشرية.

فقد تم فى اواخر العام2009م انشاء ادارة المخاطر بالادارة العامة للجمارك للتركيز والتعرف على البضائع ذات المخاطر العالية ,ولزيادة فرص الجمارك فى الكشف عن المخالفات واحباط محاولات التهريب بكل اشكاله وتسريع زمن التخليص على البضائع ذات المخاطر المتدنية ,وكذلك للتأكد من الالتزام بالقوانين والانظمة والوقاية المسبقة من محاولات تجاوز هذه القوانين وايجاد التوازن بين التسهيلات الجمركية والرقابة الفاعلة,ومنع احتمالية عدم الالتزام بالقوانين والتعليمات والانظمة الجمركية بقصد التهرب من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى او نجاوز احكام المنع والقيد او محاولة الاستفادة غير المشروعة من استرداد الرسوم الجمركية مما ينتج عنه فقدان فى الرسوم الجمركية والاضرار بالبيئة والمجتمع وكذلك اعاقة الحركة التجارية والاستثمارية.ولذلك كان لابد من اجراءات واسلوب عمل ادارى يستخدم لتحديد وتقييم ومراقبة الخطر الذى ينشأ فى اى نشاط او عمل للاستفادة المثلى من الامكانيات والموارد المحدودة تجنباً للخسائر وتحقيقاً للتوازن بين تسهيل التجارة والرقابة عليها[17].

المديرين يقدرون مخاطر الاعمال ومخاطر عدم بلوغ المنشأة لاهدافها كنتيجة للعوامل الخارجية والداخلية والضغوط والقوى المؤثرة على المنشأة .

الرقابة الداخلية الفعالة يجب ان تساعد المديرين فى تقدير وادارة المخاطر فأن الادارة يجب ان تحدد اهداف الرقابة بوضوح الاهداف التشغيلية المتعلقة بالاستخدام الفعال والكفء للموارد وهذه الاهداف فى حاجة الى توصيلها الى جميع الاشخاص فى المنشأة وان يتم تبليغها بطريقة مناسبة وتتضمن استراتيجيات للتطبيق وامثلة المخاطر التى تهدد تحقيق المنشأة لاهدافها التشغيلية مثل التقنيات الحديثة والكوارث الطبيعية والتغيرات الاقتصادية والتغيرات فى نظام معالجة المعلومات وتغيرات افراد المحاسبة وتخفيض افراد الرقابة الداخلية واما العوامل الخارجية الالتزام بقوانين الضرائب ومتطلبات الاجهزة النظامية.

التغيرات المقترحة فى نظام المعلومات المحاسبية يجب تحليلها بحرص وتطبيقها بشكل صحيح ومن خلال تصميم واقامة النظام الجديد يجب توجيه الاهتمام نحو اقامة كل اوجه الرقابة اللازمة لتحقيق اهداف الرقابة.

3 -المعلومات والاتصالات :

حتى يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا يجب ان يوفر معلومات واتصالات ملائمة وفى الوقت المناسب وان يحدد متطلبات المعلومات وان يوجد نظام معلومات يوفر البيانات والتقارير اللازمة وفى تقييم مدى ملاءمة نظام المعلومات فأنه ينبغى على المنشأة ان تأخذ فى الحسبان الامور الاتية:

أ-الحصول على معلومات داخلية وخارجية وتذويد الادارة بالتقارير اللازمة عن اداء المنشأة ومدى تحقيقها للاهداف الموضوعة.

ب-توفير معلومات للاشخاص المناسبين بتفصيل كافى وفى توقيت مناسب وذلك لتمكينهم من الاضطلاع بمسؤولياتهم بكفاءة وفاعلية.

ج-ايجاد او تعديل نظم المعلومات (حسب الحاجة).

د-دعم الادارة لوضع نظم المعلومات الضرورية والالتزام بالموارد المناسبة.

4 -انشطة الرقابة :

هى السياسات والاجراءات التى تساعد على ضمان ان توجهات الادارة تنفذ فعلا كما انها تساعد على ضمان اتخاذ الاجراءات اللازمة عند مواجهة المخاطر وذلك لتحقيق اهداف المنشأة.

انشطة الرقابة مصممة لمنع واكتشاف الاخطاء فى بيانات المحاسبة تقوى نظام المعلومات المحاسبية وتسهم فى عمل قوائم مالية موثوق بها.

5 -التقارير:

إن انشطة الرقابة الداخلية التى تدعم عناصر نظام المعلومات المحاسبية الملائم تشمل مايلى:

ا-خريطة الحسابات:

أ. تعريف الحسابات ووصف التقييم الصحيح والتبويب فى القوائم المالية وتتناول الحاجة للافصاح فى مرفقات القوائم المالية.

ب.نظام قيود يومية معيارية لاعداد التسويات واحكام تحليل البيانات والتسويات.

ج. السياسات التى تمدنا بمدخل معقول لتطوير تقديرات الادارة التى تتضمنها القوائم المالية.

د. سياسات التوثيق والاحتفاظ بالسجلات التى تحكم الاحتفاظ بها حتى يترك المراجعون الخارجيون المهمة.

رابعاً:الاتجاهات الحديثة للرقابة الداخلية:

فى ظل هذا التطور التقنى المتواصل والتقدم التكنولوجى المذهل فى وسائط الاتصال وفى ظل هذا النمو المتسارع الذى تشهده صناعة تكنولوجيا المعلومات من اقمار صناعية وهواتف محمولة تذايد اعداد مستخدمى الانترنت من جهة وتعقد وتنوع العمليات التى تقوم بها المؤسسات المالية والرقابية من جهة اخرى ,اصبحت تكنولوجيا المعلومات احد اساسيات نشاط المؤسسات المالية والرقابية.

إن تقنيات الحاسب الالى المستخدمة والمطورة تهدف الى تحقيق اهداف الرقابة الداخلية التى لم تتحقق فى العمل التقليدى وتطبيق الابتكارات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات فى العمل الرقابى وان هذه التكنولوجيا لا تغير من الوظائف التقليدية للمؤسسات الجمركية ,ولكن الذى يتغير هو اسلوب ممارسة هذه الوظائف وكيفية تحقيق الاهداف وتحقيق الترابط بين نجاح المؤسسات الجمركية .

تهدف الرقابة الداخلية الى توفير المعلومات الدقيق عن اوجه النشاط والمحافظة على اصول المنشأة المختلفة، ورغم ان استخدام الحاسوب يحدث تغييرات فى هيكل الرقابة الداخلية وفى الاجراءات المتبعة فيها ويؤثر فى اهدافها ومقومات العمل فيها.من خلال المواكبة والتطور لنظام التشغيل الذى يجب ان يكون سريع ودقيق ومحمى وان تعليمات التشغيل تنفذ بالشكل الصحيح واجراءت البرمجة لا تتغير الا من قبل الاشخاص المسموح لهم بذلك.وان الوصول الى ملفات المعلومات والتعديل عليها لايتم الا من قبل الاشخاص المصرح لهم بذلك.وتتضمن الاتجاهات الحديثة للرقابة الداخلية الاتى[18]:

1. الرقابة التنظيمية:هى تلك الضوابط المتعلقة بفصل الوظائف وتقسيم الواجبات وتعيين المسؤليات من اجا تقليل مخاطر الغش والاخطأ.
2. الرقابة على الوصول:وهى اجراءات مصممة لمنع واكتشاف الاخطاء التى قد تحدث بقصد أو بدون قصد والتى قد تنتج عن الاستخدام السيئ أوالتلاعب ببيانات الملفات والاستخدام غير المرخص للحاسوب اوالبرامج بهدف التحقق من صحة المستخدم ومن صحة الوسائل أو البيانات.ومن اهدافها السماح للمخولين بالوصول الى النظام,وتحديدهم ببرامج وبيانات معينة تتفق مع اعمالهم الوظيفية.

خامساً:الرقابة الداخلية الالكترونية:

تعتبر اجراءات الرقابة اكثر اهمية فى نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية عن تلك المتبعة فى النظم اليدوية لعدة اسباب اهمها[19]:

1. تتم معالجة قدر كبير من البيانات المحاسبية بواسطة الحاسب الالى تفوق تلك التى تعالج يدوياً مما ينتج عنه ذيادة احتمال ارتكاب اخطاء.
2. يتم جمع ومعالجة وتخزين بيانات العمليات المحاسبية فى صورة غير قابلة للقراءة ,ولايمكن للانسان مراقبة هذه البيانات والتحقق من دقتها و موضوعيتها والتى كان يسهل اجرائها تحت النظام اليدوى للمعلومات المحاسبية.
3. يصعب تتبع مسار التدقيق مما قد يترتب عليه احتمال قيام الموظفين غير الامناء باختلاس مبالغ طائلة من الوحدات الاقتصادية التى يعملون بها.

خامساً: الرقابة على التطبيقات:

هنالك عدد من الاجراءات التى يمكن ان تؤثر على اساليب الرقابة على التطبيقات وتنقسم الى الاتى[20]:

1 -اساليب الرقابة على المدخلات :

تهدف الى توفير درجة تأكد معقولة من صحة اعتماد البيانات التى يتسلمها قسم معالجة البيانات وتحويلها الى الكمبيوتر بصورة تمكنه من التعرف عليها وعدم فقدانها او الاضافة اليها او حذف جزء منها او عمل اى تعديلات غير مشروعة فى البيانات المرسلة حتى وان كان من خلال خطوط الاتصال المباشر.

2 -اساليب الرقابة على معالجة البيانات:

تهدف الى توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ عمليات معالجة البيانات الكترونياً طبقا للتطبيقات المحددة بمعنى معالجة كافة العمليات كما صرح بها وعدم اغفال معالجة عمليات صرح بها وعدم معالجة اى عمليات لم يصرح بها.

3 -اساليب الرقابة على المخرجات:

تهدف الى تأكيد دقة مخرجات عمليات معالجة البيانات (قوائم الحسابات والتقارير واشرطة الملفات الممغنطة والشبكات المصدرة) وتداول هذه المخرجات بواسطة الاشخاص المصرح لهم بذلك .

تعتبر غالبية اساليب الرقابة على التطبيقات ,اساليب رقابة وقائية واكثر من كونها رقابة بالتغذية العكسية.وتقييم الرقابة الداخلية على انها عنصر مستقل وقد نتج ذلك المرسوم الذى اصدره الكونجرس الامريكى كما قامت قائمة معايير المراجعة رقم 303بشرح طبيعة التقرير الواجب اعداده نتيجة دراسة الرقابة المحاسبية الداخلية.[21]

يرى الباحثان الهدف الرئيسى من الرقابة على التطبيقات هو تأكيد صحة وشمولية عمليات معالجة البيانات المحاسبية ,وان لا توزع تلك البيانات التى تم معالجتها الا على الاشخاص المصرح لهم .

يرى الباحثان ان الادارات الجمركية بعد اعتمادها اتفاقية القيمة الصادرة من منظمة التجارة العالمية الى ضمان التزام الموردين بالاحكام الجديدة وحتى تقوم الجمارك بادارة الالتزام بشكل فعال لابد لقرارات الجمارك ان تتبع مبادئ ادارة المخاطر التى تتطلب فيها التعرف على تحليل وتقييم ومعالجة الاخطار التى تحول دون تحقيقها لاهدافها.

يرى الباحثان ان الرقابة الداخلية فى اى مؤسسة تعد الركيزة الاساسية للانظمة والتعليمات والاجراءات الموضوعة ويتطلب وجودها الوظائف والاجراءات والسياسات التى تعتمد عليها فى العمل ,وان استخدام الحاسوب قى اعدادنظام الرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية يقلل من الاجراءات المعقدة الروتينية الموجودة فى ظل الاستخدام اليدوى ,ويؤدى الى قياس وتقويم اداء المؤسسات الجمركية بشكل دقيق وسليم فى الادارة والسرعة فى اعداد التقارير وعرضها بشكل افضل مماهو موجود فى النظام اليدوى.

تناول الباحثان اهمية واهداف نظام الرقابة الداخلية ولاحظ الباحثان التطور الذى حدث فى نظام الرقابة الداخلية الالكترونية فى تنمية وتطور الكفاءة التشغيلية فى المنشأة وضمان

تحقيق السياسات والاهداف كما تناول الباحث مقومات نظام الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر ,وخلص على ان تقدير المخاطر يتفق تماماً مع الدور الذى تقوم به ادارة المخاطر فى المؤسسات الجمركية من اجل تطبيق نظام الرقابة الداخلية الفاعلة لحماية الاقتصاد الوطنى .وتناول ايضا الاتجاهات الحديثة للرقابة الداخلية واثبت ان الاتجاهات الحديثة للرقابة الداخلية تتماشى مع التطور التكنولوجى والتقنى السائد هذه الايام .كما تناول كيفية تفاعل الرقابة الداخلية مع المخالفات الجمركية واثبت الباحث ان المخالفات الجمركية تعتبر جرائم حسب قانون الجمارك للعام 1986تعديل 2010م.وخلص الباحثان الى ان الرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية تلعب دور فعال فى تحقيق الاهداف التى تسعى اليها المؤسسات الجمركية من خلال ايجاد الية تعمل على ضبط العمل.

الرقابة الداخلية والمخالفات الجمركية:

1 - نشر الشهادة الجمركية:

يجب الاّ تنسب شهادة توقيع الكترونى اوشهادة مصادقة الكترونية الى شخص لم يوقعها او الى مزود خدمة تصديق لم تصدر عنه هذه الشهادة .وعدم استعمال الشهادة الصحيحة متى كانت قد الغيت الااذا كان الغرض من ذلك الاستيثاق من توقيع الكترونى او رقمى تم استعماله قبل القرار الصادر بوقف الشهادة او الغائها.

صور مخالفات نشر الشهادة(22):

أ- ان يقوم المخلص باستعمال شهادة تصديق الكترونى منسوب صدورها الى مزود خدمات معين او مزود مصادقة فى الوقت الذى لم تصدر فيه هذه الشهادة عن ذلك الشخص سواء كان شخصا طبيعيا اومعنويا.

ب- ان يقوم احد الاشخاص باستعمال شهادة منسوب توقيعها الكترونيا الى شخص ما ينكر توقيعها ولا يقبلها ففى هذه الحالة يمكن استعمال مثل هذه الشهادة.

ج- استعمال شهادة تصديق الكترونى تم وقفها اوالغائها الا اذا كان هذا الاستعمال بقصد الاستيثاق من توقيع الكترونى اورقمى تم استعماله قبل صدور قرار الوقف او الالغاء.

2 -نشر الشهادة الجمركية بقصد الاحتيال:

هنالك صور مختلفة لنشر الشهادة الجمركية بقصد الاحتيال واهمها الاتى[23]:

1. انشاء او نشر او توفير شهادة بيانات غيرصحيحة ويتحقق الانشاء بأختلاف الشهادة التى لا وجود لها او البيانات التى لا علاقة لها بالصحة اما النشر فيكون بانشاء الشهادة او البيانات غير الصحيحة تم استعمالها يستوى ان يكون هو الذى انشاءها ام يكون غيره والذى قام بفعل الانشاء لهذه الشهادة اوالبيانات غير الصحيحة . اما توفير الشهادة او البيانات انه فعل مختلف عن الانشاء لذلك ينصرف سلوك المخلص بالحصول على شهادة او بيانات كانت منشأة لدى الغير ثم قام بعد ذلك بمد الاخرين بها للاستعمال اويستعملها هو لنفسه.

2. لابد ان ينصب فعل الانشاء والنشر والتوفير على شهادة اوبيانات غير صحيحة والمقصود بالشهادة هى شهادة المصادقة الالكترونية التى تصدر عن مزود خدمة الانترنت والتى يصادق فيها على صحة بيانات الشهادة الالكترونية بما فيها التوقيع الالكترونى.

البيانات فيقصد بها اية معلومات تتعلق بأنشاء الشهادة الالكترونية او تنفيذها .يشترط ان يكون الغرض من الشهادة او البيانات غير الصحيحة هو ان تستخدم فى شأن غرض احتيالى او اى غرض غير مشروع اى ان الشهادة تستخدم لتدعيم طرق احتيالية هدفها خداع موسسة الجمارك.

3. تزييف طلب الخدمة اوقيام صاحب الشهادة او المخلص بتقديم بيانات غير صحيحة وبصورة متعمدة الى مزود الخدمة حتى يتوصل الى استصدار او الغاء او وقف الشهادة.

يرى الباحثان ان الادارات الجمركية بعد اعتمادها اتفاقية القيمة الصادرة من منظمة التجارة العالمية الى ضمان التزام الموردين بالاحكام الجديدة وحتى تقوم الجمارك بادارة الالتزام بشكل فعال لابد لقرارات الجمارك ان تتبع مبادئ ادارة المخاطر التى تتطلب فيها التعرف على تحليل وتقييم ومعالجة الاخطار التى تحول دون تحقيقها لاهدافها.

الدراسة الميدانية:

1 - مجتمع الدراسة:

يقصد به المجموعة الكلية من العناصر التى يسعى الباحث ان يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة،ويتكون مجتمع البحث الاصلى من الضباط وضباط الصف والمخّلصين العاملين بجمارك ولاية القضارف والبالغ عددهم 66 فرداً.

2 -عينة الدراسة:

يقصد بها عدد محدد من الافراد يجرى اختيارهم من ضمن مجموعة كبيرة بقصد الاختبار والمعالجة الاحصائية على اساس افتراض أن العينة يصبح افتراضها ممثلة للمجتمع اما عينة الدراسة فى هذا البحث فقد تم اختيار الضباط وضباط الصف والمخّلصين العاملين فى ولاية القضارف وتم توزيع عدد(66) استبانة على عينة البحث واستردت جميعها والتى تمثل نسبة 100 %من عدد الاستبيانات الموزعة،وهذا يعتبر عدد مقبول من الناحية الاحصائية مما يؤدى الى قبول نتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع الاصلى.

3 - ثبات وصدق اداة الدراسة:

أ-الثبات والصدق الظاهرى:

للتأكد من الثبات والصدق الظاهرى للاستبيان وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثان بعرضه على عدد من المحكمين الاكاديميين والمختصين فى مجال البحث وتم اجراء التعديلات التى اقترحت بعد استعادته.

ب-الثبات والصدق الاحصائى:

استخدمت طريقة الفا كرنباخ لقياس ثبات الاستبانة،وبينت معدلات الفا كرنباخ وجود معدلات ثبات معقولة للاستبانة للحصول على نتائج دقيقة قدر الامكان تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية»SPSS« لتحليل البيانات.

4 - تحليل البيانات:

لايوجد تعارض بين برنامج الاسيكودا العالمية والرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية.

جدول(1)

التوزيع التكراراي والنسب المئوية لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية

العبارات	اوافق بشدة		اوافق		محايد		لا اوافق		لااوافق بشدة		الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
1-يؤدى تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية الى تقليل الاخطاء.	38	57,6	26	39,4	1	1,5	1	1,5	-	-	4,53	0.613
2-تطبيق برنامج الاسيكودا اختصر دورة الشهادة الجمركية بتسريع الرقابة.	35	53	28	42,5	3	4,5	-	-	-	-	4,48	0,588
3-تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية يضمن مرور الشهادة الجمركية بكل اقسام الدورة المستندية .	31	47	29	43,9	5	7,6	-	-	1	1,5	4,35	0,754
4-برنامج الاسيكودا العالمية سهل العمل الجمركى عن طريق الانترنت.	39	54,1	23	34,8	3	4,5	1	1,5	-	-	4,52	0,662
5-يساعد برنامج الاسيكودا العالمية على اتقان وتجويد نظام الرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية .	34	51,5	24	36,4	8	12,1	-	-	-	-	4,39	0,699

المصدر: اعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات اللإستبانة 2022م

مـن خـلال الجـدول (1) التكـرارات والنسـب المئويـة لاجابـات افـراد عينـة الدراسـة عـلى عبـارات الفرضيـة ليكـون ترتيـب هـذه الاجابـات حسـب الوسـط الحسـابى كـما موضـح فى الجـدول(2).

الجدول (2)

ترتيب اجابات افراد عينة الدراسة حسب الوسط الحسابى لعبارات الفرضية

العبارة	العدد	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	درجة الموافقة
يـؤدى تطبيـق برنامـج الاسـيكودا العالميـة الى تقليـل الاخطـاء.	66	4,53	0,613	اوافق بشدة
تطبيـق برنامـج الاسـيكودا العالميـة اختـصر دورة الشـهادة الجمركيـة بتسريـع الرقابـة.	66	4,48	0,588	اوافق بشدة
تطبيـق برنامـج الاسـيكودا العالميـة يضمـن مـرور الشـهادة الجمركيـة بـكل اقسـام الـدورة المسـتندية.	66	4,53	0,754	اوافق بشدة
برنامـج الاسـيكودا العالميـة سـهل العمـل الجمـركى عـن طريـق الانترنـت.	66	4,52	0,662	اوافق بشدة
يسـاعد برنامـج الاسـيكودا العالميـة عـلى اتقـان وتجويـد نظـام الرقابـة الداخليـة فى المؤسسـات الجمركيـة.	66	4,39	0,699	اوافق بشدة

المصدر: اعداد الباحثان من بلإعتماد على بيانات الإستبانة 2022م

مـن خـلال الجـدول (2) يلاحـظ الباحثـان ان ترتيـب الاجابـات حسـب درجـة المـوافقة يتضـح ان كل العبـارات قـد جـاءت بمتوسـطات تقـع فى درجـة الموافقـة بشـدة وكان ترتيبهـا حسـب الوسـط الحسـابى كالاتى:

1. فى الترتيـب الاول:جـاءت العبـارة (تطبيـق برنامـج الاسـيكودا العالميـة يضمـن مـرور الشـهادة الجمركيـة بـكل اقسـام الـدورة المستندية)بوسـط حسـابى (4,53) وانحـراف معيـارى(0,754).
2. فى الترتيـب الثـانى : جـاءت العبارة(يـؤدى تطبيـق برنامـج الاسـيكودا العالميـة الى تقليـل الاخطـاء)بوسـط حسـابى (4,53)وانحـراف معيـارى(0,613).
3. فى الترتيـب الثالـث :جـاءت العبارة(برنامـج الاسـيكودا العالميـة سـهل العمـل الجمـركى عـن طريـق الانترنـت)بوسـط حسـابى (4,52)وانحـراف معيـارى(0,662).
4. فى الترتيـب الرابع:(تطبيـق برنامـج الاسـيكودا اختـصر دورة الشـهادة الجمركيـة بتسريـع الرقابة)بوسـط حسـابى (4,48)وانحـراف معيـارى(0,588).
5. فى الترتيـب الخامـس :جـاءت العبارة(يسـاعد برنامـج الاسـيكودا العالميـة عـلى اتقـان وتجويـد نظـام الرقابـة الداخليـة فى المؤسسـات الجمركية)بوسـط حسـابى (4,39)وانحـراف معيـارى(0,699).

وللتحقق من عدم وجود تعارض بين برنامج الاسيكودا العالمية ونظام الرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية تم اجراء اختبار كاي2 وكما موضح فى الجدول(3)و(4) الاتى:

جدول(3)

مربع كاى ودرجة الحرية ومستوى الدلالة للفرضية الاولى

فرضية الدراسة	قيمة مربع كاى	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
لايوجد تعارض بين برنامج الاسيكودا العالمية والرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية.	18,818	8	0,016

المصدر: اعداد الباحثان من بلإعتماد على بيانات الإستبانة 2022م

يتضح من الجدول (3) للباحثان أن جميع العبارات لها دور ايجابي تجاه الفرضية وللتاكد من ذلك استخدم الباحث اختبار مربع كاي للفرضية الأولي ,حيث أن قيمة كاي المحسوبة للفرضيه (18,818) .وبدرجة حرية مقدارها (8).وقيمة مستوي الدلالة (0,016) وعند المقارنة لقيمة مستوي الدلالة المعنوية (a=0,05) ,ونلاحظ أن مستوي الدلالة أقل من مستوي الدلالة المعنوية وهذا يعني وجود أثر ايجابي ومعنوي لتلك العبارات وعند الربط والرجوع للجداول والاحصاءات الوصفية ومربع كاي نجد ان الميحوثين يرون أن لايوجد تعارض بين برنامج الاسيكودا العالمية والرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية.

جدول(4)

نتائج اختبار كاى2 للتحقق من عدم وجود تعارض بين برنامج الاسيكودا العالمية والرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية من وجهة نظر عينة الدراسة.

العبارة	كا2	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
يؤدى تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية الى تقليل الاخطاء.	62,61	3	0,00
تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية اختصر دورة الشهادة الجمركية بتسريع الرقابة.	25,73	2	0,00
تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية يضمن مرور الشهادة الجمركية بكل اقسام الدورة المستندية	44,79	3	0,00
برنامج الاسيكودا العالمية سهل العمل الجمركى عن طريق الانترنت.	58,85	3	0,00
يساعد برنامج الاسيكودا العالمية على اتقان وتجويد نظام الرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية.	15,64	2	0,00

المصدر: اعداد الباحثان من بلإعتماد على بيانات الإستبانة 2022م

1. من خلال الجداول (2)و(4) يلاحظ الباحثان ان قيمة اختبار مربع كاى هى(62,61) بدرجة حرية مقدارها (3) واقل مستوى للدلالة هى(0,00) وهى اصغر من مستوى الدلالة (a=0,05)وبالتالي نستطيع قبول الفرضية الصفرية القائلة (التكرارت المشاهدة لاتختلف معنويا عن التكرارات المعنوية والتكرارات المتوقعة) اى نجد ان معظم افراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة(يؤدى تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية الى تقليل الاخطاء) وذلك لان قيم الوسط الحسابى كانت(4,53) حسب مقياس ليكرت الخماسى.
2. من خلال الجداول(2)و(4)يلاحظ الباحثان ان قيمة اختبار مربع كاى هى(25,73) بدرجة حرية مقدارها (3) واقل مستوى للدلالة هى(0,00) وهى اصغر من مستوى الدلالة(a=0,05) وبالتالي نستطيع قبول الفرضية الصفرية القائلة (التكرارت المشاهدة لاتختلف معنويا عن التكرارات المعنوية والتكرارات المتوقعة) اى نجد ان معظم افراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة(تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية اختصر دورة الشهادة الجمركية بتسريع الرقابة) وذلك لان قيم الوسط الحسابى كانت(4,48) حسب مقياس ليكرت الخماسى.
3. من خلال الجداول(2)و(4) يلاحظ الباحثان ان قيمة اختبار مربع كاى هى(44,79) بدرجة حرية مقدارها (3) واقل مستوى للدلالة هى(0,00) وهى اصغر من مستوى الدلالة(a=0,05) وبالتالي نستطيع قبول الفرضية الصفرية القائلة (التكرارت المشاهدة لاتختلف معنويا عن التكرارات المعنوية والتكرارات المتوقعة) اى نجد ان معظم افراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة(تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية يضمن مرور الشهادة الجمركية بكل اقسام الدورة المستندية) وذلك لان قيم الوسط الحسابى كانت(4,53) حسب مقياس ليكرت الخماسى.
4. من خلال الجداول(2)و(4) يلاحظ الباحثان ان قيمة اختبار مربع كاى هى(58,58) بدرجة حرية مقدارها (3) واقل مستوى للدلالة هى(0,00) وهى اصغر من مستوى الدلالة(a=0,05) وبالتالي نستطيع قبول الفرضية الصفرية القائلة (التكرارت المشاهدة لاتختلف معنويا عن التكرارات المعنوية والتكرارات المتوقعة) اى نجد ان معظم افراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة(برنامج الاسيكودا العالمية سهل العمل الجمركى عن طريق الانترنت) وذلك لان قيم الوسط الحسابى كانت(4,52) حسب مقياس ليكرت الخماسى.
5. من خلال الجداول(2)و(4) يلاحظ الباحثان ان قيمة اختبار مربع كاى هى(15,64) بدرجة حرية مقدارها (3) واقل مستوى للدلالة هى(0,00) وهى اصغر من مستوى الدلالة(a=0,05) وبالتالي نستطيع قبول الفرضية الصفرية القائلة (التكرارت المشاهدة لاتختلف معنويا عن التكرارات المعنوية والتكرارات المتوقعة) اى نجد ان معظم افراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة(يساعد برنامج الاسيكودا العالمية على اتقان

وتجويد نظام الرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية) وذلك لان قيم الوسط الحسابى كانت(4,39) حسب مقياس ليكرت الخماسى.

النتائج :

بعد دراسة تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية واثره على نظام الرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية واجراء الدراسة الميدانية توصل الباحثان الى النتائج الاتية:

تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية فى المؤسسات الجمركية ادى الى تقليل الاخطاء والحد منها.

يتطلب برنامج الاسيكودا العالمية عاملين اكفاء وذوى خبرة وتأهيل عالى للقيام بأعمال الرقابة الداخلية فى بيئة الحاسوب وهذا ما لا يتوفر فى بعض الادارات.

استخدام برنامج الاسيكودا العالمية ادى الى تطوير الرقابة الداخلية وفاعليتها فى المؤسسات الجمركية.

برنامج الاسيكودا العالمية ادى الى تبسيط الاجراءات من خلال مرور الشهادة الجمركية بالادخال الذى يقوم به المخلص وقسم التعريفة –قسم التصاريح-قسم التخليص-الخزينة-التوقيع النهائى.

فى برنامج الاسيكودا العالمية الادخال يقوم به المخلص بنفسه ويكون مسئول عن البيانات التى يدخلها وبذلك يكون حريص على اتقان عمله.

التوصيات:

بناءاً على النتائج السابقة يوصى الباحثان بالاتى:

1. اهتمام هيئة الجمارك السودانية بعقد دورات تدريبية لتأهيل كوادرها على استخدام تقنيات الحاسوب فى الرقابة الداخلية فى جميع الادارات,وعليه اوصى بالاتى:

أ-اجراء التأهيل العلمى والعملى لتوفير الكوادر المناسبة لاستخدام الرقابة الداخلية فى المؤسسات الجمركية.

ب- التوسع فى استخدام البرامج المحوسبة وذلك لتقليص الوقت والجهد والاسراع فى عملية الرقابة الداخلية واكتشاف الاخطار.

ج-تصميم نظام رقابة داخلية فعال وفقا لاستخدام الحاسوب وذلك من خلال توفير كل مقومات نظام الرقابة الداخلية فيه .

د-العمل على تذليل العقبات المادية والفنية التى تعيق تطبيق برنامج الاسيكودا العالمية فى بعض الادارات الجمركية.

ه-الحاجة الى كادر قادر على اتخاذ القرار الادارى ويكون لصيقاً بتطبيقات برنامج الاسيكودا العالمية.

2. اهتمام هيئة الجمارك السودانبة بالاستفادة من الكوادر الاجنبية المتخصصة فى برنامج الاسيكودا العالمية لتأهيل الكوادر الوطنية على تطبيقات البرنامج فى مجال الرقابة الداخلية.

الهوامش:

(1) د.عطا الله احمد سويلم، الرقابة الداخلية والتدقيق فى بيئة تكنولوجيا المعلومات، (عمان: دار الراية، 2009م)، ص54

(2) د.بشير الطاهر، برنامج الاسيكودا، مجلة الجمارك السودانية، العدد65، يونيو2016، ص27.

(3) خالد حسين حرسى، ادارة الاجهزة الفنية، مجلة الجمارك، العدد75، مارس2011، ص22.

(4) عبدالحفيظ صالح على،تحديث الادارة الجمركية، المؤتمر القطاعى الخامس، المعهد الجمركى، الخرطوم ، 2013م، ص 9.

(5) عبدالحفيظ صالح على، مرجع السابق، ص ص -10 11.

(6) خالد حسين حرسى، ادارة الاجهزة الفنية، مجلة الجمارك، العدد75،مارس2018، ص22.

(7) عبدالحفيظ صالح على، ورقة تحديث الادارة الجمركية، المؤتمر القطاعى الخامس، المعهد الجمركى، 2016م، ص27.

(8) د.بشير الطاهر، برنامج الاسيكودا ،مجلة الجمارك السودانية، العدد65، يونيو2016، ص12.

(9) تاج السر عبدالله الامين، محاضرات فى النظم الجمركية الحديثة، اكاديمية الشرطة، الخرطوم، دراسات غير منشورة، 2012م، ص7

(10) د.بشير الطاهر،مرجع سابق، ص15.

(11) د.بشير الطاهر،مرجع سابق، ص17.

(12) د بشير الطاهر،مرجع سابق، ص25.

(13) د.فتحى رزق السوافيرى، د.احمدعبد المالك، دراسات فى الرقابة والمراجعة الداخلية، (القاهرة: الدارالجامعية، 2003م)، ص135.

(14) عصمت عباس عبدالنور، دور الرقابة الداخلية فى تقويم الاداء المالى للمصارف السودانية، رسالةماجستير في المحاسبة (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات التجارية، ص25.

(15) 2/4/2022 /www.google.com/uapwto.org/ar/wlabg.asp-2م

(16) د.طارق عبدالعال حماد، موسوعة معايير المراجعة -شرح معايير المراجعة الدولية - تخطيط واداء عملية المراجعة، (القاهرة: الدار الجامعية، 2007م)، ص279.

(17) عبد العظيم محمد عبدالله، ادارة مكافحة التهريب، مجلة الجمارك السودانية، العدد57، الخرطوم، 2016م، ص24.

(18) 3/6/2022 -www.gogle.net/uapwto.org/ar/wlabg.aspم

(19) د.طارق عبدالعال حماد، مرجع سابق، ص279.

(20) د.عطا الله احمد سويلم، الرقابة الداخلية فى بيئة تكنولوجيا المعلومات، (عمان: دار الراية، 2009)، ص 67.

(21) عصمت عباس عبدالنور، دور الرقابة الداخلية فى تقويم الاداء المالى للمصارف السودانية، رسالة ماجستير في المحاسبة (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، ص25.

(22) د.عبدالفتاح بيومى حجازى، التجارة الالكترونية العربية، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعى، د ت)،ص267.

(23) د.عبدالفتاح بيومى حجازى، مرجع سابق، ص270.

المصادر و المراجع:

اولاً: المراجع باللغة العربية:

1 -الكتب:

(1) عبدالله جعفر السيد،**الجمارك السودانية بين التجارة والعلم والقانون**،(الخرطوم: مطابع السودان للعملة)

(2) د.عطا الله احمد سويلم، **الرقابة الداخلية والتدقيق فى بيئة تكنولوجيا المعلومات**،(عمان: دار الراية،2007م)

(3) عطا الله احمد سويلم،**الرقابة الداخلية والتدقيق فى بيئة تكنولوجيا المعلومات**،(عمان: دارالراية،2009م)

(4) د.طارق عبدالعال حماد، **موسوعة معاييرالمراجعة-شرح معاييرالمراجعة الدولية-تخطيط واداءعملية المراجعة**،(القاهرة:الدارالجامعية، 2007م).

(5) د.فتحى رزق السوافيرى، د.احمدعبد المالك ،**دراسات فى الرقابة والمراجعة الداخلية**، (القاهرة: الدارالجامعية، 2003م).

(6) د.عبدالفتاح بيومى حجازى،**التجارة الالكترونية العربية**،(الاسكندرية:دار الفكر الجامعى،بت).

2 - المجلات العلمية والدوريات:

(1) أحمد حسن المبارك ،**تقويم انظمة الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية فى ظل المعالجة الالكترونية للبيانات** ، كلية التجارة ,جامعة النيلين ,المجلة العلمية ,المجلد الاول، العدد الثانى ، 2012م.

(2) خالدحسين حرسى، **برنامج الاسيكودا**،مجلة الجمارك السودانية، العدد33-24-57.

(3) د.بشير الطاهر،**برنامج الاسيكودا العالمية**،مجلة الجمارك السودانية،العدد65،يونيو2016

(4) د عبدالحفيظ صالح على ، **تحديث الادارة الجمركية** ،المؤتمر القطاعى الخامس، المعهد الجمركى،الخرطوم،2016م.

(5) تاج السر عبدالله الامين، **محاضرات فى النظم الجمركية الحديثة**،اكاديمية الشرطة، دراسات غير منشورة، 2012م.

(6) عبد العظيم محمد عبدالله،**ادارة مكافحة التهريب**،مجلة الجمارك السودانية، العدد57، 2016م.

3 -رسائل جامعية:

(1) عصمت عباس عبدالنور،**دور الرقابة الداخلية فى تقويم الاداء المالى للمصارف السودانية**،رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.

4 -الانترنت:

(1) 3/6/2022م www.gogle.net/uapwto.org/ar/wlabg.asp

(2) 2 /4/2022م -www.google.com/uapwto.org/ar/wlabg.asp

دراسة مشكلة اختلاف التباين في نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالتطبيق على دالة الاستهلاك في السودان(2000-2022م)

د. معتز ادم عبد الرحيم محمد
أستاذ الاقتصاد المشارك – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
جامعة غرب كردفان

د. سليمان خليفة مردس عجب الله
أستاذ مساعد – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
جامعة غرب كردفان

مستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن وجود مشكلة عدم تجانس تباينحد الخطأ في نموذج الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بالاعتماد على بعض الطرق الإحصائية في ظل اختلال إحدى فرضيات تحليل الانحدار المتعدد وهي ثبات تباين حد الخطأ. أيضاً تهدف الدراسة إلى علاج مشكلة عدم تجانس التباين والوصول إلى أفضل النتائج والتوصيات التي يمكن أن تساعد الباحثين في ميدان العلوم الاقتصادية إلى الوصول إلى أفضل النماذج القياسية وأيضاً تساعد متخذي القرارات الاقتصادية في رسم أفضل السياسات الاقتصادية ، افترضت الدراسة أن تباين حد الخطأ لجميع البيانات غير ثابت بمعنى وجود مشكلة اختلاف التباين في متغيرات دالة الاستهلاك في السودان خلال الفترة 2022-2000م ، وتم إجراء اختبارات الكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين في دالة الاستهلاك في السودان وذلك باستخدام اختبار(ARCH) وبعد المعالجة عن طريق قسمة البيانات الأصلية على الجذر التربيعي للمتغير المسئول عن وجود مشكلة عدم تجانس التباين (الدخل الشخصي المتاح). أصبح النموذج ذو كفاءة عالية في تقدير دالة الاستهلاك في السودان خلال الفترة 2022-2000م إلا انه يعاني من ضعفاً في القدرة التنبؤية بسبب تصحيح النموذج من المشكلة المشار إليها سابقاً ، وأن هنالك علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والدخل الشخصي المتاح وهذا ما أكدته الدراسة أن قيمة معامل الدخل الشخصي المتاح موجبة والقيمة الاحتمالية له اقل من 0.05 وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والدخل الشخصي المتاح.

الكلمات المفتاحية : اختلاف التباين - الانحدار الخطي المتعدد – الاستهلاك – المربعات الصغرى العادية .

Study of the problem of variance difference in the multiple linear regression model with application to the consumption function in the sudan during period (2000-2022AD)

Dr.Mutaz Adam Abdalraheem
Dr.Suliman Khalifa Mordas

Abstract:

The study aimed to reveal the problem of heterogeneity of the error term variance in the linear regression model using the ordinary least squares (ols) method based on some statistical method in light of the imbalance of one of the multiple regression analysis assumptions , which is the stability of the error term variance .the study also aims to address the problem of heterogeneity of variance and reach the best results and recommendations that can help researchers in the field of economic sciences to reach the best standard models and also economic decision makers in drawing the best economic polices .the study assumed that the variance of the error term for all data is not constant , meaning that there is the problem of the variance difference in the variables of the consumption function in Sudan during the period 2000-2022 and test were conducted to detect the problem of variance instability in the consumption function in Sudan using the (ARCH)test and after processing by dividing the original data by the square root of the variable responsible for the problem of heterogeneity of variance (disposable personal income) the model has become highly efficient in estimating the consumption function in Sudan during period 2000-2022 but it suffers from a weakness in predictive ability due to correcting the model from the problem referred to above , and that there is appositive and statistically significant relationship between consumption and disposable personal income ,and this is what the study confirmed that the value of the disposable personal income coefficient is positive and its probability value is less than 0.05 thus accepting the alternative hypothesis that states that.

المقدمة :

يعتبر تحليل الانحدار أحد الأساليب المهمة في التحليل الاقتصادي والإحصائي ذات التطبيقات الحديثة والتي تقوم على فرضيات أساسية تتمثل في حالة عدم تماثل البيانات وذلك يؤدي إلى نتائج غير صحيحة ومن أهم الفرضيات التي يقوم عليه نموذج الانحدار المتعدد ثبات تباين

حد الخطأ مما يؤدي إلى مشكلة تعرف بمشكلة اختلاف التباين أو عدم ثبات تباين حد الخطأ والتي قد تنشأ من اختلاف المشاهدات وهذا يؤدي بدوره إلى نتائج غير دقيقة ، وفي حالة اختبار الفرضيات إذ يرتفع مستوى المعنوية بشكل تلقائي لذلك يجب أن تكون الاختلافات العشوائية متساوية للبيانات المختلفة ما يجعل معه الحصول على تباين مشترك للخطأ العشوائي لجميع البيانات ممكنا، وتعتبر مشكلة اختلاف التباين من مشاكل القياس الاقتصادي التي تواجه الباحثين عند وصفهم وبنائهم لنماذج الانحدار الخطي وهناك مجموعة الاختبارات تستخدم للكشف عن مشكلة اختلاف أو عدم ثبات التباين ولإثبات ذلك تم تطبيقه عملياً على دالة الاستهلاك في السودان لأنها تعتبر من أنسب الدوال التي يمكن عن طريقها الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين.

مشكلة الدراسة :

عندما يتم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معالم النموذج وتعتمد هذه الطريقة على تحقيق شروط أساسية منها :-

ثبات التباين بالنسبة لحدود الخطأ ، ونجد في كثير من التطبيقات لا يمكن تحقيق ثبات تباين حد الخطأ مما يجعل طريقة المربعات الصغرى العادية غير مجدية ولا تعطي نتائج صحيحة وهذا يؤدي إلى الوقوع في مشكلة اختلاف تجانس التباين مما يجعل طريقة المربعات الصغرى تفقد صفة الكفاءة، وبناء على ذلك يمكن طرح تساؤلات البحث التالية :-

- هل تعاني متغيرات دالة الاستهلاك في السودان من وجود مشكلة اختلاف تباين حد الخطأ ؟
- هل يؤثر الدخل على الاستهلاك في السودان خلال الفترة 2022-1990م ؟
- هل توجد علاقة بين الادخار والاستهلاك في السودان خلال الفترة 2022-1990م ؟

فرضيات الدراسة :

فرضية العدم :

أن تباين حد الخطأ لجميع البيانات ثابت بمعنى عدم وجود مشكلة اختلاف التباين في متغيرات دالة الاستهلاك في السودان خلال الفترة 2000 - 2022م.

الفرضية البديلة :

التباينات مختلفة بالنسبة لتباين حد الخطأ أي وجود مشكلة اختلاف التباين.في متغيرات دالة الاستهلاك في السودان خلال الفترة 2000 - 2022م

وجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك في السودان خلال الفترة 1990 - 2022م .

وجود علاقة عكسية الادخار والاستهلاك في السودان خلال الفترة 1990 - 2022م .

تكمن أهمية الدراسة في كيفية اختبار ومعالجة المشاكل الناتجة عن اختلال أحد فروض الانحدار وأحدى المشاكل المهمة وهي مشكلة اختلاف التباين وتأتي أهميتها أيضاً في فحص دالة الاستهلاك في السودان خلال الفترة 1990 - 2022م للتأكد من وجود المشكلة من عدمها،و يتم بعد ذلك اختبار الاختيار الأفضل والذي يستعمل للكشف عن وجود مشكلة اختلاف تباين حد الخطأ من عدمها.

الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو الكشف عن وجود مشكلة اختلاف تباين حد الخطأ من عدمها في نموذج الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بالاعتماد على بعض الطرق الإحصائية في ظل اختلال إحدى فرضيات تحليل الانحدار المتعدد وهي ثبات تباين حد الخطأ. أيضاً تهدف الدراسة إلى علاج مشكلة اختلاف تباين حد الخطأ والوصول إلى أفضل النتائج والتوصيات التي يمكن أن تساعد الباحثين في ميدان العلوم الاقتصادية إلى الوصول إلى أفضل النماذج القياسية وأيضاً تساعد متخذي القرارات الاقتصادية في رسم أفضل السياسات الاقتصادية .

حدود الدارسة : السودان 2000 - 2022م

منهجية الدراسة :

تماشياً مع طبيعة موضوع الدراسة يتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري للدراسة وذلك باستخلاص وتحليل أهم الدراسات ذات العلاقة بالموضوع ، كما تم الاعتماد على المنهج الاحصائي والأسلوب القياسي عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد على بيانات الدراسة وتقدير معلماتها بطريقة OLSثم التخلص من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ.

هيكل الدراسة :

تتكون الدراسة من ثلاثة محاور المحور الأول يحتوى على الإطار المنهجي والدراسات السابقة والمحور الثاني الإطار النظري ويتكون من مشكلة اختلاف التباين وخليفة عن متغيرات الدراسة والمحور الثالث الدراسة التطبيقية ونتائجها.

الدراسات السابقة :

دراسة رائد أسمر (2018):

الهدف من هذا البحث هو اختيار أفضل اختبار للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين بالاعتماد على المقارنة بين بعض الطرائق الإحصائية المعلمية في ظل اختلال إحدى فرضيات تحليل الانحدار المتعدد وهي ثبات التباين لحد الخطأ . افترضت الدراسة أن تباين حد الخطأ لجميع مشاهدات العينة ثابت بمعنى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين ، اعتمدت الرسالة في الجانب التطبيقي على البيانات الحقيقية, واستعمال الاختبار الأفضل الذي تم تحديده للكشف عن وجود المشكلة ثم تقدير أنموذج الانحدار استنادا الى وجود المشكلة من عدمها ومن نتائج الدراسة تسجيل اقل نسبة كشف لاختبار (بروش – بيجين – جود فري) لمشكلة عدم تجانس التباين في حالة الأنموذج الذي يحتوي على مشكلة عدم تجانس التباين. .

دراسة علا هادي (2015) :

قدمت الباحثة علا هادي صادق رسالة بعنوان (الطرائق المعلمية واللامعلمية لاختبارات تجانس التباين مع تطبيق عملي وكان هدف الرسالة إمكانية تطبيق اختبارات التجانس في حالة عدم ثبات تجانس الخطأ بالاعتماد على مقارنة الأساليب المعلمية والامعلمية من خلال أسلوب المحاكاة معتمدين على معدلات الخطأ من النوع الأول Type I error وقوة الاختبار كمعايير , إذ

تم استنتاج وجود علاقة طردية بين حجم العينة وقوة الاختبار فكلما كبر حجم العينة زادت قوة الاختبار.

دراسة احمد رزاق (2016)م :

تحليل مشكلة عدم تجانس التباين والمقارنة بين اختبار اوبراين واختبار اوبراين المعدل باستعمال المحاكاة) وكان هدف البحث هو المقارنة بين اختبار اوبراين المعدل واختبار اوبراين , إذ كان المعيار هو قوة الاختبار لمعرفة أي من الاختبارين أفضل , وقد استنتج الباحث مجموعة من الاستنتاجات كان منها وجود علاقة طردية بين حجم العينة وقوة الاختبار .

دراسة إيلاف بهاء علوان (2016)م:

مقارنة بين اختبار Gold field Quant الحصين مع اختبارات أخرى للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين بوجود القيم الشاذة) ,وكان هدف البحث هو عمل مقارنة بين الاختبارات الحصينة لآجل معرفة أي من الاختبارات المستعملة هي الاكفئ والأفضل من بين الاختبارات المستعملة عند وجود مشكلة عدم تجانس التباين , وتم الاعتماد على قوة الاختبار كمعيار للمفاضلة إذ لوحظ وجود علاقة طردية بين قوة الاختبار وحجم العينة أي كلما زاد حجم العينة ازدادت قوة الاختبار.

دراسة مرتضي منصور 2018م :

هدفت الدارسة إلى المقارنة بين الاختبارات الخاصة لمشكلة عدم تجانس تباين الخطأ وذلك ضمن حالات مختلفة وتحديد أي من هذه الاختبارات هو الأفضل في تحديد المشكلة ومن أهم هذه الحالات هي(المقارنة بين الاختبارات في حالة إتباع البيانات التوزيع الطبيعي وكذلك ضمن حالات تبتعد فيها البيانات عن التوزيع الطبيعي وكذلك ضمن حجم عينات ومستويات تباين مختلفة) ويتم استعمال أسلوب المحاكاة في عملية توليد البيانات وان أسلوب المقارنة بين هذه الاختبارات هو الخطأ من النوع الأول وكذلك قوة الاختبار. تمثلت مشكلة الدراسة في أن من أهم المشكلات التي تواجه الاختبارات الإحصائية لمشكلة عدم تجانس تباين الخطأ هي الفرضيات الخاصة بالتوزيع الطبيعي فان اغلب الاختبارات الكلاسيكية شرط من شروطها هو أن تتبع البيانات التوزيع الطبيعي وفي حالة عدم تحقيق هذا الشرط تصبح نتائج هذه الاختبارات غير دقيقة وغير صحيحة لذلك يتم اللجوء إلى طرائق أخرى تكشف عن هذه المشكلة في ظل ابتعاد البيانات عن التوزيع الطبيعي ومن أهم نتائج أن إحصاءات اختبار مضاعفات لانكارنج وكذلك إحصاءه اختبار كولد فيلد عند أتباع البيانات التوزيع الطبيعي ضعيفة في السيطرة على احتمال الخطأ من النوع الأول عندما يزداد حجم العينات وكذلك مستويات التباين.

مشكلة عدم تجانس التباين : Heteroscedasticity :

طبيعة المشكلة :

من الافتراضات المهمة هو ما يحدده احد فروض طريقة المربعات الصغرى (ols) أي أن يكون تباين حد الخطأ ثابتا ويكون متساويا لجميع مشاهدات العينة بمعنى أخر:

$$\sigma_u^2 = E(u_i^2) = Var(u_i) = E[ui - E(ui)]^2$$

وهذا الفرض يسمى بفرض تجانس تباين الخطأ Homoscedasticity وتشير كلمة homo(إلى معنى كلمة التساوي إلى معنى الانتشار ومعنى هذا الفرض أن احتمالية توزيع حدود الخطأ العشوائي ($u_i u_i$) تبقى نفسها على جميع مشاهدات قيم ($X_i X_i$) أي أن تباين حد الخطأ (u_i) هو نفسه لكل قيم المتغير المستقل (التوضيحي) . وعندما لا تتحقق هذه الفرضية في أي حالة معينة فأن هذا يؤدي الى مخالفة فرض التجانس أي أن تباين العينة أصبح يختلف باختلاف مشاهدات العينة وهذا ما يدعى بعدم ثبات تجانس تباين الخطأ heteroscedasticit كذلك إذا كانت فرضية التجانس للتباين غير متحققة , فأن ذلك يؤدي إلى أن تكون مصفوفة التباين - التباين المشترك للأخطاء معرفة كالأتي:

$$\Omega_\varepsilon = E(\varepsilon\varepsilon^2) = \begin{pmatrix} \sigma_{\varepsilon.1}^2 & 0 & \cdots & 0 \\ \vdots & \sigma_{\varepsilon.2}^2 & \ddots & 0 \\ 0 & 0 & \cdots & \sigma_{\varepsilon.n}^2 \end{pmatrix}$$

نلاحظ أن تباينات الأخطاء غير ثابتة على القطر الرئيسي ويؤدي هذا إلى أن يكون تباين الأخطاء مرتبط بقيم المتغير المستقل(مرتضى منصور ، 2018، ص26).

أسباب مخالفة فرض ثبات التباين :

هنالك العديد من العوامل التي تؤدي إلى مخالفة فرض تجانس التباين (تغير تباين ($u_i u_i$)

أولا : التعلم أو نماذج خطأ التعلم (learning error modeles) ونقصد به سلوكية وتصرف الأفراد التي تقل الأخطاء فيها بمرور الزمن ومن ثم فأن اقل تباين ($\sigma_1^2 \sigma_1^2$) يتناقض أيضاً خلال المدة الزمنية مثال ذلك عدد الأخطاء على ماكنة معينة فأنها تقل بزيادة الخبرة من قبل العامل خلال الزمن.

ثانياً : يزداد التباين لحد الخطأ ($\sigma_1^2 \sigma_1^2$) وذلك بزيادة مستوى الدخل من لدن الإفراد وذلك عائد إلى اختلاف وتعدد الناس في اختياراتهم مثال ذلك تباين الإنفاق على المواد الغذائية يمكن أن يزيد بزيادة دخل الأسرة .

ثالثاً : مع تحسن أساليب جمع البيانات فأن تباين حد الخطأ ($\sigma_1^2 \sigma_1^2$) يقل ,لان جمع البيانات الدقيقة والتي تكون قريبة من الواقع تقلل الأخطاء مثال ذلك حساب واردات البلد بالاعتماد على الحاسب الآلي تكون أدق من التي يتم حسابها بطريقة يدوية.

رابعاً : تحدث المشكلة أحياناً بسبب وجود القيم (الشاذة), فالقيمة الشاذة تعد مشاهدة مختلفة بشكل يمكن ملاحظته من بين بقية المشاهدات (سواء أكانت كبيرة جدا أم كانت صغيرة جدا), بعبارة أدق المشاهدة الشاذة هي مشاهدة مأخوذة من مجتمع يختلف عن المجتمع

الـذي تـم توليـد منـه المشـاهدات البقيـة, وان وجـود أو حـذف مثـل هـذا النـوع مـن البيانـات لاسـيما عندمـا يكـون حجـم العينـة صغـيرا فمـن الممكـن أن يكـون هـذا مؤثـرا في نتائـج تحليـل الانحدار.

خامسـاً : قـد يكـون سـبب الاختـلاف هـو التوصيـف الخاطـئ لأنمـوذج الانحـدار, فالعديـد مـن اختـلاف التبايـن يكـون بسـبب حـذف متغـيرات مهمـة مـن الأنمـوذج ,ومـن ثـم فـأن البواقـي التـي يتـم الحصـول عليهـا مـن أنمـوذج الانحـدار قـد توحـي أن تبايـن الأخطـاء غـير ثابـت .

سادسـاً : مـن مصـادر اختـلاف التبايـن قـد يكـون التـواء توزيـع متغـير واحـد أو أكـثر مـن المتغـيرات المنحـدرة والتـي توجـد ضمـن الأنمـوذج .

سـابعاً : مـن الأسـباب الاخـرى لاختـلاف التبايـن هـو التحويـل الخاطـئ للبيانـات أو بسـبب عـدم صياغـة الدالـة بشـكل سـليم.

تفسير المشكلة :

عبارة فرض ثبات تجانس التباين homoscedasticity تعني أن تباين المتغير العشوائي (u_i) عن وسطه الحسابي الذي يكون مساوياً للصفر E (u_i) = 0 ولا يعتمد على قيم المتغير التوضيحي (X_i) وهذا يشير إلى أن تباين (u_i) يبقى نفسه بالرغم من صغر أو كبر قيم المتغير التوضيحي لذلك فأن تباين(σ_u^2)ليس دالة بالمتغير (X_i) أي أن $f X_i$ = σ_u^2. وتظهر هذه الحالة بشكل بياني عندما يكون توزيع أو انتشار قيم المتغير العشوائي (u_i) بمسافات ثابتة عن خط معادلة الاتجاه العام. وفي حالة كون تباين المتغير العشوائي.(σ_u^2)غير ثابت فان ذلك يعني أن تباين المتغير العشوائي يعتمد على قيم المتغير التوضيحي X_i.. أي أن $f X_i$ = σ_u^2 وأن حالة عدم ثبات تجانس التباين توضح عن طريق تزايد أو تناقص انتشار المشاهدات على خط معادلة الاتجاه العام (خط الانحدار) وأن نوع المشاهدات في الشكل الانتشاري يعتمد على شكل وكيفية عدم الثبات ونقصد به شكل العلاقة بين تباين المتغير العشوائي وقيم المتغير المستقل في حالة عدم ثبات تجانس تباين الخطأ العشوائي (مرتضى منصور ، 2018، ص27).

الثبات وأثار المخالفة :

أن الفروض الكلاسيكية لحدود الخطأ هي المتوسط المساوي للصفر والتباين ثابت والتغاير صفري أي بمعنى :

$$E(u_i) = 0 \ , \ \text{Var}\,(u_i) = \sigma_u^2 \qquad Cov(u_i u_j) = 0$$

وعند مخالفة الفرضيتان (المتوسط المساوي للصفر والتغاير الصفري) فأن ذلك يجعل مقدرات (ols) غير متحيزة ومتسقة أما فرض ثبات التباين فهو فرض مهم لجعل (ols) مقدراً كفؤاً آذ أن مخالفة هذا الفرض تجعل من غير الممكن الادعاء بأن

الثبات وأثار المخالفة :

أن الفـروض الكلاسـيكية لحـدود الخطـأ هـي المتوسـط المسـاوي للصفـر والتبايـن ثابـت والتغايـر صفـري أي بمعنـى :

$$E(u_i) = 0 \ , \ \text{Var}\,(u_i) = \sigma_u^2 \qquad Cov(u_i u_j) = 0$$

وعنـد مخالفـة الفرضيتـان (المتوسـط المسـاوي للصفـر والتغايـر الصفـري) فـأن ذلـك يجعـل مقـدرات (ols) غـير متحيـزة ومتسـقة أمـا فـرض ثبـات التبايـن فهـو فـرض مهـم لجعـل (ols) مقـدراً كفـؤاً آذ أن مخالفـة هـذا الفـرض تجعـل مـن غـير الممكـن الادعـاء بـأن المقـدر هـو أفضـل مقـدر خطـي

غير متحيز Blue بين المقدرات الخطية غير المتحيزة , أي من الممكن إيجاد مقدر خطي غير متحيز أخر أكثر كفاءة .

أن مخالفة الفروض آنفا يمكن التعبير بما يأتي :

$$E(u_1^2) \neq \sigma^2 \text{ و } E(u_i u_j) \neq 0 \quad E(u\,u') \neq \sigma_u^2 I_n$$

$$\sigma_u^2 \neq \sigma_2^2 \neq \ldots\ldots\ldots\ldots \neq \sigma_u^2$$

لذا فأن تقدير معالم الانحدار بطريقة OLS لا يمكن أن تكون أفضل تقدير خطي غير متحيز Blue أن الفروض المذكورة آنفا الخاصة بثبات تجانس التباين أن لم تتحقق فسيترتب على Blue(ذلك عدة نتائج أو أثار منها :

أولا : من غير الممكن تطبيق صيغة تباين المعلمات لغرض اختبار المعنوية وبناء فترة الثقة , إذ أن الاختبار هنا لا يمكن تطبيقه لان قيمة (σ_u^2) اختلفت ، إذ أن صيغ التباين للمعلمات كالأتي :

$$Var(b_0 Var(b_0 = \sigma_u^2\ \sigma_u^2\ \ 1/\sum X_1^2\ 1/\sum X_1^2$$

$$Var(b_0 Var(b_0 = \sigma_u^2\ \sigma_u^2 \left[\ \tfrac{1}{2} + \frac{\bar{x}^2}{\sum x^2}\ \right]\left[\ \tfrac{1}{2} + \frac{\bar{x}^2}{\sum x^2}\ \right]$$

و المشكلة نفسها يتعرض لها اختبار (F) واختبار (T) التي تعتمد على هذه المعايير اذ تكون هذه

الاختبارات اقل دقة .

ثانياً : لا تمتلك مقدرات (OLS) خاصية اقل تباين في فئة المقدرات غير المتحيزة لذا تكون المقدرات غير كفؤة في العينات الكبيرة والصغيرة .

ثالثاً : تكون مقدرات (OLS) غير متحيزة إحصائياً معنى ذلك أن القيمة المتوقعة تكون مساوية للقيمة الحقيقية ($E\hat{b}E\hat{b} = bb$) ومن المعروف أن خاصية عدم التحيز لا تتطلب الثبات في حد الخطأ.

رابعاً : يصبح التنبؤ غير كفؤة بسبب اعتماده على تقدير المعالم ($\widehat{bs}$) في البيانات التي لها تباين كبير بسبب وجود مشكلة عدم التجانس(مرتضى منصور ، 2018، ص28) .

مفهوم الاستهلاك :

الاستهلاك هو إنفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة كاستهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات ويعني الاستهلاك عادة الانفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية متطابقين وطبقا لهذا المفهوم فان الدخل الذي لا ينفق يذهب إلى الادخار ومن ثم يمكن استهلاكه في المستقبل (هبة اسحق).

تعريف الاستهلاك العائلي : يختلف مفهوم استهلاك العائلة باختلاف الهدف الذي من اجله يتم تقييم وتحليل هذه العائلة إما أن يكون من أجل استهلاك، دخل، ادخار، تشغيل، بطالة، صحة، تعليم،...الخ، أما الاستهلاك العائلي فهو يمثل مجموع السلع والخدمات التي تمولها الأسرة من دخولها، في حين هناك تعريف شامل يضم جميع السلع والخدمات التي تستهلكها العائلة تضاف عليه السلع والخدمات التي توفرها الدولة والمؤسسات وتدخل في استهلاك العائلة بشكل مجاني أو بأسعار منخفضة أيضاً مجموع السلع التي تنتجها وتستهلكها بنفسها .(اموري ، 2001، ص8) ومن أهم التعريفات للاستهلاك العائلي هو ذلك الذي يستخدم في مسوحات ميازنية الأسرة والذي يتضمن ما يطلق عليه الاستهلاك النهائي للأسرة، ويشمل ما يلي (بن عطية ، 2006، ص12).

. السلع والخدمات التي تشترها الأسرة نقداً لغرض الاستهلاك .

السلع التي تنتج وتستهلك من قبل نفس الأسرة ويتضمن ذلك القيمة الإيجارية للمساكن المشغولة من قبل الأسر التي تمتلكها.

السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسرة كدخول عينية.

تعريف الادخار :

يمثل الادخار ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي لا يستخدم للإنفاق على السلع الاستهلاكية، ومن الممكن ، الاحتفاظ بهذا الجزء من الدخل على شكل حسابات جارية أو حسابات ادخار أو أي شكل من أشكال الادخار الاخرى فالعلاقة طردية الادخار والدخل المتاح ، أي كلما زاد الدخل المتاح زاد الادخار تبعاً لذلك والعكس صحيح (حسين ، سعيد ، 2004 ، 46).

يعتبر الادخار من المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية، وينقسم الادخار إلى نوعين:أنواع الادخار:

الادخار الاختياري: وهو الادخار الحر الذي يقوم به الفرد طوعاً واستجابة لرغبته وتسهم جملة من الإجراءات والسياسات وذلك من خلال تطوير المؤسسات الادخارية وتحسين خدماتها، وينقسم إلى:

مدخرات القطاع العائلي: حيث تمثل الفرق بين الدخل المتاح وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتشمل أرصدة الودائع الادخارية بالبنوك وبوالص التأمين على الحياة ، وشراء المنازل ، وبوالص التأمين على الحياة ، والسندات والأسهم وغيرها.

مدخرات قطاع الأعمال: ويقصد بها كافة المشاريع الإنتاجية التي تحقق أرباحاً من مبيعاتها وتشكل بدورها مصدراً للمدخرات وتنقسم إلى :

مدخرات قطاع الأعمال الخاص : وتكون من قبل المؤسسات الخاصة وتشمل الأرباح غير الموزعة والإهلاك والاحتياطيات(عبدالعزيز ، الليثي2001 ، 241)

مدخرات قطاع الأعمال العام: وتكون من الضرائب والقروض وشهادات الاستثمار ،والإصدار النقدي (التمويل بالعجز)(لعوسات 2000، ص63).: الادخار الإجباري وهو الاقتطاع من الدخول لدى الأفراد بطريقة إلزامية وينقسم إلى :

الادخار الحكومي: ويتحقق بالفرق بين الإيرادات الجارية والمصروفات الجارية فإذا كان هناك فائض وجه إلى تمويل الاستثمارات ، وتسديد أقساط الديون الخارجية في الدولة ، أما في حالة

زيادة النفقات الجارية عن الإيرادات أي في حالة وجود عجز فأن تمويله يتم عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الاخرى أو عن طريق طباعة نقود جديدة بالشروط والضوابط المتبعة .

الادخار الجماعي : وهي ادخارات تقتطع من دخل الأفراد بطريقة إجبارية مثل صناديق التأمين والمعاشات ويحتل الادخار الجماعي أهمية كبرى في حل مشاكل الدول النامية خاصة في تقليل حدة ارتفاع معدلات الأسعار فيها.

الدخل المتاح: يتأثر الاستهلاك بالدخل المتاح ويلعب دوراً هاماً في الاستهلاك ويمكن تعريف الدخل المتاح :انه الدخل الذي يمكن التصرف فيه بعد استقطاع الضرائب وبمعني أخر هو الذي تستلمه الاسر من المشروعات أو المؤسسات مضافاً إليه تحويلات من الحكومة مطروحاً منه الضرائب مباشرة مدفوعة إلى الحكومة. - تعريف أخر للدخل المتاح: بأنه صافي الناتج القومي بكلفه عوامل الانتاج ناقص الأرباح غير الموزعة ناقص الضرائب المباشرة زائد الإعانات مساهمات الضمان والتامين الاجتماعي بعبارة أخرى هو ما يستلمه الافارد من الدخل. يبين كنيز أن الاستهلاك يرتفع كلما الدخل ولكن بمعدل اقل ، ونجد أن نفقات الاستهلاك تعتمد بشكل أساس على الدخل المتاح وفقاً لنظرية كنيز تسمي العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاح بدالة الاستهلاك ويرمز C=F(Y) ويبين كنيز أن الاستهلاك يرتفع كلما زاد الدخل ولكن بمعدل اقل. (عطية)

المحور الثالث : الجانب التحليلي(التطبيقي):

يتطلب الجانب التطبيقي التعرف على منحنى شكل البيانات واستخدام بعض اختبارات جذر الوحدة للتأكد من استقرار سكون البيانات

شكل(1) يوضح أن بيانات الدراسة غير مستقر وعليه يمكن التأكد من ذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة.

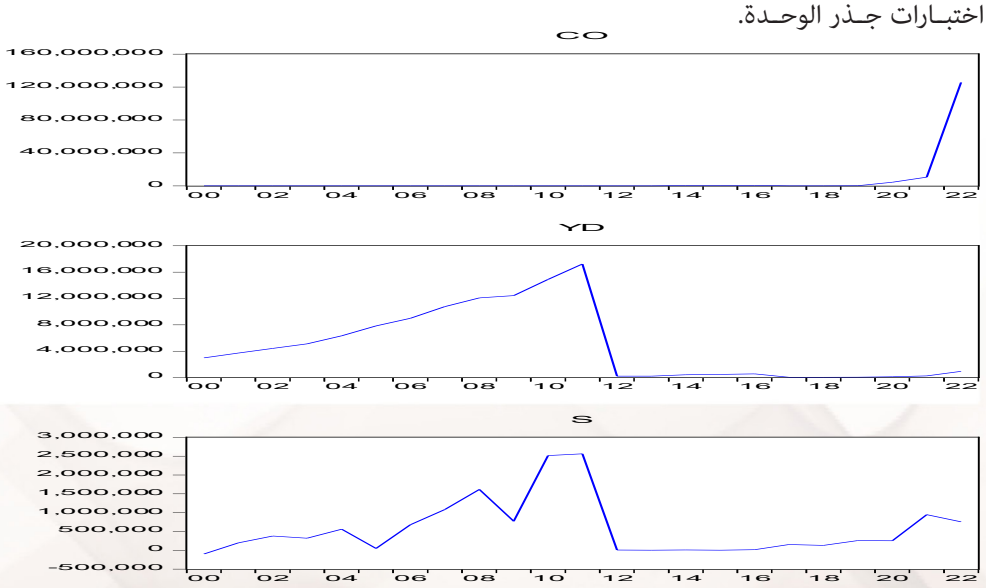

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليلEviews10

مـن الشـكل أعـلاه يلاحـظ أن بيانـات الدراسـة لجميـع المتغـيرات غـير مسـتقرة فيلاحـظ أن الدخـل الشـخصي المتـاح والادخـار كانـت جميعهـا متزايـدة مـن بدايـة الفـترة وحتـى 2011م وهـذا مـؤشر جيـد ولكـن سرعـان مـا بـدأ التدهـور واضـح بعـد عـام 2012م وذلـك بسـبب فقـدان 80 % مـن عائـدات العمـلات الصعبـة مـن تصديـر البـترول إلى الخـارج أمـا الاسـتهلاك لم تظهـر زيادتـه إلا بعـد عـام 2020م مـما يعكـس مـؤشراً سـيئاً عـن مسـتقبل الاقتصـاد السـوداني بسـبب زيـادة الاسـتهلاك عـن الإنتـاج .

جدول (1) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	إحصائية الاختبار	القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %	نوع الاختبار *Philips-Perron test*	مستوى الاستقرار
CO	4.58	3.05	ADF	الفرق الأول
YD	4.69	3.01	ADF	الفرق الأول
S	5.19	3.01	ADF	الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليلEviews10

يلاحـظ مـن الجـدول (1) أن قيمـة ADFtest statistic بالنسـبة CO بلغـت(58.4) وهـي أكـبر مـن القيمـة الحرجـة عنـد مسـتوى معنويـة 5 %(3.05) وعليـه نرفـض فـرض العـدم ونقبـل الفـرض البديـل القائـل باسـتقرار المتغـير في الفـرق الأول . وكذلـك الحـال في بقيـة المتغـيرات المسـتقلة(YD,S) حيـث بلغـت قيمADFعـلى التـوالي(4.69)،(5.19) وهـي جميعهـا اكـبر مـن القيمـة الحرجـة عنـد مسـتوى معنويـة 5 %(3.01)،(3.01)عـلى التـوالي. وعليـه نرفـض فـرض العـدم ونقبـل الفـرض البديـل القائـل باسـتقرار المتغـيرات المسـتقلة في الفـرق الأول عـلى التـوالي .

اختبـار التكامـل المشـترك وفـق اختبـار جاهسـون: وبأفـتراض أن الاسـتهلاك دالـة في كل مـن الدخـل الشـخصي المتـاح والادخار.وبتطبـق اختبـار جوهانسـون –جويللـز

$$CO = f(YD, S)$$

جدول (2) يوضح اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

المتغيرات	مستوى المعنوية5 %	نسبة الامكانL.R
CO	29.79	78.97
YD	15.49	59.42
S	3.84	59.0

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليلEviews10

مـن الجـدول أن القيمـة الأولى المحسـوبة لنسـبة الإمـكان ((LR في العمـود الثالـث تزيـد عـن القيمـة الحرجـة المناظـرة لهـا في العمـود الثـاني عنـد مسـتوى دلالـة 5 %ومـن ثـم يرفـض فـرض العـدم القائـل بعـدم وجـود أي متجهـة للتكامـل المشـترك بـين السلاسـل الزمنيـة لمتغـيرات النمـوذج ونقبـل الفـرض البديـل بوجـود (2) متجهـات عـلى الأقـل للتكامـل المشـترك .وبالتـالي بوجـود تكامـل مشـترك بـين جميـع متغـيرات النمـوذج مـما يعنـي أنهـا مسـتقرة وهـذا يعنـي أنهـا في الأجـل الطويـل سـوف تسـلك سـلوك متشـابهاً (علاقـة توازنيـة طويلـة الأجـل).

تقدير نموذج الدراسة :

$$CO = \beta_1 + \beta_2 YD \pm \beta_3 S + U$$

جدول (3) يوضح نتائج تقدير نموذج الدراسة

Dependent Variable: CO				
Method: Least Squares				
Date: 07/19/24 Time: 03:12				
Sample: 2000 2022				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9502815.	7056412.	1.346692	0.1931
YD	-3.222210	1.703257	-1.891794	0.0731
S	21.17915	12.41279	1.706235	0.1034
R-squared	0.154521	Mean dependent var		6182910.
Adjusted R-squared	0.069973	S.D. dependent var		26131147
S.E. of regression	25200329	Akaike info criterion		37.04372
Sum squared resid	1.27E+16	Schwarz criterion		37.19183
Log likelihood	-423.0028	Hannan-Quinn criter.		37.08097
F-statistic	1.827616	Durbin-Watson stat		1.299760
Prob(F-statistic)	0.186650			

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليلEviews10

لا يهم في هذه الخطوة تفسير النتائج وإنمااختبار مشكلة عدم ثبات التباين

جدول(4)يوضحنتائج الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين)اختبار(ARCH

F-statistic	9.785163	Prob. F(1,20)	0.0053
Obs*R-squared	7.227544	Prob. Chi-Square(1)	0.0072

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليلEviews10

يلاحظ من الجدول (4) الذي يوضح اختبارارش(ARCH) وهو يستخدم للكشف عن مشكلة اختلاف التباين، ومن قيمة الاختبار بلغت قيمة معامل ارش (7.22)= (ARCH) مقابل القيمة الاحتمالية(0.0072)وهي أقل من القيمة الاحتمالية (5%) مما يدعو إلى قبولالفرض العدمي القائل بوجود مشكلة اختلاف تباين.

شكل(2) يوضح أن سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

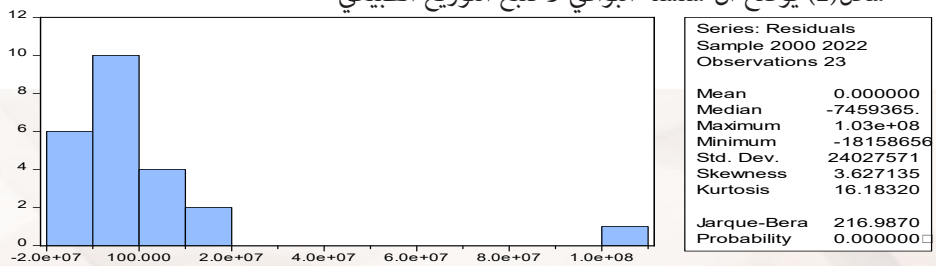

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليلEviews10

يلاحظ من الشكل أعلاه من خلال إحصائية jarqueBera بلغت القيمة الاحتمالية له 0.00000 وهي قيمة أقل من 5 % مما يؤكد على أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي كما يؤكد ذلك مقياس التفطلح والالتواء بان سلسلة البواقي غير مستقرة في المستوى.

علاج مشكلة اختلاف التباين وتقدير النموذج المصحح :

Estimation Command: :

LS(W=YD^(-05)) CO C YD S

Estimation Equation:

المعادلةCO = C(1) + C(2)*YD + C(3)*S

Substituted Coefficients:

CO = -108924.493363 + 2.14789424985*YD + 0.500031796706*S

جدول (5) يوضح علاج مشكلة اختلاف التباين و تقدير النموذجالمصحح باستخدام طريقة المربعات الصغرى الموزونة وذلك بالقسمة على الجذر التربيعي لمتغير الدخل الشخصي المتاح.

Dependent Variable: CO				
Method: Least Squares				
Date: 07/20/24 Time: 07:36				
Sample: 2000 2022				
Included observations: 23				
Weighting series: YD^(-05)				
Weight type: Inverse standard deviation (EViews default scaling)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-108924.5	27814.67	-3.916081	0.0009
YD	2.147894	0.579412	3.707021	0.0014
S	0.500032	0.139773	3.577447	0.0019
	Weighted Statistics			
R-squared	0.564701	Mean dependent var		42924.50
Adjusted R-squared	0.521171	S.D. dependent var		114171.8
S.E. of regression	26301.52	Akaike info criterion		23.31375
Sum squared resid	1.38E+10	Schwarz criterion		23.46186
Log likelihood	-265.1081	Hannan-Quinn criter.		23.35100
F-statistic	12.97270	Durbin-Watson stat		2.013435
Prob(F-statistic)	0.000244	Weighted mean dep.		31856.99
	Unweighted Statistics			
R-squared	-0.400019	Mean dependent var		6182910.
Adjusted R-squared	-0.540020	S.D. dependent var		26131147
S.E. of regression	32428117	Sum squared resid		2.10E+16
Durbin-Watson stat	0.690072			

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليلEviews10

وعليه سوف يتم فحص النموذج للتأكد من سلامته من مشكلة عدم ثبات التباين ثم تفسيره ومناقشته

جدول(6)يوضحنتائج الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بعد تقدير النموذج المصحح) اختبار(ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.040997	Prob. F(1,20)	0.8416
Obs*R-squared	0.045004	Prob. Chi-Square(1)	0.8320

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليلEviews10

يلاحظ من الجدول (6)و الذي يوضح اختبار ارش(ARCH)للنموذج المحول للكشف عن مشكلة اختلاف التباين، ومن قيمة الاختبار الاحتمالية لمعامل ارش (ARCH)والتي بلغت=(0.83) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 %وعليه نرفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بعدم وجود مشكلة اختلاف تباين وعليه يمكن تقييم النموذج أعلاه.

جدول (7) يوضح تقييم النموذج المحول

1	*2*	*3*	*4*	*5*
المتغيرات	**المعالم**	**الخطأ المعياري**	***T* المحسوبة**	***pro(t-test*القيمة الاحتمالية *statistic)***
C	-1089224.5	27814.67	-3.92	0.0009
YD	2.15	0.579	3.70	0.0014
S	0.500	0.140	3.58	0.0019
Test: ARCHObs*R-squared =0.045			Durbin-Watson stat=2.013	
Prob. Chi-Square=0.83			Adjusted R-squared=0.52	
Prob(F-statistic)=0.00024			F-statistic=12.97	

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليلEviews10

من الجدول أعلاه يمكن تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي والإحصائي والقياسي

أولاً: تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:-

أ-العمود رقم (1) يشتمل على المتغيرات وهي الثابت والمتغيرات التفسيرية

ب-العمود رقم(2) يحتوى على تقديرات معالم المعادلة حيث يتضح فيه أن قيمة معامل الثابت يساوي (-1089224.5) الإشارة السالبة تعني أن هنالك استهلاك حتى في حالة عدم الدخل الشخصي المتاح وهذا يعبر عن ذلك الجزء من المدخرات التي تمول الاستهلاك عندما يكون الدخل الشخصي المتاح صفراً وإشارته بالسالب لأنه يعبر عن نقص في الادخار كما بلغت قيمة معامل الدخل الشخصيالمتاح (2.15) إشارة الموجب تعني وجود علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل الشخصي المتاح وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية. أيضاً بلغت قيمة معامل الادخار (0.005) إشارة الموجب تعني وجود علاقة طردية بين الاستهلاك والادخار وهذا يعتبر مخالف للنظرية الاقتصادية إلا أنه يمكن قبول ذلك لان زيادة الادخار تعني زيادة الاستثمار من ناحية أخرى

وبالتالي زيادة الاستهلاك بطريقة غير مباشرة وكلما ذاد الادخار كلما زاد الاستهلاك حتى العلاقة العكسية بين الاستهلاك والادخار غير مطلقة فبعد نقطة التعادل مابين الاستهلاك والادخار عند مستوى معين من الدخل يبدأ منحنى الادخار في التزايد ويأخذ نفس اتجاه منحنى الاستهلاك مما يعني تحول العلاقة من عكسية إلى علاقة طردية.

ج-العمود رقم (3) يضم الأخطاء المعيارية وهي عبارة عن انحراف تقدير المعلمة عن القيمة الحقيقة لها،فكلما صغر الانحراف المعياري للمعلمة المعينة كلما دل ذلك علي دقة تقديرها

ثانياً: تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الاحصائي:

1. من الجدول(7) أيضاً يظهر اختبار F وتستخدم للكشف عن معنوية الانحدار ككل حيث بلغت قيمة F= 12.97 والقيمة الاحتمالية لها تساوي.
(Prob(F-statistic)=0.00024)وهي اقل من 5 % مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن الانحدار ككل معنوي وهذه دلالة على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة(YD، S) والمتغير التابع(CO) .
2. العمود رقم (4) يظهر قيم tالمحسوبة لتقديرات معالم النموذج حيث t المحسوبة لمعلمة الثابت تساوي(-3.92) ولتقديرات معالم المتغيرات التفسيرية (3.70)،(3.58) فهي علي الترتيب.
3. العمود رقم (5) يمثل القيم الاحتمالية Prob(T-Test Statistic) لمعالم النموذج والتي يتم من خلالها تحديد ما إذا كانت المعلمة معنوية إحصائيا أم لا ومن نتائج التحليل يتضح أن معلمة الثابت معنوية حيث بلغت(0.0009) وهي أقل من 0.05 مما يعني أن الثابت معنوي كما بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل الدخلالشخصي المتاح (0.0014) وهي قيمة أقل من 0.05 وعليه يصبح معامل الدخل الشخصي المتاح معنوي لوجود علاقة سببية بين الدخل الشخصي المتاح والاستهلاك وبلغت القيمة الاحتمالية لمعامل الادخار (0.0019) وهي أقل من 0.05 وعليه يصبح معامل الادخار معنوي أيضاً لوجود علاقة سببية بين الادخار والاستهلاك.
4. يظهر أسفل الجدول(7) أيضاً معامل التحديد(R^2) ويستخدم لقياس القدرة التفسيرية لنموذج ومن الجدول يتضح انه يساوي (0.52)= (^2R) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة

($yd\ s$،)استطاعت أن تفسر بنسبة 52 % من التغيرات التي تطرأ علي المتغير التابع(CO)

والباقي قدره 48 %يعود إلى المتغير العشوائي(u) (المتغيرات غير المضمنة في النموذج).وهذا يدل على جودة توفيق النموذج وعليه يعتبر النموذج قد اجتاز المعيار الاحصائي.

ثالثاً : تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

- أسفل الجدول(7) تظهر بعض الاختبارات القياسية تفاصيلها كالأتي:

-اختبار دربن واطسون DW)(يستخدم للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي أوأخطاء

النموذج وهو يساوي (2.01)وبالرجوع إلى القيمة الجدولية التي تتراوح ما بين (1.5الي2.5) يلاحظ أنها تقترب من القيمة المعيارية مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي .

-اختبار ARCH وهو يستخدم للكشف عن مشكلة اختلاف التباين حيث بلغت قيمة الاختبار للاحتمالية (0.83=OPs*R-squared) وهي اكبر من 5 %مما يدعو إلى رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة اختلاف تباين .وعليه يعتبر النموذج قد اجتاز المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية على الترتيب .

اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

شكل (3) يوضح اختبار المقدرة التنبؤية

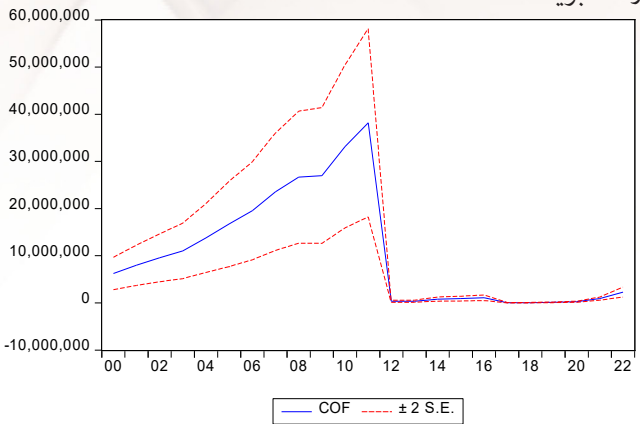

Forecast: COF	
Actual: CO	
Forecast sample: 2000 2022	
Included observations: 23	
Root Mean Squared Error	30239375
Mean Absolute Error	16199525
Mean Abs. Percent Error	11256520
Theil Inequality Coefficient	0.718710
Bias Proportion	0.019973
Variance Proportion	0.206393
Covariance Proportion	0.773634
Theil U2 Coefficient	536.8590
Symmetric MAPE	153.7313

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليلEviews10

من نتائج تقدير الاختبار بلغت قيمة Theil Inequality coefficient تساوي(0.72) وهي قيمة تقترب من الواحد وعليه تعتبر مقدرة النموذج على التنبؤ ضعيفة وقد يكون السبب في ذلك قسمة البيانات الأصلية على الجذر التربيعي للمتغير المسئول عن وجود مشكلة عدم تجانس التباين (الدخل الشخصي المتاح).

النتائج والتوصيات :

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

أن بيانات الدراسة (CO,YD,S)غير مستقرة إلا بعد أخذ الفروق الأولى لها لذلك تم اختبار التكامل المشترك بين جميع متغيرات النموذج ووجد أن لها متجهان مما يعني أنها مستقرة وهذا يعني أنها في الأجل الطويل سوف تسلك سلوك متشابهاً (علاقة توازنية طويلة الأجل).

تم إجراء اختبارات الكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين في دالة الاستهلاك في السودان وذلك باستخدام اختبار(ARCH) وبعد المعالجة عن طريق قسمة البيانات الأصلية على الجذر التربيعي للمتغير المسئول عن وجود مشكلة عدم تجانس التباين (الدخل الشخصي المتاح). أصبح النموذج ذو كفاءة عالية في تقدير دالة الاستهلاك في السودان خلال الفترة 2000-2022م إلا

انه يعاني من ضعفاً في القدرة التنبؤية بسبب تصحيح النموذج من المشكلة المشار إليها سابقاً

هنالك علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والدخل الشخصي المتاح وهذا ما أكدته الدراسة أن قيمة معامل الدخل الشخصي المتاح موجبة والقيمة الاحتمالية له اقل من 0.05 وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والدخل الشخصي المتاح.

هنالك علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والادخار وهذا ما أكدته الدراسة أن قيمة معامل الادخار موجب والقيمة الاحتمالية له اقل من 0.05 وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والادخار وفيه مخالفه للنظرية الاقتصادية ولكن يمكن قبوله لان العلاقة بين الاستهلاك والادخار تتحول إلى علاقة طردية بعد نقطة التعادل أيضاً بسبب تأثير الادخار على الاستثمار وبالتالي زيادة الاستهلاك.

تؤكد نتائج الدراسة بأن المتغيرات المستقلة في النموذج تؤثر على الاستهلاك حيث أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.52 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة(الدخل الشخصي المتاح والادخار) تؤثر في المتغير التابع(الاستهلاك) بنسبة 52 % والباقي قدره 48 % عبارة عن أثر المتغيرات العشوائية غير المضمنة في النموذج.

استخدام النموذج المصحح قلل من قدرة النموذج التنبؤية

اتفقت نتائج الاختبارات مع فرضيات الدراسة التالية:

توقع الباحثان بوجود مشكلة عدم ثبات التباين في متغيرات دالة الاستهلاك في السودان خلال الفترة 2022-2000م

توجد علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والدخل الشخصي المتاح

توجد علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والادخار قبل نقطة التعادل وعلاقة طردية بين الاستهلاك والادخار بعد نقطة التعادل.

توصيات الدراسة:

ضرورة إعادة توزيع الدخل لان تباين الخطأ الخاص باستهلاك العائلات منخفضة الدخل عادة ما يكون اصغر من استهلاك العائلات مرتفعة الدخل فمعظم استهلاك العائلات منخفضة الدخل ينصب على الضروريات فقط.

ضرورة إدخال متغيرات إضافية في نموذج دالة الاستهلاك وتقديره بالصيغة غير الخطية لتجنب مشكلة عدم ثبات التباين.

ضرورة ترشيد الاستهلاك والحد من استيراد السلع الكمالية والتركيز على سلع الاستهلاك الإنتاجية.

تشجيع وزيادة الصادرات من أجل زيادة الدخل القومي والذي يؤدي بدوريه الى زيادة متوسط دخل الفرد والذي عن طريقه يمكن للأفراد أن يدخرو ثم يوجه الادخار إلى الاستثمار وبالتالي تتحرك عجلة الاقتصاد.

المصادر والمراجع :

(1) أموري هادي كاظم، سعيد عوض المعلم 2001 تقدير وتحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال أنجل ومنظومات الطلب ، دار المناهج ، عمان الأردن.

(2) الوائلي ، علاء هادي صادق (2015) ، الطرائق المعلمية واللامعلمية لاختبارات تجانس التباين مع تطبيق عملي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.

(3) بن عطية محمد (2006) دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين 2005-1969 بحث ماجستير جامعة ابي بكر بلقايد ، جامعة تلمسان .

(4) جمال الدين لعوسات (2000) العلاقات الدولية والتنمية في الجزائر ، دار هومة .

(5) عبد رمضان احمد (2016) تحليل مشكلة عدم تجانس التباين والمقارنة بين اختبار اوبراين واختبار اوبراين المعدل باستعمال المحاكاة ، بحث منشور ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط .

(6) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، د .رمضان محمد احمد مفكرة النظريةالاقتصادية الكلية الناشر جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد .

(7) علوان ، إيلاف بهاء (2016) مقارنة بين اختبار Goldfield quant الحصين مع اختبارات أخرى للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين بوجود القيم الشاذة ، بحث منشور ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط .

(8) رائد أسمر عبدالله (2018) اختيار أفضل طريقة اختبار لمشكلة عدم تجانس التباين في نموذج الانحدار الخطي المتعدد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلا ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الإحصاء.

(9) مرتضى منصور عبدالله حمود (2018) مقارنة بين اختبارات مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ في نموذج الانحدار الخطي المتعدد في حالة ابتعاد البيانات عن التوزيع الطبيعي ، مجلة العلوم الاقتصادية .

(10) مجيد علي حسين ، عفاف عبدالجبار سعيد (2004) التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة الاولى ، عمان ، دار وائل للنشر .

(11) محمد عبدالعزيز عجمية , محمد علي الليثي (2001) التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها وسياساتها، الاسكندرية الدار الجامعية .

(12) هبة اسحق علي (2014) محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السودان 2011-1972، بحث ماجستير غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

أثر إستراتيجية تمكين العاملين على الولاء التنظيمي من خلال التأقلم التنظيمي كمتغير وسيط
(دراسة حالة عينة من العاملين بوزارة المالية والقوى العاملة بإقليم النيل الأزرق خلال العام 2024م)

د. عبد اللطيف عمر محمد طه
أستاذ مساعد – قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة النيل الأزرق

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إستراتيجية تمكين العاملين على الولاء التنظيمي من خلال التأقلم التنظيمي كمتغير وسيط وقد تمثل تساؤل الدراسة الرئيس في: ما طبيعة العلاقة بين إستراتيجية تمكين العاملين والولاء التنظيمي؟ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بإقليم النيل الأزرق، وتم أخذ عينة قوامها (150) مفردة عن طريق العينة العشوائية البسيطة، وتم استخدام برنامج (Amos-V24) و spss في تحليل بيانات الدراسة، وافترضت الدراسة توسط التأقلم التنظيمي للعلاقة بين إستراتيجية تمكين العاملين والولاء التنظيمي، وجود علاقة إيجابية بين إستراتيجية تمكين العاملين والتأقلم التنظيمي، حيث أوضحت نتائج الدراسة لتحليل الإحصائي عدم توسط التأقلم التنظيمي للعلاقة بين إستراتيجية تمكين العاملين والولاء التنظيمي، ووجود علاقة ضعيفة بين إستراتيجية تمكين العاملين والتأقلم التنظيمي، خلصت الدراسة إلى توصيات من بينها أن تهتم المؤسسة قيد الدراسة بتدريب العاملين، وغرس الثقة بينهم بالدرجة التي تجعلهم يدينون لها بالولاء والانتماء.

The Impact of Employees Empowerment Strategy on Organizational Loyalty through Organizational Socialization as a mediator Variable. (case study on Sample of Employees of Ministry of Finance and Manpower-Blue Nile Region -2024AD)

Dr.Abd Altif Omar Mohammed

Abstract:

The Study aimed to identify The impact of empowerment strategy on organization Loyalty Through organizational Socialization as a mediator variable. The main question of the study is: what the nature of relationship between employee empowerment Strategy and organizational Loyalty The Study used: descriptive and analytical approach. Community of The Study represent on Ministry of finance and manpower workers Blue Nile Region, so the sample size was (150) (ran-

dom) size questionnaire were distributed and analyzed with response rate of (100 %). The Study used Spss and (Amos-v.24) for data analysis. The study hypothesized that organizational socialization mediates. the relationship between employee empowerment strategy and organizational loyalty. The findings of the study showed that The organizational socialization does not mediates The relation between employee empowerment strategy and organizational loyalty. The study recommended the ministry of finance to concern about employee training, and planting confidence among them to make them more belonging and loyal tward their institution.

المقدمة:

لقد حظي مفهوم الولاء التنظيمي باهتمام العديد من الباحثين منذ زمن بعيد وحتى يومنا هذا، ويرجع هذا الاهتمام إلى الأثر الواضح لهذا المعنى على كثير من سلوكيات واتجاهات الأفراد، وكذلك لما له من انعكاسات على الفرد والمنظمة على هذا الخصوص يفترض أن يكون الولاء التنظيمي من أولى السلوكيات والاتجاهات المهمة والتي يجب أن يتصف بها سلوك الأفراد في التنظيم، وبالتالي فإن للولاء التنظيمي أهمية كبيرة في حياة المنظمات وأُثر جلي على سير العمل فيها وتحقيقها لأهدافها بشكل فعال(فريد 2019م ص 57). وقد بدأت الإدارة العليا للمنظمات تنتبه إلى أن انتقال الخبرات المهنية الأساسية والمعارف والقيم المتعلقة بالثقافة التنظيمية توازى في أهميتها لعملية التأقلم التنظيمي، وتأتى أهمية التأقلم التنظيمي لكونها المرحلة الأولية التي يمر بها أي موظف في المنظمة، حيث يعتمد تكيف الموظف وأداؤه مستقبلاً على مدى فاعلية وكفاءة عملية التأقلم التي قدمتها المنظمة لموظفيها (مصلح، 2018م، ص33، فريد 2019م، ص57).

يعتبر إشراك الموظفين في إدارة المؤسسة وصنع قراراتها ذو أثر نحو زرع الثقة في نفس العامل ويشعره بأنه عامل مهم في تحقيق أهداف المؤسسة ونمائها. كما يؤكد التمكين أن العاملين عبر مختلف مواقعهم إنما هم شركاء لهم قيمة وأهمية في رسم رسالة المؤسسة وفى تحقيقها، إن العاملين المتمكنين وفقBurdett)) تكون لديهم السلطة والمسئولية والمساءلة، والمهارة والخبرة، والفهم لمتطلبات العمل، والدافعية والالتزام، والثقة والرغبة الصادقة، وفى محيط لا يعيق حق التملك والإحساس بالانتماء ونقل طوعي بمعنى تمليك العمل إلى فرد أو مجموعة لديها القدرة المناسبة للتعامل مع الحالة المهنية وفى محيط ممكن(لطيفة، 2015م، ص4).

تأتى هذه الدراسة لتتناول أثر إستراتيجية تمكين العاملين على الولاء التنظيمي من خلال الدور الوسيط للتأقلم التنظيمي.

مشكلة الدراسة:

اهتمت معظم الدراسات الحديثة بموضوع تمكين العاملين باعتباره أحدث وأهم المداخل الرئيسية لإستراتيجية تمكين العاملين والإصلاح الإداري من أجل إحداث تغيرات في فلسفة وأسلوب

إدارة العمل لتحقيق التأقلم الوظيفي واستعماله كجسر يمكن العبور من خلاله للوصول إلى درجة الولاء التنظيمي الذي تعانى منه المؤسسات فى القطاعين العام والخاص على حدٍ سواء، هذا بسبب سياسات التوظيف التي ألقت بظلالها على أداء هذه المؤسسات.

ونسبة لأهمية تمكين العاملين في الولاء التنظيمي فقد تناولته العديد من الدراسات مثل دراسات (عبد الله، 2017م) و(فريد، 2019م) و(توفيق، 2008م) ودراسة (محمدية، 2019م)، حيث أن الرؤية مازالت غير واضحة من حيث متغيرات تمكين العاملين وذلك استنادا علي السؤال الرئيس: ما هي طبيعة علاقة إستراتيجية تمكين العاملين على التأقلم التنظيمي والولاء التنظيمي والتأقلم التنظيمي؟ ومنه تتفرع الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما طبيعة العلاقة بين إستراتيجية تمكين العاملين والولاء التنظيمي؟
- ما مدى العلاقة بين إستراتيجية تمكين العاملين والتأقلم التنظيمي؟
- ما مستوى العلاقة بين التأقلم التنظيمي والولاء التنظيمي؟
- هل التأقلم التنظيمي يتوسط العلاقة بين إستراتيجية تمكين العاملين والولاء التنظيمي؟

أهداف الدراسة:

دراسة العلاقة بين إستراتيجية تمكين العاملين والولاء التنظيمي.

اختبار العلاقة بين إستراتيجية تمكين العاملين والتأقلم التنظيمي.

التعرف على العلاقة بين التأقلم التنظيمي والولاء التنظيمي.

معرفة مدى توسط التأقلم التنظيمي للعلاقة بين إستراتيجية تمكين العاملين والولاء التنظيمي.

أهمية الدراسة:

أ/ الأهمية العلمية (النظرية):

تناولت الدراسة الدور الوسيط للتأقلم التنظيمي في العلاقة بين تمكين العاملين والولاء التنظيمي، ومن خلال الربط بين هذه المتغيرات قد تسفر الدراسة عن أدبيات ومعرفة جديدة يمكن أن تشجع الباحثين في التعمق في هذه الموضوعات، كما يمكن أن تسهم الدراسة في التراكم المعرفي من خلال المتغيرات التي تتناولها.

ب/ الأهمية العملية (التطبيقية):

يعد تمكين العاملين من العوامل الهامة جداً في كسب ولائهم وانتمائهم التنظيمي، والدراسة الحالية من خلال المتغيرات التي تناولتها قد تتوصل إلى أثر إستراتيجية تمكين العاملين على ولائهم التنظيمي، ومن ثم إفادة متخذي القرار في المؤسسة قيد الدراسة بالدور الكبير الذي يحدثه تمكين العاملين، بجانب التأقلم التنظيمي في ولاء العاملين للمؤسسة ورفع كفاءتها الإنتاجية والخدمية.

فرضيات الدراسة:

توجد علاقة إيجابية بين إستراتيجية تمكين العاملين والولاء التنظيمي.

وتتفرع منها:

الفرضية الرئيسية الأول:

هنالك علاقة إيجابية بين إستراتيجية تمكين العاملين والولاء التنظيمي وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

- هنالك علاقة إيجابية بين تدريب العاملين والسلوك العاطفي.
- هنالك علاقة إيجابية بين تدريب العاملين والسلوك الأخلاقي.
- هنالك علاقة إيجابية بين تدريب العاملين والسلوك المستمر.
- هنالك علاقة إيجابية بين الثقة التنظيمية والسلوك العاطفي.
- هنالك علاقة إيجابية بين الثقة التنظيمية والسلوك الأخلاقي.
- هنالك علاقة إيجابية بين الثقة التنظيمية والسلوك المستمر.
- هنالك علاقة إيجابية بين الثراء الوظيفي والسلوك العاطفي.
- هنالك علاقة إيجابية بين الثراء الوظيفي والسلوك الأخلاقي.
- هنالك علاقة إيجابية بين الثراء الوظيفي والسلوك المستمر.

الفرضية الرئيسية الثانية:

هنالك علاقة إيجابية بين إستراتيجية تمكين العاملين والتأقلم التنظيمي، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- هنالك علاقة إيجابية بين تدريب العاملين ودعم الزملاء.
- هنالك علاقة إيجابية بين تدريب العاملين والآفاق المستقبلية.
- هنالك علاقة إيجابية بين الثقة التنظيمية ودعم الزملاء.
- هنالك علاقة إيجابية بين الثقة التنظيمية والآفاق المستقبلية.
- هنالك علاقة إيجابية بين الثراء الوظيفي ودعم الزملاء.
- هنالك علاقة إيجابية بين الثراء الوظيفي والآفاق المستقبلية.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

- توجد علاقة إيجابية بين التأقلم التنظيمي والولاء التنظيمي.
- هنالك علاقة إيجابية بين دعم الزملاء والسلوك العاطفي.
- هنالك علاقة إيجابية بين دعم الزملاء والسلوك الأخلاقي.
- هنالك علاقة إيجابية بين دعم الزملاء والسلوك المستمر.
- هنالك علاقة إيجابية بين الآفاق المستقبلية والسلوك العاطفي.
- هنالك علاقة إيجابية بين الآثار المستقبلية والسلوك الأخلاقي.
- هنالك علاقة إيجابية بين الآفاق المستقبلية والسلوك المستمر.

الفرضية الرابعة: التأقلم التنظيمي يتوسط العلاقة بين إستراتيجية تمكين العاملين والولاء التنظيمي. وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

- دعم الزملاء يتوسط العلاقة بين تدريب العاملين والسلوك العاطفي.
- دعم الزملاء يتوسط العلاقة بين الثقة التنظيمية والسلوك الأخلاقي.

- دعم الزملاء يتوسط العلاقة بين الثراء الوظيفي والسلوك المستمر.
- الآفاق المستقبلية تتوسط العلاقة بين تدريب العاملين والسلوك العاطفي.
- الآفاق المستقبلية تتوسط العلاقة بين الثقة التنظيمية والسلوك العاطفي.
- الآفاق المستقبلية تتوسط العلاقة بين الثراء الوظيفي والسلوك المستمر.

أسلوب الدراسة:

من أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع بصورة شاملة والوصول إلى نتائج، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: عينة من العاملين بوزارة المالية والقوى العاملة.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من العاملين بالدرجات القيادية والإدارية الوسطى

مصادر وأدوات جمع البيانات:

المصادر الأولية: تمثلت في الإستبانة.

المصادر الثانوية: الكتب، المراجع، الأوراق العلمية، الرسائل الجامعية، الندوات، المؤتمرات، الدوريات، الشبكة العنكبوتية العالمية (الإنترنت).

حدود البحث الزمانية والمكانية:

الحدود الزمانية: خلال العام 2024م.

الحدود المكانية: وزارة المالية والقوى العاملة بإقليم النيل الأزرق.

المحور الأول: الدراسات السابقة

دراسة: توفيق (2008م):

بعنوان تمكين العاملين، هدفت الدراسة إلى التحديد الدقيق لمفهوم تمكين العاملين في المنظمة مع إظهار آثاره على الفرد والمنظمة، تمثلت مشكلة الدراسة في: إلى أي مدى يساهم التمكين في الحفاظ على الأفراد، ويعطى لهم الولاء والانتماء إلى المنظمة) استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في شركة الأسمنت بسور الغزلان وقد بلغ حجم عينة الدراسة (609) عامل، افترضت الدراسة أن التمكين مكون هام في الفعالية التنظيمية والإدارية، وأن التمكين يساهم في خلق سلوكيات وممارسات لدى العاملين في المنظمة، والتمكين يزيد من تحقيق أهداف المنظمة, وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها: أن برامج التمكين تساهم في تحسين أرباح المؤسسات وإن فكر التمكين لم يظهر بشكل مفاجئ إنما ظهر كنتيجة تراكمية، وأن القائد الحقيقي هو من يكسب ثقة المرؤوسين من خلال تمكينهم, وإن للقيادة دور مهم في مواجهة التحديات وفي إحداث التنمية المستدامة في منظمات الأعمال وغيرها من المنظمات ولدى القيادة القرار وإمكانية تقديم الدعم والتحفيز والتطوير وتسيير برامج إدارية حديثة كالتمكين وأوصت الدراسة: بأن تتوفر للقيادة الرؤية الحقيقية التي تلتقي مع المفاهيم الإدارية المعاصرة التي تتبناها المنظمات الناجحة لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين والرؤية الفنية رؤية القائد للنتائج وعدم غيابها مع التحفيز.

دراسة: عبد الرحيم (2016م):

بعنوان أثر التمكين الوظيفي في السلوك الإبداعي لدي العاملين، تناولت الدراسة أثر التمكين الوظيفي في السلوك الإبداعي لدى العاملين، هدفت الدراسة إلى: التعرف علي أبعاد التمكين الوظيفي في هيئة تنشيط السياحة الأردنية وتحليل أثر التمكين الوظيفي بأبعاده المختلفة في السلوك الإبداعي لدي العاملين في هيئة تنشيط السياحة الأردنية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في مجال السياحة الأردنية وبلغ حجم العينة (65) مفردة، افترضت الدراسة لا يوجد أثر للتمكين الوظيفي بأبعاده (تفويض الصلاحيات، والمشاركة في اتخاذ القرار والتحفيز الذاتي وبيئة العمل، وبناء الثقة) في السلوك الإبداعي لدي العاملين في هيئة تنشيط السياحة الأردنية وأيضا لا يوجد لبعد (التحفيز الذاتي) في السلوك الإبداعي لدي العاملين.

دراسة: أبو العلاء (2009م):

بعنوان ضغوط العمل وأثرها على الولاء التنظيمي، تناولت الدراسة ضغوط العمل وأثرها على الولاء التنظيمي، وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي : ما هو أثر مستوى ضغوط العمل على درجة الولاء التنظيمي للمدراء العاملين في وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة، هدفت الدراسة للتعرف على درجة الولاء التنظيمي لدى المدراء العاملين في وزارة الداخلية بقطاع غزة، ويمثل مجتمع الدراسة في وزارة الداخلية والأمن الوطني قطاع غزة وبلغ حجم عينة الدراسة (147) مدير، وافترضت الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى صراع الدور وعلاقتها بضغوط العمل على الولاء التنظيمي 'وهنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقدم الوظيفي وعلاقته بضغوط العمل وأثره علي الولاء التنظيمي ,وهنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإبداع والتميز وعلاقته بضغوط العمل وأثره علي الولاء التنظيمي, وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ضغوط العمل والولاء التنظيمي، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الولاء التنظيمي للعاملين في وزارة الداخلية من خلال عقد دورات تدريبيه للتعريف بأهمية الولاء التنظيمي، والعوامل التي تساهم في تمكينه وتنميته وترسيخه وما ينجم عنه من فوائد تعود عليهم بالنفع الكبير.

دراسة: توفيق، (2011م):

بعنوان أثر الولاء التنظيمي على ولاء الزبون، تناولت الدراسة أُثر الولاء التنظيمي على ولاء الزبون، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما مدى تأُثير الولاء التنظيمي على ولاء الزبون؟ هدفت الدراسة للتعرف علي الولاء التنظيمي ومدى خدمته للمنظمة داخلياً وخارجياً، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالإدارة العليا بلغ حجم عينة الدراسة (100) عامل، وافترضت الدراسة أن الولاء التنظيمي هو إخلاص الفرد التام للمنظمة، والتحفيز هو الدافع لنشؤ الولاء التنظيمي، توصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها أن الولاء التنظيمي يعكس سلوك الأفراد اتجاه منظمتهم الناتج عن بيئة العمل المناسبة، أوصت الدراسة مادام الولاء التنظيمي ذو صفة نسبية ينبغي على المنظمة العمل على رفع هذه النسبة، أن الولاء

التنظيمي يجعل الأفراد يلتزمون ويدافعون عن المنظمة وبالتالي اندماج شخصية الفرد مع شخصية منظمته مما يؤدى إلى مصلحة مشتركه تخدم كلا الطرفين، وأن الولاء التنظيمي يمثل نقطة قوة بالنسبة للمنظمة يمكن تعزيزها بتحقيق الأهداف ومن الاقتراحات التي توصلت إليها الدراسة أن الولاء التنظيمي ذو صفه نسبية ينبغي على بيئة العمل دائما علي رفع تلك النسبة وذلك بالمراجعة الدائمة لنظام الحوافز وجعله يتناسب مع حاجات ورغبات العمال في الأوقات،المناسبات والفصول وغيرها، قسم التسويق مطالب بأن يقوم بدوره داخل بيئة العمل وليس خارجها فقط.

دراسة: إبراهيم (2018م):

بعنوان التأقلم التنظيمي كمتغير وسيط لقياس العلاقة بين تخطيط المسار الوظيفي والاحتراق الوظيفي، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق تخطيط المسار الوظيفي في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في غزة، والتعرف على الاختلافات التي تعزى للمتغيرات الديموغرافية في العلاقة بين تخطيط المسار الوظيفي والاحتراق الوظيفي في وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في ضوء التأقلم التنظيمي كمتغير وسيط، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في رئاسة وكالة غوث لتشغيل اللاجئين وبلغ حجم عينة الدراسة (86) موظف، افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.50 0) بين تخطيط المسار الوظيفي والاحتراق الوظيفي في رئاسة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين(الأونروا) في غزة، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (.05 0>0) بين تخطيط المسار الوظيفي والتأقلم التنظيمي في رئاسة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في غزة، توصلت الدراسة إلى نتائج منها وجود موافقة من قبل العاملين على بعد وضع أهداف للتقدم الوظيفي في رئاسة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في غزة، حيث جاء على(170.733)، وهو درجة موافقة كبيرة من قبل العاملين، واحتل هذا البعد المرتبة الثانية في تخطيط المسار الوظيفي، وقد جاءت الترقية بالمرتبة الثالثة، أوصت الدراسة بضرورة إعادة صياغة قوانين وسياسات الترقيات بشكل واضح للموظفين من جميع الفئات، و إعادة صياغة نظام الحوافز في المنظمة يكون قابل للقياس والتطبيق، وإيضاح المعايير التي يجب على الموظف تحقيقها لنيل الحوافز.

المحور الثاني: إستراتيجية تمكين العاملين:

مفهوم إستراتيجية تمكين العاملين:

قبل الوصول إلى تعريف مفهوم إستراتيجية تمكين العاملين، الذي يعد محور الاهتمام في هذه الدراسة من الضروري تعريف مصطلح تمكين العاملين.

مفهوم تمكين العاملين:

من المفاهيم الحديثة التي جاءت مع التغيرات الهائلة السريعة في بيئة الأعمال، واتفاقيات التجارة العالمية، والمجتمع المدني، فضلاً عن تطور الفكر الإداري، ومن الناحية الفنية يختلف كثيراً عن المعنى اللغوي فهو لا يعني مشاركة العاملين شكلياً في اتخاذ القرار ولا يعني الاستماع لهم في اجتماعات مختلفة بل هو إعطائهم صلاحيات حقيقية للعاملين مع منحهم وتزويدهم

بالمهارات والأدوات والمعلومات ومساعدتهم على التفاعل مع الآخرين وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من رئيس العمل لإعطائهم الفرصة لإتقان عملهم، أو أدائه بطريقة يمكنهم من خلالها تقديم خدمة أفضل للمتعاملين مع المنظمة مما يحقق التطوير والنجاح التنظيمي، وتزداد أهميته مع تزايد حاجات المنظمات بمختلف أنواعها لتحسين فاعليتها وكفاءتها عبر تكيفها مع البيئة التي تعمل فيها تمهيداً لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، فضلاً عن التميز على المنظمات المنافسة أي أنه في ظل التمكين يتمتع العاملين بصلاحيات المدير مع بقائهم مسئولين عن النتائج الناجمة عن قراراتهم (جواد، 2013م، ص160).

أهداف إستراتيجية تمكين العاملين:

تسعى إستراتيجية تمكين العاملين إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها (الانترنت، 19/6/2021م والساعة(3:20) ظهراً، الموقع: post: wwwalmsal.com.).

دراسة الوضع القائم للأعمال التي سيقوم بها ومن ثم تحديد كافة الجوانب التي تتعلق بها.

حصر الوسائل والطرق التي سيعتمد عليها من أجل تطبيق وتنفيذ هذا العمل.

تحديد أوجه الضعف والقوة التي ترتبط بالإستراتيجية الخاصة بالعمل وتسعى لمعرفة الأسباب التي أدت إلى القصور ومحاولة علاجها وأيضاً محاولة تحقيق أقصى استفادة ممكنة من نقاط القوة بالشكل الذي يؤدى في نهاية الأمر إلى التوازن وتحقيق النتائج المرجوة.

محاولة تهيئة الجو والظروف المناسبة من أجل القيام بتطبيق الإستراتيجية لما هو مطلوب منها من مجموعة من الأهداف المرحلية للوصول إلى تحقيق الأهداف الأساسية التي وضعت الإستراتيجية من أجلها.

إبقاء المنظمة دائماً، ومحاولة جعلها رائده في المجال الذي تعمل فيه.

الاستفادة الفاعلة من إمكانيات العاملين بالمنظمة.

جعل العاملين يتمتعون برضا أعلى تجاه وظائفهم ومنظماتهم ومن ثم جعلهم يقومون بأفضل أداء.

إيجاد قوى عاملة ذات قدرات تلبى توقعات الزبائن، أو تزيد عليها، أو يمارس العاملين نشاطات تقوى المعدلات المعيارية المحددة للمتعاملين مع المنظمة، أو المستفيدين من نشاطاتها.

معوقات إستراتيجية تمكين العاملين:

من أهم المعوقات التي تواجه تنفيذ إستراتيجية تمكين العاملين (الانترنت، 18/6/2021م، الساعة(10:15) ص، الموقع: artcle.www.al-madine.com) هي:

غياب الوعي الإستراتيجي.

إتمام عمليات الهيكل قبل التخطيط له.

ضعف تأهيل الموارد البشرية.

ضعف مشاركة العاملين.

الاعتماد على نماذج معينة في التمكين.
ضعف الرقابة والمتابعة من الإدارة للعاملين في إنجاز المهام والمسؤوليات الموكلة لهم.
الوقت الطويل للتخطيط للعمل.
ضعف الإمكانيات المادية.
ومن أهم المعوقات التي تواجه الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الحكومية ما يلي:
تعدد أهداف المنظمات الحكومية، بالإضافة إلى عدم تحديدها بشكل واضح ودقيق.
الاهتمام بالأهداف قصيرة الأجل أكبر من طويلة الأجل.
خصائص تمكين العاملين:
شعور العامل والتحكم في أدائه للعمل بشكل كبير.
الوعي والإحساس بإطار العمل الكامل.
المساءلة والمسئولية عن نتائج أعمال العامل.
المشاركة في تحمل المسئولية فيما يتعلق بأداء الوحدة أو الدائرة وفى المؤسسة التي يعمل بها (الإنترنت،2021م،الســ10:30ــاعة، (الموقع: Subgect-detain.wwwaam-web.com).

مقومات تمكين العاملين:

لعملية التمكين عدة مقومات واحتياجات يجب توافرها لتمكين العاملين بالمنظمة، ومن أهم مقوماتها ما يلي (ملحم، 2006م، ص54):

العلم والمعرفة والمهارة: فكلما ازدادت خبرة الفرد وازدادت مهارته ومكتسباته المعرفية ازدادت قدرته على تأدية مهام عمله بكفاءة أعلى وإستقلالية أكبر، وتعتبر المعلومات هي السلاح المهم الذي يعتمد عليه الموظف في عملية اتخاذ القرارات وحل مشكلات العمل.

تدفق المعلومات: الاتصال الفعال في المنظمات الناجحة يعزز مبدأ الابتكار والإبداع ويختصر الكثير من الجهود.

الثقة بين القائد والمرؤوس :هي مقوم جوهري من مقومات التمكين، وهي شعور متبادل بين القائد والمرؤوسين، وتبنى الثقة من خلال الاهتمام بالآخرين ومشاركتهم همومهم ومشاكلهم.

الحوافز المادية والمعنوية: التمكين مسؤولية تبادلية كما أن فيه مشاركة في المنافع أيضاً هناك مشاركة في المخاطر، والمحاسبة على النتائج، وكل ذلك يتطلب نظاما للحوافز يشجع العاملين على تحمل المسئولية بشكل صحيح، لابد أن تكون تلك الحوافز مرتبطة بشكل مباشر بأداء العاملين، وفي ضوء تلك المقومات فإنه يمكن القول أن التمكين لا ينشأ بدون تلك المقومات بل إن تلك المقومات تحتاج إلى تأصيل وتعميق داخل المنظمة، وتغيير الثقافة العامة لجميع من فيها حول الثقة والمعرفة وتفعيل نظم الحوافز والاتصالات بين جميع الأفراد في المنظمة. وتمر عملية التمكين بعدة مراحل متتالية، وهي كما يلي)أبو سالم، 2015م، ص24):

مرحلة التهيئة المبدئية: وذلك بتهيئة البيئة المؤسسية الداعمة لبرنامج التمكين، وإزالة العوائق التي تحول دون تطبيقها، حيث يتم فيها تعريف الأفراد بالتمكين، وتوضيح دور كل فرد

فيه وتحتاج هذه المرحلة إلى قيادة قوية، وإدارة قادرة على الرد على استفسارات الأفراد العاملين.

مرحلة وضع الأهداف وجدولتها زمنيا: تحتاج هذه المرحلة إلى القائد الذي يلعب دور منسق الفريق ويستمع للجميع، ويقوم بجمع المعلومات من أجزاء المؤسسة، ويحللها ويوفر الإرشاد والتوجيه المناسب لأعضاء التنظيم حتى يتم تعريفهم بالأهداف المختلفة للمنظمة والمشاكل التي تواجهها ومحاولة حلها.

مرحلة التسهيلات المادية في بيئة العمل: وتتضمن توفير السيولة والدعم المالي الكافي الذي يساعد على تجسيد برنامج التمكين.

مرحلة التطوير: ويتم في هذه المرحلة اعتماد آليات التطبيق والتقويم والضبط والتطوير، بحيث تعتمد فرق العمل على ذاتها، وتقوم بتدعيم، وتوجيه جهود ومهارات أفرادها نحو تحقيق الأهداف وتطوير الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجههم. ولإتمام عملية التمكين الإداري بنجاح هنالك عدة خطوات يمكن إتباعها وهي(العتيبي، 2004م، ص38-33):

المحور الثالث: التأقلم التنظيمي:

مفهوم التأقلم التنظيمي:

يطلق البعض عليه التطبيع الاجتماعي. وقد عرفه (شليدون، 1977، ص40) بأنه: «العملية التي تتم بموجبها سلسلة خطوات تتضمن استيعاب الموظف الجديد وتقبله القيم وأنماط السلوك والمعرفة الاجتماعية الأساسية لممارسة دوره في المنظمة وللمشاركة كعضو فيها".

عرفه (الهيتي وياقوت) عام (1990م) بأنه: «العملية التي من خلالها يتمكن الفرد من تعلم الأنظمة والقيم والعادات وأنماط السلوك المقبولة حال دخوله منظمة ما أو جماعة ما». ويهدف إلى محاولة تقريب صورة الفرد للمنظمة وصورة المنظمة للفرد.

وعملية التأقلم التنظيمي: لا تحدث فقط عند بداية التعيين في المنظمة ولكن في كل مرة يتنقل فيها الموظف من إدارة إلى أخرى أو من قسم لآخر، أي أنها عملية مستمرة.

أما المرسي (2003) فعرفه على أنه: «عملية تحقيق التكيف التي تحدث لدى الأفراد عند محاولتهم تعلم قيم وأعراف العمل في المنظمات التي يعملون بها للمرة الأولى».

يعرف الكاتب (Kenny Baron) التأقلم التنظيمي علي إنه: «أحد نتائج التخطيط الجيد للمسار الوظيفي في المنظمة، وتخطيط المسار الوظيفي يؤثر بشكل كبير على تقليل انتشار ظاهرة الاختراق الوظيفي».

أهداف التأقلم التنظيمي:

يهدف التأقلم التنظيمي إلى تحقيق العديد من الأهداف هي (حمدان،2008م،ص14):

المحافظة على الموارد البشرية من التسرب خارج المنظمة بسبب الإحباط والمشاعر السلبية التي يعيشونها.

التعرف على سياسات المنظمة وأهدافها والمزايا التي تقدمها، وفرص الترقي، والثقافة السائدة، وتخفيض القلق والتوتر، والضغط النفسي، والعزلة.

ضمان الولاء والانتماء للمنظمة.

تحقيق التواصل بين المنظمة والموارد البشرية إلى غير ذلك.

أهمية التأقلم التنظيمي:

أكد الباحثين على أن التأقلم له أهمية كبرى للمنظمة والموظف، تنبع أهمية التأقلم من كونها عملية تمثل تحدى كبير لكل من المنظمة والموظف الجديد، حيث يواجه الموظف الجديد عمل غير مألوف بالنسبة له، بالإضافة إلى المناخ التنظيمي السائد في المنظمة والذي يتطلب معارف ومهارات جديدة، حتى يتكيف مع هذه البيئة الجديدة، أما بالنسبة للمنظمة فإن حال عدم التأكد التي يمر بها الموظف والتي تؤثر على معدل احتفاظ المنظمة بموظفيها بشكل عام. ويمكن تقسيمها إلى إثنين على النحو التالي (صلاح، 2013م، ص 29):

أبعاد التأقلم التنظيمي:

وقد أشار الصيرفي إلى أن للتأقلم التنظيمي أبعاد مختلفة، يستطيع من خلالها الفرد التعلم والتوافق مع الأعمال الجديدة داخل المنظمة، لذلك أدرج ستة أبعاد وهي (الصيرفي، 2005م، ص297):

عن طريق أداء العمل تعلم الفرد للمهارات اللازمة لأداء عمله يلعب دورا هاما في عملية تأقلم الفرد تنظيمياً، على الرغم من أن طرق أداء العمل لا يرتبط مباشرة بالتأقلم مثل)برامج، تدريب، خبرات سابقة، تعلم(، إلا أن التوافق بين الحاجات المطلوب تعلمها وطرق أداء العمل ومهاراته وقدراته تؤثر مباشرة على عملية التأقلم التنظيمي.

التأقلم مع الأفراد العاملين في المنظمة: من خلال تكوين وإقامة علاقات عمل ناجحة وجيدة، إيجاد الفرد المناسب من الأفراد الذين تعلموا في المنظمة يصبحون أعضاء لهذه المنظمة، الأعمال والأنشطة الموجودة بها تلعب دورا حيويا في عملية التأقلم، كما أن علاقات العمل يتم تكوينها من خلال خصائص كل الأفراد في العمل، فالخصائص الشخصية، والتفاعل المستمر داخل جماعات العمل وتشابه اهتمامات، ورغبات الأفراد تشكل العلاقات التنظيمية، وتؤثر على الأفراد في دراستهم وسلوكياتهم، فإن الموظفين الجدد الذين يلاقون قبول من قبل جماعة العمل يؤدون عملهم بشكل أفضل، حيث تمثل العلاقة التي يبنونها مع زملائهم أصلاً للمنظمة.

التأقلم مع السياسات التنظيمية: تركز على نجاح الفرد في الحصول على المعلومات عن علاقات العمل الرسمية وغير الرسمية، ومواطن قوة السلطة داخل المنظمة ومن أساليب قوة السلطة بالمنظمة، قوة المعرفة التي يكونها الفرد من خلال التعلم الفعال، والتوافق مع الأعمال الجديدة داخل المنظمة، شرح الحلول عن الصراعات داخل الجماعات تعتبر مكون هام لعملية التأقلم، وعملية التأقلم التنظيمي تتضمن تعلم أداء العمل، وأن العامل الجديد يجب أن يتعلم نماذج السلوك والثقافات والسياسات التنظيمية.

التأقلم مع اللغة السائدة بالمنظمة: يصف هذا البعد معرفة الفرد عن اللغة الفنية المتخصصة عن العمل بالمنظمة، وكذلك معرفة الرموز والإشارات المميزة للمنظمة من غيرها.

التأقلم مع القيم والأهداف التنظيمية: فقد وجد أن عملية التأقلم التنظيمي تشمل فهم القواعد، والمبادئ التي تحافظ على تكامل وحدة المنظمة، كما أن تعلم أهداف وقيم المنظمة تمتد لتشمل الأهداف، والقيم غير المكتوبة، وغير الرسمية الخاصة بالأعضاء الذين لهم قوة في التنظيم.

التكيف مع تاريخ المنظمة: وصف كلاً من تاريخ المنظمة بأنه : يعنى بالتقاليد، والعادات السائدة داخلها، وتعلم تاريخ المنظمة، وكذلك الخلفيات عن الأفراد المكونين لها يساعد الفرد

المحور الرابع: الولاء التنظيمي:

تعريف الولاء التنظيمي:

إن مصطلح الولاء التنظيمي لا يقتصر على شريحة معينة من البشر، إلا انه يمكن أن يكون أكثر استخداما في حالة المستويات الوظيفية ومجالات العمل المختلفة، وهو يستخدم في مجالات عدة (كالسياسة، والإعلام) التي يستخدمها المتخصصون، التي يقصدون بها التعبير عن مدى تمسك الفرد أو السكان بوطنيتهم كدليل على رد جميل للسكان الذين سكنوا فيه وحقق مصالحهم المعيشية، وهو يعنى نوع من الإخلاص والوفاء المطلق لولي الأمر مهما كان نوعه. وهو مكان لمنظمة ما على سبيل المثال: يلتزم عدد من الموظفين بتحسين الأداء بغرض رد الاعتبار لمن وظفهم ما دام احتل منصبا قياديا في هذه المنظمة على أنه نوع من الإخلاص والوفاء له كعرفان بالجميل والمحافظة على دوره ومستواه وبهذا فولائهم ليس للمنظمة أو تحقيق أهدافها، بل لمن ضمن لهم العمل وحصولهم علي الامتيازات الوظيفية المتنوعة وهذا كله بالطبع بعيد عن مفاهيم توفر الكفاءة والمهارات في العمل. الولاء التنظيمي: هو من المصطلحات القديمة في مجال الإدارة والعلوم الإنسانية حظي بكثير من الاهتمام من قبل الباحثين والكتاب، وذلك بعد ظهور المدرسة السلوكية، وهى المدرسة التي أكدت على العلاقات الإنسانية وأظهرت أهميتها، أما في التسعينات والسبعينات وحتى القرن العشرين بدأ الاهتمام بالولاء التنظيمي في المنظمات، حيث كانت الإدارة تسعى إلى عدم تجزئة الولاء، بل يجب أن يكون ولاء العاملين متمثلاً في الانتماء والإخلاص والوفاء للعمل، وبذل أقصى جهدهم لزيادة الإنتاج (الإنترنت، 3/9/2021م، الساعة (8:30) ص)، الموقع: ..downarticle.www.asjb.cerist.dz

أنواع الولاء التنظيمي:

هنالك عدة أنواع للولاء التنظيمي يمكن رصدها كما يلي(الإنترنت، 3/9/2021م، الساعة (11:00) م) الموقع: ..job-loualty.www.riadhkraiem.com

الفرع الأول (الولاء الشخصي): هو الولاء لنفسك ولفكرك ولفلسفتك في الحياة ولثقافتك التي تنتمي إليها ويدخل تحت الولاء الشخصي علي سبيل المثال (الولاء الرياضي، الولاء السياسي، الأحزاب).

الفرع الثاني (الولاء الديني): هو ولاؤك للدين الذي تعتنقه وتؤمن به، ويزداد الولاء الديني كلما تم الالتزام وتطبيق قواعد ومبادئ هذا الدين بشكل صحيح.

الفرع الثالث (الولاء الوطني): هو ولاؤك للوطن الذي تنتمي إليه، ويزداد ولاؤك لوطنك

كلما كنت مخلصاً تخدم لهذا الوطن، وكنت مواطناً صالحاً تخدم الوطن، وتضحي من أجله إذا تطلب الأمر ذلك.

الفرع الرابع (الولاء المهني): هو ولاؤك للمهنة التي أصبحت عضواً فيها، ويزداد ولاؤك المهني كلما تم الالتزام بمبادئ، وقيم، وأخلاقيات المهنة، وممارستها بشكل صحيح في تحقيق أهداف هذه المؤسسة.

الفرع الخامس (ولاء العملاء): هو ولاؤك لجمهور المنظمة التي تعمل بها، والعملاء هم الذين تقدم لهم السلع والخدمات.

الولاء المؤسسي أو التنظيمي: هو ولاء العامل للمنظمة أو المؤسسة التي يعمل بها.

أهمية الولاء التنظيمي:

تكمن أهمية الولاء التنظيمي في النقاط التالية (الإنترنت،2021م، الس(11:00)اعة م. الموقع: arardict.www.almaanu.com.):

يمثل الولاء التنظيمي عنصراً هاماً في الربط بين المنظمة والأفراد العاملين فيها، في الأوقات التي لا تستطيع فيها المنظمة أن تقدم الحوافز الملائمة للأفراد وتحقيق أعلى مستوى من الانجاز.

إن ولاء الأفراد للمنظمات التي يعملون بها يعتبر عاملا هاما أكثر للتنبؤ ببقائهم في منظماتهم أو تركهم للعمل في منظمات أخري.

يؤدي الولاء التنظيمي إلى تنمية السلوك الإبداعي لدى الأفراد في المنظمات وإلى تحقيق غايتهم ورغباتهم.

إن ولاء الأفراد لمنظماتهم التي يعملون بها يعتبر عاملا هاماً في التنبؤ بفعالية المنظمة.

الولاء التنظيمي من أكثر المسائل التي أخذت بها إدارة المنظمة وتتولي مسؤولية المحافظة على المنظمة في حالة صحية وسليمة.

أن ولاء الأفراد لمنظماتهم يعتبر عاملا هاما في ضمان نجاح تلك المنظمات واستمرارها في زيادة إنتاجها.

المحور الخامس: إجراءات الدراسة الميدانية

عرض وتحليل البيانات

تنظيف البيانات:

البيانات المفقودة:

إن فقدان البيانات أي تركها دون إجابة من قبل المبحوث تولد العديد من المشكلات حيث أنها تمثل في بعض الأحيان تحيز المستجيب تجاه العبارة المحددة أو نسيانه لتلك العبارة والقاعدة العامة في التعامل مع البيانات المفقودة هي أن لا تزيد عن 10 % من حجم العبارات فإذا زادت عن ذلك يجب استبعاد الاستبانة واعتبارها غير صالحة وعليه يتم استخدام المتوسط العام.

الإجابات المتماثلة:

إن إعطاء المستجيب إجابة واحدة لكل عبارات الإستبانة قد يعني ذلك عدم اهتمام المستجيب لتلك العبارات وخاصة إذا كانت هناك عبارات عكسية في الإستبانة إذ يستحيل إعطاءها

نفس الإجابة لذلك يجب أن يكون هناك تشتت في إجابة المستجيبين أي أن لا يكون هناك تجانس تام لتلك الإجابات.

معدل استجابة العينة:

تم جمع البيانات من الميدان لعينة من العاملين بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بإقليم النيل الأزرق تم توزيع 150 استبانة، تمكن الدارس من جمع (150) استبانه من جملة الاستبيانات الموزعة بنسبة (100 %) تم عمل تنظيف للبيانات وتم إعداد ملخص لكل عمليات التنظيف ومعدلات الاستجابة كما موضح في بالجدول (4/2/1).

جدول (4/2/1): تنظيف البيانات

الرقم	البيان	الاستجابة
1	مجموع الاستبيانات الموزعة	150
2	مجموع الاستبيانات المستردة	150
3	مجموع الاستبيانات التى لم تسترد	رفض
4	الاستبيانات الغير صالحة نسبة لبياناتها المفقودة	14
5	الاستبيانات الغير صالحة نسبة لإجاباتها المتشابه	0
6	عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل	136
7	نسبة الاستجابة	100 %

المصدر: إعداد الدارس من واقع الدراسة الميدانية (2024م)

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات استخدم الدارس عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج SPSS وAmos24 وفيما يلي مجموعة من هذه الأساليب:

1 - معامل (كرنباخ الفا): لقياس ثبات أداة الدراسة.

التكرارات والنسب المئوية: لمعرفة الصفات الشخصية لمفردات عينة الدراسة.

التحليل العاملي الاستكشافي.

التحليل العاملي التوكيدي.

تحليل المسار.

بروسس اوف هايس لل spss لاختبار الوساطة.

وصف الخصائص الديموغرافية للعينة:

من خلال البيانات التي تم جمعها عن المبحوثين بواسطة الاستبيان وباستخدام التكرارات تم تحديد خصائص عينة الدراسة على النحو التالي:

جدول (4/2/2): توزيع عينة الدراسة تبعا للمتغيرات الشخصية

المتغير		العدد	النسبة
النوع	ذكر	78	% 57
	أنثى	58	% 43
الحالة الاجتماعية	متزوج	94	% 69.1
	أعزب	37	% 27.2
	أرمل	1	% 0.7
	مطلق	4	% 2.9
العمر	اقل من 20 سنه	1	% 0.7
	من 20 واقل من 30 سنه	40	% 29.4
	من 35 واقل من 42 سنه	54	% 39.7
	من 42 واقل من 50 سنه	26	% 19.1
	من 50سنه فأكثر	15	% 11
المسمى الوظيفي	مدير	18	% 13.2
	رئيس قسم	28	% 20.6
	محاسب	17	% 12.5
	رئيس وحدة	6	% 4.4
	موظف	62	% 45.6
	أخرى	5	% 3.7
سنوات الخبرة	2 سنه	6	% 4.4
	من 2 إلى 10سنه	44	% 32.4
	من 11 الى 15 سنه	36	% 26.5
	من 16 الى 25 سنه	35	% 25.7
	من 25 الى 30 سنه	10	% 7.4
	30 سنه فأكثر	5	% 3.7

المصدر:إعداد الدارس من واقع الدارسة الميدانية(2024م)

تحليل العاملي الاستكشافي:

التحليل العاملي الاستكشافي يعتبر إستراتيجية منهجية لتلخيص المتغيرات المقاصة واختزالها في متغير واحد كامن، أو متغيرين كامنين أو عدد قليل من المتغيرات تمثل جل المعلومات التي تنطوي عليها العلاقات البينية للمتغيرات وتستند غربلة متغيرات الدراسة بواسطة التحليل العاملين على عدد من الافتراضات كشروط لقبول نتائجها وهي:

وجود عدد كافي من الارتباطات ذات دلالة إحصائية في مصفوفة الدوران.
ألا تقل قيمة (KMO) عن 60 % لتناسب العينة.
ألا تقل قيمة اختبار (Bartlett's Test of Sphericity) عن الواحد.
ألا يقل تشبع العامل عن 50 %، مع مراعاة قيم متقاطعة تزيد عن 50 % في العوامل الأخرى.
ألا تقل قيم الجذور الكامنة عن الواحد.
تحليل العاملين الاستكشافي للمتغير المستقل:

تم استخدام البرنامج الإحصائي Spasو Amos24 في إجراء عملية التحليل العاملين الاستكشافي للنموذج واستخدام طريقة التدوير لاستخلاص العوامل الكامنة، الجدول (4/2/3) نتائج عملية التحليل العاملين الاستكشافي لعبارات المتغير المستقل (16) عبارة على النحو التالي:

جدول (4/2/3): تحليل العاملين الاستكشافي لعبارات المتغير المستقل (إستراتيجية تمكين العاملين)

Rotated Component Matrix[a]			
	Component		
	1	2	3
تهتم المؤسسة بتطوير مهارات وقدرات الموظف من خلال برنامج التدريب		.783	
تتوفر بالوزارة فرص تدريبية تتوزع بشكل دوري بين العاملين		.756	
التدريب هو محاولة لتقريب صورة الموظف للمؤسسة والعكس			.726
تعلم الموظف قيم وأعراف العمل في المؤسسة التي يعمل بها للمرة الأولى			.771
تمنح الإدارة العليا للعاملين السلطة اللازمة وحرية العمل يجعلهم قادرين على خدمة المؤسسة بفاعلية	.512		
تسعى المؤسسة على توفير معلومات للعاملين مما يعزز الالتزام الذاتي لديهم ويمنحهم الثقة	.627		
تشجع المؤسسة بضرورة التخلي عن الأساليب والنظم التقليدية لتتمكن من الوصول إلى التحسين المستمر في تقديم الخدمات	.733		
تهتم المؤسسة بتنمية السلوكيات الإبداعية للعاملين باعتبارهم اللبنة الأساسية في التطوير والتغيير المنشود	.508		
تسعى المؤسسة على توفير التحفيز الذاتي للعاملين وتوجيه سلوكهم نحو الإبداع	.625		
تهتم المؤسسة بتقديم الدعم والتحفيز والتطوير وتسيير برامج إدارية حديثة للعاملين	.773		
تستقطب المؤسسة الكوادر المؤهلة من العاملين لتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية	.687		
Extraction Method: Principal Component Analysis. Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.			
a. Rotation converged in 6 iterations.			

المصدر: إعداد الدارس من واقع الدراسة الميدانية(2024م)

من خلال نتائج تحليل العاملين الاستكشافي تبين من (KMO and Bartlett's Test) إن قيمة KMO (82 %) وهي أعلى من الحد الأدنى المقبول (5 %) حسب (Kaiser,1975) وبالتالي فان حجم العينة يعتبر كافيا وملائم للدراسة كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (4/2/4): KMO and Bartlett's Test للمتغير المستغل

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure oSampling Adequacy.		.822
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	357.859
	Df	66
	Sig.	.000

المصدر:إعداد الدارس من واقع الدراسة الميدانية (2024م)

تحليل العاملين الاستكشافي للمتغير التابع:

تم استخدام البرنامج الإحصائي Spssو Amos24 في إجراء عملية التحليل العاملي الاستكشافي للنموذج واستخدام طريقة التدوير لاستخلاص العوامل الكامنة، الجدول (4/2/5) نتائج عملية التحليل العاملي الاستكشافي لعبارات المتغير التابع (الولاء التنظيمي):

جدول (4/2/5) : التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير التابع (الولاء التنظيمي)

Rotated Component Matrix[a]			
	Component		
	1	2	3
تهتم المؤسسة بالموظف وتشعره بأنه عامل مهم لنجاحها وتحقيق أهدافها	.665		
توفر المؤسسة للموظف الوسائل اللازمة لمعرفة الواجبات والمسئوليات التي يجب أن يشغلها		.597	
تقوم الوزارة بالتحقق من الموظفين عن العمل بشكل مستمر ودوري		.393	
اعتبر نفسي عضو بناء وفعال في هذه المؤسسة			.659
تسمح المؤسسة للموظف المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار سواء ما يتعلق بعمله أو ما يخصه		.795	
سأحافظ على أسرار العمل بالوزارة حتى عند تركي للعمل بها			.751
لدي ثقة بان هذه المؤسسة أكثر امن وظيفي من المؤسسات الأخرى			.677
تمنح المؤسسة الموظف الحقوق التي تؤمن له مستقبله وحياة كريمة تشعره بالرضا	.633		
تبنى المؤسسة أهداف وقيم الموظف باعتباره جزء من قيمه وأهدافها	.568		

Rotated Component Matrix[a]			
	Component		
	1	2	3
تهتم المؤسسة بالموظف بإعطائه حوافز وأجور مجزية تشجعه لانجاز مهامه بالشكل المطلوب	.806		
تحافظ إدارة المؤسسة على الموظفين المتميزين بالعمل فيها	.717		
توفر المؤسسة للموظف فرصة عمل جيدة من اجل بقاءه فيها	.693		
Extraction Method: Principal Component Analysis. Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.			
a. Rotation converged in 6 iterations.			

المصدر:إعداد الدارس من واقع الدراسة الميدانية(2024م)

من خلال نتائج التحليل العاملين الاستكشافي تبين من (KMO and Bartlett's Test) ان قيمة (KMO 0.84) وهي أعلى من الحد الأدنى المقبول (0.5) حسب (Kaiser,1975) وبالتالي فان حجم العينة يعتبر كافيا وملائم للدراسة كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (4/2/6): KMO and Bartlett's Test للمتغير التابع (الولاء التنظيمي)

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.843
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	420.043
	Df	66
	Sig.	.000

تحليل العاملين الاستكشافي للمتغير الوسيط:

تم استخدام البرنامج الإحصائي SpssوِAmos24 في إجراء عملية التحليل العاملي الاستكشافي للنموذج واستخدام طريقة التدوير لاستخلاص العوامل الكامنة، الجدول (4/2/7) نتائج عملية التحليل العاملي الاستكشافي لعبارات المتغير الوسيط.

جدول (4/2/7) : التحليل العاملين الاستكشافي للمتغير الوسيط

Rotated Component Matrix[a]		
	Component	
	1	2
يقدم الموظفون المساعدة والإرشاد للموظف الجديد عادة	.641	
يستقبل معظم الموظفون الموظف الجديد في العمل كعضو فيها	.680	
يحظى العاملين بعلاقات اجتماعية جيدة من قبل زملائهم	.711	
الموظفون يساعدون بعضهم بشكل رائع على التكييف داخل بيئة العمل	.760	
تقدم المؤسسة للموظف فرص عدة للتطور والارتقاء بالوظيفة		.813
تتوفر بالوزارة فرص للترقيات المستقبلية بصورة عادلة لكل العاملين		.702
تتيح المؤسسة فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات واختيار البدائل بشكل مباشر		.793
تتوقع المؤسسة الاستمرار في التوظيف لسنوات قادمة	.398	
Extraction Method: Principal Component Analysis. Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.		
a. Rotation converged in 3 iterations.		

المصدر:إعداد الدارس من واقع الدراسة الميدانية(2024م)

من خلال نتائج التحليل العاملين الاستكشافي تبين من (KMO and Bartlett's Test) ان قيمة 0.72) KMO) وهي أعلى من الحد الأدنى المقبول اعلي من (0.5) حسب (Kaiser,1975) وبالتالي فان حجم العينة يعتبر كافيا وملائم للدراسة كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (4/2/8)

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.724
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	185.027
	Df	28
	Sig.	.000

المصدر:إعداد الدارس من واقع الدراسة الميدانية2024م

التحليل العاملين التو كيدي:

التحليل العاملين التوكيدي احد تطبيقات نمذجة المعادلة البنائية (Structural Equation Modeling) ويتيح الفرصة لاختبار صحة نماذج معينة للقياس والتي يتم بنائها في ضوء أسس نظرية سابقة كما تتيح الفرصة للتأكد من إن عبارات المقياس تقيس ما أعدت لأجله، ويستخدم

لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة وتقيم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال. ولقد قام الدارس بإجراء التحليل العاملي لكل مقياس خاص بمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج (Amos24).

مؤشرات جودة النموذج:

في ضوء افتراض التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذا التطابق،والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات على ضوءها أو رفضها والتي تعرف بمؤشرات المطابقة ونذكر منها:

النسبة بين قيم x ودرجات الحرية The Relative Chi-square Dfوهي عبارة عن قيم مربع كاي المحسوبة مقسومة على درجات الحرية، فإذا كانت قيمة هذه النسبة اقل من 5 تدل على قبول النموذج وإذا قلت عن 2 تدل على مطابقة النموذج المقترح تماما لبيانات العينة.

مؤشر حسن المطابقة (Goodness of Fit index (GFI: يقيس هذا المؤشر مقدار التباين في المصفوفة المحللة، وهو بذلك يناظر معامل الارتباط المتعدد في تحليل الانحدار المتعدد وتتراوح قيمته (1،0) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى إلى تطابق أفضل للنموذج مع بيانات العينة. وكل ما كانت هذه القيمة اكبر 0.9 دل ذلك على جودة النموذج، وكلما كانت واحد صحيح دل ذلك على التطابق التام.(Barbara G. Tabachnick and Linda S fidell ,1996)

مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي Root Mean Error of Approximation RMEA)): وهو من أهم مؤشرات جودة المطابقة وإذا ساوت قيمته 0.05 فاقل دل ذلك على ان النموذج يطابق تماما البيانات وإذا كانت القيمة محصورة بين 0.05 و0.08 دل ذل على ان النموذج يطابق بدرجة كبيرة بيانات العينة أما إذا قيمته عن 0.08 فيتم رفضه.-James lattin and oth ers,2002& Gorge A.Macroulides and Irani 2002)

مؤشر المطابقة المقارن (Comparative Fit Index (CFI: وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0,1) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى الى تطابق أفضل للنموذج مع بيانات العينة (Barbara G. Tabachnick and Linda S fidell ,1996)

مؤشر توكر لويس Tuker-Lewis Index وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0,1) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المد إلى تطابق أفضل للنموذج مع بيانات العينة.1995 (Josef F Hiar,JR and others).

التحليل العاملين التوكيدي للمتغير المستقل:

تم استخدام برنامج ال Amos 24 في إجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي للنموذج يستخدم هذا النوع لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود او عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة وتقيم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال، والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذا التطابق كما في الشكل التالي :

شكل (4/2/1)

التحليل العاملي التوكيدي للمتغير المستقل.

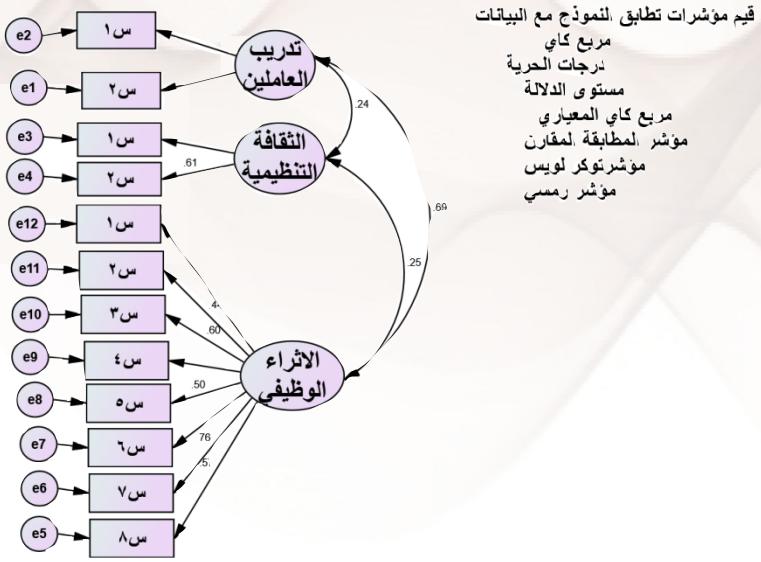

المصدر:إعداد الدارس من واقع الدراسة الميدانية2024م

مؤشرات جودة النموذج:

في ضوء افتراض التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة تتيح العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذا المطابق، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه على ضوئها الجدول التالي ذلك:

جدول (9/2/4)

مؤشرات جودة المطابقة

المؤشر	التقدير	الحد المقبول	التفسير
CMIN	62.948	-	-
DF	51	-	-
CMIN/ DF	1.234	بين 1 و3	ممتاز
CFI	0.961	بين الصفر و الواحد	ممتاز
RMSEA	0.042	بين 0.05 و 0.08	ضعيف
TLI	0.949	بين الصفر والواحد	ممتاز
PClose	0.637	اكبر من 0.05	ممتاز

المصدر:إعداد الدارس من واقع الدراسة الميدانية (2024م)

تحليل الاعتمادية والصلاحية:

يستخدم تحليل الاتساق للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات ويتراوح مابين (1،0) تم احتساب معامل الفا كرنباخ للعثور على اتساق البيانات الداخلي واستنادا على اقتراح Hire Talh 2002، أن قيمة الفا يجب أن تكون أكثر من 70 % وكذلك احتساب كل من (CR,AVE,MSV) وللتأكد من صلاحية النموذج الجدول التالي ذلك.

جدول(4/2/10)

معامل الاعتمادية المركب للمتغير المستقل (حجم العينة 150)

المحور	CR	AVE	MSV	تدريب العاملين	الثقافة التنظيمية	الثراء الوظيفي
تدريب العاملين	0.528	0.359	0.474	0.599		
الثقافة التنظيمية	0.385	0.250	0.060	0.238	0.500	
الثراء الوظيفي	0.806	0.349	0.474	0.689	0.245	0.591

المصدر:إعداد الدارس من الدراسة الميدانية (2024م)

CR(Composite Reliability) الثبات المركب.

AVE(Average Variance Extracted) متوسط التباين المستخرج.

(Maximum Shared Variance) اكبر قيمة تباين مشترك.

التحليل العاملين التوكيدي للمتغير التابع

تم استخدام برنامج ال Amos 24 في إجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي للنموذج يستخدم هذا النوع لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة وتقيم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال، والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذا التطابق كما في الشكل التالي :

شكل (4/2/2) : التحليل العاملين التوكيدى للمتغير التابع

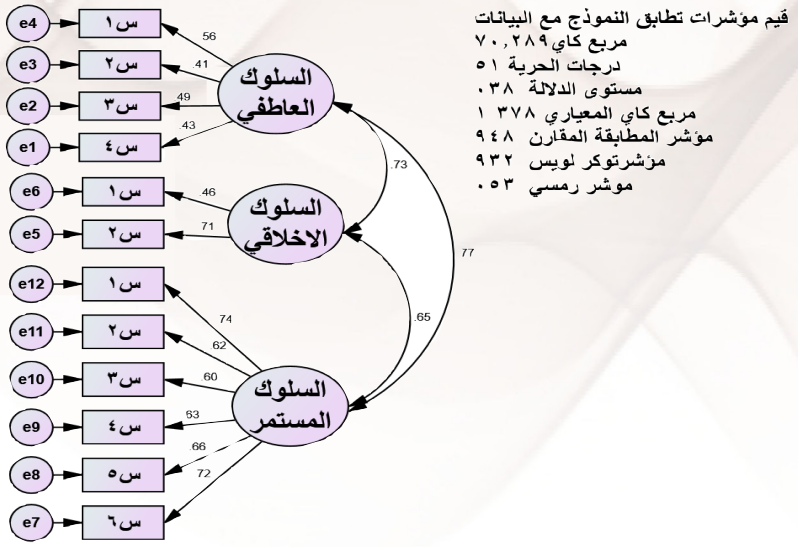

المصدر: إعداد الدارس من واقع الدراسة الميدانية 2024م

مؤشرات جودة النموذج:

في ضوء افتراض التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة تتيح العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذا المطابق، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات او رفضه على ضوئها مؤشرات جودة المطابقة.

جدول (4/2/11) : مؤشرات جودة المطابقة

المؤشر	التقدير	الحد المقبول	التفسير
CMIN	70.298	-	-
DF	51	-	-
CMIN/ DF	1.378	بين 1 و3	ممتاز
CFI	0.948	بين الصفر و الواحد	ممتاز
RMSEA	0.053	بين 0.05 و 0.08	ممتاز
TLI	0.932	بين الصفر والواحد	ممتاز
PClose	0.414	اكبر من 0.05	ممتاز

المصدر:إعداد الدارس من واقع الدراسة الميدانية (2024م)

تحليل الاعتمادية والصلاحية:

يستخدم تحليل الاتساق للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات ويتراوح مابين (1،0) تم احتساب معامل الفا كرنباخ للعثور على اتساق البيانات الداخلي واستنادا على اقتراح Hir e

tal2002h ان قيمة الفا يجب ان تكون اكثر من 70 % وكذلك احتساب كل من (CR,AVE,MSV) وللتاكد من صلاحية النموذج الجدول التالي ذلك.

جدول(4/2/12)

معامل الاعتمادية المركب للمتغير التابع (حجم العينة 150)

المحور	CR	AVE	MSV	السلوك العاطفي	السلوك الأخلاقي	السلوك المستمر
السلوك العاطفى	0.536	0.227	0.596	0.476		
السلوك الأخلاقى	0.520	0.361	0.526	0.725**	0.601	
السلوك المستمر	0.824	0.440	0.596	0.772	0.652	0.663

المصدر:إعداد الدارس من واقع الدراسة الميدانية (2024م)

التحليل العاملين التوكيدي للمتغير الوسيط

تم استخدام برنامج ال Amos 24 في إجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي للنموذج يستخدم هذا النوع لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة وتقيم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال، والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذا التطابق كما في الشكل التالي :

شكل (4/2/3): التحليل العاملين التوكيدى للمتغير الوسيط

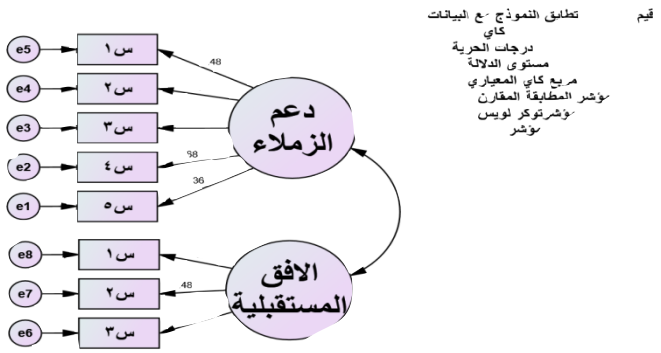

مؤشرات جودة النموذج:

في ضوء افتراض التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة تتيح العديد الدالة على جودة هذا المطابق، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه على ضوئها مؤشرات جودة المطابقة.

جدول (4/2/13): مؤشرات جودة المطابقة

المؤشر	التقدير	الحد المقبول	التفسير
CMIN	18.564	-	-
DF	19	-	-
CMIN/ DF	0.977	بين 1 و3	ضعيفة
CFI	1.00	بين الصفر و الواحد	ضعيفة
RMSEA	0.000	بين 0.05 و 0.08	ضعيفة
TLI	1.041	بين الصفر والواحد	ممتاز
PClose	0.800	اكبر من 0.05	ممتاز

المصدر:إعداد الدارس من واقع الدراسة الميدانية (2024م)

تحليل الاعتمادية والصلاحية:

يستخدم تحليل الاتساق للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات ويتراوح مابين (1،0) تم احتساب معامل الفا كرنباخ للعثور على اتساق البيانات الداخلي واستنادا على اقتراح Hir e tal2002h أن قيمة الفا يجب أن تكون أكثر من 70 % وكذلك احتساب كل من (CR,AVE,MSV وللتأكد من صلاحية النموذج الجدول التالي ذلك.

جدول(4/2/14): معامل الاعتمادية المركب للمتغير الوسيط (حجم العينة150)

	CR	AVE	MSV	دعم الزملاء	الأفق المستقبلية
دعم الزملاء	0.677	0.304	0.160	0.551	
الأفق المستقبلية	0.694	0.440	0.160	0.400	0.663

المصدر:إعداد الدارس من واقع الدراسة الميدانية 2024م

اختبار الفرضيات:

نمذجة المعادلة البنائية Structural Equation Modeling:

اعتمد الدارس في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية وهو نمط للعلاقات الخطية المباشرة والغير مباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة، وهي تمثل ترجمة لسلسة من علاقات السبب والنتيجة المفترضة بين مجموعة من المتغيرات.

تحليل المسار:

هو احد مكونات أسلوب نمذجة المعادلة البنائية التي تعنى بدراسة وتحليل العلاقة بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات ثابتة أو متقطعة و بين متغير أو أكثر من المتغيرات التابعة سواء كانت هذه المتغيرات ثابتة أو متقطعة بهدف تحديد أهم المؤشرات أو العوامل التي يكون لها تأثير على المتغير او المتغيرات التابعة حيث ان نمذجة المعادلة البنائية تجمع بين تحليل الانحدار المتعدد والتحليل العاملي (Barbara G. Tabachnick and Linda S fidell 1996,). ويستخدم تحليل المسار فيما يماثل الأغراض التي يستخدم فيها تحليل الانحدار المتعدد وهو امتداد لتحليل الانحدار المتعدد ولكنه أكثر فعالية حيث انه يضع في الحسبان نمذجة التفاعلات بين

المتغيرات وعدم الخطية وأخطاء القياس والارتباط الخطي المزدوج بين المتغيرات المستقلة.

اختبار الفرضية الأولى:

هناك علاقة ايجابية بين إستراتيجية تمكين العاملين والولاء التنظيمي، كما هو في الشكل التالي :

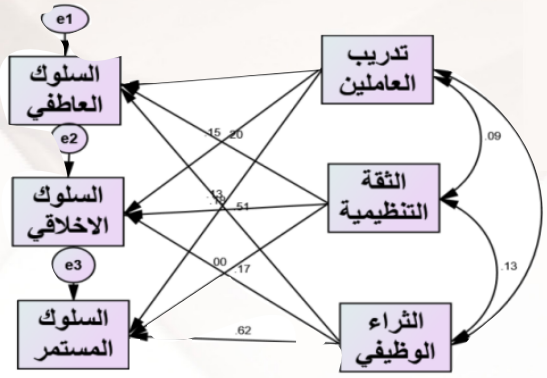

شكل (4/3/1): العلاقة بين إستراتيجية تمكين العاملين والولاء التنظيمي

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية وتحليل المسار والاعتماد على مستوى دلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير وذلك بمقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب اصغر من (0.05) والعكس صحيح.

جدول (4/3/1)

قيم تحليل المسار بين إستراتيجية تمكين العاملين والولاء التنظيمي

المسار			Estimate	S.E.	C.R.	P
السلوك المستمر	<---	تدريب العاملين	.112	.064	1.762	.078
السلوك العاطفي	<---	تدريب العاملين	.006	.057	.102	.919
السلوك الأخلاقي	<---	تدريب العاملين	.123	.075	1.637	.102
السلوك العاطفي	<---	الثقة التنظيمية	.187	.067	2.770	.006
السلوك المستمر	<---	الثقة التنظيمية	.004	.075	.050	.960
السلوك الأخلاقي	<---	الثقة التنظيمية	.192	.089	2.166	.030
السلوك العاطفي	<---	الثراء الوظيفي	.496	.079	6.302	***
السلوك المستمر	<---	الثراء الوظيفي	.757	.088	8.644	***
السلوك الاخلاقي	<---	الثراء الوظيفي	.193	.103	1.863	.062

المصدر:إعداد الدارس من واقع الدراسة الميدانية 2024م

المسار من تدريب العاملين الى السلوك المستمر هو (0.112) وهو غير دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.078)، المسار من تدريب العاملين إلى السلوك العاطفي (0.006) وهو غير دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.919)، المسار من تدريب العاملين الى السلوك الاخلاقي (0.123) وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.102)، المسار من الثقة التنظيمية الى السلوك العاطفي (0.187) وهو دال إحصائي عند مستوى معنوية (0.006)،المسار من الثقة التنظيمية الى السلوك المستمر(0.004) وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.950)، المسار من الثقة التنظيمية إلى السلوك الأخلاقي(0.192) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.030)، المسار من الثراء الوظيفي إلى السلوك العاطفي(0.496) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000)، المسار من الثراء الوظيفي الى السلوك المستمر(0.757) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.001)، المسار من الثراء الوظيفي الى السلوك الأخلاقي (0.193) وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.0062)، ويتضح من نتائج الدراسة أن الفرضية الأولى التي تقول أن هناك علاقة بين إستراتيجية تمكين العاملين والولاء التنظيمي دعمت جزئيا حيث أن الفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة بين تدريب العاملين والسلوك المستمر (دعمت)، الفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة بين تدريب العاملين والسلوك العاطفي (لم تدعم)، الفرضية الفرعية التي تنص على: أن هناك علاقة بين تدريب العاملين والسلوك الأخلاقي (لم تدعم)، الفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة بين الثقة التنظيمية والسلوك العاطفي (لم تدعم)، الفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة بين الثقة التنظيمية والسلوك المستمر (لم تدعم)، الفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة بين الثقة التنظيمية والسلوك الأخلاقي(لم تدعم)، الفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة بين الثراء الوظيفي والسلوك العاطفي(دعمت)، الفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة بين الثراء الوظيفي والسلوك المستمر (دعمت).

جدول (4/3/2): ملخص الفرضية الأولى

الرقم	الفرضية	نتيجة الفرضية
1	هناك علاقة بين تدريب العاملين والسلوك المستمر	لم تدعم
2	هناك علاقة بين تدريب العاملين والسلوك العاطفى	لم تدعم
3	هناك علاقة بين تدريب العاملين والسلوك الأخلاقى	لم تدعم
4	هناك علاقة بين الثقة التنظيمية والسلوك العاطفى	لم تدعم
5	هناك علاقة بين الثقة التنظيمية والسلوك المستمر	لم تدعم
6	هناك علاقة بين الثقة التنظيمية والسلوك الأخلاقى	دعمت
7	هناك علاقة بين الثراء الوظيفى والسلوك العاطفى	دعمت
8	هناك علاقة بين الثراء الوظيفى والسلوك المستمر	دعمت
9	هناك علاقة بين الثراء الوظيفى والسلوك الأخلاقى	لم تدعم

المصدر:إعداد الدارس من الدراسة الميدانية(2024م)

اختبار الفرضية الثانية:

توجد علاقة ايجابية بين إستراتيجية تمكين العاملين والتأقلم التنظيمي

شكل (4/3/2)

العلاقة بين إستراتيجية تمكين العاملين والتأقلم التنظيمي

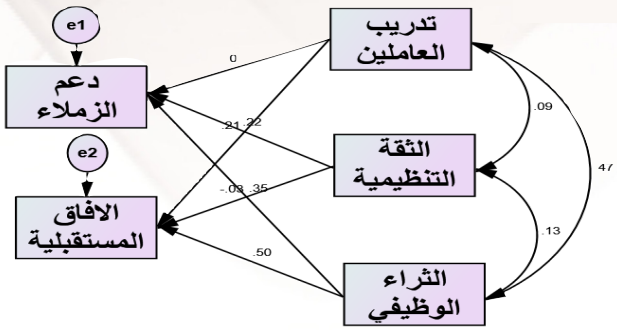

المصدر:إعداد الدارس من الدراسة الميدانية(2024م)

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية وتحليل المسار والاعتماد على مستوى دلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير وذلك بمقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب اصغر من (0.05) والعكس صحيح.

جدول (4/3/3): قيم تحليل المسار بين إستراتيجية تمكين العاملين والتأقلم الوظيفي

المسار			Estimate	S.E.	C.R.	P
دعم الزملاء	<---	تدريب العاملين	-.058	.054	-1.073	.283
الآفاق المستقبلية	<---	تدريب العاملين	.200	.071	2.802	.005
دعم الزملاء	<---	الثقافة التنظيمية	.177	.064	2.774	.006
الآفاق المستقبلية	<---	الثقافة التنظيمية	-.036	.084	-.423	.672
دعم الزملاء	<---	الثراء الوظيفي	.292	.074	3.920	***
الآفاق المستقبلية	<---	الثراء الوظيفي	.648	.098	6.610	***

المصدر:إعداد الدارس من واقع الدراسة الميدانية(2024م)

سلبية المسار من تدريب العاملين إلى دعم الزملاء هو 0.058-)) هي علاقة سلبية غير دال إحصائيا عند مستوى معنوية (283-). المسار من تدريب العاملين إلى الآفاق المستقبلية هو (0.200) وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.005). المسار من الثقافة التنظيمية إلى دعم الزملاء هو (0.177) وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.006). المسار من الثقافة التنظيمية إلى الآفاق المستقبلية هو (-.036) وهو غير دال إحصائيا عند مستوى معنوية (-672). المسار من الثراء الوظيفي إلى دعم الزملاء هو (0.292) وهي علاقة قوية دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.000). المسار من الثراء الوظيفي الى الآفاق المستقبلية هو (0.648) وهي علاقة قوية دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.000).

ويتضح من نتائج الدراسة أن الفرضية الثانية التي تقول أن هناك علاقة ايجابية بين إستراتيجية تمكين العاملين والتأقلم الوظيفي (دعمت) جزئيا. حيث أن الفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية المسئول بين تدريب العاملين ودعم الزملاء (لم تدعم)، الفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تدريب العاملين والآفاق المستقبلية (دعمت)،الفرضية الفرعية التي تنص على ان هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية ودعم الزملاء (دعمت)، الفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية والآفاق المستقبلية (لم تدعم)، الفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الثراء الوظيفي ودعم الزملاء (دعمت) الفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الثراء الوظيفي والآفاق المستقبلية (دعمت).

جدول (4/3/4): ملخص الفرضية الثانية

الرقم	الفرضية	نتيجة الفرضية
1	هناك علاقة بين تدريب العاملين ودعم الزملاء	لم تدعم
2	هناك علاقة بين تدريب العاملين والآفاق المستقبلية	دعمت
3	هناك علاقة بين الثقافة التنظيمية ودعم الزملاء	دعمت
4	هناك علاقة بين الثقافة التنظيمية والآفاق المستقبلية	لم تدعم
5	هناك علاقة بين الثراء الوظيفي ودعم الزملاء	دعمت
6	هناك علاقة بين الثراء الوظيفي والآفاق المستقبلية	دعمت

المصدر:إعداد الدارس من الدراسة الميدانية(2024م)

اختبار الفرضية الثالثة:

لا توجد علاقة بين التأقلم التنظيمي والولاء التنظيمي

شكل (4/3/3)

العلاقة بين التأقلم التنظيمي والولاء التنظيمي

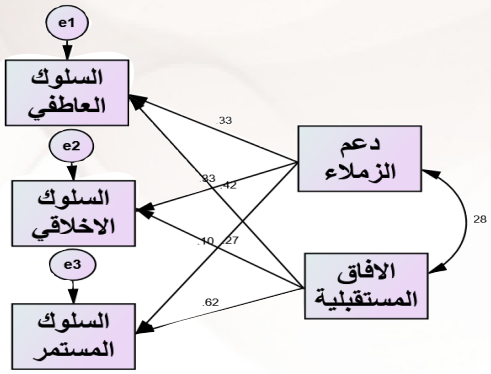

المصدر:إعداد الدارس من الدراسة الميدانية(2024م)

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية وتحليل المسار والاعتماد على مستوى دلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير وذلك بمقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب اصغر من (0.05) والعكس صحيح.

جدول (4/3/5)

قيم تحليل المسار بين التأقلم التنظيمي والولاء التنظيمي

راس م لا			Estimate	S.E.	C.R.	P
السلوك العاطفي	<---	دعم الزملاء	.386	.084	4.593	***
السلوك المستمر	<---	دعم الزملاء	.142	.100	1.424	.154
السلوك الأخلاقي	<---	دعم الزملاء	.445	.106	4.190	***
السلوك العاطفي	<---	الآفاق المستقبلية	.321	.054	5.901	***
السلوك الأخلاقي	<---	الآفاق المستقبلية	.239	.069	3.475	***
السلوك المستمر	<---	الآفاق المستقبلية	.595	.064	9.237	***

المصدر: إعداد الدارس من واقع الميدانية 2024م

المسار من دعم الزملاء إلى السلوك العاطفي هو (0.386) وهي علاقة قوية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.000)، المسار من دعم الزملاء إلى السلوك المستمر هو (0.142) وهو غير دال إحصائيا عند مستوى (-154). المسار من دعم الزملاء الى السلوك الأخلاقي هو(0.445) وهو دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.001). المسار من الآفاق المستقبلية إلى السلوك العاطفي هو (0.321) وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.001) المسار الآفاق المستقبلية إلى السلوك الأخلاقي هو (0.239) وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.001)، المسار من الآفاق المستقبلية إلى السلوك المستمر هو (0.595) وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.001).

ويتضح من نتائج الدراسة أن الفرضية التي تقول لا توجد علاقة بين التأقلم الوظيفي والولاء التنظيمي دعمت بشكل جزئي حيث أن الفرضية الفرعية التي تنص على عدم وجود علاقة بين دعم الزملاء والسلوك العاطفي (لم تدعم)، الفرضية الفرعية التي تنص على عدم وجود علاقة بين دعم الزملاء السلوك الأخلاقي (دعمت)، الفرضية الفرعية التي تنص على عدم وجود علاقة بين دعم الزملاء والسلوك المستمر (لم تدعم)، الفرضية الفرعية التي تنص على عدم وجود علاقة بين الآفاق المستقبلية و السلوك العاطفي (لم تدعم)، الفرضية الفرعية التي تنص على عدم وجود علاقة بين الآفاق المستقبلية والسلوك الأخلاقي (لم تدعم)، الفرضية الفرعية التي تنص على عدم وجود علاقة بين الآفاق المستقبلية والسلوك المستمر (لم تدعم).

جدول (4/3/6)

ملخص الفرضية الثالثة

الرقم	الفرضية	نتيجة الفرضية
1	لا توجد علاقة بين دعم الزملاء والسلوك العاطفى	دعمت
2	لا توجد علاقة بين دعم الزملاء والسلوك الأخلاقى	دعمت
3	لا توجد علاقة بين دعم الزملاء والسلوك المستمر	لم تدعم
4	لا توجد علاقة بين الآفاق المستقبلية والسلوك العاطفى	لم تدعم
5	لا توجد علاقة بين الآفاق المستقبلية والسلوك الأخلاقى	لم تدعم
6	لا توجد علاقة بين الآفاق المستقبلية والسلوك المستمر	لم تدعم

المصدر:إعداد الدارس من الدراسة الميدانية(2024م)

النتائج:

وجود علاقة ضعيفة بين إستراتيجية تمكين والولاء التنظيمي.

وجود علاقة قوية بين إستراتيجية تمكين العاملين والتأقلم التنظيمي

وجود علاقة إيجابية قوية جداً بين التأقلم التنظيمي والولاء التنظيمي للعاملين.

وجود توسط جزئ للتأقلم التنظيمي في العلاقة بين إستراتيجية تمكين العاملين والولاء التنظيمي.

التوصيات:

- الاهتمام بتدريب الكوادر وتوزيع الفرص بعدالة بين العاملين.
- على المؤسسة الاهتمام ببرامج التمكين حتى تساهم في الحفاظ على الأفراد وتعمل على ضمان بقاءهم وولائهم لها.
- لابد من العمل على بث روح الفريق من خلال دعم الزملاء.
- اهتمام المؤسسة المبحوثة بتنمية السلوك الإبداعي للعاملين باعتبارهم اللبنة الأساسية في التطوير والتغيير التنظيمي.
- على المؤسسة قيد الدراسة استقطاب الكوادر المؤهلين من العاملين لتحقيق أهدافها بكفاءة عالية.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أولاً: الكتب:

(1) أبوبكر، مصطفى محمود (2008) إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

(2) عاتبى، محمود تاج جوليد، (2017م)، دور الأنماط القيادية فى تحقيق الولاء التنظيمي للعاملين، ياسر خاصة جامعة النيل الأزرق – السودان 2017م.).

(3) غنيم، أحمد محمد،(2013م(. إعادة هندسة نظم العمل، الثورة الإدارية المضادة، المكتبه العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة

(4) نادر، أبوشيخه، (2000م)، إدارة الموارد البشرية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

(1) إبراهيم، بدرالدين خليل محمد، (2019م)، أثر الخطة الإستراتيجية، رسالة ماجستير إدارة الأعمال منشوره جامعة النيل الأزرق.

(2) إبراهيم، ندى،2018م، التأقلم التنظيمي، رسالة ماجستير، منشور إدارة الأعمال، الأزهري غزة).

(3) أبوالعلاء، محمد صلاح الدين،(2009م)، ضغوط العمل وأثرها على الولاء التنظيمي رسالة ماجستير، في إدارة الأعمال غير منشور جامعة الإسلامية غزة.

(4) زنينى، فريد، (2018م)، الولاء التنظيمي لدى أساتذة الجامعة وأثره على الأداء الوظيفي، رسالة ماجستير إدارة الأعمال غير منشورة ، جامعة حسيبه بن على.

(5) عبدالله سليمان على موسى، (2017م) القيادة الإدارية وأثرها في كسب الولاء التنظيمي، رسالة ماجستير إدارة الأعمال غير منشور، جامعة النيل الأزرق.

(6) عريف، عمر أبوبكر علسو، (2017م)، دور التخطيط الإستراتيجي في الإبداع الإداري للعاملين، رسالة ماجستير ، إدارة الأعمال غير منشور، جامعة النيل الأزرق 2017م).

(7) علي، عالية جود محمد، (2013)، أثر تمكين العاملين في التطور التنظيمي، دراسة استطلاعية لعينة من العاملين في الشركة العامة للصناعات الصوفية، جامعة بغداد.

(8) فريد، بوسكار، (2019م)، جودة حياة العمل وانعكاساتها على الولاء التنظيمي. رسالة ماجستير منشورة إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكره الجزائر.

(9) كريمة، حاجى، (2011م)، تأثير الولاء التنظيمي على ولاء الزبون، رسالة ماجستير إدارة الأعمال غير منشور، جامعة المسليه، الجزائر.

(10) كريمه توفيق، (2008م)، تمكين العاملين، رسالة ماجستير منشورة، إدارة الأعمال، جامعة الجزائر.

(11) محمدية، عمر جهاد عبد الرحيم، (2016)م، أثر التمكين الوظيفي في السلوك الإبداعي لدي العاملين، رسالة ماجستير منشوره إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

ثالثاً: المجلات العلمية:

(1) القاضي، نعيم سلامه القاضى، (2018م)، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية المجلة العربية للإدارة مج 38 عدد(1) مارس.

(2) الصيرفي، صلاح الدين، الشمري، (2020م)، المجلة العلمية، جيهان، السليمانية، مج 4، العدد (1)، حزيران 2020م.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

(1) الإنترنت، 5/6/2021م، الس(9)ساعة صباحا، الإثراء الوظيفي، الموقع: ((https://www.google.com

(2) حمدان، مجلة جائزة أفضل برنامج علاقات المستثمرين، التدريب، الموقع:((https://www. alriyadh.com

(3) Https://www.comgoogle.com. ، التاريخ: 11/1/2024م.

(4) الانترنت،24/8/2021م،الس(5:14)ساعةم، articles:www.new.edue.com.).

(5) (الإنترنت، 2019 م، الس15:13 ظ، الموقع: hrdiscussion.com.): (الإنترنت، 7/6/2021م،الس(2:00)ساعة) ظهراً الموقع:www.noorbook.com. أبعاده (الإنترنت، 5/6/2021م الس(9)ساعة صباحا، الموقع:www.business4lions.com.).

(6) (الإنترنت،2021م، الس(11:00)ساعة م. الموقع: arardict.www.almaanu.com.)

(7) (الانترنت،4/9/2020م، الس10:18ة، الموقع: hrpiscussnion.com.).

(8) الانترنت،24/8/2021م،الس5:14ةم، articles:www.new.edue.com.).

(9) الإنترنت، 25/8/2021م، الس(1:30)ساعة ظ، الموقع: puiseae,hinaedion.com.):

(10) الإنترنت، 1/9/2021م، الس(11:00)ساعة م) الموقع arts.www.algezeera net. :

دور استخدام التقنية الحديثة في التسويق الزراعي (تجربة السوق المركزي ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف – السودان أنموذجاً 2021 - 2023 م)

د. عبدالعزيز يعقوب عبدالله علي أستاذ مساعد- قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة القضارف

د. مهند عبدالحفيظ حسين برير أستاذ مشارك- قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة القضارف

د. محمد خميس إســـــحق بلال أستاذ مساعد- قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية جامعةالجنينة

المستخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية للتعرف على دور استخدام التقنية الحديثة في التسويق الزراعي ، لدى السوق المركزي ومجمع سلو للخضر والفواكه بولاية القضارف، وتساهم هذه الورقة في توفير المنتجات الغذائية في الزمان والمكان المناسبين للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وتحليل امكانيات القضارف في الانتاج الزراعي لمحاصيل الحبوب والفواكه والخضروات، وكذلك ربط القرارات التسويقية بالميزة التنافسية ونمو وريادة الأعمال، واتبعت هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة مصممة وزعت على عينة مكونة من(92) عاملاً في السوق المركزي ومجمع سلو للخضر والفواكه بولاية القضارف، وتوصلت إلى عدة نتائج منها وجود علاقة طردية قوية بين استخدام التقنية الحديثة والتسويق الزراعي بأبعاده(توفير معلومات التسعير وتوزيع المنتجات الزراعية) ، وأوصت بضرورة الاهتمام بألية تحديد الأسعار وفقا للمواسم الزراعية للمنتجات الزراعية، بما توفره من معلومات الانتاج، وتسهيل الصعوبات التقنية التي تساعد في التسعير والتوزيع اثناء استخدام تقنيات الاتصال الحديثة .

الكلمات المفتاحية: التقنية الحديثة، التسويق الزراعي.

The role of using modern technology in agricultural marketing The experience of the central market and the Salo Complex for vegetables and fruits in the state of Al-Qadarif - Sudan as a model 2021 - 2023 AD)

Abdalaziz Yagoub Abdalla Ali Dr.

Dr. Mohaned abd alhafith husain brir

Dr. Mohammed Khameis Ishag Bilal

Abstract:

This research paper aims to identify the role of using modern technology in agricultural marketing, in the central market and the Salo

complex for vegetables and fruits in Gedaref State. This paper contributes to providing food products at the appropriate time and place to contribute to achieving food security and self-sufficiency and analyzing Gedaref's capabilities in agricultural production of grain crops, fruits and vegetables, as well as linking marketing decisions to competitive advantage, growth and entrepreneurship. This paper followed the descriptive analytical approach, and a questionnaire was designed and distributed to a sample of (29) workers in the central market and the Salo complex for vegetables and fruits in Gedaref State. It reached several results, including the existence of a strong direct relationship between the use of modern technology and agricultural marketing in its dimensions (providing pricing information and distributing agricultural products), and recommended the need to pay attention to the mechanism for determining prices according to the agricultural seasons for agricultural products, with the production information it provides. Facilitating technical difficulties that help in pricing and distribution while using modern communication technologies.

Keywords : Modern technology, agricultural marketing.,

1-0 الجزء الأول: الإطار العام للدراسة:

1-1/ مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تدعم الاقتصاد السوداني وتشكل أحدي أهم الأنشطة التي يعتمد عليها غالبية سكان البلاد وتعتمد عليه الدولة في ميزان المدفوعات القومي، بجانب أن المجتمع السوداني يعتبر من المجتمعات الزراعية التقليدية غير الصناعية.

لقد تباينت أساليب التسويق من خلال التنوع الكبير لشركات التسويق الزراعي في ظل البحث الدائم عن الأمن الغذائي الذي يعني ضمان حصول جميع الناس وفي جميع الأوقات على القدرة المادية والاقتصادية لاستهلاك الكميات الكافية من الغذاء الأمن والمغذي لتحقيق احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية، يعتبر الإنتاج والتسويق عمليتان متكاملتان ومترابطتان، وتزداد أهمية التسويق الزراعي مع التطور المتنامي في الإنتاج وزيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. ويعتبر عدم الاهتمام بالتسويق الزراعي أمرٌ يترتب عليه نتائج سلبية أهمها: عدم القدرة على المنافسة، وبالتالي تكبد الخسائر والتوقف عن ممارسة النشاط الإنتاجي سواء أكان زراعي أو صناعي ، ونجد أن كثيراً من العلماء في مجال الاقتصاد والزراعة يرون أن التسويق أداة حساسة لبقاء المنتجات الزراعية أو الصناعية ومنافستها في الأسواق المحلية والدولية ومقدرة الدولة على اكتفائها الذاتي،

إذ يتطلب التسويق اليوم البحث المستمر عن العملاء المتغيرين والبحث عن المنافسة، وسبل الاتصالات التسويقية، وقنوات التوزيع وتطوير المنتج المستمر وتحقيق الميزة التنافسية خصوصاً ، ولذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر هذه المتغيرات في تسويق المنتجات الزراعية

1-2/ مشكلة البحث:

يعتبر التسويق الزراعي وسيلة الربط الفعالة بين القطاع الزراعي (منتجي المنتجات الزراعية-الشركات الزراعية) والمستهلك النهائي أو المستعمل الصناعي ، ومع تطور أساليب وآليات الاتصالات المتطورة والمستحدثة باستمرار وتطور المجتمعات المستهلكة وتطور أنماط الغذاء وتطور الإنتاج الزراعي عبر العصور الذي كسر قاعدة الزراعة من الاكتفاء الذاتي إلى التسويق الفائض ومنه نشأت الحجة إلى ضرورة إنشاء الأسواق بتسويق المنتجات الزراعية ، وتسهيل تبادل الفائض في الإنتاج بين المنتج (مواقع الإنتاج) والمستهلكين (مواقع الاستهلاك) ، ومن هذا المنطق نبعت مشكلة الدراسة التي يمكن تلخيصها في **التساؤل الرئيسي التالي**:

ما دور استخدام التقنية الحديثة في التسويق الزراعي لدى السوق المركزي ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف؟

-للإجابة على هذا التسؤل الرئيسي تتفرع منه التساؤلات الآتية:

هل هنالك علاقة بين استخدام التقنية الحديثة وتوفير معلومات التسعير؟

هل هنالك علاقة بين استخدام التقنية الحديثة وتوزيع المنتجات الزراعية؟

1-3 / أهداف البحث: تتمثل أهداف الورقة البحثية فيما يلي:

معرفة العلاقة بين استخدام التقنية الحديثة وتوفير معلومات التسعير.

توضيح العلاقة بين استخدام التقنية الحديثة وتوزيع المنتجات الزراعية.

التعريف بأزمة الغذاء العالمي، وعلاقتها بالقرارات التسويقية في شركات التسويق الزراعي متوسطة، كبيرة، صغيرة والفرص التسويقية التي تتوفر في مجال التسويق الزراعي بولاية القضارف.

التأكيد على دور المعلومات وسرعة الاتصالات في التأثير على القرارات التسويقية الخاصة بالسوق المركز ومجمع سلو للخضر والفواكه بولاية القضارف وإسهامها في تكامل مقومات القرارات الإدارية.

الوقوف على واقع القطاع الزراعي في السودان وفي ولاية القضارف خاصة.

بيان التحديات التي تواجه تسويق المنتجات في ولاية القضارف.

التعريف بدور التقنية في التسويق الزراعي بولاية القضارف.

فتح نافذة للتعريف بأهمية التقنية وضرورة توسيع قاعدتها لتشمل أكبر عدد من مستخدمي الهواتف الذكية النقالة، مع ظهور عولمة الاتصالات. التوصيل لنتائج البحث وتقويم التوصيات اللازمة.

1-4/ أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التسويق الزراعي وأهميته في توفير المنتجات الغذائية في الزمان والمكان المناسبين وكذلك من سيطرة عدد قليل من كبار المزارعين والتجار على المنتجات

الزراعية واحتكارها وتسعيرها والسيطرة على منافذ تسويق المنتجات الزراعية . ولقد جاءت أهمية الدراسة من الأهمية العالمية للغذاء وأثرها على أداء شركات التسويق الزراعي والأهم من ذلك هو الدور الذي تلعبه القرارات التسويقية في تحقيق الكفاءة التسويقية كون كفاءة ونجاح التسويق في اتخاذ القرارات يتوقف إلى حد كبير على درجة توافر المعلومات وأن وجود نظام ذو كفاءة عالية يوفر سهولة الحصول على المعلومات أصبح من المتطلبات الأساسية للبقاء، كما تتطرق هذه الدراسة إلى ربط القرارات التسويقية بالميزة التنافسية ونمو الأعمال وريادة الأعمال، كما تنبع أهمية الدراسة من إسهاماتها العلمية في رفد المكتبات ومراكز الأبحاث بموضوعات مستجدة تربط ما بين الأسواق المحلية والدولية انسجاماً مع أزمة الغذاء العالمية وندرته في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية .

1-5/ فرضيات البحث:

تسعى الدراسة في ضوء مشكلتها ومراجعة الدراسات ذات العلاقة لاختبار صحة الفرض الرئيسي التالي:

وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التقنية الحديثة والتسويق الزراعي بالسوق المركزي للخضر والفواكه ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف، وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الأتية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التقنية الحديثة وتوفير معلومات التسعير.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التقنية الحديثة وتوزيع المنتجات الزراعية.

1-6 / نموذج الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة مشكلتها تم تصميم نموذج يوضح فلسفة العلاقة بين متغيرات الدراسة معتبراً استخدام التقنية الحديثة متغيراً مستقلاً والتسويق الزراعي متغيراً تابع، كما مبين في الشكل رقم(1):

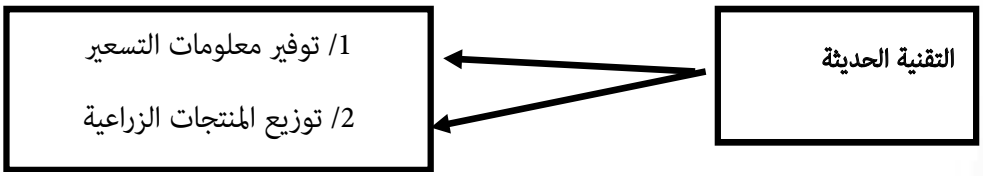

المصدر : إعداد الباحثون، 2023م

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ بأن المتغيرات المستقل المتمثل في استخدام التقنية الحديثة ، تؤثر بشكل مباشر على المتغير التابع المتمثل في التسويق الزراعي بأبعاده توفير معلومات التسعير وتوزيع المنتجات الزراعية، أما إيجاباً أو سلباً.

1-7 / حدود البحث: تشمل حدود الورقة البحثية في الآتي:

الحدود المكانية : تقتصر على السوق المركزي ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف.

الحدود الزمانية: 2020 م - 2023 م.

الحدود البشرية: تغطي البحث بعض المتعاملين بالسوق المركزي للخضر والفواكه ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف.

الحدود الموضوعية : تنحصر الورقة في مجال دور استخدام التقنية الحديثة في التسويق الزراعي.

الحدود العلمية: اعتمدت الورقة الحالية في تحديد متغيرات الدراسة على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث من حيث المتغيرات والمقاييس المستخدمة.

1-8 / مصادر البيانات :تتمثل مصادر البيانات في الاتي:

مصادر جمع البيانات الأولية: وتشمل البيانات والمعلومات التي يقوم الباحثين بجمعها خلال المسح الميداني وتشمل الاستبيان الشخصي..

مصادر جمع البيانات الثانوية: وتشتمل على الكتب، المراجع ، البحوث والمقالات المنشورة وغيرها ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، التقارير ، النشرات ، والإحصاءات الصادرة .

1-9/ منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات باستخدام الاستبانة كأداءه وتحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة لتحليل البيانات للعلوم الاجتماعية (SPSS).

1-10/ مصطلحات البحث: ـ

التقنية الحديثة: تقنيات الحديثة تشير إلى مجموعة من الأدوات والمعدات والعمليات التي تعتمد على أحدث التطورات التكنولوجية والعلمية. تتميز هذه التقنيات بالابتكار والتطور المستمر، وتهدف إلى تحسين الكفاءة والأداء في مختلف المجالات(العباسي، 2023 : 96).

التسويق الزراعي : هو القيام بجميع الأنشطة المتعلقة بانسياب السلع والخدمات الزراعية من مراكز الإنتاج الزراعي الأوليّة حتى تصل إلى أيدي المستهلكين(جابر، 2012: 49).

1-11/ مبررات اختيار الموضوع:

إن هذا الموضوع ليس من باب الصدفة بل كان من وراء ذلك عدة مبررات ، وقد تنوعت هذه المبررات ما بين ذاتية ترجع للباحثين وموضوعية تتعلق بالبحث، ويمكن تخليصها في الاتي:

1/ المبررات الذاتية:

الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالطابع الزراعي..

القرب من هذا الموضوع نتجه لمزاولتنا لهذا النشاط.

الرغبة في إلمام أكثر بهذا الجانب من جوانب المعرفة ومحاولة تطبيقه.

2/ المبررات الموضوعية:

يحكم التخصص في مجال التسويق.

التوجه الحالي لبلدان نحو تحقيق الأمن الغذائي من خلال التركيز على الإنتاج الزراعي.

التنبيه إلى ضرورة الاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي باعتباره أحد الوسائل الناجمة في خلق منتجات قابلة للتسويق محليا ودوليا.

امتلاك ولاية القضارف لمؤهلات زراعية تفتقر إليها غيرها من البلدان والتي تجعلها تتبوأ مكانة هامة في هذا المجال.

1-12/ الدراسات السابقة :

دراسة : بلحيري، لحول(2018م)	
عنوان الدراسة	مدى تأثير عمليات التسويق الزراعي الاستراتيجي على تشكيل الصورة الذهنية لمنتجات المؤسسات الفلاحية الجزائرية.
عينة الدراسة	بعض العاملين بالمؤسسات الفلاحية الجزائرية.
هدف الدراسة	التعرف علي أثر عمليات التسويق الزراعي الاستراتيجي على تشكيل الصورة الذهنية للمنتجات.
منهج الدراسة	الوصفي
بيئة الدراسة	الجزائر
أهم النتائج	وجود ارتباط بين المتغيرين ودرجة معنوية من التأثير لبعض مؤشرات المتغير المستقل على المتغير التابع.
دراسة : لعور ، 2019م	
عنوان الدراسة	واقع وافاق تسويق المنتجات الزراعية بولاية غرداية.
عينة الدراسة	رؤساء الأقسام في الشركات الصناعية الغذائية العاملة في محافظات غزة
هدف الدراسة	التعرف علي دور التسويق الأخضر في تحقيق ميزة تنافسية للشركات الصناعية الغذائية العاملة في قطاع غزة
منهج الدراسة	منهج دراسة الحالة
بيئة الدراسة	فلسطين
أهم النتائج	ان الشركات تستخدم وسائل نقل آمنة بيئياً ، و ايضاً تستخدم الإعلان في حملاتها الترويجية للمنتجات الخضراء.
دراسة : السلايمه، 2022م	
عنوان الدراسة	دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن..
عينة الدراسة	بعض العاملين والمختصين والخبراء في المجال الزراعي..
هدف الدراسة	التعرف على العلاقة بين التسويق الزراعة وتحسين الأمن الغذائي.
منهج الدراسة	نوعي.
بيئة الدراسة	الأردن.
أهم النتائج	هنالك دور كبير للتسويق الزراعي في تحسين الامن الغذائي بالاردن.

دراسة: العباسي ، 2023م	
عنوان الدراسة	أهمية التسويق الزراعي في تحفيز الانتاج النباتي في اقليم فزان.
عينة الدراسة	بعض العاملين بوزارة الزراعة باقليم فزان.
هدف الدراسة	التعرف على دور التسويق الزراعي في تحفيز الانتاج النباتي.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي.
بيئة الدراسة	ليبيا
أهم النتائج	وجود علاقة طردية بين التسويق الزراعي وتحفيز الانتاج النباتي.
دراسة : زيدان، 2022م	
عنوان الدراسة	دور سياسة التسويق الزراعي في كفاءة أداء أسواق الجملة لتجارة أهم منتجات الخضر والفاكهة في محافظة حماة..
عينة الدراسة	بعض المتعاملين بالسوق المرز بمنطقة حماة والسليمة..
هدف الدراسة	بيان دور سياسة التسويق الزراعي في كفاءة أداء أسواق الجملة.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي.
بيئة الدراسة	فلسطين.
أهم النتائج	هنالك دور بارز لسياسة التسويق الزراعي في كفاءة أداء أسواق الجملة لتجارة أهم منتجات الخضر والفاكهة في محافظة حماة..

تحليل الدراسات السابقة :

تبين ان الدراسات السابقة والدراسات الحالية تناولت بشكل عام موضوع التسويق الزراعي من خلال أبعاد وتعريفات مختلفة وبذلك نجد أن الدراسة الحالية تتفق بشكل كبير مع الدراسات السابقة التي تم عرضها فيما سبق .

الاستفادة من الدراسات السابقة:

إثراء أو دعم الإطار النظري للدراسة، والمساعدة في تحديد مشكلة الدراسة وبيان أهميته وتحديد منهجه، وبناء أداة الدراسة، والتأكد من عدم تكرار الدراسات السابقة، وتوفير المراجع الأجنبية والعربية المناسبة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في المنهجية المستخدمة، والمتغير المستقل، والاتفاق في بعض الأبعاد مثل التسويق الزراعي، واختلفت في أبعاد المتغير التابع (الفجوة الدراسية والمتمثل في توفير معلومات التسعير وتوزيع المنتجات الزراعية)، واختلاف الزمان والمكان، واختلاف مجتمع وبيئة الدراسة(السوق المركزي ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف)، والأهداف، والأهمية.

2-0/ الجزء الثاني: الإطار النظري

2-1/ القسم الأول: التقنية الحديثة

2-1-1/ مفهوم التقنيات الحديثة:

مـرت البشريـة عـبر تطورهـا بمحطـات حضاريـة متميـزة مثـل العـصر الحجـري والعـصر الزراعـي والعـصر الصناعـي . أمـا العـصر الحـالي فنحـن نعيـش عـصر المعلوماتيـة أو ثـورة المعلومـات ، ففـي الوقـت الراهـن وفي ظـل التنافـس الـدولي الحـاد تعـد المعلومـات والمعلوماتيـة المـادة الأوليـة لأي نشـاط إنسـاني في الاقتصـاد والسياسـة والإدارة والتنميـة والتجـارة والصحـة وغـيره ، ويشـهد العـالم منـذ سـنوات توسـعا وتطـورا مذهـلا في سـوق المعلوماتيـة والاتصـالات ، وفي تقنيـات هـذا السـوق، وقـد أخـذت تقنيـات المعلوماتيـة والاتصـالات ترتبـط بالأنشـطة والمجـالات الاقتصاديـة عـلي تنوعهـا ، وأخـذت هـذه التقنيـات عنـصرا مسـاعدا للتقـدم والتطـور في تلـك الأنشـطة(العبـاسي، 3202 : 59).. والتقنيـات الحديثـة تشـير إلى مجموعـة مـن الأدوات والمعـدات والعمليـات التـي تعتمـد عـلى أحـدث التطـورات التكنولوجيـة والعلميـة. تتميـز هـذه التقنيـات بالابتـكار والتطـور المسـتمر، وتهـدف إلى تحسـين الكفـاءة والأداء في مختلـف المجـالات. تشـمل التقنيـات الحديثـة مجموعـة متنوعـة مـن المجـالات مثـل تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، والطـب والصناعـة والزراعـة، والطاقـة المتجـددة، والـذكاء الاصطناعـي، وتصميـم البرمجيـات، والروبوتـات، والطباعـة ثلاثيـة الأبعـاد، والواقـع الافـتراضي والواقـع المعـزز، وغيرهـا الكثـير.

تعتمـد التقنيـات الحديثـة عـلى التطـورات المسـتمرة في البحـث والابتـكار، مـما يسـمح بتحسـين العمليـات وتبسـيط الإجـراءات وتحقيـق نتائـج أكـثر دقـة وفاعليـة. تلعـب هـذه التقنيـات دورًا حيويًـا في تعزيـز التقـدم الاقتصـادي والاجتماعـي والثقـافي، وتسـهم في توسـيع آفـاق الابتـكار وتحسـين جـودة الحيـاة. تعـد التقنيـات الحديثـة عامـلاً رئيسـيًا في تحسـين الحوسـبة والاتصـالات والتكنولوجيـا الرقميـة، مـما يسـهم في تشـكيل مسـتقبل مبهـر ومبتكر(لعـور، 9102 : 511).

التكنولوجيـا الحديثـة تعـرّف بأنهـا تطبيـق المعرفـة والعلـوم بهـدف تطويـر الأدوات والآليـات التـي تسـهم في تحسـين نوعيـة الحيـاة وزيـادة كفـاءة العمليـات في مختلـف المجـالات.

تشـمل التكنولوجيـا الحديثـة مجموعـة واسـعة مـن الابتـكارات، مـن الأجهـزة الرقميـة إلى الأنظمـة الذكيـة، التـي تضيـف قيمـة عاليـة وتجعـل التفاعـل بـين الإنسـان والآلـة أكـثر سلاسـة وتأثـيراً. إن الاسـتثمار في التكنولوجيـا الحديثـة يعـد اسـتثماراً في المسـتقبل، حيـث تسـاهم في دفـع عجلـة التطـور والتحـول الرقمـي في القـرن الحـادي والعشريـن(زيـدان، 2202: 98).

2-1-2/ أثر التقنية على حياتنا:

التكنولوجيـا تؤثـر بشـكل كبـير عـلى حياتنـا في مجموعـة متنوعـة مـن الجوانـب. ومـن بعـض الطـرق التـي يمكـن تؤثـر بهـا التكنولوجيـا عـلى حياتنا(عـمار، 0102 : 561) :

الاتصال:

تتيـح التكنولوجيـا وسـائل اتصـال مثـل الهواتـف الذكيـة ووسـائل التواصـل الاجتماعـي، مـما يسـمح للأفـراد بالبقـاء عـلى اتصـال مـع أصدقائهـم وعائلاتهـم بسـهولة، بغـض النظـر عـن المسـافات الجغرافيـة.

التعليم:

تقنيات التعلم عبر الإنترنت ومواد التعليم الرقمي توفر فرصًا واسعة للتعلم والتطوير الشخصي. يمكن للأفراد الوصول إلى مصادر تعليمية عالية الجودة من جميع أنحاء العالم.

العمل:

التكنولوجيا تسهل العمل عن بعد وتعزز من كفاءة الإنتاج والإبداع. وبرامج إدارة المشاريع تساعد الشركات على تحقيق أهدافها بشكل أفضل(بلخيري، 2018 : 121) .

الرفاهية:

تقنيات الرفاهية تشمل الأجهزة المنزلية الذكية والتكنولوجيا القابلة للارتداء وأنظمة الترفيه المتقدمة. هذه التكنولوجيا تجعل حياتنا اليومية أكثر سهولة ومتعة.

الصحة:

التكنولوجيا تلعب دورًا حاسمًا في تحسين مجال الرعاية الصحية. تتضمن ذلك أجهزة الرصد الصحي والتشخيص الرقمي والتلقيحات ومجموعة متنوعة من تطبيقات الصحة واللياقة البدنية(لعور، 2019 : 119).

البيئة:

تسهم التكنولوجيا في تطوير حلول أكثر فعالية للمحافظة على البيئة، بما في ذلك توليد الطاقة المتجددة وإدارة النفايات.

الأمان والخصوصية:

تعرض التكنولوجيا تحديات جديدة للأمان والخصوصية. يجب على الأفراد والمؤسسات تبني إجراءات أمان وحماية بياناتهم الشخصية.

التغيير الاجتماعي:

التكنولوجيا تؤثر على الثقافة والمجتمع والعلاقات الاجتماعية. يمكن أن تساعد في تعزيز التواصل وفهم مختلف الثقافات وتحقيق التغيير الاجتماعي.

الاقتصاد:

تلعب التكنولوجيا دورًا هامًا في تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية وخلق فرص العمل.

الابتكار:

التكنولوجيا تمنح الأفراد والشركات القدرة على الابتكار وتطوير حلول جديدة لمشاكل متنوعة.

بشكل عام، التكنولوجيا تحدث تحولات كبيرة في حياتنا، وإذا تم استخدامها بشكل جيد، يمكن أن تسهم في تحسين الجودة والفعالية في مجموعة واسعة من المجالات. ومع ذلك، يجب أيضًا مراعاة التحديات والمخاوف المحتملة المرتبطة بالاعتماد المفرط على التكنولوجيا.

2-1-3/ فوائد وسلبيات التكنولوجيا الحديثة :

فوائد التكنولوجيا الحديثة هي مصطلح يستخدم لوصف التقنيات والأدوات والمعدات الجديدة والمتطورة التي تهدف إلى تحسين وتسهيل حياة البشر في مختلف المجالات، هي جزء لا يتجزأ من حياة البشر في العصر الحالي، فهي تؤثر بشكل كبير على مختلف جوانب الحياة اليومية، سواء كان ذلك في المجالات الشخصية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ومع ذلك، فإن التكنولوجيا الحديثة تحمل معها العديد من الإيجابيات والسلبيات.

أ. فوائد وايجابيات التكنولوجيا الحديثة) (حمدان، 2001) : 90):

1. **تحسين الاتصالات:** مع التكنولوجيا الحديثة، أصبحت عملية التواصل أسهل وأسرع، ويمكن للأشخاص في أنحاء العالم التواصل مع بعضهم البعض بكل سهولة وفي أي وقت من اليوم عبر البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر وأتساب. هذا التواصل المحسن ساعد في توحيد العالم وتعزيز العلاقات بين الناس.
2. **زيادة الإنتاجية:** فمن إيجابيات التكنولوجيا في زيادة إنتاجية العمل في مختلف المجالات، نظرًا لتوفر الأدوات الذكية والبرامج المتطورة، أصبحت العمليات أكثر سلاسة وتسريعًا، مما يوفر الوقت والجهد، على سبيل المثال، في مجال الأعمال، أصبح من الممكن القيام بالمهام بكفاءة أكبر وفي فترة زمنية أقصر.
3. **سهولة الوصول إلى المعلومات**: ولكن في العصر التقني الحديث، بات من الممكن الوصول إلى مصادر المعلومات بسهولة فائقة عبر الإنترنت، ويمكن للأفراد البحث والتعلم عن أي موضوع يهمهم وتوسيع معرفتهم في أي مجال من المجالات. أصبحت المعرفة متاحة للجميع بشكل أسرع وأكثر شمولًا.
4. **تطور الرفاهية:** قد يكون للتكنولوجيا الحديثة تأثير كبير على جودة حياة الأفراد. فمثلاً، قد توفر التكنولوجيا الذكية المنازل الذكية التي تسهل حياة أصحابها وتجعلها أكثر راحة وسلاسة، وبفضل الأجهزة المحمولة مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، أصبحت الكثير من المهام أسهل وأقل تعقيدًا.
5. **تعزيز التعليم والتدريب:** من ايجابيات التكنولوجيا استخدامها في التعليم والتدريب يساهم في تحسين مستوى التعليم وتوفير فرص تعليمية للجميع، ويمكن للطلاب الاستفادة من البرامج التعليمية التفاعلية والمصادر الرقمية لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم في مجالات متنوعة(صقر، 2005 : 56) .
6. **تنشيط الابتكار والإبداع**: ا ومن ايجابياتها إنها تعزز استخدام التكنولوجيا الابتكار والإبداع في مختلف المجالات، وتطور التكنولوجيا يفتح الأبواب لاكتشاف أفكار جديدة وحلول مبتكرة للمشكلات التي تواجه المجتمع، هذا يسهم في التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي(عمار، 2010 : 170).

ب. سلبيات التكنولوجيا الحديثة (زيدان، 2022: 95):

1. **الإدمان على التكنولوجيا:** تُعَدّ الإدمان على استخدام الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي أحد السلبيات الرئيسية، حيث يؤثر سلبًا على الصحة النفسية والعلاقات الاجتماعية.
2. **الانعزالية وفقدان التواصل الحقيقي:** قد يؤدي الانخفاض في التواصل الحقيقي والتفاعل المباشر بين الأشخاص بسبب الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي إلى انعزالية وفقدان العلاقات الاجتماعية القوية(العيسوي، 2018 : 92).
3. **المشاكل الصحية:** يمكن أن يتسبب الاستخدام المفرط للتكنولوجيا في مشاكل صحية مثل تدهور النظر والصداع النصفي والآلام بالظهر.
4. **الهجمة السيبرانية:** يمكن أن تتعرض الأمان الشخصي والمعلومات السرية للاختراق والسرقة عبر الإنترنت، مما يعرض الأفراد والشركات للخطر.
5. **التأثير على الوظائف:** الهواتف الذكية والتكنولوجيا الآلية يمكن أن تحل محل الكثير من وظائف العمل البسيطة، مما يؤثر على فرص التوظيف.

2-1-4/مفهوم التقنيات الزراعية:

التكنولوجيا الحيوية الزراعية ، والمعروفة أيضا باسم أغريتك هي مجال من مجالات العلوم الزراعية التي تنطوي على استخدام الأدوات والتقنيات العلمية، بما في ذلك الهندسة الوراثية والمؤشرات الجزيئية والتشخيص الجزيئي واللقاحات، وزراعة الأنسجة لتعديل الكائنات الحية مثل النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة(موسي، 2013 : 65). وعرف الموسوعة البريطانية التكنولوجيا الزراعية على أنها تطبيق استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة من أجل التحكم في عمليات الزراعة المختلفة، مثل المساعدة على النمو والإنتاج النباتي وحتى الحيواني الوفير، والمساعدة في حصاد المزروعات وحمايتها من كافة الأضرار التي يمكن أن تتعرض لها (محمد نور، 1988 : 108).

2-1-5/ أهمية التكنولوجيا الزراعية:ـ

تساعد التكنولوجيا الزراعية بشكل واضح في تطوير المنظمة الزراعية بالكامل، على الرغم من أن الزراعة تعد من المجالات المتأخرة بشكل كبير من حيث التقنيات المستخدمة، إلا أن التطور والتكنولوجيا التي تظهر بشكل يومي فيها تساعد على تطوير العملية الزراعية بالكامل مع الوقت، وتساعد في زيادة الإنتاج الزراعي والحد من النفايات وترشيد الاستهلاك وخاصة للأسمدة، وتخفف ايضًا من الحاجة للجهد العضلي(لعور، 2019 : 172). ومنذ بدء دخول التكنولوجيا للزراعة ظهرت الكثير من الأدوات المستخدمة في الزراعة بشكل ميكانيكي مثل المحراث أو الحصادة، وهم من الآلات الرئيسية في الزراعة، ولم يتوقف الأمر على ذلك، بل دخلت أيضًا بعض التكنولوجيا الأخرى إلى الزراعة مثل الروبوتات والطائرات الزراعية والشبكات اللاسلكية، وكل تلك الأدوات ساعدت في تحسين عملية الزراعة وتنشيط الإنتاج الحيواني على حد سواء.

2-1-6/ فوائد التكنولوجيا الزراعية:

مـما لا شـك فيـه ان التكنولوجيـا الزراعيـة سـاهمت بشـكل واضـح في الكثـير مـن المميـزات والفوائـد في المجـال الزراعـي والحيـواني بشـكل عـام، ومـن ضمـن تلـك الفوائـد(السـلايمه، 2022 : 114):

1. توفـير جهـد عضـلي كبـير عـلى الانسـان والحـد مـن نسـبة العمالـة التـي تحتاجهـا بعـض انـواع الزراعـة او محاصيـل معينـة.، مسـاحات واسـعة مـن الأراضي الزراعيـة.
2. توفـير اسـتخدام المبيـدات والسـماد نظـرًا لوجـود الربوتـات المراقبـة التـي تسـاعد في تحديـد كميـة السـماد التـي تحتاجهـا كل قطعـة مـن الارض المزروعـة.
3. زيادة معدل إنتاج المحاصيل المختلفة، والمحافظة على صحة المنتجات الزراعية.
4. ترشـيد اسـتهلاك الميـاه، وجعـل المنتجـات ارخـص نظـرًا لتقليـل اسـتهلاك المبيدات والأسـمدة وايضًـا المياه.
5. المحافظـة عـلى التربـة والميـاه الجوفيـة لعـدم دخـول كميـات كبـيرة مـن المبيـدات كـما المعتـاد في الزراعـة التقليديـة.
6. سـلامة الاشـخاص الذيـن يعملـون في المجـال الزراعـي.، وتوفـر التكنولوجيـا الزراعيـة افضـل إدارة للمـوارد الصناعيـة والبيئيـة عـلى حـد سـواء.

2-1-5/ أمثلة على استخدام التكنولوجيا الزراعية:

هنـاك الكثـير مـن الأدوات المسـتخدمة في الزراعـة اليـوم والتـي توضـح مـدى التطـور التـي وصـل لـه هـذا المجـال ومـن ضمـن تلـك الامثلـة(العيسـوي، 2018 : 97):

1. **محطـات تتبـع الطقـس**: وهـي مـن الأدوات التـي تسـاعد في مراقبـة الطقـس ومعرفـة مواعيـد التقلبـات المناخيـة خـلال العـام، وذلـك مـن أجـل المحافظـة عـلى المزروعـات بصـورة أفضـل، ويوجـد منهـا تطبيقـات موجـود عـلى الهواتـف الذكيـة تسـاعد المـزارع في أخـذ الاحتياطـات اللازمـة وتجنـب أي خسـائر ممكنـة.
2. **حساسـات التربـة والميـاه:** والتـي تسـاعد في معرفـة نسـبة الرطوبـة في التربـة ومسـتويات النتروجـين وتحديـد كميـة الميـاه التـي تحتـاج لهـا وأيضًـا كميـة السـماد مـما يوفـر الكثـير مـن المـال والمجهـود.
3. **الزراعـة العموديـة:** وهـي زراعـة المحاصيـل بشـكل عمـودي عـلى صـورة طبقـات فـوق بعضهـا بشـكل معـين، والتـي تعمـل عـلى توفـير مسـاحات كبـيرة مـن الأرض لإنتـاج عـدد أكـبر مـن المحاصيـل المختلفـة، وفي وقـت سـابق منـذ سـنوات كانـت تلـك الطريقـة تعتـبر مـن الخيـال ولكـن أصبـح تنفيذهـا الآن ممكـن.

2-2 / القسم الثاني: التسويق الزراعي:

2-2-1/ مفهوم التسويق الزراعي:

1. **التسـويق الزراعـي** : هـو القيـام بجميـع الأنشـطة المتعلقـة بانسـياب السـلع والخدمـات الزراعيـة مـن مراكـز الإنتـاج الزراعـي الأوليّـة حتـى تصـل إلى أيـدي المسـتهلكين، ويعتـبر

تغيير التركيب التسويقي للغذاء لمصلحة الدول المصدرة والتغيرات التي أحدثتها الدول المنتجة والمصدرة للغذاء في السياسات الزراعية وتسويقها همه النفسي الأقرب لأزمة الغذاء العالمية التي بدأت أوائل السبعينيات من القرن العشرين(عمار، 2010 : 142) .

2. **التسويق الزراعي:** هو ذلك الجزء من الدورة الانتاجية التي تضم مجموعة العمليات التي تؤدي إلى إنتقال ملكية المنتجات الزراعية من المنتج (المزراع) إلى المستهلك النهائي، وإلى جانب تصريف المنتجات النهائية يهتم المزارع أيضا بشراء مستلزمات الانتاج التي يحتاجها للعمليات الانتاجية في المزرعة ، خاصة نوعية هذه المستلزمات ومستوى أسعارها ومن هنا فإن العملية التسويقية يمكن أن تبدأ قبل البدء في العملية الانتاجية، خاصة من حيث دراسة رغبات المستهلكين وتوفر مستلزمات الإنتاج ومستوى أسعارها(بلخيري، 2018 : 122) .

عموما التسويق الزراعي:

هو عملية تبدأ بقرار إنتاج سلعة زراعية قابلة للبيع ، وتشمل جميع جوانب هيكل أو نظام السوق ، المالي والمؤسسي ، على أساس الاعتبارات الفنية والاقتصادية، وتشمل عمليات ما قبل الحصاد وما بعده ، تجميع ، تصنيف ، تخزين ، ...إلخ

2-2-2/ أهمية التسويق الزراعي

يلعب التسويق الزراعي دورًا مهمًا ليس فقط في تحفيز الإنتاج والاستهلاك ، ولكن في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية. توفر الزراعة المواد الخام لمختلف الصناعات ، وبالتالي تسويق المحاصيل التجارية مثل القطن وقصب السكر والبذور الزيتية وما إلى ذلك. (صقر، 2005 : 52) .

2-2-3/ أنشطة التسويق الزراعي:

1. **المنهج الوظيفي** : يجب أن يشبع متطلبات العميل كما يجب أن يؤدي المنتج ما قيل إنه سؤديه ليغطي حاجة العميل (محمد، 1995 : 76) وينقسم المنهج الوظيفي إلى :

أ. وظائف تبادلية وتشمل :

البيع : وتتعلق بكتشاف الطلب والتأثير فيه من خلال البحث عن الفراد والمؤسسات التي يتوقع منها حاليا أو مستقبلا أن تطلب ما يقوم البائع بعرضه .

الشراء : وهو النشاط الذي يمكن المشتري من تحقيق أهداف محددة قد تكون إشباع حاجة معينة أو لإعادة بيع السلع أو استخدامها في انتاج سلعة أخرى(الددا : 2013 : 24).

ب.. **وظائف مادية :** هي تلك الأنشطة التي ترتبط في أنتقال وتناول السلع والمواد ماديا من مكان إنتاجها إلى مكان عرضها المناسب وتشمل (التجميع ،التدريج ، النقل ، التخزين ، التجزئة، التعبئة والتغليف) .

2. المنهج السلعي :

حيث يتبع هذا المنهج منتوجا واحدا ويتم دراسة هذا المنتج حيث يساعد هذا المنهج على تحديد المشاكل التسويقية الخاصة لكل منتج وتطوير السوق الخاص به (العيسوي، 2018 : 91).

3. منهج دراسة المؤسسات التسويقية:

حيث يتبع هذا المنهج طبيعة وخصائص العديد من الوسطاء والوكالات ذات العلاقة وكذلك كل الاعتبارات التنظيمية في التسويق.

2-2-4/ وظائف التسويق الزراعي (عبد الله، 2015 : 82):

1. **الوظائف التسويقية التبادلية** : تتمثل في جميع المهام المتعلقة بنقل ملكية الحاصلات النباتية والمنتجات الحيوانية ، والمقصود من هذه المهام وظيفتي الشراء والبيع ، حيث تعتبران من الوظائف البالغة الأهمية في أتخاذ القرار المتعلق بعقد التبادل .
2. **الوظائف التسويقية الفيزيقية** : وهي جميع الوظائف التي تهدف إلى خلق المنافع المكانية والمنافع الزمنية والشكلية ، حيث تتجسد المنفعة المكانية من خلال وظيفة النقل ، وتتحقق المنفعة الزمنية من خلال مهمة التخزين ،أما المنفعة الشكلية فتظهر من خلال تأدية مهمة التجهيز .
3. **الوظائف التسويقية المساندة** وتشمل (موسي، 2013 : 62):

أ. **التدريج :** ويقصد بها عمليات الفرز للمنتجات الزراعية ، وتقسيمها وفق مواصفات محددة في مجموعات تتجانس فيها الوحدات .

ب. **التمويل** : أي توفير الأموال اللازمة للقيام بالوظائف التسويقية الضرورية كالنقل والتخزين وغيرها .

ج. **تحمل المخاطر** : ويقصد بها التأهب لكل المخاطر المحتملة الوقوع أثناء إنجاز المهام التسويقية .

د. المعلومات التسويقية : تلك المتعلقة بالبيئة الخارجية للمؤسسة كرصد الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف للمؤسسة (إدريس : 2005 : 193) .

2-2-5/ عناصر المزيج التسويقي الزراعي :

1. **المنتج الزراعي** : هو مجموعة المنتجات والمحاصيل الحقلية التي تشكل مجموعة مختلفة من المنتجات والمحاصيل الحقلية التي تشكل مجموعة مختلفة من المنتجات المتباينة في أشكالها وكمياتها وخصائصها والتي تتمثل في كونها مادة أولية ، حيث غالبا ما يتم استخدامها في العمليات الصناعية المختلفة وتحويلها في صورتها القائمة إلى صورة اخرى (صقر، 2005 : 48) .
2. **السعر :** يعتبر السعر عنصرا مهما من عناصر المزيج التسويقي وهو يمثل قيمة ما يدفع لشراء منتج ومن خلاله تستطيع المؤسسة تغطية تكاليفها وتحقيق الأرباح وهو المؤشر الذي تقدر من خلالها السلع والخدمات (عبدالله : 2015 : ص 89).

3-0/ الجزء الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

3-1/ إجراءات الدراسة الميدانية:

تتناول أداة الدراسة ، مجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة بالإضافة إلى تقييم أداة الدراسة كما يلي:

3-1-1/ أداة الدراسة:

أداة الدراسة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحثون لجمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة ، وقد أعتمد الباحثون على الإستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة.

الاستبيان هو الأداة الأساسية لجمع البيانات الأولية، ينقسم الاستبيان إلي جزأين

الجزء الأول: خاص بالبيانات الشخصية وتشمل النوع، العمر، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، التخصص الدقيق.

الجزء الثاني: يحتوي على أسئلة تتعلق بالبيانات الأساسية للدراسة، والتي تهدف إلي اختبار فرضيات البحث ومعرفة العلاقة بين متغيرات هذه الفرضيات.

3-1-2/ إجراءات البحث (مجتمع البحث والعينة) :

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعي الباحثون أن تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة حيث يتمثل مجتمع الدراسة في السوق المركزي ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف ، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها من بعض الأفراد المؤثرين من مجتمع الدراسة ، مجتمع الدراسة الكلي المؤثرين (75) الذي تم أخذ عينة عشوائية بسيطة من (29) حيث قام الباحثون بتوزيع عدد(29) إستبانة على المستهدفين واستجابة (29) فرداً أي نسبة الإستبانة المستردة (100 %) وهذه تعني النسبة العالية تؤدي إلى قبول نتائج الدراسة وبالتالي تعميمها على مجتمع الدراسة.

3-1-3/ صدق و ثبات أداة الدراسة الأولية :

للتحقق من مدي صدق وثبات أداة الدراسة تم عرض الاستبانة على الجهة الأكاديمية ، وهم ذو الخبرة والمعرفة في مجالات البحث العلمي ، وحيث تم العمل بملاحظاته لتكون الإستبانة في صورتها النهائية.

3-1-4/ اختبار الثبات والصدق:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم اكثر من مره واحدة تحت ظروف مماثلة ، ويعني الثبات أيضاً أنه اذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم ، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموع نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً .كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدي الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المجموعتين من خلال إجاباتهم على مقياس معين ، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات ، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح، وتم استخدام معامل ألف كرونباخ لكل الفرضيات التي يتضمنها هذه الاستبيان ، وجدول التالي يوضح نتائج هذه الإجراء:

جدول رقم (1) يوضح الثبات والصدق للفرضيتين:

البيان		الثبات	الصدق
العبارات	12	0.786	0.845
الفرضيات	2	0.742	0.812

المصدر : بيانات الاستبيان ، إعداد الباحثون، 2023م

يتضح من الجدول رقم (1)أن بيانات الاستبيان، 2021م لعينات الاستبيان بلغ 0.786 أي 79 % والثبات لفرضيات الدراسة 0.742 أي 74 % ، وهذا يعني أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مره واحدة تحت ظروف مماثلة ، والصدق لعبارات الدراسة 0.845 ولفرضيات الدراسة 0.812 ، وهذا يعني صلاحية الاستبيان للقياس.

3-1-5/ طريقة تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم جمعها تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتي يرمز لها بالرمز (SPSS).

فيما يلي المعايير الإحصائية التي أعتمد عليها البحث:

أولا: تم ترميز وإدخال البيانات إلي الحاسب الآلي لإيجاد المتوسطات الحسابية الموزونة تم إعطاء وزن لكل إجابة كالآتي: أعطي الرقم (5) لإجابات المبحوثين « أوافق بشدة» ، أعطي الرقم (4) لإجابات المبحوثين «أوافق» ، أعطي الرقم (3) لإجابات المبحوثين «محايد» ، أعطي الرقم (2) لإجابات المبحوثين «لا أوافق» ، أعطي الرقم (1) لإجابات المبحوثين «لا أوافق بشدة». لتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور البحث تم حساب ألمدي (5-1=4) تم تقسيم ألمدي علي المجموع (5) لنحصل على طول الخلية أي (5/4=08.0) بعد ذلك يتم إضافة هذه القيمة الي أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وهكذا أصبح المتوسطات الحسابية حسب الصيغة التالية:

من 12.4 و حتى 00.5 يمثل (أوافق بشدة) .

من 14.3 و حتى 02.4 يمثل (أوافق) .

من 16.2 و حتى 04.3 يمثل (محايد) .

من 18.1 و حتى 06.2 يمثل (لا أوافق) .

من 1 الي 08.1 يمثل (لا أوافق بشدة)

ثانيا: تم حساب التكرارات و النسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة

ثالثا: تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة ترتيب العبارات حسب أعلي متوسط حسابي.

رابعاً: تم حساب معمل ألف كرونباخ لمعرفة صدق وثبات الدراسة.

خامساً: تم حساب معامل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة العلاقة والتأثير بين المتغيرات.

3-2/ البيانات الأساسية (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعينات المبحوثة):

الهدف الأساسي من هذا البحث هو اختبار فروض البحث، لتحقيق هذا الهدف تم استفسار المبحوثين بالسوق المركزي ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف..

3-2-1/ القسم الأول: البيانات الخاصة بالفرضية الأولي (توجد علاقة بين استخدام التقنية الحديثة وتوفير معلومات التسعير)

جدول رقم (2) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الفرضية الأولي

رقم العبارة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	درجة الانطباق
4	تساعد التقنية في تغيير أسعار المنتجات الزراعية على مدار اليوم	3.76	0.754	1	مرتفعة جدا
5	معلومات الأسعار تتحدد بناءا على الإتصالات التي تتم قبل الفجر بين المنتجين في الأرياف وتجار الجملة .	3.65	0.456	2	مرتفعة
2	التواصل عبر الهاتف يوفر معلومات عن المنتجات وعرضها في السوق.	3.61	0.723	3	مرتفعة
1	تعتمد علي التقنية الحديثة في عملية تسيير أعمال الشراء للمنتجات الزراعية.	3.45	0.694	4	متوسطة
6	تساعد التقنيات الحديثة في ايجاد البدائل المثلي للأسعار التقليدية المستخدمة في السوق .	3.22	0.654	5	متوسطة
3	تساعد التقنية في تحديد أسعار المنتجات الزراعية بما توفره من معلومات الانتاج .	3.02	0.0.52	6	متوسطة
الأداء ككل		3.49	0.684		مرتفعة

المصدر : بيانات الاستبيان ، إعداد الباحثون، 2023

من خلال بيانات الجدول رقم (2) يتضح أن مستوى منتجات خضراء غير مضرة بالبيئة كان مرتفعاً ومتوسطاً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين(3.02-3.76) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لبعد الفرضية الأولي البالغ(3.49) في حين تراوح الانحراف المعياري

لها بين(0.520-0.754) بالمقارنة مع الانحراف العام لمستوى منتجات خضراء غير مضرة بالبيئة البالغ(0.684) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلاً نسبياً أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة الدراسة فقد جاءت الفقرة رقم(4) والتي تنص على أن (تساعد التقنية في تغيير أسعار المنتجات الزراعية على مدار اليوم)، في المرتبة الأولي بمتوسط حسابي(3.76) وانحراف معياري بلغ(0.754)بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، فيما حصلت الفقرة رقم(3) والتي تنص على(تساعد التقنية في تحديد أسعار المنتجات الزراعية بما توفره من معلومات الانتاج) على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(3.02)وانحراف معياري بلغ(0.520) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام.

3-2-2/ القسم الثاني: البيانات الخاصة بالفرضية الثانية على النحو التالية (توجد علاقة بين استخدام التقنية الحديثة وتوزيع المنتجات الزراعية):

جدول رقم (3) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الفرضية الثانية

رقم العبارة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	درجة الانطباق
6	تساعد التقنيات الحديثة في ايجاد البدائل المثلي للأساليب التقليدية المستخدمة في التوزيع من وسائل النقل وغيرها.	3.96	0.880	1	مرتفعة جداً
1	تعتمد عملية توزيع المنتجات الزراعية على معلومات التسعير	3.88	0.695	2	مرتفعة جداً
4	توفر التقنية للمنتجين معرفة أفضل الأسواق لتوزيع منتجاتهم الزراعية .	3.60	0.698	3	مرتفعة
2	تساعد تقنيات الأتصالات في فتح منافذ توزيع جديدة للمنتجات الزراعية .	3.55	0.845	4	متوسطة
3	التقنية تساعد في توزيع المنتجات الزراعية بالجملة على تجار التجزئة .	3.51	0.768	5	مرتفعة
5	تساعد التقنيات في ايجاد اسواق بديلة للمنتجات الزراعية لتقليل التلف في المنتجات الزراعية .	3.49	0.620	6	متوسطة
الأداء ككل		3.68	0.856		مرتفعة

المصدر : بيانات الاستبيان ، إعداد الباحثون، 2023

من خلال بيانات الجدول رقم (3) يتضح أن مستوى المسؤولية الاجتماعية كان مرتفعاً جداً ومتوسطاً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين(3.49-3.96) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لبعد الفرضية الثانية البالغ(3.68) في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين(0.80-0.620) بالمقارنة مع الانحراف العام لمستوى المسؤولية الاجتماعية البالغ(0.856) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلاً نسبياً أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة الدراسة فقد جاءت الفقرة رقم(6) والتي تنص على أن (تساعد التقنيات الحديثة في ايجاد البدائل المثلى للأساليب التقليدية المستخدمة في التوزيع من وسائل النقل وغيرها)، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(3.88) وانحراف معياري بلغ(0.695)بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، فيما حصلت الفقرة رقم(5) والتي تنص على(تساعد التقنيات في ايجاد اسواق بديلة للمنتجات الزراعية لتقليل التلف في المنتجات الزراعية) على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(3.49)وانحراف معياري بلغ(0.620) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام.

3-3/ اختبار فرضيات الدراسة :

سيقوم الباحث في هذا الجانب باختبار فرضيات الدراسة وذلك كما يلي :

3-3-1/ / اختبار الفرضية الأولي:

والتي تنص على : (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التقنية الحديثة وتوفير معلومات التسعير)، ولاختبار هذه الفرضية تم بشكل أساسي استخدام أساليب الإحصاء الخاصة بتحليل الانحدار الخطي البسيط لدي العاملين بالسوق المركزي ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف...

جدول رقم (4) يوضح نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الأولي.(حجم العينة:29)

المتغير المستقل	معامل الانحدار β(قيمة بيتا)	مستوي دلالة t المحسوبة	المعنوية Sig
استخدام التقنية الحديثة	0.596	0.645	0.000
المؤشرات الإحصائية			
(Constant) الثابت			3.457
R معامل الارتباط			0.625
R2 (معامل التحديد)			0.626
Error of the Estmate (الخطأ المعياري)			0.630
Adjusted R2 (قيمة معامل الارتباط المعدل)			0.521
F change (قيمة F المحسوبة)			33.000
Sig F change (مستوي دلالة F المعنوية المحسوبة)			0.000

المصدر : بيانات الاستبيان ، إعداد الباحثون، 2023

لاختبار هذه الفرضية وبناءاً علي ما جاء في الجدول (4) أعلاه لقد أظهرت النتائج وجود علاقة إحصائية ذات تأثير ايجابي(معامل بيتا 695.0) علي التسويق الزراعي حيث كانت مستوي الدلالة (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (50.0)، ومن الجدول (5) الخاص بتحليل التباين الأُحادي للفرضية الأولي يمكن توضح مدي العلاقة بين استخدام التقنية الحديثة وتوفير معلومات التسعير.

جدول (5)تحليل التباين الأُحادي للفرضية الأولي

المتغير المستقل	المصادر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوي الدلالة
التقنية الحديثة	الانحدار	6.000	1	3.658	33.000	0.000
		2.212	21	0.456		
	المجموع	8.212	22			

المصدر : بيانات الاستبيان ، إعداد الباحثون، 2023

من الجدولين (4) و (5) لتحليل التباين يتضح أن القيمة المعنوية Sig هي 000.0 وهي أقل من 50.0 المستوي المعتمد في هذه الدراسة، وقيمة F تبلغ (000.33)، بالتالي فأن معنوية النموذج مقبولة بوجود علاقة إحصائية ذات تأثير ايجابي للمتغير المستقل وهو استخدام التقنية الحديثة علي المتغير التابع توفير معلومات التسعير ، كما أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (526.0) أي أن مرتبطة ارتباطا متوسطاً على توفير معلومات التسعير. إلا أنه ومن خلال قيمة معامل التحديد (R2)والتي بلغت (626.0) أي أن المتغير المستقل يؤثر بنسبة (36 %) علي المتغير التابع، ولاختبار دلالة معامل التحديد (R2)والتي يستدل من خلالها علي نسبة التباين الذي يفسره التقنية الحديثة المتغير المستقل في معادلة الانحدار من تباين مستوى توفير معلومات التسعير المتغير التابع ، فيستخدم تحليل تباين الأحادي الموضح بالجدول (5) والذي يتضح من خلاله أن قيمة مستوي الدلالة الإحصائية البالغة (000.0) هي أصغر من (50.0) وبالتالي فأن النتيجة معنوية، أي أن التقنية الحديثة المتغير المستقل يفسر وبشكل كبير التباين في المتغير التابع، لذا يمكن الاعتماد عليه للتأثير على المتغير التابع ، وأيضاً يمكننا الوصول إلي خلاصة تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتمثل في معادلة التنبؤ بقيمة المتغير التابع توفير معلومات التسعير وهى كما يلي:

توفير معلومات التسعير = 3457+ 0.596 **استخدام التقنية الحديثة**

عليه تقبل الفرضية الأولي التي تنص علي: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقنية الحديثة وتوفير معلومات التسعير لدي بعض العاملين بالسوق المركزي ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف.

3-3-2/ / اختبار الفرضية الثانية:

فرضية نموذج الانحدار الثاني : (توجد علاقة بين استخدام التقنية الحديثة وتوزيع المنتجات الزراعية) لدي بعض العاملين بالسوق المركزي ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف..

جدول (6)نتائج الانحدار الخطي البسيط بين للفرضية الثانية (حجم العينة:29)

المتغير المستقل	معامل الإنحدار β(قيمة بيتا)	مستوي دلالة t المحسوبة	المعنوية Sig
استخدام التقنية الحديثة	0.752	3.425	0.000
المؤشرات الإحصائية			
(Constant) الثابت			4.784
R معامل الإرتباط			0.945
R2 (معامل التحديد)			0.946
Error of the Estmate (الخطأ المعياري)			0.970
Adjusted R2 (قيمة معامل الإرتباط المعدل)			0.989
F change (قيمة F المحسوبة)			41.000
Sig F change (مستوي دلالة F المعنوية المحسوبة)			0.000

المصدر : بيانات الاستبيان ، إعداد الباحثون، 2023

وبناءاً علي ما جاء في الجدول (6) أعلاه لقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التقنية الحديثة وتوزيع المنتجات الزراعية ، حيث كانت مستوي الدلالة (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، ومن الجدول (7) الخاص بتحليل التباين الأُحادي للفرضية الثانية يمكن توضح مدي التأثير.

جدول (7)تحليل التباين الأُحادي للفرضية الثانية

-المتغير المستقل	المصادر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوي الدلالة
التقنية الحديثة	الانحدار	4.323	1	2.345	41.000	0.000
		4.000	41	0.111		
	المجموع	8.323	42			

المصدر : بيانات الاستبيان ، إعداد الباحثون، 2023

من الجدولين (6) و (7) لتحليل التباين يتضح أن القيمة المعنوية Sig هي 000.0 وهي أقل من 50.0 المستوي المعتمد في هذه الدراسة، وقيمة F تبلغ (000.14)، بالتالي فأن معنوية النموذج مقبولة بوجود علاقة إحصائية ذات تأثير إيجابي للمتغير المستقل وهو التقنية الحديثة علي المتغير التابع توزيع المنتجات الزراعية ، كما أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (549.0) أي أن التقنية الحديثة

مرتبطة ارتباطا ايجابياً على توزيع المنتجات الزراعية ، إلا أنه ومن خلال قيمة معامل التحديد (R2)والتي بلغت (649.0) أي أن المتغير المستقل يؤثر بنسبة (59 %) علي المتغير التابع، ولاختبار دلالة معامل التحديد (R2)والتي يستدل من خلالها علي نسبة التباين الذي يفسره المتغير المستقل التقنية الحديثة في معادلة الانحدار من تباين المتغير التابع التقنية الحديثة توزيع المنتجات الزراعية فيستخدم تحليل تباين الأحادي الموضح بالجدول (7) والذي يتضح من خلاله أن قيمة مستوي الدلالة الإحصائية البالغة (100.0) هي أصغر من (50.0) وبالتالي فأن النتيجة معنوية، أي أن المتغير المستقل يفسر وبشكل كبير التباين في المتغير التابع، لذا يمكن الاعتماد علي التقنية الحديثة للتأثير على توزيع المنتجات الزراعية وأيضاً يمكننا الوصول إلي خلاصة تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتمثل في معادلة التنبؤ بقيمة المتغير التابع توزيع المنتجات الزراعية وهى كما يلي:

توزيع المنتجات الزراعية =0752+4.784 **استخدام التقنية الحديثة**

عليه نقبل الفرضية الثانية التي تنص علي: وجود علاقة بين استخدام التقنية الحديثة وتوزيع المنتجات الزراعية لدي بعض العاملين بالسوق المركزي ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف.

4-0/ الجزء الرابع : الخاتمة:

4-1/ النتائج: من خلال الدراسة الميدانية توصل الباحثون إلي النتائج التالية:

قبول الفرضية الأولي التي تنص علي: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التقنية الحديثة وتوفير معلومات التسعير لدي بعض العاملين بالسوق المركزي ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف.

التقييم الإداري: بمعنى هنالك علاقة طردية بين استخدام التقنية الحديثة وتوفير معلومات التسعير أي كلما زادت استخدام التقنية الحديثة ازدادت و توفير معلومات التسعير لدي بعض العاملين بالسوق المركزي ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف.

قبول الفرضية الثانية التي تنص علي: وجود علاقة قوية بين استخدام التقنية الحديثة وتوزيع المنتجات الزراعية لدي بعض العاملين بالسوق المركزي للخضر والفواكه ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف.

التقييم الإداري: بمعنى هنالك علاقة طردية قوية بين التقنية الحديثة وتوزيع المنتجات الزراعية، أي كلما زادت التقنية الحديثة ازدادت توزيع المنتجات الزراعية لدي بعض العاملين بالسوق المركزي ومجمع سلو للخضر والفاكهة بولاية القضارف.

تساعد التقنية في تغيير أسعار المنتجات الزراعية على مدار اليوم .

تساعد التقنيات الحديثة في ايجاد البدائل المثلي للأساليب التقليدية المستخدمة في التوزيع من وسائل النقل وغيرها.

لا يتم استخدام تطبيقات الهواتف الذكية في الوفاء بالالتزامات المالية وتسعير المنتجات.

4-2/ : التوصيات: من خلال النتائج أوصي الباحثون بالاتي:

إتباع الطرق العلمية الحديثة في كيفية استغلال استخدام التقنية الحديثة والأثر الذي يحدثه في التسويق الزراعي، وذلك لمواكبة التطور التكنولوجي التي تتماشي مع الواقع.

يجب الاهتمام بألية تحديد الأسعار وفقا للمواسم الزراعية للمنتجات الزراعية، بما توفره من معلومات الانتاج .

يجب تسهيل الصعوبات التقنية التي تساعد في التسعير والتوزيع اثناء استخدام تقنيات الاتصال الحديثة .

يجب الاهتمام بتطوير تطبيقات تلبي حوجه المزارعين المنتجين للمنتجات الزراعية (خضر وفواكه) وتجار الجملة وتجار التجزئة .

لأبد أن تساعد التقنيات في ايجاد اسواق بديلة للمنتجات الزراعية لتقليل التلف في المنتجات الزراعية .

4-3/ مقترحات لبحوث مستقبلية: يوصي الباحثون بإجراء دراسات مستقبلية في الآتي:

دراسة أثر التقنية الحديثة على التسويق الزراعي بأبعاد مختلفة لكلا المتغيرين.

دراسة أثر التقنية الحديثة على التسويق الزراعي في قطاعات أخري غير السوق المركز ومجمع سلو للخض والفواكه بولاية القضارف.

تطبيق نفس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة مع متغيرات وسيطة ومعدلة أخرى لدراسة مدى تأثيرها على العلاقة بينهما.

اعتمدت الدراسة على الاستبانة فقط عند قياس المتغيرات، لذلك يمكن للبحوث المستقبلية استخدام الطرق والمصادر الأخرى مثل الملاحظة والمقابلة لإعطاء نتائج أكثر دقة.

نوصي بإجراء دراسات اخري أكثر توسعاً في المجال .

المصادر و المراجع:

المراجع باللغة العربية :

(1) إدريس ، ثابت عبدالرحمن و مرسي(2005) ، جمال الدين محمد ، التسويق المعاصر ،ط1، الدار الجامعية ، الاسكندرية.

(2) جابر، نبيهة،(2012)،التسويق في المشروعات الصغيرة ط1 ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع القاهرة .

(3) حمدان، موسي عبدالله،(2001)، تطبيقات الحاسوب في الإدارة ، ط1 ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان الأردن.

(4) صقر، عطية بن عبد الحليم،(2005)، الفجوة الرقمية وآثارها الاقتصادية في الدول الإسلامية ، كلية الشريعة ، المؤتمر العالمي الاقتصادي الثالث ، جامعة أم القرى.

(5) عبد الله، حسن مسلم ،(2015)، الإدارة التسويقية الحديثة ، ط1 عمان دار المعتز للنشر والتوزيع.

(6) عمار، أنور علي،(2010)، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر، عمان.

(7) العيسوي ،رجائي محمد أحمد(2018) ، إدارة التسويق والاتصال والمبيعات ، ط1 ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة.

(8) محمد ، أمينة محمود حسين، مراجعة محمد علي شهيب(1995)، نظم المعلومات التسويقية، مطبوعات جامعة القاهرة التعليم المفتوح ، بدون دار نشر.

(9) محمد نور، برهان وآخرون،(1988)، تكنولوجيا المعلومات والإدارة العامة في الدول العربية للإدارة، عمان ، الأردن ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية العدد (1).

(10) موسي ، علي (2013) ، التسويق المعاصر المفاهيم والسياسات ، ط1 دار البداية للنشر والتوزيع عمان الأردن.

الرسائل وا لدوريات و المجلات:

(11) بلخيري، آمال. لحوم، سامية،(2018)، مدى تأثير عمليات التسويق الزراعي الاستراتيجي على تشكيل الصورة الذهنية لمنتجات المؤسسات الفلاحية الجزائرية، دراسة حالة المزارع النموذجية ولاية باتنة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 38، جوان.

(21) زيدان، كنده إبراهيم،(2202)، دور سياسة التسويق الزراعي في كفاءة أداء أسواق الجملة لتجارة أهم منتجات الخضر والفواكه في محافظة حماة، منشورات جامعة دمشق.

(31) السلايمه، إحسان علي،(2202)، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، المجلد الخامس العدد الرابع.

(41) العباسي، حنان علي محمد،(2023)، أهمية التسويق الزراعي في تحسين الانتاج النباتي في اقليم فزان، مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية، المجلد الرابع العدد الثاني.

(51) لعور، نعيمة،(2019)، واقع وآفاق تسويق المنتجات الزراعية بولاية غرداية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جامعة غرداية.

دور جودة الخدمة في تحقيق الميزة التنافسية دراسة استطلاعية لآراء عينة من طلاب كلية التجارة بجامعة النيلين بمركز شندي الفترة من 2023 - 2024م

د. نصر الدين الأمين فضل الله الكلس أستاذ مساعد -كلية التجارة - جامعة النيلين

أ. حسب الرسول إبراهيم فضل الله تبيدي طالب ماجستير – كلية الدراسات العليا – جامعة النيلين

المستخلص:

هدفت الدراسة للتعرف على دور جودة الخدمة في تحقيق الميزة التنافسية. باعتبار جودة الخدمة متغير مستقل ثم قياسه من خلال (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة). أما الميزة التنافسية فتمثلت بالمتغير التابع الذي تم قياسه من خلال (التكلفة، المرونة، رضا العملاء) تم تحديد مشكلة الدراسة من خلال مجموعة تساؤلات الهدف من وراءها التعرف على علاقة ودور جودة الخدمة في تحقيق الميزة التنافسية والتي على ضوئها تم صياغة مجموعة من الفرضيات لتشخيص واقع جودة الخدمة ومدى دورها في تحقيق الميزة التنافسية. اختار الباحثان مركز شندي كمكان لتطبيق الدراسة، اعتمدت الدراسة على استمارة استبيان للحصول على البيانات تم توزيعها على عينة اختيرت بصورة قصدية من الطلاب الممتحنين بالفرقة الثالثة بمركز شندي بلغت (100) طالب من مجموع الطلاب الموزعين لدى المركز. وتم تحليلها باستخدام برنامج (SPSS) توصلت الدراسة التي تؤكد على وجود علاقة ودور لجودة الخدمة في تحقيق الميزة التنافسية، إضافة لمجموعة النتائج تم صياغة توصيات على ضوئها لتشخيص واقع جودة الخدمة والميزة التنافسية.

الكلمات المفتاحية: الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الميزة، تكلفة، المرونة، رضا العملاء، مركز شندي.

The role of service quality in achieving competitive advantage: An exploratory study of the opinions of a sample of students from the Faculty of Commerce at Al-Nilein University, Shendi Center, period from 2023-2024AD

Dr. Nasreddin ELamin Fadul Allah

A. Hasbelrasoul Ibrahim Fadlla Tabidi

Abstract:

The study aimed to learn about the role of service quality in achieving competitive advantage. The quality of service is an independent variable and then measured through (tangibility, reliability, response). The competitive advantage was represented by the subordinate variable measured through (cost, flexibility, customer satisfaction) The

problem of the study was identified by a set of questions aimed at identifying the relationship and role of service quality in achieving competitive advantage. The two researchers selected the Shendi Centre as the place to apply the study. The study relied on a questionnaire form for obtaining the data, which was distributed to a sample that was deliberately selected from the third group of examining students at the Shendi Centre, amounting to 100 students out of the total number of students distributed at the Center. Analyzed using the SPSS programmer, the study found a relationship and role for service quality in achieving competitive advantage, as well as a set of results, recommendations formulated on their light to diagnose the reality of service quality and competitive advantage.

Keywords: tangibility, reliability, response, advantage, cost, flexibility, customer satisfaction, Shendi Center.

المقدمة:

تتجه المنظمات من أجل التميز في الأنشطة على التحسين المستمر والتطوير والابتكار والتجديد في كل ما تقوم به المنظمة من أنشطة. وما يطبق من أساليب وتقنيات في كل ما تقدمه من مخرجات في شكل سلع أو خدمات ولزيادة الفعالية بالمجتمع والعملاء فان الجودة هي العنصر الفارق في تحقيق ميزتها التنافسية وتتطلب الجودة أن تحاول كل منظمة تجميع قدراتها وتوظيف كل مواردها لتحقيق أهدفها بكفاءة وفعالية.

أصبح مفهوم الجودة اليوم من أهم مفاهيم الإدارة انتشاراً على مستوي العالم، ومنهج المنافسة والبقاء حيث أصبح السعي نحو إرضاء العملاء والتحسين المستمر في الأداء والعمل كفريق واحد من أجل تحقيق هذا الاتجاه.

كما أن الميزة التنافسية لا تنحصر بكونها مادية أو غير مادية وقد تنبع الميزة التنافسية من أي منتج أفضل سواء من ناحية السعر أو الكفاءة أو الجودة وتظهر بشكل ملموس أو غير ملموس مثل الملكية الفكرية أو فريق خدمة العملاء وغيرها.

مشكلة الدراسة:

تعد الجودة هي المفتاح لتحقيق ميزة تنافسية لأي منظمة، لأنها تعزز رضا العملاء وتعزز من مكانة المنظمة. إلا أن هنالك بعض المعوقات التي يمكن أن تكون بمثابة عائق أمام مختلف المنظمات في الوصول للتميز والمكانة العالية في أذهان العملاء وفي بيئة المنظمات المختلفة.

ولذلك برز السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن لملموسية الخدمة أن تسهم في الميزة التنافسية؟

هل تمتاز الجامعة بالاعتمادية في الخدمة المقدمة مما يؤثر على الميزة التنافسية؟

الي أي مدى تستخدم الجامعة سرعة الاستجابة للخدمات في الميزة التنافسية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية بين جودة الخدمة والميزة التنافسية.

الفرضية الفرعية الأولي: توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية بين الملموسية والميزة التنافسية

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة أثر ذو دلالة إحصائية بين الاعتمادية والميزة التنافسية

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية بين الاستجابة والميزة التنافسية

الشكل (1) مخطط متغيرات الدراسة

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسات السابقة، 2024م

أهمية الدراسة:

1. **الأهمية الأكاديمية:** تتجسد أهمية الدراسة أكاديمياً في الربط بين متغيرين (جودة الخدمة، الميزة التنافسية). وكما تبرز أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على جودة الخدمة الميزة التنافسية ومحاولة الاستفادة من التراكم المعرفي النظري لإثراء المكتبة العلمية وبناء دعائم الميدان الذي يمكن من تأكيد العلاقات الارتباطية بين المتغيرات الرئيسية وعواملها الفرعية مما يؤكد دقة الاختيار وموضوعيته.
2. **الأهمية الميدانية:** تنعكس من خلال السعي وراء معالجة أحد أهم المواضع ذات الصلة بأداء مركز شندي. وتوجيه أنظار الإدارات في مركز شندي على تناول مثل هذه الموضوعات بالدراسة والتحليل للاستفادة منها نظراً لأهميتها المرتبطة بمكانة المؤسسات التعليمة وتقديم الأسس الصحيحة التي يمكن أن تستند إليها مركز شندي محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

تقديم إطار نظري شامل عن متغيرات الدراسة (جودة الخدمة، الميزة التنافسية).

بيان علاقة الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة وقياسها إحصائياً للتوصل عل نتائج الاستخدام من عدمه.

التوجيه لمعالجة جوانب التعقيد في جودة الخدمة من خلال تقديم منهج جديد يوضح أهم المقومات اللازمة لنجاح جودة الخدمة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد الأكثر ملاءمة مع متطلبات الدراسة الحالية. من خلاله تم الاستعانة بالمصادر العلمية العربية والأجنبية بالإضافة للرسائل الجامعية في الحصول على بعض المعلومات ذات العلاقة. أما المنهج التحليلي فقد تمثل في إجراء تحليل على البيانات التي تم جمعها من خلال استمارة الاستبيان.

أساليب جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على العديد من المصادر العربية والأجنبية تمثلت في كتب والأطروحات.

اعتمدت الدراسة في الجانب العملي على استمارة الاستبيان التي تعد المصدر الأساسي للبيانات التي تعتمد عليها في الدراسة.

الأساليب الإحصائية:

اعتمدت الدراسة على النسب المئوية، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط، معامل التحديد، اختبار (t. test)، واختبار (f) بالإضافة الي إيجاد قيمة () و () من خلال الانحدار الخطي البسيط.

الدراسات السابقة:

1. دراسة نور الدائم، (2021م):

تناولت هذه الدراسة موضوع الدور الوسيط للقيادة في العلاقة بين تدريب الموارد البشرية وتحسين جودة الخدمة (بالتطبيق على شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة)، وحيث تمثلت مشكلة الدراسة في أنه قد لاحظ الباحث عدم اهتمام بتدريب الموارد البشرية من قبل القيادة بالشركة بشكل كبير، أدي تدني الى جودة الخدمات المقدمة من شركة شيكان، فكان لا بد من معرفة الدور الوسيط للقيادة في عملية التدريب في إنتاج الخدمات بشركة شيكان للتأمين، وهل القيادة تتوسط العلاقة بين التدريب وجودة الخدمة بشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين؟ ما هو دور أبعاد التدريب في دور أبعاد جودة الخدمات؟ ما هو دور أبعاد القيادة في دور أبعاد جودة الخدمات؟ ما هو دور أبعاد التدريب في دور أبعاد القيادة العليا؟، وتمثلت فرضيات البحث في الاتي: توجد علاقة دلالة إحصائية بين أبعاد التدريب للعاملين وأبعاد جودة الخدمة. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قناعة الإدارة العليا بالتدريب وجودة الخدمات. توجد علاقة ذات دلالة

إحصائية بين القيادة العليا والتدريب الجيد للموارد البشرية وجودة الخدمة. استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. تم تحليل البيانات بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: التدريب أثناء الخدم يهي الفرص أمام المتدربين لاكتساب المعارف ومهارات جديدة في مجال عمله. يتم تخصيص ميزانية كافية لتغطية نفقات التدريب، يعتمد تحديد الاحتياجات التدريبية على المعرفة الفنية الحديثة، يتم التدريب وفقاً لقناعة القيادة العليا بأهمية التدريب بالتنسيق مع الإدارات الأخرى، هناك قناعة من القيادة العليا بضرورة إعداد كوادر مدربة ومؤهلة لعملية إنتاج الخدمة، وكذلك توصلت الدراسة الى أهم التوصيات هي: لابد من توفر القيادة العليا الإمكانيات المادية لتنفيذ البرامج التدريبية، زيادة عمليات التدريب للعمل على إحداث تغيرات إيجابية في جوانب مختارة لدى المتدربين. لابد من التميز بجودة الخدمة التي تقدم للعملاء حتى يضمن استمرارية الشركة بين منافسيها في سوف التأمين السوداني.

2. دراسة أيمن، (2019م):

هدفت الدراسة إلي اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وولاء العملاء، والتعرف على الدور الوسيط لجودة الخدمة المدركة في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وولاء العملاء.

تمثلت المشكلة فيما هي العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وولاء العملاء بتوسيط أبعاد جودة الخدمة المدركة، وهل تؤثر المسؤولية الاجتماعية على ولاء العملاء؟ وهل تؤثر المسؤولية الاجتماعية على جودة الخدمة المدركة، وهل تؤثر جودة الخدمة المدركة على ولاء العملاء؟ وهل جودة الخدمة تتوسط العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وولاء العملاء؟ وتفترض الدراسة العديد من الفرضيات: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية متمثلة بـ(البعد الأخلاقي، البعد الاجتماعي، البعد القانوني، البعد البيئي) على ولاء العملاء. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمة المدركة متمثلة بـ(الاعتمادية، الاستجابة، الملموسية، الأمان، التعاطف) وولاء العملاء. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية على ولاء العملاء على اعتبار أن جودة الخدمة المدركة متغير وسيط في عملاء شركة جوال بغزة، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: إن هنالك علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وولاء العملاء بلغت قيمة معامل الارتباط 77 %، وهذا يؤكد على أهمية المسؤولية الاجتماعية على ولاء العملاء. وان هنالك علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وجودة الخدمة المدركة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 72.2 %، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة تكثيف شركة جوال لبرامج الدعم الاجتماعية واحترام جميع أصحاب المصلحة والإصغاء لصوت العميل واحترام أرائه ومقترحاته. ضرورة أن تعمل شركة جوال على زيادة الإهتمام بالبيئة من خلال استخدام وسائل الاتصال التي تجنب البيئة المخاطر من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة.

3. دراسة كامل وآخرون، (2019م):

تهدف الدراسة الى التعرف على العلاقة بين جودة الخدمة في متغير الميزة التنافسية، والعمل على تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين وضع المنظمة محل الدراسة، وتحديد العلاقة

بين أبعاد جودة الخدمة والميزة التنافسية ومعرفة مدى تأثير جودة الخدمة على الميزة التنافسية، وتلخص مشكلة الدراسة في عدم إدراك أغلب الإدارات ومنها إدارة المنظمة المبحوثة لطبيعة العلاقة بين جودة الخدمة والميزة التنافسية وكيفية الخطط والبرامج الكفيلة في تحقيق الموائمة بين هذين المتغيرين، وتم طرح الأسئلة التالية هل تدرك المنظمة المدروسة أبعاد جودة الخدمة، هل وصلت المنظمة الى الميزة التنافسية التي ترغبها؟ وهل هنالك علاقة ارتباط بين جودة الخدمة والميزة التنافسية في المنظمة المدروسة؟، وتفترض الدراسة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمة والميزة التنافسية بمؤشراتها، وتوجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لجودة الخدمة في تحقيق الميزة التنافسية بمؤشراتها، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: وجود علاقة ارتباط وتأثير بين متغيرات الدراسة المتمثلة في جودة الخدمة والميزة التنافسية، اهتمام المنظمة بوجه جيد بالاستجابة السريعة لحاجة الزبون عند طلب الخدمة، ويلاحظ اهتمام المنظمة بتوفير أغلب احتياجات المواطنين من المحروقات عند الطلب على الرغم من ظروف البلد الصعبة، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: زيادة اهتمام المنظمة بالعوامل التي من شأنها التأثير على التكامل والترابط بين جميع أبعاد هذه المتغيرات الأمر الذي يمكن المنظمة من تجاوز العقبات وتحقيق النتائج المرجوة. الإهتمام بالحفاظ على أبعاد الجودة (الاعتمادية، الاستجابة، العطف، الأمان، الملموسية) والالتزام بها لأنها الأساس في تحقيق رضا الزبائن وزيادة ولائهم للمنظمة.

4. دراسة ثائر، (2017م) :

هدف هذا البحث إلى اختبار علاقة وتأثير الاتصالات التسويقية وجودة الخدمة في تحقيق الميزة التنافسية، في بعض المصارف الخاصة التجارية العاملة في بغداد، تكمن أهمية البحث من كونه ذو نفع في المجال العلمي والعملي عن طريق إخضاع أثر الاتصالات التسويقية وجودة الخدمات في تحقيق الميزة التنافسية للقياس والتحليل ضمن منطق صياغة إستراتيجية ملائمة للتسويق في المنظمات المصرفية، وعالج البحث مشكلة محددة عبر عنها بتساؤل رئيس، ما مدى تأثير الاتصالات التسويقية على الميزة التنافسية في حال وجود جودة الخدمة المدركة؟ وانبثقت من التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية منها ما تأثير الاتصالات التسويقية في الميزة التنافسية من خلال توسيط جودة الخدمة، وهل إن جودة الخدمة تفسر العلاقة بين الاتصالات التسويقية والميزة التنافسية، وافترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاتصالات التسويقية والميزة التنافسية في المصارف التجارية، وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمة المدركة والميزة التنافسية في المصارف التجارية، جودة الخدمة المدركة تتوسط العلاقة بين الاتصالات التسويقية والميزة التنافسية في المصارف التجارية، وخرج البحث باستنتاجات فكرية وتطبيقية منها وجود تأثير معنوي للاتصالات التسويقية في الميزة التنافسية، ويزداد هذا التأثير عند توسيط جودة الخدمة، كذلك محدودية عدد الخدمات المقدمة من قبل المصارف والتي حددها البنك المركزي بـ (51) خدمة أو منتج وعدم الاعتماد فقط على (مزاد العملة) في حصولها على الموارد المالية المتميزة، وقدم البحث عدد من التوصيات منها وضع خطوات إجرائية للاهتمام بعناصر الاتصالات التسويقية وجودة الخدمة المصرفية وأبعاد الميزة التنافسية كونها تضمن البقاء والتميز في السوق المصرفية،

والاهتمام بالبيع الشخصي واستمالة سلوك الزبائن نحو الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف، كذلك الاهتمام بتنشيط مبيعات المصارف من الخدمات المصرفية والسعي للحصول على الحصة السوقية لكل مصرف بما يتناسب مع نوع وحجم الخدمة المصرفية المقدمة، لقد أضاف البحث الحالي قيمة علمية من خلال اعتماده نموذج مقبول ضمن العلاقات البنائية والإحصائية، فضلا عن الإسهام في توضيح الترابط بين الأبعاد الثلاثة ببحث واحد.

5. دراسة مجدي، (2013م):

هدفت هذه الدراسة إلي قياس جودة الخدمات بالاعتماد علي خمسة أبعاد والتي تقدمها شركة أم تي أن للاتصالات من وجهة نظر العملاء والكشف عن المنافع والفوائد التي يمكن أن تحصل عليها الشركة من جراء قياس جودة خدماتها والعمل علي تطويرها وصولاً لهدف أساسي ألا وهو زيادة الحصة السوقية وتعظيم الأرباح، ومعرفة توجهات العملاء نحو الخدمات ومن ثم تحسين هذه الخدمات للأفضل، وتمثلت مشكلة الدراسة في إن كل من الجودة ورضا العميل أصبحتا الهاجس الحقيقي لكل منظمة ربحية كانت أو خدمية تستهدف النهوض وترغب بتحقيق المكانة السوقية الملائمة وتسعى نحو الاستقرار والاستمرار في نطاق الأعمال. وتمتاز الخدمات بشكل عام بعدم القدرة على لمسها، والتفاوت في مستوى الخدمة، واستهلاكها في أن واحد وغيرها من الخصائص التي تجعل عملية تقييم الجودة أكثر صعوبة مقارنة بالسلع المادية. اعتمد هذا البحث على عدة فرضيات هي: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمة ورضا العملاء، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين طريقة تقديم الخدمة ورضا العملاء، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سرعة استجابة المنشأة لمطالب وشكاوى جمهور المتعاملين ورضائهم. أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلص البحث الي مجموعة من النتائج أهمها: أن شركة أم تي أن للاتصالات تمتلك أجهزه ومعدات حديثة، وكذلك المظهر العام للشركة جذاباً، أكدت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طريقة تقديم الخدمة ورضا العملاء بالشركة، وتوصلت إلى توصيات أهمها: ضرورة أن يقوم مقدمي الخدمة بتقديم الخدمة بالشكل الصحيح والمطلوب من أول مرة لأن الانطباع الأول مهم جدا وأيضا ضرورة أن يولي موظفي الاتصالات في شركة أم تي أن اهتماما شخصياً تجاه العملاء.

الجانب النظري:

أولاً: جودة الخدمة:

تعتبر جودة الخدمة أحد أهم العوامل الأساسية التي تسعى إليها جميع منظمات الأعمال بسبب التنافس الكبير بين المنشآت الصناعية والسعي إلى كسب ولاء الزبون من خلال تقديم أفضل الخدمات، وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث.

مفهوم جودة الخدمة:

إن مصطلح الجودة يعد من المصطلحات الحديثة نوعا ما في علم الإدارة والذي يشير الى قدرة الخدمة على الوفاء بتوقعات العملاء والزبائن أو حتى تلك التي تزيد عن توقعاتهم فهي تعبر عن التوافق والاعتمادية مع السوق بغض النظر عن الاختلاف في التكلفة (أبو النصر،2008م، ص21)

أما الخدمة فقد عرفتها الجمعية الأمريكية للخدمات على أنها (مجموعة من النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع أو يتم عرضها على أنها ترتبط بسلعة معينة) (المسعودي، 2010م، ص31) .

وفيما يتعلق بجودة الخدمة فلم يتفق الباحثين وعلماء الإدارة في تحديد تعريف خاص لجودة الخدمة فمنهم من عرفها بانها (عبارة عن مفهوم يعكس مدى ملائمة الخدمة بشكل فعلي لتوقعات الأشخاص المتقدمين للحصول على هذه الخدمة بمعنى أن تسليم الخدمة يعني المطابقة لمواصفات الخدمة المقدمة للتوقعات الخاصة لهذه المواصفات لذا فان الذي يحكم على جودة الخدمة هو الطرف المستفيد منها بشكل فعلي) (أيوب، 2020م، ص 75) وقد عرفت جودة الخدمة أيضاً على أنها (مستوى متعادل للصفات التي تتميز بها الخدمة على قدرة المنظمة الخدمية واحتياجات العملاء فهي مجموعة الصفات التي تحدد إمكانية إشباع حاجات العملاء من خلال جودة الخدمة المقدمة وتكون من مسؤولية كل مستخدم أو عامل في المنظمة) (عليان، 2009، ص 297) . وعرفها آخرون بأنها (هي المجموع الكلي للخصائص والمزايا التي تؤثر في قدرة السلعة أو الخدمة التي تقدمها المنظمة على تلبية حاجات معينة وهي أشياء مختلفة تتفق مع محيط الأفراد والتي تتمحور حول خلو المنتج من العيوب والأخطاء بما يطابق توقعات الزبون، أذ إن مفتاح النجاح لأي مؤسسة مهما كان مجال عملها أو طبيعة النشاط التي تؤديه هو تقديم منتجات ذات جودة عالية سواء كانت سلعة أو خدمة وما ويرتبط بهما من إرضاء للعملاء) (عبد القادر وأخرون، 2016، ص 22) . ومن خلال ما سبق ذكره من تعاريف مختلفة لجودة الخدمة يرى الباحث بانه يمكن تعريف جودة الخدمة على أنها النتيجة التي تعبر عن مدى ملائمة الخدمة التي تقدمها المنظمة مع ما يتوقعه المستفيد أو الزبون وما ينتظره من مستوى الخدمات المنظمة فهي تمثل معيارا لقياس مدى تطابق نوع الخدمة مع ما يرتضيه العملاء أو المستفيدين بما يحقق الرضا لديهم.

أهمية جودة الخدمة :

ازداد الاهتمام بجودة الخدمات في الوقت الحاضر ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب ومن ابرزها (الطائي وأخرون، 2009، ص 48 – 49)

نمو مجال الخدمة: حيث تزايدت في الآونة الأخيرة أعداد المنظمات التجارية التي تعمل على تقديم الخدمات أكثر مما كانت عليه في أي وقت سابق وبشكل ملحوظ فعلى سبيل المثال نجد أن نصف منظمات الأعمال في الوقت الحاضر يتعلق نشاطها بالخدمات بالإضافة الى أن نمو المنظمات المتصلة بالخدمات لا تزال تتوسع بشكل مستمر.

زيادة حدة المنافسة: إذ من المعلوم أن بقاء المنظمات وديمومتها يعتمد بشكل أساسي على

إمكانية حصولها على القدر الكافي من المنافسة، وعليه فإن توافر جودة الخدمة في المنتجات التي تقدمها المنظمة سوف يوفر لها مزايا تنافسية عديدة.

المدلول الاقتصادي لجودة الخدمة: حيث أصبحت المنظمات تحرص في الوقت الحاضر على ضرورة استمرار التعامل مع عملائها وتوسيع قاعدة العملاء الخاصة بها بشكل مستمر، ما يعني أنها لم تعد تهدف فقط الي جذب الزبائن والعملاء الجدد ولكن يجب عليها أن تحافظ على هؤلاء العملاء لاستمرار وجودها في التنافس السوقي ومن هنا تظهر الأهمية القصوى الجودة خدمة العملاء في ضمان الوصول لذلك الهدف.

السعي لفهم العملاء: دائما ما تسعى منظمات الأعمال الى فهم طبيعة عملاءها ومعاملتهم بصورة جيده، حيث إن البعض من العملاء غالبا ما يكرهون التعامل مع تلك المنظمات التي تركز فقط على الخدمة إذ لا يكفي تقديم منتجات ذات جودة. وسعر معقول بدون توفر المعاملة الجيدة والفهم الأكبر للعملاء.

أبعاد جودة الخدمة:

تناولت الدراسات العديد من الأبعاد لجودة الخدمة حيث تعددت آراء العلماء والباحثين في هذا المجال مما لا يسع البحث لذكرها جميعا لذا سوف نتناول بعض الأبعاد التي اتفقت عليها معظم الدراسات وتناولتها بشكل متكرر وهي :

الاعتمادية : وتعني قدرة مزود الخدمة أي قدرة المنظمة على إنجاز أو أداء الخدمة بشكل دقيق يعتمد عليه، إذ ان الطرف المستفيد أو العميل يتطلع الى مزود الخدمة بأن يقدم له خدمة دقيقه من حيث الوقت والإنجاز وان يعتمد على المزود في هذا المجال لذا فان الاعتمادية تعني قدرة المنظمة على الوفاء بالتزامها من خلال تقديم خدمة جيدة في الوقت المحدد وبالدقة.

الاستجابة : وهي قدرة المنظمة أو مزود الخدمة على تلبية الاحتياجات الجديدة والطارئة للزبائن من خلال المرونة في التعامل والإجراءات والوسائل المتبعة في تقديم الخدمات وتتمثل في قدرة المنظمة على سرعة التعامل مع الشكاوى والاقتراحات والمبادرات التي يقدمها الزبائن بصدر رحب والعمل على تلبية احتياجاتهم قدر الإمكان.

الأمان والموثوقية: ويعني إلمام العاملين بوظائفهم وإتقانها بالشكل الذي يمكنهم من تقديم خدمات خالية من آية مخاطر من شأنها أن تسبب مخاطر لدى المستفيدين من هذه الخدمة مما يزيد من ثقة الزبون في الحصول على خدمة خالية من الخطأ أو الخطر المادي والمعنوي (لقمان 2012م، ص 37) .

الملموسية: وهي المرافق والتسهيلات المادية ومظهر العاملين ومستوي التقنية والتصميم العام، وكل ما هو ملموس في المنتجات، أما الخدمات فهي غير ملموسه بطبيعتها.

الكفاءة والقدرة: وهي المهارة والقدرة على أداء الخدمة والتي تستمد من توافر المعلومات الطافية من قبل القائمين على تقديم الخدمة وإلمامهم بكافة الظروف المحيطة بالعمل وطبيعته وامتلاك كافة المهارات الضرورية لتحقيق أفضل خدمة للزبون (عبود، 2014م، ص 110).

ثانياً: الميزة التنافسية:

في الوقت الحاضر تواجه جميع المنظمات قوه التنافسية شديده ومختلفة في جميع الأسواق لأنه من الصعب ان تجد تعمل وتسيطر على الأسواق لوحدها دون وجود منظمات منافسة لها سواء كانت هذه المنظمات تقوم بتقديم منتجات مماثله أو منتجات بديله لذلك فان المنظمات التي ترغب في النجاح والتفوق والصمود أمام منافسيها أو مجاراتها لابد لها من أن تقوم بإيجاد ميزه تنافسيه تميزها عن بقية المنظمات.

مفهوم الميزة التنافسية:

حيث تعرف الميزة التنافسية بانها القدرة على تقديم منتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءه وفاعليه من المنافسين الأخرين داخل الأسواق بما يحقق إشباع وأرضا الزبائن (الصميدعي، عثمان، 2011م، ص 243).

كذلك تعرف بانها القدرة على خلق قيمه أفضل لزبائنها وأرباح مجزية لنفسها فالتمايز في المزايا المعروفة والتكلفة والمزايا الوظيفية تضيف مكانه المنظمة في هذه الصناعة وبانها الرائدة في التكلفة أو التميز (عميش، 2010م، ص4). وأيضاً تعرف بأنها المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنضمة نتائج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما مقدمه المنافسون أو يؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسون ومن وجهه نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه المنافسون الآخرون (محمود، 2009م، ص318). وتعرف أيضاً بانها محاوله لتحقيق الأداء المتميز من خلال استراتيجية التمايز لتقديم اقصى قيمه للزبون بصوره متفردة عن المنافسون أو من خلال استراتيجية قياده التكلفة سواء على المستوى الواسع في الصناعة أو على المستوى الضيق لاحد الأسواق المستخدمة أو من خلال استراتيجية التركيز (الربيعاوي وآخرون، 2010م، ص 227). وتعرف أيضاً بأنها قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في نفس النشاط وتحقيق الميزة التنافسية من خلال الاستغلال الأفضل في الموارد الفنية والمادية والتنظيمية والمعلوماتية بالإضافة الى القدرات والكفاءات التي تمتلكها المنظمة (السلمي، 1998م، ص 104). وبناءً على ما تقدم يرى الباحثان أن الميزة التنافسية هي المجال الذي تتمتع فيه المنظمة بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات. وتنبع الميزة التنافسية من قدرة المنظمة على فعل شيء أفضل من المنافسين لها ويعطيها تفوقا تنافسيا عليهم في السوق. وهذا يعني قدرة المؤسسة على إنتاج وتقديم منتجات (سلع أو خدمات) إلى الزبائن بشكل متميز عما يقدمهُ المُنافسون، من خلال استغلال مواردها المادية والبشرية والفكرية، فقد تتعلق بالجودة، أو بالتكنولوجيا، أو بالقدرة على تخفيض التكلفة، أو الكفاءة التسويقية، أو التوقيت في اقتناص الفرص وكسب موضع قدم في السوق.

أهمية الميزة التنافسية:

إن أهمية الميزة التنافسية هي القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات ويمكن تحقيق الميزة التنافسية لها عن طريق استراتيجية التكلفة أو التميز. أهمية الميزة التنافسية أصبح

موضوع المنافسة من المواضيع التي تشغل المنظمات كثيراً إذ يقضي المديرون جزءاً كبيراً من وقتهم في التفكير الجاد في هذا الموضوع لكونه يلعب دوراً كبيراً في تحديد مستقبل منظماتهم. وفي العقود الأخيرة انتشر البحث والتركيز في هذا الموضوع وأخذت المنظمات في التنسيق مع الجهات البحثية من أجل الوصول إلى أسرار امتلاك الميزة التنافسية والبحث عن سبل أدامتها كالحصول على مصدر الموارد النادرة أو التوصل إلى أسلوب في أدارة التنظيم وغيرها (السويسي، 2015م، ص 90). ويمكن تحديد أهمية الميزة التنافسية بما يأتي:

زيادة المبيعات والأرباح: من خلال امتلاك الميزة التنافسية، يمكن للشركة زيادة حجم المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح.

تحسين العمليات الداخلية: تساعد الميزة التنافسية على إعطاء حركية ديناميكية للعمليات الداخلية للشركة مثل الإنتاج والتسويق، مما يساعد في تحقيق الكفاءة والتفوق التشغيلي.

التفوق على المنافسين: إذا استطاعت الشركة الحفاظ على ميزتها التنافسية وحمايتها من التقليد، فسوف تتقدم بخطوة على المنافسين وتحقق تفوقًا في السوق.

زيادة قيمة الشركة: الميزة التنافسية المستدامة تساهم في رفع قيمة الشركة وأسهمها عند المستثمرين، وتزيد من قيمة الشركة في أوساط المتخصصين. (احمد إبراهيم، 2017م، ص 70).

أبعاد الميزة التنافسية :

إن الميزة التنافسية هي العامل الذي يجعل الشركة أو المؤسسة قادرة على التفوق على منافسيها في السوق. يمكن تحديد الميزة التنافسية عبر عدة أبعاد أساسية مثل التكلفة، والمرونة، ورضا العملاء. فيما يلي تفصيل لهذه الأبعاد مع بعض المراجع التي قد تدعم الفهم(عبد الغفور، 2015م، ص 99):

الميزة التنافسية من خلال التكلفة:

التكلفة المنخفضة: تتعلق بتقديم المنتجات أو الخدمات بأسعار أقل من المنافسين مع الحفاظ على الجودة. الشركات التي يمكنها تقليل تكاليفها بشكل مستمر دون التأثير على الجودة، تكتسب ميزة تنافسية كبيرة.

الابتكار في العمليات: الشركات التي تتبنى تقنيات جديدة لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، مثل الأتمتة، قد تتمكن من الحفاظ على أسعار أقل.

الاستفادة من الحجم:

الشركات الكبيرة قد تتمكن من تحقيق وفورات الحجم (Economies of Scale) وتقليل التكاليف مقارنة بالشركات الأصغر.

الميزة التنافسية من خلال المرونة:

القدرة على التكيف: الشركات التي تستطيع تعديل استراتيجياتها بسرعة لمواجهة التغيرات في السوق أو في احتياجات العملاء تكتسب ميزة تنافسية.

المرونة في الإنتاج: القدرة على تغيير الخطوط الإنتاجية أو تعديل المنتجات بسهولة لتلبية متطلبات مختلفة أو لتطوير منتجات جديدة تلبي حاجة السوق.

الاستجابة السريعة للمواقف الطارئة: مثل الأزمات أو تغيرات البيئة الاقتصادية.

الميزة التنافسية من خلال رضا العملاء:

الجودة والخدمة: الشركات التي تركز على تقديم خدمة عالية الجودة وتحقيق مستوى عالٍ من رضا العملاء تكتسب سمعة قوية في السوق.

التفاعل مع العملاء: تساهم ممارسات مثل تخصيص المنتجات أو تقديم تجارب مخصصة للعملاء في زيادة الرضا.

العلاقة الطويلة الأمد: الشركات التي تبني علاقات قوية ومستدامة مع عملائها تكون أكثر قدرة على الحفاظ على قاعدة عملاء وفية.

التفاعل عبر القنوات المختلفة: يمكن للابتكار في طريقة تقديم الخدمات والمنتجات عبر منصات متعددة (مثل الإنترنت، والخدمات الشخصية) أن يسهم في تحسين رضا العملاء.

كل بعد من هذه الأبعاد يساهم في تحقيق ميزة تنافسية للشركة، ويمكن أن تتداخل هذه العوامل فيما بينها.

الجانب العلمي:

مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع الطلاب في كلية التجارة على مستوى الفرقة الثالثة بكالوريوس إدارة الأعمال، كلية التجارة إحدى كليات جامعة النيلين وتضم عدد كبير من الطلاب مقارنة بالكليات الأخرى.

عينة الدراسة:

تم اختبار عينة قصدية من طلاب الفرقة الثالثة الممتحنين فعلياً بمركز شندي بلغت (100) طالب من مجموع الطلاب الموزعين لدى المركز والبالغ عددهم (145) طالب تم إعداد (100) استمارة وزعت من قبل الباحثان للقدرة على توضيح الفقرات للمستجيبين في حالة وجود أي إشكالية وتم إعطاء الوقت الكافي للمستجيبين للحصول على بيانات دقيقة تم استرداد (85) استمارة وبعد إجراء عملية الترميز وجد ان هنالك عدد (5) استمارات غير صالحة لتكون عدد الاستمارات المعتمدة في التحليل (80) استمارة .

أدارة الدراسة:

قد اشتملت على ثلاث محاور:

المحور الأول: تمثل بالمعلومات الشخصية ذات الصلة بأفراد العينة (العمر، التخصص العلمي، عدد سنوات الدراسة بالجامعة)

المحور الثاني: اشتمل على الفقرات المتعلقة بالمتغير المستقل (جودة الخدمة) وقد تكونت من (9) فقرات تم من خلالها قياس المتغير.

المحور الثالث: اشتمل على الفقرات المتعلقة بالمتغير التابع (الميزة التنافسية) وقد تكونت من (10) فقرات غطت المتغير بالكامل وللوصول الي مدى ملائمة الاستبانة لما صممت إليه تم اختبار الصدق والثبات لاستمارة الدراسة من خلال الاتي:

الصدق الظاهري:

تم عرض استمارة الاستبيان على عدد من المحكمين المختصين في مجال الدراسة وتم الأخذ في ملاحظات وآراء السادة المحكمين من خلال حذف بعض الفقرات وإعادة صياغة البعض الأخر لتكون استمارة الاستبانة في صيغتها النهائية تتلاءم مع طبيعة الدراسة والغرض الذي أعدت من أجله.

ثبات الاستبانة:

تم احتساب ثبات فقرات الاستبانة باستخدام الطريقة الإحصائية كرو نباخ إلفا والجدول أدناه يبين معامل كرونباخ ألفا لكافة متغيرات الدراسة.

جدول رقم (1) معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة

الأبعاد	معامل كرونباخ ألفا	الصدق
الملموسية	0.677	0.855
الاعتمادية	0.803	0.850
الاستجابة	0.676	0.544
الميزة التنافسية	0.797	0.944
الإجمالي	0.825	0.855

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من خلال الجدول أعلاه يتضح إن جميع متغيرات الدراسة الأساسية تتمتع بمعدل ثبات مقبول بعد أن وصل إجمالي معدل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة ككل (0.825)هذا ما يدل دقة فقرات الاستبانة وإمكانية الوثوق بها. كما ويتضح من معامل الصدق إن المقياس يمكن أن يقيس ما وضع لقياسه بعد أن بلغ إجمالي معامل الصدق لجميع الأبعاد (0.855) .

عرض وتحليل نتائج فقرات استبانة الدراسة:

تسعى الدراسة الى تقديم رؤية شمولية عن طبيعة متغيرات الدراسة من خلال تحليل أراء المستجيبين في كلية التجارة بمركز شندي، أجريت عملية التحليل الإحصائي لجميع فقرات الدراسة لوصف وتشخيص أهمية متغيرات الدراسة من جهة ولإيجاد علاقة الارتباط والتأثير بين جودة الخدمة والميزة التنافسية.

وصف تشخيص أهمية متغيرات الدراسة:

يتم هنا وصف وتشخيص أهمية أبعاد الدراسة بالنسبة لطلاب كلية التجارة بمركز شندي المتمثلة في جودة الخدمات، الميزة التنافسية من خلال بعض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت التي أجريت على فقرات الاستبانة حيث وصلت الى (19) فقرة وكما يأتي:

عرض وتحليل نتائج المتغير المستقل جودة الخدمة:

البعد الأول: عرض وتحليل نتائج فقرات الملموسية

جدول رقم (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مفردات عينة الدراسة على فقرات المتغير المستقل (الملموسية)

الملموسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق	النتيجة
تسعى إدارة الجامعة الي توفير الخدمات الطلابية بشكل مريح	2.77	0.70	75 %	مرتفع
تستخدم إدارة الجامعة أجهزة ومعدات حديثة ومتطورة في تقديم برامجها الأكاديمية	3.01	0.70	85 %	مرتفع
تتم بسهولة مقابلة أي مسؤول في إدارة الجامعة والكليات	2.90	2.50	40 %	منخفض
المؤشر الكلي	4.53	0.90	65 %	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2024م

الجدول أعلاه يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق لفقرات الملموسية بالمركز، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.53) بانحراف معياري قدره (0.90) مع وجود اتفاق كلي بنسبة (65 %) في إجابات أفراد العينة، كما بلغ متوسط الفراق بين المتوسط الحسابي لهذا البعد وقيمة الاختبار المعتمد وهو الوسط النظري (3) بفارق (87,0) ، وما يعزز هذه النتيجة الفقرة الثانية (تستخدم إدارة الجامعة أجهزة ومعدات حديثة ومتطورة في تقديم برامجها الأكاديمية) التي حصلت على نسبة اتفاق عالي وصلت الى (85 %) بمتوسط حسابي (3.01) وبانحراف معياري (0.70)، كما وان جميع الفقرات حققت نتيجة مرتفعة قياساً بالوسيط النظري ماعدا الفقرة الثالثة (تتم بسهولة مقابلة أي مسؤول في إدارة الجامعة والكليات) فقد كان هناك انخفاض في المتوسط الحسابي عن المتوسط النظري بعد أن بلغ المتوسط الحسابي (2.90) .أبان نسبة الانخفاض عن المتوسط النظري (0.18) مما يدل على أن مقابلة المسؤولين في إدارة الجامعة والكليات لا تتم بسهولة.

البعد الثاني: عرض وتحليل نتائج فقرات الاعتمادية

جدول رقم (3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مفردات عينة الدراسة على فقرات المتغير المستقل (الاعتمادية)

الاعتمادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق	النتيجة
لدى الطلاب قناعة بان الخدمات المقدمة كافية لحاجاتهم	2.66	0.50	78 %	مرتفع
يستجيب العاملون بالجامعة لطلبات واحتياجات الطلاب	3.00	0.70	77 %	مرتفع
لدى الطلاب قناعة بان الخدمة المقدمة لهم مطابقة لتوقعاتهم	3.20	0.80	90 %	مرتفع
المؤشر الكلي	2.80	0.77	75 %	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2024م

مـن خـلال الجـدول أعـلاه يتضـح أن إدارة الجامعـة جـادة في تقديـم خدمـات تسـاعد في تحقيـق رضـا الطـلاب لتفـادي المشـاكل التـي تتعلـق بسـمعة وانتقـال الطـلاب الي جامعـات أخـرى لان الطـلاب هـم رأس المـال الفكـري والمـالي. حيـث بلـغ المتوسـط الحسـابي العـام (2.80) بانحـراف معيـاري قـدره (0.77) ووصلـت نسـبة الاتفـاق الكليـة الي (75 %) أي إن هنـاك نتيجـة مرتفعـة تـدل عـلى اعتـماد إدارة الجامعـة عـلى تقديـم خدمـات للطـلاب في الوقـت والمـكان والجـودة المناسـبة بالنسـبة للطالـب، مـا يؤكـد هـذه النتيجـة ارتفـاع المـؤشر الـكلي للمتوسـط الحسـابي عـن قيمـة الاختبـار المعتمـد بمقـدار (0.85)، أمـا عـلى مسـتوى الفقـرات فقـد عـززت الفقـرة الثالثـة المتمثلـة بـ (لـدى الطـلاب قناعـة بـان الخدمـة المقدمـة لهـم مطابقـة لتوقعاتهـم) بعـد ان حققـت أعـلى متوسـط حسـابي بلـغ (3.20) بانحـراف معيـاري (0.80) وبنسـبة اتفـاق (90 %) لأفـراد العينـة مـما يـدل عـلى وجـود اتفـاق حـول اعتـماد إدارة الجامعـة عـلى تقديـم خدمـات تعليميـة مطابقـة لتوقعـات طلابهـا.

البعد الثالث: عرض وتحليل نتائج فقرات الاستجابة

جـدول رقـم (4) المتوسـط الحسـابي والانحـراف المعيـاري لإجابـات مفـردات عينـة الدراسـة عـلى فقـرات المتغـير المسـتقل (الاسـتجابة)

الاستجابة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق	النتيجة
يسـتجيب العاملـين بالجامعـة عـلى نحـو سريـع لأسـئلة الطـلاب واستفسـاراتهم	3.22	0.85	70 %	مرتفع
ينتظـر الطـلاب بالجامعـة وقـت طويـر للحصـول عـلى الخدمـات	3.10	0.90	77 %	مرتفع
يتميـز العاملـين بالجامعـة بسرعـة الـرد عـلى شـكاوي الطـلاب	2.33	0.50	40 %	منخفض
المؤشر الكلي	3.20	70 %	60 %	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2024م

مـن خـلال الجـدول أعـلاه يتضـح أن إدارة الجامعـة تـدرك أن الفـترة التـي يقضيهـا الطـلاب في انتظـار الحصـول عـلى الخدمـة تؤثـر سـلباً عـلى إدراكاتـه لـلأداء الفعـلي وانطباعاتـه حـول الكليـة ومسـتوى الجـودة في خدماتهـا ولذلـك ينبغـي عـلى الاسـتجابة وبشـكل فـورى لطلبـات طلابهـا حتـى لا تتعـرض لخطـر فقـدان سـمعتها حيـث بلـغ المتوسـط الحسـابي العـام (3.20) بانحـراف معيـاري (0.70) ووصلـت نسـبة الاتفـاق الكليـة إلى (60 %) أي هنـاك نتيجـة مرتفعـة تـدل عـلى اهتـمام الجامعـة بطلبـات طلابهـا، أمـا عـلى مسـتوى الفقـرات فقـد عـززت الفقـرة الأولى المتمثلـة بـ (يسـتجيب العاملـين بالجامعـة عـلى نحـو سريـع لأسـئلة الطـلاب واستفسـاراتهم) بعـد أن حققـت أعـلى متوسـط حسـابي بلـغ (3.22) بانحـراف معيـاري(0.85) وبنسـبة اتفـاق (70 %) لأفـراد العينـة مـما يـدل عـلى أن إدارة الجامعـة والكليـة تسـتجيب بسرعـة للوقـوف عـلى مسـببات الانحرافـات ومعالجتهـا عـن طريـق التغذيـة

المرتدة المتمثلة في تزويد معلومات إلى الجهات المختصة من أن التنفيذ لم يطابق المخطط، ومن خلال المؤشرات تبين أن العاملين بالجامعة لا يقومون بسرعة الرد على شكاوي الطلاب بعد أن بلغ المتوسط الحسابي (2.33) بانحراف معياري (0.50) ونسبة اتفاق (40 %) ولذلك ينبغي على العاملين بالجامعة أن يستجيبوا بسرعة على شكاوي الطلاب.

عرض وتحليل نتائج المتغير التابع (الميزة التنافسية):

تم قياس أهمية متغير الميزة التنافسية من خلال تفسير النتائج المتعلقة بالفقرات الخاصة بالمتغير، اشتمل المتغير التابع على (10) فقرات، وقد أجريت عملية التحليل لإجابات المستجيبين للقدرة على الخروج بتشخيص دقيق لكل فقرة وكانت النتائج كما موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مفردات عينة الدراسة على فقرات المتغير التابع (الميزة التنافسية)

الميزة التنافسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق	النتيجة
تسعي الجامعة لتخفيض تكلفة الخدمة التي تقدمها دون الإخلال بالجودة	3.91	0.73	% 79	مرتفع
تستخدم الجامعة التقنية للتقليل من الأخطاء في العمل	3.00	0.65	% 77	مرتفع
يمنح انتهاج الجامعة المرونة صورة ذهنية طيبة لدي الطلاب	3.23	0.97	% 79	مرتفع
تعتمد الجامعة معايير الجودة العالمية في تقديم الخدمات للطلاب	2.06	0.2	% 52	منخفض
تضع الجامعة لنفسها معايير تميزها عن الجامعات الأخرى	3.16	0.59	% 70	مرتفع
تلتزم الجامعة بتقديم خدمات طلابية بالأسعار المناسبة	3.55	0.76	% 69	مرتفع
تحقق سياسية الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية رضا الطلاب	3.48	0.89	% 70	مرتفع
تحرص الجامعة على جودة خدماتها وبرامجها الأكاديمية	4.07	0.70	% 80	مرتفع
تحافظ الجامعة على صورتها الذهنية الطيبة لدى الطلاب	3.55	0.78	% 71	مرتفع
تعتمد إدارة الجامعة على التدريب والتطوير لضمان جودة أداء العاملين	3.06	0.94	% 70	مرتفع
المؤشر الكلي	3.31	0.70	% 75	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2024م

الجدول أعلاه يعرض النتائج المتعلقة بفقرات الميزة التنافسية من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق والنتيجة الكلية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.31) بانحراف معياري (0.70) ونسبة اتفاق في أراء المستجيبين وصلت الى (75 %) ما يعكس حالة اتفاق على المتغير التابع لتصل النتيجة العامة الى نتيجة مرتفعة، كما بلغ متوسط الفرق بين المتوسط الحسابي لهذه البعد وقيمة الاختبار المعتمدة وهو الوسط الافتراضي (3) بفارق (3.31) أي أن هناك تحسن في الميزة التنافسية، أما على مستوى الفقرات التي تدعم هذه النتيجة فقد سجلت فقرة (تحرص الجامعة على جودة خدماتها وبرامجها الأكاديمية) متوسط حسابي بلغ (4.07) بانحراف معياري قدرة (0.70) ونسبة اتفاق في الآراء وصلت الى (80 %) مما يدل على اهتمام الجامعة بتقديم خدمات وبرامجها الأكاديمية بالجودة. أما أقل الفقرات مستوى إجابة فقد كانت (تعتمد الجامعة معايير الجودة العالمية في تقديم الخدمات للطلاب) فقد سجلت متوسط حسابي (2.06) بانحراف معياري قدرة (0.2) ونسبة اتفاق (52 %) ما يدل على أن الجامعة لا تعتمد معايير الجودة العالمية في تقديم خدماتها للطلاب.

اختبار فرضيات الدراسة وتحليل علاقة الارتباط والتأثير:

تهدف هذه الفقرة اختبار فرضيات الدراسة، وعرض علاقات الارتباط والتأثير وتحليلها ويوضح الجدول أدناه المؤشرات التي يكمن من خلالها الاستدلال حول العلاقة والتأثير للتعرف على مدى صحة الفرضيات.

الجدول (6) المؤشرات التي توضح العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة		المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة () المحسوبة	قيمة الدالة المحسوبة
جودة الخدمات	الملموسية	الميزة التنافسية	0.50**	53.0	15.8**	030.0
	الاعتمادية		0.56*	72.0	04.6*	710.0
	الاستجابة		0.51**	12.0	09.8**	120.0
الكلي	X	Y	0.60**	62.0	03.11**	230.0

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2024م

*تدل على ارتباط وتأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (0.05).

**تدل على ارتباط وتأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (0.01).

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة بين جودة الخدمة والميزة التنافسية، تبين من خلال المؤشرات الواردة أعلاه ان قيمة الدالة المحسوبة بلغت (0.032) وبهذا تكون أقل من الدالة المعتمدة (0.05) وقد أكدت المؤشرات على وجود علاقة ارتباط قوية بين متغيرات الدارسة بعد وان بلغت قيمة معامل الارتباط (0.60**) مما يدل على ان الاهتمام بجودة الخدمة من قبل إدارة الجامعة سوف يؤدي الي تحسين الميزة التنافسية وما يعزز هذه الإجابة قيمته معامل التحديد البالغة (0.26) أي ان (26 %) من التطور الحاصل بأداء الجامعة وكمية الخرجين يعود على الاهتمام بجودة الخدمة. كما تبين ان قيمة () المحسوبة (11.30**) عند مستوي دالة (0.01) مما يدل على ان هناك تأكيد لجودة الخدمة على تحسين الميزة التنافسية والمؤشرات الواردة أعلاه تثبت صحة الفرضية الرئيسية .

الفرضية الفرعية الأولي: توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية بين الملموسية والميزة التنافسية من خلال تحليل البيانات أظهرت النتائج ان مستوى الدالة المحسوبة (0.030) أي اقل من الدالة المعتمدة (0.05) وتأكد على قوة العلاقة بين المتغيرين مما يدل علي أن إدارة الجامعة تستخدم أجهزة ومعدات حديثة ومتطورة في تقديم برامجها الأكاديمية وما يعزز هذه الإجابة قيمة معامل التحديد البالغة (0.50**) أي إن (50 %) من التطور الحاصل بأداء الجامعة يعود على اهتمام إدارة الجامعة بجودة الخدمة ووصلت قيمة () المحسوبة (8.51**) عند مستوي دالة (0.01) مما يدل ان هنالك تأكيد لجودة الخدمة على الميزة التنافسية من خلال المعطيات الواردة أعلاه يتم قبول الفرضية.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة أثر ذو دلالة إحصائية بين الاعتمادية والميزة التنافسية، اتضح من خلا تحليل البيانات ان مستوى الدالة المحسوبة (0.017) وقد كان معامل الارتباط (0.56*) ويعد ارتباط إيجابي يؤكد العلاقة بين الاعتمادية والميزة التنافسية ويتضح من خلال معامل التحديد البالغة (0.27) أي إن (27 %) من التحسين الحاصل بأداء الجامعة يعود على الاهتمام بمواعيد الدراسة والامتحانات والنتائج والالتزام من قبل العاملين بالجامعة في تقديم الخدمات في الأوقات المحددة والإنجاز الدقيق لها ووصلت قيمة () المحسوبة (6.40*) عندي مستوي دالة (0.05) مما يدل على ان هنالك تأثير للاعتمادية على تحسين الميزة التنافسية من خلال المعطيات الواردة أعلاه يتم قبول الفرضية.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية بين الاستجابة والميزة التنافسية، يتضح من المؤشرات الواردة في الجدول أعلاه ان مستوي الدالة المحسوبة (0.021) أي اقل من الدالة المعتمدة (0.05) كما وأشارت النتائج على وجود علاقة قوية إذ بلغ معامل الارتباط (0.51**) مما يدل على أهمية استجابة العاملين في الجامعة لاحتياجات الطلاب بشكل فوري والاستعداد الدائم لمساعدة الطلاب كما بلغ معامل التحديد البالغة (0.21) أي إن (21 %) من التطور الهائل بأداء الجامعة يعود لاستجابة إدارة الجامعة والكلية لاحتياجات الطلاب، ووصلت قيمة () المحسوبة (8.90**) عند مستوي دالة (0.01) مما يدل على ان هناك تأثير لجودة الخدمة على الميزة التنافسية من خلال المعطيات الواردة أعلاه يتم قبول الفرضية.

الخاتمة:

انطلاقاً مما سبق يقترح الباحثان على هذا النوع من المؤسسات حتى تضمن ميزه تنافسيه قويه وذلك من خلال تجهيز المراكز بالوسائل الحديثة، ودعم الخدمات المقدمة من هذه المراكز كتوفير مياه صحه شرب للطلاب وتهيئه القاعات من حيث التهوية وإعداد دورات تدريبيه للموظفين تجعلهم أكثر قدره على التعاطف مع الطلاب أو تجعلهم على الأقل قادرين على تقديم الخدمة بطريقه غير نمطيه خصوصاً في ظل هذا الوضع الاستثنائي، وأيضاً دعم ثقه الطلاب بالخدمات المقدمة لهم عن طريق استخدام مهارات الاتصال وابدأ سلوك إيجابي فهذا سيؤدي لتعزيز الثقة وضمان ولاء الطلاب الأمر الذي سيجعل الطلاب المحور الرئيسي الذي يدور حوله تقديم الخدمة.

النتائج:

- أثبتت الدراسة إن الميزة التنافسية تتركز على اهتمام إدارة الجامعة والكلية برغبات وتوقعات طلابها وذلك بتسخير كل إمكانياتها لتحليلها وضمها لبرامجها وتقديم خدمات تتوافق مع توقعاتهم وتشبع احتياجاتهم.
- تبين ان التغيير الإيجابي في جودة الخدمات قد أحدث تغيير فعلى وإيجابي في الميزة التنافسية.
- الإدارة العليا بالجامعة قد استفادت من جودة الخدمة المتمثلة في (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة) في تعزيز وضعها التنافسي.

التوصيات:

- ينبغي المحافظة وتعزيز الوضع التنافسي لأهميته في تعزيز جودة الخدمة من خلال (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة).
- ينبغي الوصول لمعرفة سبب عدم تعزيز الوضع التنافسي من قبل إدارة الجامعة في تفعيلها مع جودة الخدمة المتمثلة في (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة)
- التأكيد للإدارة العليا للجامعة علي المحافظة على الميزة أو الوضع التنافسي التي أحدثت تغير إيجابي في جودة الخدمة في الجامعة.

المصادر والمراجع:

(1) أبو النصر، مدحت محمد، إدارة الجودة الشاملة في مجال الخدمات، ط1 (القاهرة: مطبعة النيل العربية، 2008م)

(2) أحمد إبراهيم سعيد حسن، أثر ممارسات إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة ميدانية في شركات الأدوية الأردنية حسب حجم الشركات، رسالة ماجستير منشورة في إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2017م.

(3) أيمن حسن الديراوي، الدور الوسيط لجودة الخدمة المدركة في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وولاء العملاء، دراسة عينة من شركات جوال، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (20)، العدد (2)، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: 2019م).

(4) ثائر فارس عبدالله الجنابي، الدور الوسيط لجودة الخدمة المدركة في تحديد أثر الاتصالات التسويقية في الميزة التنافسية، دراسة من وجهة نظر الزبائن لعينة من المصارف التجارية الخاصة في بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، (الخرطوم: جامعة النيلين، 2017م).

(5) الربيعاوي، سعدوت محمود، وأخرون، سلسة الإمداد التسويقية، (عمان: دار الغيداء للنشر والتوزيع، 2010م)

(6) السلمي، على، إدارة الموارد البشرية، (عمان: دارة الغريب للطباعة والنشر، 1998م)

(7) سمير احمد، محمود، الإدارة الاستراتيجية وتنمية الموارد البشرية الطبعة الأولى، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009م)

(8) السويسي، يوسف، درجة ممارسة الكليات لتقنية في محافظات غزة لإداري التميز وعلاقات بالميزة التنافسية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015م.

(9) شياع، عبد الأمير، أثر عناصر أبعاد جودة الخدمة المصرفية على سلوك الزبائن في اختيار المصارف التجارية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد3، العدد10، 2016م.

(10) الصميدعى، محمود، عثمان، ردينة، التسويق الاستراتيجية، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2011م)

(11) الطائي، يوسف حجيم وأخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، ط1، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر، 2009م)

(12) الطائي، يوسف حجيم، العبادي، هاشم فوزي، التسويق الإلكتروني، (عمان: دار الوراق للطباعة والنشر، 2009م)

(13) عبد الغفور، صالح عبد الحكيم، متطلبات إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في جامعات قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، 2015م

(14) عبد القادر، إبراهيم وآخرون، جودة الخدمة وأثرها على ولاء العملاء، دراسة تطبيقية على بعض المصارف السودانية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016م

(15) عبود، سالم محمد، قياس أبعاد جودة الخدمة المصرفية من وجهة نظر الزبائن باستخدام مدخل الفجوات، المجلة العراقية، لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد6، العدد1، 2014م

(16) عميش، عائشة، "مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية"، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 10-9 نوفمبر 2010م

(17) كامل شكير الوظيفي، عدنان شمخي جابر، عباس خضر عباس، جودة الخدمة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة تحليلية لآراء عينة من الزبائن والعاملين في شركة توزيع المنتجات النفطية هيأة توزيع الفرات الأوسط، مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد 27، العدد 2، جامعة بابل كلية الإدارة والاقتصاد: 2019م.

(18) لقمان، بثينة، تأثير معايير جودة الخدمات في رضا الزبائن، دارسة ميدانية في الشركة العامة الاتصالات وبريد نينوى، مجلة تنمية الرافدين، العدد109، مجلد 34، 2012م

(19) مجدي كمال حسن صديق، دور إدارة جودة الخدمة في تحقيق رضا العملاء، دراسة حالة شركة أم تي ان للاتصالات، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013م)

(20) المسعودي، حيدر علي، إدارة تكاليف الجودة استراتيجيا، ط2، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010م).

(21) مصطفى عليان، أسس التسويق المعاصر، ط1، (عمان: دار صفاء للنشر،2009).

(22) نور الدائم الهادي عبد الله آدم، الدور الوسيط للقيادة في العلاقة بين تدريب الموارد البشرية وتحسين جودة الخدمة، بالتطبيق على شركة شيكان للتامين وإعادة التامين المحدودة، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم: جامعة النيلين، 2021م).

دور وسائل الرقابة الحديثة في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني
(دراسة ميدانية على عينه من المصارف السودانية2017 - 2020م)

د. عبد الرحمن عمر أحمد محمد أستاذ المحاسبة والتمويل المشارك – جامعة بحري

أ. مصطفي جمال مصطفي أحمدد. طالب دكتوراة - كلية الدراسات العليا – جامعة بحري

المستخلص:

تناولت الدراسة دور وسائل الرقابة الحديثة في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة ما إذا كان لوسائل الرقابة الحديثة دور في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني. هدفت الدراسة إلى اختبار مفهوم وسائل الرقابة الحديثة وانواعها. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لجمع البيانات والمعلومات من المدراء الماليين العاملين بالمصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أدى تبني نظام الرقابة الداخلية الى مساعدة المصرف في إدارة مخاطر الدفع الإلكتروني. أوصت الدراسة بضرورة التزام قسم المراجعة الداخلية في المصرف باستخدام الحاسوب في عملية الرقابة.

الكلمات المفتاحية: وسائل الرقابة الحديثة، مخاطر الدفع الإلكتروني، المصارف السودانية

The role of electronic in reducing electronic payment risks
(Field study a sample of Sudanese banks) (2017-2020AD)

Dr. Abdelrhman Omer Ahmed

A.Mustafa Gamal Mustafa

Abstract:

The study examined the role of modern means of control in reducing electronic payment risks. The problem of the study was to find out whether modern means of control has a role in reducing the risks of electronic payment. The study aims to test the concept of modern means of control and its types . The study used the analytical approach to collect data and information from financial managers working in Sudanese banks. The study reached several results including: adopting an internal control system helped the bank manage electronic payment risks , the study recommended that the internal audit department in the bank should commit to using the computer in monitoring peocess.

Keywords: modern means of control , electronic payment risks, Sudanese banks.

أولا : الاطار المنهجي :

التمهيد :

قد واجهت الدول العربية نقص في خدمات البنية التحتية لدولها مما جعلها تفكر في زيادة الأدوات والوسائل التي تجعلها تحقق ذلك، ولما كانت هذه الخدمات والبنية التحتية لا تمثل شيء نت الربحية بل أصبحت من الاشاء التي تمثل مشكلة للحصول على الإيرادات لتواجه تلك الخدمات وهي من الخدمات التي يجب على الدول أن توفرها لمواطنيها، ولذلك فكرت الدول والحكومات في إيجاد وسائل واليات تساعد في عمليات جمع الايرادات لتسهم في النمو الاقتصادي والتطور. لقدم أفرز التقدم التقني الهائل ومنذ انطلاق شبكة الانترنت في منتص التسعينات مما يعرف باسم العمل المصرفي الإلكتروني الذي يعتمد على المعالجة الإلكترونية للبيانات مما يوفر مزايا هائلة في مجال الكلفة حيث انخفضت التكلفة بشكل كبير ، وبالرغم من المزايا المتعددة للعمل الإلكتروني إلا أن هذا العمل مخوف بالمخاطر حيث أن هنالك ارتباط وثيق بين هذه العمليات الإلكترونية وأمن المعلومات والتي قد تؤدي إلى العبث في ارصدة العملاء ذاتها أو إجراء عمليات الدفع الالكتروني مبتكرة من خلال حسابات العملاء، ومن هذه التطورات السريعة التي فرضت وجودها في عالم الدفع الإلكتروني، فقد كان من الضروري القيام بدراسات واسعة توضح واقه هذه التقنيات ومدى تأثير الأسس الرقابية اللازمة عليها، خاصة بعد أنشاع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية واصبح تداولها بشكل وسيلة وسهلة للمستهلك للدفع دون حاجة للنقود ، حيث تعتبر الوسائل أكثر أمنا ولها مصداقية عالية أكبر من التعامل بالنقود، ولا يستلزم الامر إلا التأكد من صلاحيتها والتفويض على المبلغ المصروفة من خلال لحظة التبادل.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في توضيح ضرورية الأساليب الرقابية على نظم الدفع الالكتروني التي يقوم بها المصلحات الحكومية في السودان بغرض زيادة كفاءة وفعالية هذه الأساليب في تحقق الرقابة عليها ضمانا لنجاحها في تطوير الأنظمة الإلكترونية ، وتمحورت المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:

هل لوسائل الرقابة الحديثة دور في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني ؟

وتتفرع منه التساؤلات التالية:

1 - هل تنفيذ وسائل الرقابة الداخلية الحديثة يحد من مخاطر الدفع الإلكتروني؟

2 -هل تبني مفهوم الرقابة الإدارية الحديثة يساعد في الحد محاطر الدفع الإلكتروني ؟

أهمية الدراسة:

تأتى أهمية الدراسة من ناحيتين علمية وعملية:

1 - الأهمية العلمية:

تتبع أهمية الدراسة من ناحيتين علمية وعملية :

1 - الأهمية العلمية:

أ. ترسيخ دور وسائل الرقابة الحديثة و مخاطر الدفع الإلكتروني.

ب. تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في انها تتناول جميع وسائل الرقابة الحديثة وقدرة تلك الوسائل على ان تساعد في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني.

ج. تزويد المكتبات بمعلومات جديدة عن وسائل الرقابة الحديثة و مخاطر الدفع الإلكتروني.

2 -الأهمية العملية:

أ-مساعدة إدارات المصارف السودانية على تطبيق مفهوم نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الدفع الإلكتروني.

ب- إرشاد الإدارات ومساعدتهم في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني عن طريق تبني الحوكمه في المصارف السودانية.

ج- التعريف بأهمية تنفيذ وسائل الرقابة الحديثة حتى تواكب التغيرات التكنولجية الحديثة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف الاتية:

1. دراسة مفهوم الرقابة الداخلية الحديثة وتحديد أنواعها .
2. التعرف على مفهوم الرقابة الإدارية الحديثة كأ داه للحد من مخاطر الدفع الإلكتروني في المصارف السودانية.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

لتحقيق اهداف الدراسة يتم اختبار الفرضيات الاتية :

الفرضية الاولي : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الداخلية الحديثة ومخاطر الدفع الالكتروني.

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الإدارية الحديثة ومخاطر الدفع الالكتروني.

مصطلحات الدراسة :

وسائل الرقابة الحديثة ، مخاطر الدفع الالكتروني .

حدود الدراسة :

حدود الدراسة هي الاطار الذي يتحرك بداخلة الباحث لانجاذ الدراسة وتتمثل في الاتي :

1 -**الحدود المكانية** : المصارف السودانية

2 -**الحدود الزمانية** : من 2017 حتى العام 2020م

3 -**الحدود البشرية** : المراجعين الداخليين والخارجيين العاملين بالمصارف السودانية .

4 -الحدود الموضوعية :

تتثمل الحدود الموضوعية للدراسة في متغيرين رئسيين هما وسائل الرقابة الحديثة ومخاطر الدفع الإلكتروني وبالنسبة لوسائل الرقابة الحديثة فقد اعتمد الباحث على مفهوم وسائل الرقابة والمتمثلة في توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الرقابة الداخلية والحوكمه ومخاطر الدفع الالكتروني .

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفى لجمع البيانات والمعلومات من المراجعين الداخليين والخارجيين العاملين بالمصارف السودانية ، حيث يتم دراسة الحالة لفهم العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليلها بالطرق الائحصائية .

مصادر جمع البيانات :

هي الوسائل التي يستخدمها الباحث لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة وتتمثل مصادر البيانات في هذه الدراسة في الاتي:

1 - **المصادر الاولية:** تتمثل في استمارة الاستبانة.

2 - **المصادر الثانوية:** تتمثل في الكتب والدوريات والمجلات العلمية والانترنت والرسائل الجامعية.

متغيرات الدراسة:

يتمثل المتغير المستقل في وسائل الرقابة الحديثة و اما المتغير التابع فيتمثل في مخاطر الدفع الالكتروني.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة بدر الدين (2011م) [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب نظام الرقابة الداخلية العامة وعلى التطبيقات المستخدمة في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية وأثره على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية. مشكلة الدراسة تمثلت في الإجابة على التساؤلات التالية هل الالتزام بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية العامة وعلى التطبيقات يؤثر على أداء (كفاءة وفاعلية) نظام الرقابة الداخلية في بيئة النظم الإلكترونية. استخدمت الدراسة كل من المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية لم يعد مجرد مجموعة من الإجراءات والسياسات الثابتة والمحددة مسبقا من قبل الإدارة بل أداة ديناميكية مستمرة لتواكب التطورات المتسارعة للبيئة الإلكترونية. أوصت الدراسة بضرورة تعديل إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية الإلكترونية لأي منشاة أو بنك بصفة دورية بالتطورات التي تحدث في تكنولوجيا المعلومات العمل على تحديد معايير لتقييم نظام الرقابة الداخلية تأخذ في الاعتبار الأبعاد المختلفة لبيئة النظم الرقابية التي تعتمد على التشغيل الإلكتروني .

دراسة دعاك (2011م) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه في ضوء التطور التكنولوجي الهائل لدى الجهات محل الرقابة والذي يتمثل باستخدامها لنظم التشغيل الإلكتروني لمعالجة البيانات مما قد يؤثر على تقويم

النظام المحاسبي، وخلق بعض الصعوبات لدى المراجع الداخلي عند قيامه بعملية المراجعة الأمر الذي يستلزم ضرورة المعرفة بالتطبيقات الآلية المستخدمة. استخدم الباحث المنهج الاستقرائي لإختبار صحة الفروض والمنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة والتطور النظري لمفهوم مخاطر المراجعة الداخلية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني. تأتي أهمية الدراسة لمعرفة ودراسة ظاهرة مخاطر المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات. لتحقيق أهداف الدراسة صاغ الباحث الفرضيات التالية، هنالك علاقة إحصائية بين ازدياد مخاطر عدم التأكد من صحة البيانات المالية الإلكترونية والتأهيل الكافي للمراجع الداخلي، قلة خبرة المراجع الداخلي بنظم التشغيل الإلكتروني للبيانات يزيد من مخاطر الإجراءات المحاسبية بالإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة بالسودان. لا توجد علاقة بين استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية واجراءات المراجعة الداخلية الإلكترونية بالإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة بالسودان. تم إثبات صحة جميع هذه الفرضيات والتوصل إلى عدة نتائج وتوصيات من أهمها، لم يتغير مفهوم المراجعة في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، كمالم تتغير أهداف المراجعة في ظل هذه البيئة.

دراسة عمار (2013)[3] :

تناول الباحث أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المراجعة الخارجية ، حيث تمثلت مشكلة البحث في أنه بالرغم من أن تكنولوجيا المعلومات أتاحت العديد من الفرص والامتيازات والمزايا في مجال التشغيل للبيانات والمعلومات المحاسبية، فإنها تطرح العديد من التحديات الجديدة التي تفرض على مهنة المراجعة إيجاد حلول ووسائل مناسبة لمواجهتها.. هدف البحث إلى دراسة تطورات ومشاكل ومجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في المراجعة، بيان أهم انعكاسات التطور في تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية ومهنة المراجعة. لتحقيق أهدف البحث تم اختبار الفرضيات التالية: التشغيل الإلكتروني للبيانات يؤثر إيجابا على أداء المراجعة الخارجية ، تتطلب عمليات التجارة الإلكترونية تطوير النظم التقليدية لمراجعة البيانات المالية. لا تعتمد الشركات السودانية على المراجعة الإلكترونية في مراجعة العمليات المحاسبية الإلكترونية . تتطلب المراجعة الإلكترونية كفاءة مهنية عالية لا تتوفر لدى الكثير من مكاتب المراجعة الخارجية في السودان. توصلت الدراسة لعدة نتائج أثبتت صحة فرضيات الدراسة منها : أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات إيجابيا على أداء المراجعة الخارجية حيث ساعد على استخدام أساليب وأدلة مستحدثة تزيد من كفاءة وفاعلية أداء المراجعة الخارجية. بناءا على النتائج السابقة تضمن الدراسة توصيات منها: يجب على المراجعين الأخذ بعين الاعتبار اختلاف تأثير بيئة أنظمة المعلومات الإلكترونية على عملية المراجعة عن تأثير البيئة اليدوية.

ثالثا : الاطار النظري لوسائل الرقابة الحديثة :

مفهوم الرقابة الداخلية:

يتمثل مفهوم الرقابة الداخلية بأنه مجموع الضمانات التي تساهم في توجيه لمؤسسة وتهدف إلى ضمان المحافظة على الأصول ونوعية المعلومات وحمايتها، وتطبيق تعليمات الإدارة

والتدعيم وتحسين الأداء من جهة أخرى. تتضمن الرقابة الداخلية مجموع النظم الموضوعة من قبل الإدارة من أجل توجيه المعلومات كافة بالصيقة المطلوبة والفعالة واحترام السياسات الإدارية وحماية الأصول وضبط الدقة في البيانات المسجلة. ([4])

عرفت الرقابة الداخلية بأنها مجموعة من المقاييس والطرق التي تتبناها المنشأة بقصد حماية أصولها النقدية وغيرها. واختيار الدقة الحسابية لما هو مقيد في الدفاتر، وتخطيط التنظيم الإداري للمشروع، وكل ما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على السياسات اصوله، واختيار دقة حساباتها ودرجة الاعتماد عليها، وتنمية الكفاية الانتاجية وتشجيع الإدارية في الطريق المرسوم لها.([5])

عرفت الرقابة الداخلية بأنها الإطار العام للإجراءات المتخذة في نظام رقابة الإشراف على الأنشطة المختلفة سواء كانت انتاجية أو تسويقية أو مالية داخل المشروع. ([6]) وعرفت بأنها عملية متكاملة تنجز عن طريق أفراد الوحدة، ويتم تصميمها بقصد معالجة المخاطر، وتفير درجة معقولة من الاطمئنان.([7]) وعرفت بأنها الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية اصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية للتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الانتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة. ([8]) وعرفت أيضا بأنها عملية أو مجموعة من العمليات يؤثر فيها مجلس الإدارة والموظفون الآخرون، ومصممة لتوثيق تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف كل من فعالية وكفاءة العمليات وامكانية الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والقواعد المنظمة الملائمة.([9]) وعرفت الرقابة الداخلية بأنها: تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الاصول واختيار دقة البيانات المحاسبية، ومدى الاعتماد عليها. وتنمية الكفاية وتشجيع سير السياسات الإدارية في طريقها المرسوم.([10])

كما عرفت بأنها مجموعة من الضمانات التي تساعد في التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق لضمان الحماية لإبقاء الاصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرين وتحسين الأداء. ([11])

عرفت الرقابة الداخلية بأنها السياسات والإجراءات التي يتم من خلالها تحقيق أهدفا الشركة، والتي يجب أن يهتم بها مراقب الحسابات، حتى يستطيع الحكم على مدى قدرة الشركة محل المراجعة على تسجيل وتلخيص البيانات والأحداث التي قامت بها الشركة محل المراجعة. ويرى الباحثان مما سبق تعريف الرقابة الداخلية، على أنه مجموعة أوجه النشاط المستقلة داخل المشروع تنشئها الإدارة لكي تخدمها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر، لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية الاصول، من أجل تحقيق الهدف المتعلق لضمان الحماية لإبقاء الاصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرين وتحسين الأداء.

تنقسم الرقابة إلى التالي: ([12])

1/ الرقابة الادارية:

تختص وظيفتي التخطيط والتنظيم بتحديد الأهداف، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ الأهداف، ولكن التحديد والتنفيذ لا يكفيان، وإنما يجب على الإداري أن يتأكد أن الأهداف قد أمكن بلوغها وأن هذه هي وظيفة الرقابة، والرقابة هي الوظيفة التي تختص بالتحقق من أن الأهداف والخطط والسياسات والإجراءات أمكن تنفيذها كما سبق تحديدها ومن هنا ترتبط وظيفة الرقابة بوظيفة التخطيط حت يمكن اكتشاف الانحرافات وتحديد المسؤول عن الانحرافات، ولكي يتم هذا الأمر لابد من تحديد واضح للمسؤولية أو الواجبات، وبذلك ترتبط وظيفة الرقابة بوظيفة التنظيم.([13]) وهكذا، فإن الرقابة: هي وظيفة التأكد من الأنشطة التي توفر لنا النتائج المرغوبة، وإن الرقابة تتعلق بوضع هدف، وقياس الأداء واتخاذ الإجراء التصحيحي.

ويرى الإداريون المحدثون اليوم أن وظيفة الرقابة الإدارية ذات جانبين، يتعلق الجانب الأول منها بمتابعة النتائج المنبثقة عن الجهود المختلفة في المشروع وتصحيح الاختلافات أو الانحرافات عند حدوثها، أما الجانب الثاني فيتعلق بالرقابة على منجزات الأفراد أنفسهم من خلال وظيفة التوجيه والقيادة.

رابعاً : الإطار النظري لمخاطر الدفع الإلكتروني :

1-4 العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفية :

مر سير المصارف التجارية منذ بداية السبعينات عبر مرحلة مهمة من التطورات المستمرة، والتي يتوقع لها أن تستمر لسنوات أخرى قادمة . وقد كان من نتائج هذه التطورات تركها آثارا مميزة في حجم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية في عملها ومداها . وكان من بين التغيرات التي تركت آثارا مهمة في مخاطر العمل المصرفي ما يأتي : ([14])

التغيرات التنظيمية والإشرافية :

فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة، مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول المخاطرة ورأس المال، ومثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الأمر الذي كان له آثار إيجابية في المخاطر.

عدم استقرار العوامل الخارجية :

أدى عدم استقرار أسعار الفوائد، والذبذبة الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على اثر انهيار اتفاقية الى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى، خاصة المتعددة الجنسية منها، الى الأسواق ، المالية، اما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه الذبذبات، أو لتحقيق أرباح منها، الأمر الذي أدى الى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق . كما أدى عدم الاستقرار، والحاجات التي نتجت عنها، الى ابتداع المصارف (لمثل هذه الشركات) العديد من أدوات التغطية المستقبلية . وقد كان إبداع المصارف في هذا المجال، وتطويرها دوائر متخصصة في الهندسة

المالية، دليلا على براعة المؤسسات المصرفية، وقدرتها على التعامل مع المتغيرات، لكن هذا الإبداع نفسه أدى الى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت الى مخاطر المصارف.

المنافسة :

من مزايا المنافسة إجبارها المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين، ولا شك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل، لأنها تضيق الهوامش الربحية الى حدود قصيرة ((15)).

تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية :

تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها، أضاف الى مخاطر العمل المصرفي، وقد كان الخطر الذي واجهته المصارف، بمبلغ 5.1 مليار جنيه إسترليني، عندما انهارت السوق المالية العالمية في يوم الاثنين الأسود 7891/01/91م، التي تعهدت بتغطية إصدار أسهم شركة BP، أوضح مثال على مدى أثر مثل هذه الموجودات في مخاطر العمل المصرفي.

التطورات التكنولوجية :

من العوامل التي أثرت إيجابيا في تعرف مخاطر العمل المصرفي، وقياسه، و إدارته، التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة المصارف على تعرف مخاطرها، و إدارتها بطريقة أفضل، الى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني، و إدارة النقد . إلا أن هذه التطورات خلقت مخاطر جديدة، مثل مخاطر تصفية الدفعات ، في الوقت نفسه، التي كانت ثمرة استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني .

ثالثاً: انواع المخاطر المصرفية:

نظرا للمحيط البنكي وكذا طبيعة الأنشطة البنكية، فالمهام البنكية تتحمل مخاطر لا تعد ولا تحصى (مخاطر مالية؛ تنظيمية؛ تجارية؛) ، وفيما يلي، يمكن أن نشير إلى أهم مخاطر القطاع البنكي: (16)

- المخاطر الائتمانية
- مخاطر التشغيل
- المخاطر القانونية
- مخاطر التسعير
- مخاطر أسعار صرف العملات
- مخاطر الالتزام
- مخاطر الدول
- مخاطر السمعة
- المخاطر الاستراتيجية
- مخاطر الصيرفة الإلكترونية
- مخاطر العولمة
- مخاطر الإدارة

خامساً : إجراءات الدراسة الميدانية :

يتناول الباحثان في هذا الجزء وصفاً للطريقة والإجراءات التي إتبعت في تنفيذ الدراسة الميدانية، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينة الدراسة وطريقة إعداد أداتها وبيان الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى تحليل البيانات والتحقق من فرضيات الدراسة.

4 1 - مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثان إلى تعميم النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة عليها، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع المحاسبين ورؤساء الأقسام والمحللين الماليين والمدراء الماليين ومدراء الإدارات والمراجعين الداخليين العاملين ببنك فيصل الاسلامي ، بنك الخرطوم ، بنك النيلين ، بنك ام درمان الوطني.

لقد تم إختبار العينة بطريقة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، وتم توزيع (051) إستمارة، حيث إستجاب (051) فرداً من مجتمع الدراسة، أى ما نسبته (001 %) تقريباً حيث أعادو الإستمارات بعد ملئها بجميع المعلومات المطلوبة، حيث بلغ عدد المصارف السودانية التى تم توزيع الإستمارات عليها (4) مصارف.، كما يتناول الباحث تحليل البيانات الشخصية وبيانات الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الاساليب الاحصائية والاشكال البيانية، بالاضافة الى ذلك يتم إجراء مقارنة بين أهم نتائج الدراسة الميدانية ونتائج الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: البيانات الشخصية:

1. المؤهل العلمي:

الجدول (1)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	77	% 51.3
دبلوم عالي	23	% 15.3
ماجستير	44	% 29.3
دكتوراه	2	% 1.4
أخرى	4	% 2.7
المجموع	150	% 100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

الشكل (1/3/4)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

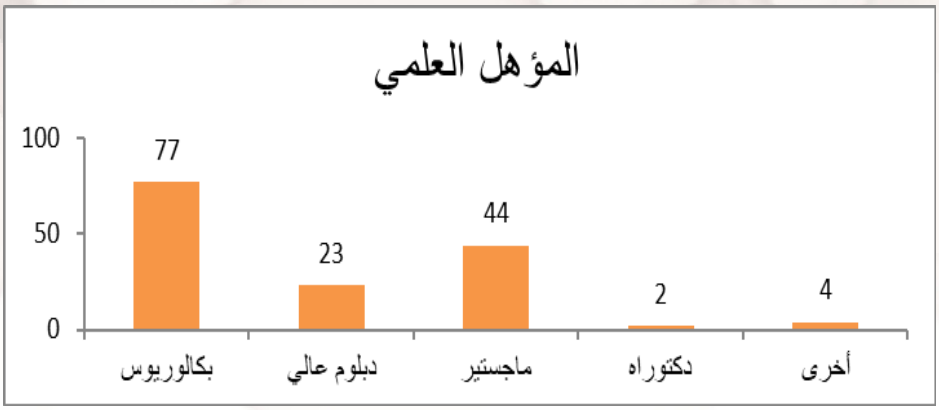

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من خلال الجدول (4/2/1) والشكل (4/2/1) ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، نجد أن بكالوريوس (77) مبحوث وبنسبة (51.3 %)، ودبلوم عالي (23) مبحوث وبنسبة بلغت (15.3 %) و (44) مبحوث ماجستير وبنسبة (29.3 %)، ودكتوراه (2) مبحوث وبنسبة بلغت (1.4 %)، ويوجد (4) مبحوث من حملة مؤهلات اخرى من العينة المبحوثة وبنسبة (2.7 %). وهذا يدل على أن إجاباتهم ستكون لها فائدة كبيرة بسبب تأهيلهم العلمي .

2. التخصص العلمي:

الجدول (2)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	69	% 46
ادارة اعمال	13	% 8.7
تكاليف ومحاسبة ادارية	45	% 30
دراسات مالية و مصرفية	14	% 9.3
نظم معلومات محاسبية	9	% 6
أخرى	0	% 0
المجموع	150	% 001

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

الشكل (2/3/4)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي

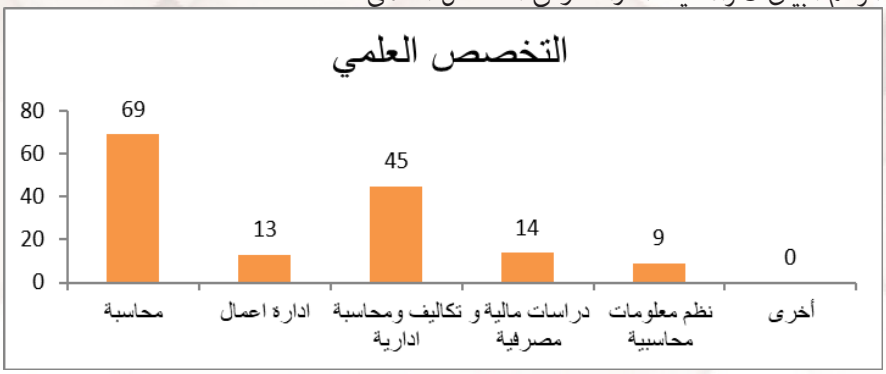

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من الجدول رقم (4/2/2) والشكل رقم (4/2/2) يلاحظ الباحثان ان أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي، عدد (69) مبحوث تخصص محاسبة وبنسبة (46 %)، وعدد (13) مبحوث تخصص ادارة أعمال وبنسبة (8.7 %)، كما تضمنت العينة على (45) مبحوث تكاليف ومحاسبة ادارية تخصص وبنسبة بلغت (30 %)، وعدد (14) فرداً تخصص دراسات مالية ومصرفية وبنسبة (9.3 %)، وعدد (9) مبحوث تخصص نظم معلومات محاسبية وبنسبة (6 %)، و لايوجد مبحوث من التخصصات أخرى من العينة المبحوثة. ويلاحظ الباحث أن النسب العالية من العينة تخصصهم محاسبة مما يدل علي معرفة مجتمع العينة بمجال الدراسة و إدلالتهم بإجابات أكثر صحة .

3.المسمى الوظيفي:

الجدول (3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المسمى الوظيفي

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
محاسب	97	% 52.7
رئيس قسم	61	% 10.7
مدير مالي	8	% 5.3
محلل مالي	21	% 8
مدير ادارة	31	% 8.6
مراجع داخلي	61	% 10.7
آخرى	6	% 4
المجموع	150	% 100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

الشكل (3/3/4)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق الوظيفة

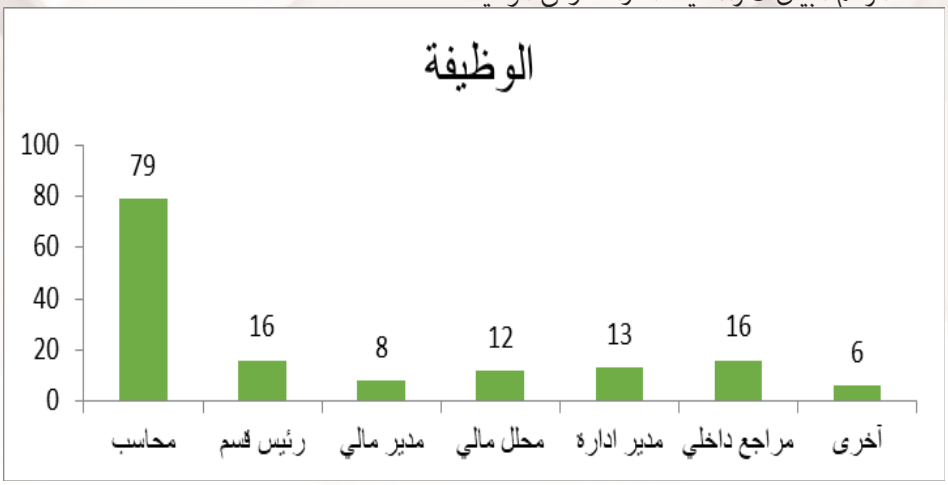

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) يلاحظ أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي، (79) مبحوث محاسب وبنسبة (52.7 %)، و (16) مبحوث رئيس قسم وبنسبة (10.7 %)، و(8) مبحوث مدير مالي وبنسبة (5.3 %)، و(12) مبحوث محلل مالي وبنسبة (8 %)، و(13) مبحوث مدير ادارة وبنسبة (8.6 %)، و(16) مبحوث مراجع داخلي وبنسبة (10.7 %) , وعدد (6) مبحوث آخرى وبنسبة (4 %) من العينة.ويلاحظ الباحثان أن النسب العالية من العينة تحت المسمى الوظيفي محاسب مما يدل علي معرفة مجتمع العينة بمجال الدراسة وإدلالتهم بإجابات أكثر دقة لخدمة أغراض هذا البحث.

4. سنوات الخبرة:

الجدول (4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	40	% 26.7
بين 5 الى 10 سنوات	32	% 21.3
بين 10 الى 15سنة	35	% 23.3
بين 15 الى 20سنة	31	% 20.7
20 سنة فآكثر	12	% 8
المجموع	150	% 100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

الشكل (5)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة

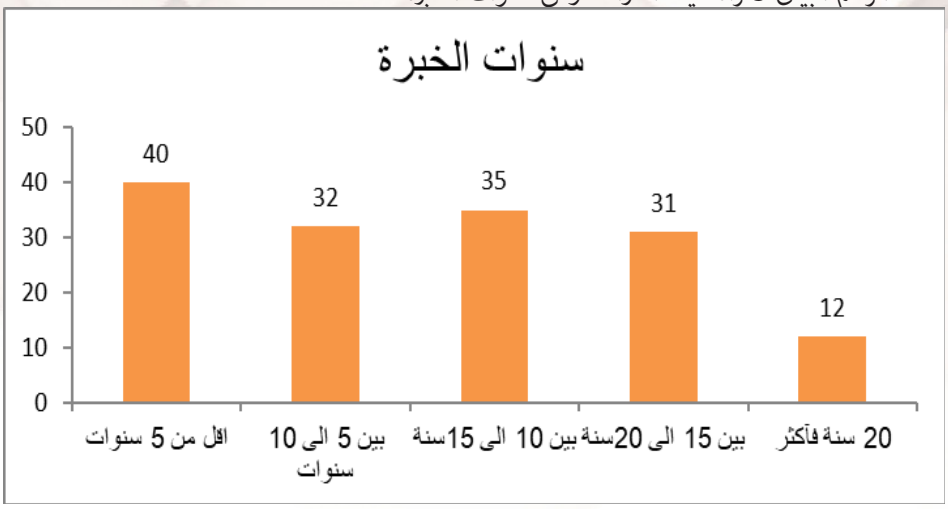

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من الجدول رقم (4/2/4) والشكل رقم (4/2/4) يتبين ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات خبرة كالآتي: (40) فرد سنوات خبرتهم اقل من 5 سنوات وبنسبة (26.7 %)، (32) فرداً وبنسبة (21.3 %) خبرتهم (من 6 الى 10سنوات)، و (35) فرداً وبنسبة (23.3 %) خبرتهم (من 10 الى15 سنوات)، و (31) فرداً وبنسبة (20.7 %) خبرتهم (من 15 الى20 سنوات)، و(12) فرداً وبنسبة (8 %) خبرته فوق 20 سنة. وهذا يدل على أن آرائهم ستكون مفيدة لأغراض البحث العلمي.

ثانياً: تحليل بيانات الاستبانة:

التحليل الوصفى لعينة الدراسة الميدانية:

لتطبيق اداة الدراسة لجأ الباحثان بعد تحكيم الاستبانة الى توزيعها على عينة الدراسة المقررة. بعد استلام استمارات الاستبانة من أفراد عينة الدراسة وقد تم تفريغ البيانات فى الجداول توطئة إدخالها فى البرنامج الاحصائى ((SPSS، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1، 2، 3، 4، 5) على الترتيب. وفيما يلى الجداول والرسومات والتكرارات البيانية والنسب المئوية لاجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضيات.

المحور الأول: «تأثير الرقابة الداخلية الحديثة علي دورها في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني »

يهدف هذا المحور لمعرفة تأثير الرقابة الداخلية الحديثة علي دورها في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني ولإختبار هذا المحور لابد من إتجاه أراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته .

الجدول (6)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي لعبارات المحور الأول

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	استخدام نظام الرقابة الداخلية يدعم المصرف في ادارة مخاطر الدفع الالكتروني.	6	% 4	11	% 3.7	52	% 7.61	75	% 83	15	% 43
2	تحديد الادوار و ا لمسئو ليا ت المختلفة المتعلقة بالرقابة الداخلية بالمصرف يحقق الحماية التقنية للدفع الإلكتروني.	3	% 2	9	% 6	12	% 41	36	% 24	45	% 63
3	يساعد مراقبة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ككل بإنتظام في الحد من مخاطر التوقيع الإلكتروني.	0	% 0	81	% 21	32	% 3.51	86	% 3.54	14	% 3.72
4	استخدام مجلس الإدارة لمبداء الشفافية والمسألة يساعد في إدارة مخاطر الدفع ا لإ لكتر و ني .	8	% 3.5	8	% 3.5	82	% 7.81	96	% 64	73	% 7.42

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
5	استخدام الميزانية التقديرية التشغلية في عملية الرقابة لايوثر على إدارة مخاطر الدفع الإلكتروني .	7	% 7.4	5	% 3.3	42	% 61	85	% 7.83	65	% 3.73
6	تساعد الميزانية التقديرية النقدية في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني .	6	% 4	9	% 6	52	% 7.61	26	% 3.14	84	% 23
7	استخدام المصرف لإسلوب الميزانية التقديرية التمويلية لايقلل من مخاطر الدفع الإلكتروني .	9	% 6	7	% 7.4	02	% 3.31	76	% 7.44	74	% 3.13
8	يؤدي تحليل بيئة التحكم الي الحد من مخاطر الدفع الالكتروني .	6	% 4	21	% 8	72	% 81	26	% 3.14	34	% 7.82

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من خلال الجدول (4/2/11) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على «تأثير الرقابة الداخلية الحديثة علي دورها في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني»

يلاحظ الباحثان في العبارة الأولى القائلة « استخدام نظام الرقابة الداخلية يدعم المصرف في ادارة مخاطر الدفع الالكتروني « نجد أن (108) مبحوث وبنسبة (72 %) من العينة يوافقون على ما جاء في العبارة، و (25) مبحوث وبنسبة (16.7 %) محايدون من العينة المبحوثة، بينما يوجد(17) مبحوث من العينة لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (11.3 %).

العبـارة الثانيـة: والتـي تنـص عـلى « تحديـد الادوار والمسـئوليات المختلفـة المتعلقـة بالرقابـة الداخليـة بالمـصرف يحقـق الحمايـة التقنيـة للدفـع الإلكـتروني .» نجـد أن (117) مبحـوث وبنسـبة (78 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون بلـغ عددهـم (21) مبحـوث مـن العينـة ويمثلـون (14 %) مـن العينـة المبحوثـة، ويوجـد(12) مبحـوث وبنسـبة (8 %) لا يوافـق.

العبـارة الثالثـة: والتـي تنـص عـلى « يسـاعد مراقبـة وتقييـم نظـام الرقابـة الداخليـة ككل بإنتظـام في الحـد مـن مخاطـر التوقيـع الإلكـتروني « نجـد أن (109) مبحـوث وبنسـبة (72.6 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون بلـغ عددهـم (23) مبحـوث مـن العينـة ويمثلـون بنسـبة (15.3 %) مـن العينـة، بينـما يوجـد (41)مبحـوث مـن العينـة لا يوافـق مـن العينـة المبحوثـة وبنسـبة (27.3 %).

أمـا العبـارة الرابعـة التـي تنـص عـلى « اسـتخدام مجلـس الإدارة لمبـداء الشـفافية والمسـألة يسـاعد في إدارة مخاطـر الدفـع الإلكـتروني» نجـد أن (106) مبحـوث بنسـبة (70.7 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (28) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (18.7 %)، ويوجـد (16) مبحـوث لا يوافقـون وبنسـبة (10.6 %) مـن العينـة المبحوثـة.

العبـارة الخامسـة:» اسـتخدام الميزانيـة التقديريـة التشـغلية في عمليـة الرقابـة لايوثـر عـلى إدارة مخاطـر الدفـع الإلكـتروني « نجـد أن (114) مبحـوث وبنسـبة (76 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (24) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (16 %) مـن العينـة المبحوثـة، و يوجـد (12) مبحـوث لا يوافـق مـن العينـة المبحوثةوبنسـبة (8 %).

العبـارة السادسـة:» تسـاعد الميزانيـة التقديريـة النقديـة في الحـد مـن مخاطـر الدفـع الإلكـتروني « نجـد أن (110) مبحـوث وبنسـبة (73 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (25) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (16.7 %) مـن العينـة المبحوثـة، و يوجـد(15) مبحـوث وبنسـبة (14 %) لا يوافـق مـن العينـة المبحوثـة.

العبـارة السـابعة:» اسـتخدام المـصرف لإسـلوب الميزانيـة التقديريـة التمويليـة لايقلـل مـن مخاطـر الدفـع الإلكـتروني « نجـد أن (114) مبحـوث وبنسـبة (76 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (20) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (13.3 %) مـن العينـة المبحوثـة، ويوجـد (16) مبحـوث لا يوافـق مـن العينـة المبحوثـة وبنسـبة (10.7 %).

العبـارة الثامنـة:» يـؤدي تحليـل بيئـة التحكـم الي الحـد مـن مخاطـر الدفـع الالكـتروني « نجـد أن (105) مبحـوث وبنسـبة (70 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (27) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (18 %) مـن العينـة المبحوثـة، و يوجـد(18) مبحـوث لا يوافـق مـن العينـة المبحوثـة وبنسـبة (12 %).

الجدول (7)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	استخدام نظام الرقابة الداخلية يدعم المصرف في ادارة مخاطر الدفع الالكتروني .	4.14	4	0.66	اوافق	1
2	تحديد الادوار والمسئوليات المختلفة المتعلقة بالرقابة الداخلية بالمصرف يحقق الحماية التقنية للدفع الإلكتروني.	4.04	4	0.69	اوافق	2
3	يساعد مراقبة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ككل بإنتظام في الحد من مخاطر التوقيع الإلكتروني.	3.88	4	0.98	اوافق	6
4	استخدام مجلس الإدارة لمبداء الشفافية والمسألة يساعد في إدارة مخاطر الدفع الإلكتروني.	3.79	4	0.59	اوافق	7
5	استخدام الميزانية التقديرية التشغلية في عملية الرقابة لايوثر على إدارة مخاطر الدفع الإلكتروني .	3.70	4	0.94	اوافق	8
6	تساعد الميزانية التقديرية النقدية في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني .	3.90	4	0.60	اوافق	5
7	استخدام المصرف لإسلوب الميزانية التقديرية التمويلية لايقلل من مخاطر الدفع الإلكتروني .	3.98	4	0.92	اوافق	4
8	يؤدي تحليل بيئة التحكم الي الحد من مخاطر الدفع الالكتروني .	4.00	4	0.74	اوافق	3

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من خلال الجدول (4/2/12) يلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الرابع التي تنص على فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.79-4.14) والمنوال (4) والانحراف المعياري يقع في المدى مابين (0.59 – 0.98) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي والموافقة.

المحور االثاني: « تأثير الرقابة الادارية الحديثة علي دورها في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني»

يهدف هذا المحور تأثير الرقابة الادارية الحديثة علي دورها في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني ولإختبار هذا المحور لابد من إتجاه أراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته.

الجدول (8)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي لعبارات المحور الثاني

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	قيام المصرف بتوفير التدريب اللازم للعاملين لملاحظة و تمييز الاخطار يحد من مخاطر تزوير بطاقة الدفع الالكتروني	12	% 8	10	% 6.7	41	% 9.3	52	34.7 %	26	% 41.3
2	اتخاذ اجراءات ترتيب خطوات العمل المصرفي يقلل من مخاطر الدفع الالكتروني .	61	% 10.7	7	% 4.7	36	% 42	50	33.3 %	14	% 27.3
3	يساهم تدوير الموظفين داخل المصرف في الحد من مخاطر التوقيع الالكتروني .	0	% 0	13	% 7.20	38	% 3.52	50	% 3.33	13	% 20.7
4	استخدام التوقيعات الالكترونية المشفرة يحد من مخاطر التوقيع الالكتروني .	8	% 5.3	23	% 3.51	23	% 3.12	64	% 7.03	14	% 3.72

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
5	يساعد استخدام الاجراءات الكافية لحماية حسابات العملاء في ضبط دفعيات المستهلك الالكتروني	9	% 6	21	% 8	52	% 7.61	55	% 7.63	94	% 7.23
6	الفصل بين المهام و المسئوليات داخل المصرف يحد من مخاطر الدفع الالكتروني	2	% 3.1	41	% 3.9	31	% 7.8	55	% 7.63	66	% 44
7	يتبع المصرف اجراءات الصيانة الدورية لتحقق الأمن و السلامة	6	% 4	8	% 3.5	81	% 21	95	% 3.93	95	% 3.93
8	يؤدي التأكد من الخطط و برامج المنشأة الي الحد من مخاطر الدفع الالكتروني	52	% 7.61	1	% 7.0	8	% 3.5	56	% 3.34	15	% 43

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من خلال الجدول (4/2/13) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على:» «» تأثير الرقابة الادارية الحديثة علي دورها في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني» :

يلاحظ الباحثان في العبارة الأولى القائلة « قيام المصرف بتوفير التدريب اللازم للعاملين لملاحظة و تمييز الاخطار يحد من مخاطر تزوير بطاقة الدفع الالكتروني . « نجد أن (114) مبحوث وبنسبة (76 %) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (14) مبحوث وبنسبة (9.3 %) محايد، يوجد (22) مبحوث وبنسبة (14.7 %) من لا يوافقون من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: والتي تنص على» اتخاذ اجراءات ترتيب خطوات العمل المصرفي يقلل من مخاطر الدفع الالكتروني « نجد أن (91) مبحوث وبنسبة (60.6 %) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، يوجد (36)مبحوث محايد وبنسبة (24 %) ، و يوجد (23) مبحوث لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (15.4 %).

العبـارة الثالثـة: والتـي تنـص عـلى « يسـاهم تدويـر الموظفـين داخـل المـصرف في الحـد مـن مخاطـر التوقيـع الالكـتروني « نجـد أن (81) مبحـوث وبنسـبة (54 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة ، أمـا المحايـدون بلـغ عددهـم (38) مبحـوث مـن العينـة ويمثلـون نسـبة (25.3 %) مـن العينـة، و يوجـد (69) مبحـوث لا يوافـق مـن العينـة المبحوثـة وبتسـبة (46 %).

أمـا العبـارة الرابعـة التـي تنـص عـلى « اسـتخدام التوقيعـات الالكترونيـة المشـفرة يحـد مـن مخاطـر التوقيـع الالكـتروني « نجـد أن (87) مبحـوث بنسـبة (58 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (32) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (21.3 %)، و يوجـد (31)مبحـوث لا يوافـق وبنسـبة (20.6 %) مـن العينـة المبحوثـة.

العبـارة الخامسـة:» يسـاعد اسـتخدام الاجـراءات الكافيـة لحمايـة حسـابات العمـلاء في ضبـط دفعيـات المسـتهلك الالكـتروني « نجـد أن (104) مبحـوث وبنسـبة (69.4 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (25) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (16.7 %) مـن العينـة المبحوثـة، و يوجـد(21) مبحـوث وبنسـبة (14 %) لا يوافقـون مـن العينـة المبحوثـة.

العبـارة السادسـة:» الفصـل بـين المهـام و المسـئوليات داخـل المـصرف يحـد مـن مخاطـر الدفـع الالكـتروني « نجـد أن (121) مبحـوث وبنسـبة (80.7 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (13) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (8.7 %) مـن العينـة المبحوثـة، و يوجـد(16) مبحـوث وبنسـبة (10.6 %) لا يوافقـون مـن العينـة المبحوثـة.

العبـارة السـابعة:» يتبـع المـصرف اجـراءات الصيانـة الدوريـة لتحقـق الأمـن و السـلامة « نجـد أن (118) مبحـوث وبنسـبة (78.6 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (18) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (12 %) مـن العينـة المبحوثـة، و يوجـد(14) مبحـوث وبنسـبة (9.3 %) لا يوافقـون مـن العينـة المبحوثـة.

العبـارة الثامنـة :» يـؤدي التأكـد مـن الخطـط و برامـج المنشـأة الي الحـد مـن مخاطـر الدفـع الالكـتروني» نجـد أن (116) مبحـوث وبنسـبة (77.3 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (8) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (5.3 %) مـن العينـة المبحوثـة، و يوجـد(26) مبحـوث وبنسـبة (17.4 %) لا يوافقـون مـن العينـة المبحوثـة.

الجدول (9)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	قيام المصرف بتوفير التدريب اللازم للعاملين لملاحظة و تمييز الاخطار يحد من مخاطر تزوير بطاقة الدفع الالكتروني	3.90	4	0.85	اوافق	3
2	اتخاذ اجراءات ترتيب خطوات العمل المصرفي يقلل من مخاطر الدفع الالكتروني .	4.04	4	1.22	اوافق	1
3	يساهم تدوير الموظفين داخل المصرف في الحد من مخاطر التوقيع الالكتروني .	3.88	4	0.89	اوافق	5
4	استخدام التوقيعات الالكترونية المشفرة يحد من مخاطر التوقيع الالكتروني .	3.79	4	1.10	اوافق	7
5	يساعد استخدام الاجراءات الكافية لحماية حسابات العملاء في ضبط دفعيات المستهلك الالكتروني	3.79	4	0.93	اوافق	8
6	الفصل بين المهام و المسئوليات داخل المصرف يحد من مخاطر الدفع الالكتروني	3.91	4	0.68	اوافق	2
7	يتبع المصرف اجراءات الصيانة الدورية لتحقق الأمن و السلامة .	3.90	4	0.58	اوافق	4
8	يؤدي التأكد من الخطط و برامج المنشأة الي الحد من مخاطر الدفع الالكتروني.	3.82	4	1.00	اوافق	6

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من خلال الجدول (41/2/4) يلاحظ أن الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني التي تنص على توضيح تاثير الرقابة الإدارية الحديثة على دورها في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني .

فـان الاوسـاط الحسـابية لـه تقـع في المـدى مـا بـين (40.4-97.3) والمنـوال (4) والانحـراف المعيـاري يقـع في المـدى مابـين (85.0 – 22.1) لجميـع العبـارات وحسـب المقيـاس الخـماسي ليكـرت فـان إجابـات المبحوثـين هـي المحايـدة والموافقـة.

ثانياً: إختبار الفرضيات:

سـيتم إسـتخدام أسـلوب الإنحـدار الخطـي البسـيط والمتعـدد واختبـار (t) لإختبـار الفرضيـات لمعرفـة دلالـة الفـروق في إجابـات أفـراد عينـة الدراسـة عـلي عبـارات كل فرضيـة.

إختبار الفرضية الأولى:

تنـص الفرضيـة الأولى مـن فرضيـات الدراسـة عـلى الآتي:» هنالـك علاقـة ذات دلالـة احصائيـة بـين الرقابـة الداخليـة الحديثـة ومخاطـر الدفـع الالكـتروني «

تهـدف هـذه الفرضيـة إلى بيـان أثـر الرقابـة الداخليـة الحديثـة و مخاطـر الدفـع الالكـتروني، وللتأكـد مـن صحـة الفرضيـة سـيتم إسـتخدام اسـلوب الانحـدار الخطـي البسـيط في بنـاء النمـوذج حيـث تـم تحديـد الرقابـة الداخليـة الحديثـة كمتغـير مسـتقل ممثـل بـ (1x) و مخاطـر الدفـع الالكـتروني كمتغـير تابـع ممثـل بـ (y) وذلـك كـما في الجـدول الآتي:

الجدول (10)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الاولى

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.334	1.310	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.784	4.910	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.69			
معامل التحديد (R^2)	0.79			
أختبار (F)	154.322	النموذج معنوي		
Y=2.334+0.784x				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

يتضـح للباحثـان مـن الجـدول (51/2/4) قـد أظهـرت نتائـج التقديـر وجـود ارتبـاط قـوي بـين معايـير المراجعـة الالكترونيـة كمتغـير مسـتقل و مخاطـر الدفـع الالكـتروني كمتغـير تابـع، حيـث بلغـت قيـم معامـل الارتبـاط البسـيط (96.0)، و بلغـت قيمـة معامـل التحديـد (R^2) (97.0)، هـذه القيمـة تـدل عـلى ان الرقابـة الداخليـة الحديثـة كمتغـير مسـتقل تؤثـر بـ (97 %)عـلى مخاطـر الدفـع الالكـتروني (المتغـير التابـع)، و نمـوذج الانحـدار البسـيط معنـوي حيـث بلغـت قيمـة أختبـار (F) (223.451) وهـي دالـة عـن مسـتوى دلالـة (000.0)، و013.1، ومتوسـط أثـر الرقابـة الداخليـة الحديثـة عـلى مخاطـر

الدفع الالكتروني يساوي مرة، 019.4: وتعني أن الرقابة الداخلية الحديثة تؤثر على مخاطر الدفع الالكتروني ب 97 %.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الأولي والتي نصت على: « هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الداخلية الحديثة و مخاطر الدفع الالكتروني « قد تحققت.

إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:» هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الإدارية الحديثة و مخاطر الدفع الالكتروني «.

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر الرقابة الإدارية الحديثة على مخاطر الدفع الالكتروني ، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الرقابة الإدارية الحديثة كمتغير مستقل ممثل بـ (2x) و مخاطر الدفع الالكتروني كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (11)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (giS)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.552	1.530	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.712	6.123	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.76			
معامل التحديد (R^2)	0.68			
أختبار (F)	166.310	النموذج معنوي		
Y=1.552+0.712x				

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

يتضح للباحثان من الجدول (61/2/4) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الرقابة الإدارية الحديثة كمتغير مستقل و مخاطر الدفع الالكتروني كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (67.0)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (86.0)، هذه القيمة تدل على ان وسائل الرقابة الحديثة كمتغير مستقل تؤثر بـ (86 %) على مخاطر الدفع الالكتروني (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار ((013.661(F) وهي دالة عن مستوى دلالة (000.0)، و035.1، متوسط أثر وسائل الرقابة الحديثة على مخاطر الدفع الالكتروني يساوي مره، 321.6 , وتعني تؤثر على مخاطر الدفع الالكتروني 86 %.

مـما تقـدم يسـتنتج الباحـث أن فرضيـة الدراسـة الثانيـة والتـي نصـت عـلى أن: « هنـاك علاقـة ذات دلالـة احصائيـة بـين الرقابـة الاداريـة الحديثـة و مخاطـر الدفـع الالكـتروني « قـد تحققـت.

النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

1. تطبيـق المـصرف لنظـام الرقابـة الداخليـة الحديثـة يدعـم المـصرف في ادارة مخاطـر الدفـع الإلكـتروني.
2. تحديـد الادوار والمسـئوليات المختلفـة المتعلقـة بالرقابـة الداخليـة بالمـصرف يحقـق الحمايـة التقنيـة للدفـع الإلكـتروني.
3. وجـود محاسـابين ومـدراء ماليـون في المـصرف ملمـون بطـرق مراقبـة وتقييـم نظـام الرقابـة الداخليـة ككل بإنتظـام يسـاعد في الحـد مـن مخاطـر التوقيـع الإلكـتروني.
4. تطبيق مجلس الإدارة لمبداء الشفافية والمسألة يساعد في إدارة مخاطر الدفع الإلكتروني..
5. إسـتخدام الميزانيـة التقديريـة التشـغلية في عمليـة الرقابـة لايوثـر عـلى إدارة مخاطـر الدفـع الإلكتروني.

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

1. إلتـزام المـصرف بمواكبـة تطـورات الرقابـة الداخليـة الحديثـة في الـدول الاخـرى ودراسـة أنواعهـا ومحاولـة تبنيهـا وتطبيقهـا مـما يسـاهم في إنجـاز إكتشـاف الأخطـاء والغـش والمخالفـات المتعلقـة بالدفـع الإلكـتروني.
2. ضرورة العمـل عـلى وضـع نظـام للرقابـة الاداريـة الحديثـة في المـصرف وتحديـد كيفيـة تطبيقـه .
3. ضرورة العمـل عـلى تطويـر إجـراءات الرقابـة الداخليـة الحديثـة مـن خـلال العمـل عـلى تحديـث إجراءاتهـا بمـا يتلائـم مـع طبيعـة المصادقـات ومخاطـر الدفـع الإلكـتروني.
4. الإهتـمام بإختيـار محاسـبين ومـدراء ماليـين بالمـصرف لديهـم الخـبرة في التعامـب مـع نظامي الرقابـة الداخليـة الحديثـة و الرقابـة الاداريـة الحديثة.
5. ضرورة أن تتبنـى مجالـس ادارات المصـارف تطبيـق مبـداء الشـفافية والمسـألة لأن ذلـك يقلـل مـن مخاطـر الدفـع الإلكـتروني.

الهوامش:

(1) بدر الدين آدم محمد : (تقويم نظام الرقابة الداخلية في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية)، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث دكتوراه غير منشور ، 2011م)

(2) مهدي بابكر محمد دعاك ، مخاطر المراجعة الداخلية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات، بحث ماجستير ، غير منشور ، جامعة النيلين، 2011م.

(3) عمار محمد حامد البدري، (أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المراجعة الخارجية)، بحث دكتوراه، غير منشور، جامعة النيلين، 2013م.

(4) متولى محمد الجمل ، عبدالمنعم محمود عبدالمنعم، المراجعة الإطار النظري والجمال التطبيقي (القاهرة - دار النهضة العربية 1980) ص 109.

(5) د. محمد عثمان البطمة، الرقابة الداخلية في نظم الحاسبات الآلية، (الرياض: دار المريخ للنشر،1998م) ص 34.

(6) أ د. قاسم قدومي، الرقابة الداخلية، (ليبيا: طرابلس، مجلة البحوث الصناعية، المجلد الثاني، 2001م/ ص 57).

(7) د. طارق عبدالعال، تخطيط أداء عملية المراجعة، (جامعة عين شمس: الدار الجامعية ، 2006م)، ص 31.

(8) خالد أمين عبدالله، علم تدقيق الحسابات الناحية العملية والنظرية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط 4، 2007م)، ص 167.

(9) أ د. جانس م واخرون، وظيفة المراقب المالي دور المحاسب الإداري (الرياض: مهد الأدارة العامة، المجد الأول العدد التاسع والسبعون 2001م)، ص 11.

(10) سمير كامل محمد واخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، (جامعة الإسكندرية؛ الدار الجامعية، 2010م)، ص 79

(11) د. محمد سمير الصبان وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، (جامعة الإسكندرية: الدار الجامعة،1996م)، ص 115

(12) د. محمد توفيق محمد، الرقابة الداخلية والاتجاهات الحديثة في المراجعة (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1992م) ص 117

(13) د. ديري زاهد محمد، الرقابة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010م، عمان، ص 4.

(14) عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة الاسمن ت ومشتقاته (الجزائر : جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، رسالة ماجيستير غيرمنشورة ،2011) ص 22.

(15) عبدلي لطيفة، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

(16) أسامة عزمي سلام- شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، (الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2007 ،) ص 43.

المصادر والمراجع :

(1) أ د. جانس م واخرون، وظيفة المراقب المالي دور المحاسب الإداري (الرياض: مهد الأدارة العامة، المجد الأول العدد التاسع والسبعون 2001م)، ص 11.

(2) أ د. قاسم قدومي، الرقابة الداخلية، (ليبيا: طرابلس، مجلة البحوت الصناعية، المجلد الثاني، 2001م/ ص 57).

(3) خالد أمين عبدالله، علم تدقيق الحسابات الناحية العملية والنظرية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط 4، 2007م)، ص 167.

(4) د. ديري زاهد محمد، الرقابة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010م، عمان، ص 4.

(5) د. طارق عبدالعال، تخطيط أداء عملية المراجعة، (جامعة عين شمس: الدار الجامعية ، 2006م)، ص 31.

(6) د. محمد توفيق محمد، الرقابة الداخلية والاتجاهات الحديثة في المراجعة (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1992م) ص 117.

(7) د. محمد سمير الصبان وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، (جامعة الإسكندرية: الدار الجامعة،1996م)، ص 115.

(8) د. محمد عثمان البطمة، الرقابة الداخلية في نظم الحاسبات الآلية، (الرياض: دار المريخ للنشر،1998م) ص 34.

(9) سمير كامل محمد واخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، (جامعة الإسكندرية؛ الدار الجامعية، 2010م)، ص 79.

(10) أسامة عزمي سلام- شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، (الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2007 ،) ص 43.

(11) عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة الاسمن ت ومشتقاته (الجزائر : جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، رسالة ماجيستير غيرمنشورة ،2011) ص 22.

(12) بدر الدين آدم محمد : (تقويم نظام الرقابة الداخلية في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية)، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث دكتوراه غير منشور ، 2011م)

(13) عمار محمد حامد البدري، (أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المراجعة الخارجية)، بحث دكتوراه، غير منشور، جامعة النيلين، 2013م.

(14) متولى محمد الجمل ، عبدالمنعم محمود عبدالمنعم، المراجعة الإطار النظري والجمال التطبيقي (القاهرة - دار النهضة العربية 1980) ص 109.

(15) مهدي بابكر محمد دعاك ، مخاطر المراجعة الداخلية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات، بحث ماجستير ، غير منشور ، جامعة النيلين، 2011م.

دور المجتمع السوداني في الوقاية من خطر المخدرات

أ. الصـــادق مهدي محمد علي
طالب دكتوراة – كلية الدراسات العليا – جامعة البحر الأحمر

المستخلص:

تناولت الدراسة دور المجتمع السوداني في الوقاية من خطر المخدرات. تمثلت مشكلة الدراسة في أن جريمة المخدرات من أخطر القضايا في هذا القرن، وذلك لأنها تفتك بهذه المجتمعات، ولا يختلف مجتمعنا السوداني عن كثير من دول العالم الثالث في الوباء وسريانه عليه من وجهة نظر الباحث تتمثل مشكلة البحث في الاجابة على عدد من الأسئلة منها ماهي أهم مؤسسات المجتمع المدعوة للقيام بدور الوقاية والمعالجة، ووكيف يمكن لها أن تقوم بهذا الدور. هدفت الدراسة إلى تحقيق هدفا في غاية الأهمية وهو بيان دور مؤسسات المجتمع في الوقاية من المخدرات الأمر الذي يمكن عبره لأي باحث من وضع التصورات الديناميكية والرؤى العملية لمكافحة المخدرات وطرق الوقاية منها. نبعت اهمية الدراسة من وجهة نظر الباحث لسببين الأول تناول العديد من الدراسات والبحوث القانونية بكثافة الحديث عن الأسباب المؤدية لتعاطي المخدرات دون اتباع الأساليب العملية للعلاج وطرق الوقاية والمكافحة والسبب الثاني يتمثل في رؤية الباحث تجاه تفاقم تعاطي المخدرات في البيئة المحلية والاقليمية والدولية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها هنالك أهمية كبيرة فيما يلي الجانب الأسري في عملية الوقاية من المخدرات حيث يعد التماسك الأسري الأساس في التماسك الاجتماعي فالاضطرابات والاختلالات الخلية والسلوكية داخل الأسرة من شأنها ان تفرز اختلالات واضطرابات في المجتمع العام. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها التدقيق في اختيار أصدقاء الأسرة من الجيران أو الأقارب، وعدم تغيب الوالدين فترات طويلة عن المنزل وترك أبنائهم بمفردهم يفعلون ما يريدون.

الكلمات المفتاحية: المخدرات، الإدمان، الأسرة، المجتمع، المدرسة، المسجد، الجامعة، وسائل الإعلام.

The role of Sudanese society in preventing the danger of drugs

A.El sadig Mahdi Mohamed Ali

Abstract:

The study addressed the role of Sudanese society in preventing the danger of drugs. The problem of the study was that drug crime is one of the most dangerous issues of this century, because it is devastating these societies, and our Sudanese society is no different from many third world countries in the epidemic and its spread from the researcher's point of view. The problem of the research is represented in answering a number of questions, including what are the most important community institutions called upon to play the role of prevention and

treatment, and how can they play this role. The study aimed to achieve a very important goal, which is to clarify the role of community institutions in preventing drugs, which enables any researcher to develop dynamic concepts and practical visions to combat drugs and methods of prevention. The importance of the study stems from the researcher's point of view for two reasons: the first is that many legal studies and researches have extensively discussed the causes leading to drug abuse without following practical methods of treatment, prevention and control methods, and the second reason is the researcher's vision of the exacerbation of drug abuse in the local, regional and international environment. The study followed the descriptive analytical approach. The study reached a number of results, including that there is great importance in the following: The family aspect in the process of drug prevention, as family cohesion is the basis for social cohesion, as cellular and behavioral disorders and imbalances within the family can produce imbalances and disturbances in the general community. The study recommended several recommendations, including careful selection of family friends from neighbors or relatives, and parents not being absent from home for long periods and leaving their children alone to do whatever they want.

Keywords: Drugs, addiction, family, society, school, mosque, university, media.

مقدمة:

من دون شك أن المتتبع لحال المجتمع السوداني ومجمل المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها، لابد له من أن يلحظ أن مجتمعنا، على غرار مجتمعات كثيرة، لم ينئ عن مشكلة شيوع تعاطي المخدرات بين أفراد، خاصة فئة الشباب، هذه المشكلة الاجتماعية التي تعاظمت لتصبح ظاهرة اجتماعية سلبية بكل ما للكمة من معنى، تنخر في جسد المجتمع السوداني كالورم السرطاني الذي يزيد انتشارا في جسد المريض ليسطر على كافة أعضائه الحيوية فيصيبها بالوهن والضعف تمهيدا لتعطيلها، كذلك تريد أن تفعل هذه الآفة في شبابنا في مختلف المستويات وعلى جميع الأصعدة، فلم ينجوا منها لا البطّال ولا العامل، لا الشاب ولا الكهل، لا الرجال ولا حتى النساء والأطفال، فالكل يتساقط أمام مغرياتها بمعدلات متضاعفة يوما عن يوم، خاصة وأن المخدرات بتجارها ظاهرة متغيرة ومتنامية وتجد من يروج لها باستمرار بما فيها وسائل الإعلام، وإن كان أحيانا بغير قصد، المهم هو أنها في تنامي وجمهور الداخلين إلى غمارها يتضاعف. ولعل الأسباب التي تفسر هذه التنامي المخيف في معدلات المتعاطين والمدمنين في بلادنا تعزى إلى عوامل متعددة:

منها ما هو خارجي كيدي بهدف إضعاف الدولة وإخضاعها بإغراقها بأطنان من المخدرات يوميا عبر الحدود المتعددة للوطن ، ومنها ماهو داخلي من تواطؤ أبناء الوطن أنفسهم بمختلف مستوياتهم ومكاناتهم الاجتماعية والوظيفية سعيا وراء الربح السريع ورضوخا لبارونات يغدقون بعمولات ورشاوٍ مغرية جدا تجد من يضعف أمامها في كل مرة. هذه الأسباب وغيرها مكنت من تضخم حجم آفة تعاطي المخدرات والاتجار بها في بلدنا، الأمر الذي يدعو إلى دق ناقوس الخطر والإسراع باتخاذ إجراءات جدية ومتكاملة ومتساندة في سبيل مكافحة هذا المد الجارف الذي لا يفتر ولو للحظة عن غزو مجتمعنا، الأمر الذي يتطلب تضافر جهود كل المؤسسات المجتمعية في مختلف المستويات بغاية تشكيل سد منيع يقف أمام هذا المد ، أو على الأقل يقلل من حدته ويحد منه.

مشكلة البحث:

تبين أن جريمة المخدرات وسط المجتمعات تعتبر من أخطر القضايا في هذا القرن ، وذلك لأنها تفتك بهذه المجتمعات، ولا يختلف مجتمعنا السوداني عن كثير من دول العالم الثالث في الوباء وسريانه ، وإن الإدمان على المخدرات يفضل في طي الكتمان ، والسبب أن أسرة المدمن تحاول أن تحيط الأمر بالسرية التامة ، وحتي أثناء العلاج والطبيب طبيعة عمله تجعله يكتم الأمر إلا للسلطات الأمنية، وإسهاماً مني في هذا الواجب العظيم الذي يمليه ديننا العظيم لطريقة النهج لإخواننا المسلمين، رأيت تسليط الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة التي تؤدي إلي تحطيم هذا المجتمع والإنسانية.

عليه من وجهة نظر الباحث تتمثل مشكلة البحث في النقاط التالية:

من هذه المشكلة جاءت ورقتنا هاته لتناقش دور أهم مؤسسات المجتمع التي يفترض أن تضطلع بدور معالجة ظاهرة تعاطي المخدرات والوقاية من أخطارها.

فماهي أهم مؤسسات المجتمع المدعوة للقيام بدور الوقاية والمعالجة؟

وكيف، ياترى، يمكن لها أن تقوم بهذا الدور؟

أهداف البحث:

تسعى الدراسة لتحقيق هدفا في غاية الأهمية وهو بيان دور مؤسسات المجتمع في الوقاية من المخدرات الأمر الذي يمكن عبره لأي باحث من وضع التصورات الديناميكية والرؤى العملية لمكافحة المخدرات وطرق الوقاية منها.

أهمية البحث:

تأتي اهمية الدراسة من وجهة نظر الباحث لسببين الأول تناول العديد من الدراسات والبحوث القانونية بكثافة الحديث عن الأسباب المؤدية لتعاطي المخدرات دون اتباع الأساليب العملية للعلاج وطرق الوقاية والمكافحة والسبب الثاني يتمثل في رؤية الباحث تجاه تفاقم تعاطي المخدرات في البيئة المحلية والاقليمية والدولية.

ويمكن تلخيص اهم اهداف البحث في النقاط التالية:

ابراز أثر وخطورة المخدرات التي تجعل المجتمع معافى من دونها.

التعريف بألد اعداء المجتمع المسلم والأنشطة الترويجية التي يقومون بها من اجل الفتك بالمجتمع المسلم

منهج البحث:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

1. تعريف المخدرات:

تُعَرّف المُخدّرات على أنّها موادّ تؤثّر في وظائف الجسم بشكلٍ سلبيٍّ، إذ يتمّ تناوُلها لأغراض غير طبيّةٍ أو علاجيّة، وتتسبّب بإحداث تأثيراتٍ خطيرةٍ وغير متوقّعة، ويعتمد تأثيرها في الجسم على عدّة عوامل منها؛ نوع وكميّة المادّة المُستهلَكة، بالإضافة إلى مكان ووقت التعاطي، وتعَدُّد الأنواع المُستَهلكة ودمجها معاً، والاختلافات الفرديّة بين الأشخاص مثل الوضع الصحيّ للشخص المُتعاطي وبُنيته الجسمانيّة.[1]

2. أنواع المخدّرات:

مخدِّرات طبيعيّة: وهي المخدِّرات التي تؤخذ من أصل نباتي سواء كانت نباتات برية أم تمت زراعتها مثل الحشيش، الأفيون، القات، الكوكا.

مخدِّرات صناعيّة: وهي المخدِّرات التي يتم استخلاصها من المواد والنباتات الطبيعيّة بحيث يتم تصنيعها وتكون أقوى تركيزاً وأشد ضرراً من الطبيعية مثل المورفين المستخلص من الأفيون، والهيروين المشتق من المورفين والذي يعد أقوى منه.

المخدِّرات التخليقيّة: وهي المخدِّرات التي يتم تصنيعها بشكلٍ كامل في المعامل، بحيث لا يتم استخلاصها من أي نوع من النباتات الطبيعية، وتعطي أثراً مشابهاً للنباتات الطبيعية مثل الهلوسة، والإدمان، ومن الأمثلة عليها المهلوسات، والأمفيتامينات، والباربيتورات.[2]

3. أضرار المخدرات:

إنَّ للمخدرات أضراراً متعددة على الفرد والمجتمع، وتفشيها وانتشارها بين أفراد المجتمع من أخطر الأمور التي يجب الحد منها بكافة الوسائل من قِبل جميع الجهات المعنيّة للحفاظ قدر الإمكان على نشأة جيل سويّ يتمتع بالأخلاق الطيبة ونشأته على الإيمان والإدراك والتطوّر والتقدم ومحبته وحرصه على عائلته ومجتمعه وبلده، ولا تنحصر أضرارها على الفرد بل تُشكل خطورة على الأسرة والمجتمع ومصالح الدولة بأمنها وإنتاجها واقتصادها.

أضرار المخدرات على الفرد: [3]

تسبب أضراراً عضوية بحيث يفقد المتعاطي شهيته لتناول الطعام، وبالتالي إصابته بالهزال والنحافة وضعف بكافة مناطق جسمه ويصاحبها ظهور سواد حول العينين، واصفرار بالوجه، كما تقل حركته ويقلّ نشاطه وحيويّته وتصبح مناعته ضعيفة، وجسمه لا يقوى على مقاومة الأمراض، وتؤدّي أيضاً إلى إصابته بخلل في التوازن ودوخة وصداع واحمرار بالعينين واضطراب بالأعصاب في الأذنين.

تتكوّن لدى المتعاطي مواد كربونيّة تترسّب بالشعب الهوائيّة، وبالتالي يصاب بتهيّج موضعي بالشعب الهوائيّة وبالأغشية المخاطية، ويصاب بالالتهابات الرئويّة الحادة ومن المحتمل إصابته بالتدرن الرئوي.

تحـدُث اضطرابـات بالجهـاز الهضمـي، وتسـبب سـوء الهضـم كـما تكـثر الغـازات، ويشـعر المتعاطـي بالتخمـة والامتـلاء والانتفـاخ والإصابـة بالإسـهال بشـكل دائـم، كـما تـؤدّي إلى الإصابـة بالتهابات بغـدة البنكريـاس، وتتوقّـف الغـدة عـن وظائفهـا بهضـم الطعـام وتزويـد الجسـم بالإنسـولين الـذي ينظـم مسـتوى السـكر بالـدم، كـما تتسـبب بالتهابـات حـادة بالمعـدة وتصبـح المعـدة غـير قـادرة عـلى القيـام بوظائفهـا الطبيعيـة.

تُتلـف الكبـد وتـؤدّي لتليفـه نتيجـة تحلـل خلايـا الكبـد وزيـادة معـدل السـكر فيـه، وبالتـالي التهابـه وتضخمـه وعـدم قدرتـه في تخليـص الجسـم مـن السـموم. تـآكل الخلايـا العصبيّـة بالمـخ، مـمّا يـؤدي لالتهابهـا وتحطمهـا وتسـبّب الهلوسـة وفقـدان الذاكـرة.

تُصيـب المتعاطـي بأمـراض واضطرابـات بالقلـب والذبحـة الصدريـة، وتُحـدث تكـسراً في كريـات الـدم الحمـراء إضافـة إلى فقـر الـدم وتسـمم نخـاع العظـم، وانفجـار بالشرايـين وارتفـاع مسـتوى ضغـط الـدم والسرطـان.

تُخفـض مـن إفـراز الغـدد الجنسـية وبالتـالي تنخفـض القـدرة الجنسـية وتؤثـر عـلى النشـاط الجنـسي. تُصيـب بحـالات الـصرع عنـد تـرك العقـار لعـدة أيـام. تتسـبب العيـوب الخلقيـة والتشـوهات في الأجنـة والأطفـال حديثـي الـولادة.

تنـاول جرعـات زائـدة تصـل للإفـراط تـؤدي للوفـاة بسـبب الإصابـة بجلطـة شـديدة بالأوعيـة الدمويـة، وتكـون إمّـا جلطـات رئويـة أو بالمـخ أو بالقلـب. تـؤدّي إلى الإصابـة بأمـراض نفسـيّة حـادة، واضطرابـات بـالإدراك الحـسي وإصـدار تصرفـات غريبـة، وهذيـان وعـدم الشـعور بالاسـتقرار وعصبيّـة حـادة وتقلـب بالمـزاج وتشـنّجات، وصعوبـة بالتعبـير والتحـدث مـع الآخريـن وصعوبـة المـشي والتوتـر الدائـم والقلـق.[4]

2.3. أضرار المخدرات على المجتمع:

- تُهـدر مـال الدولـة مـن خـلال مكافحـة الإدمـان وعلاجـه والتـي تكـون لصالـح المجتمـع لإنشـاء المـدارس والمستشـفيات والتقـدم والتطـور الزراعـي والصناعـي.
- تُسبب انتشار الفوضى والفساد وتتفشى الآفات الخطيرة والأوبئة.
- تُضعف من إنتاج الفرد المتعاطي وبالتالي يقل إنتاج المجتمع الاقتصادي.
- تُسـهم في انتشـار الجرائـم المتعـددة فالمتعاطـي يكـون غـير مـدرك لتصرفاتـه فيرتكـب الجرائـم بـلا وعـي.

4. الفرق بين الإدمان والتعود :

المخـدرات في مجملهـا تؤثـر عـلى المـخ وهـذا سر تأثيرهـا والكثـير منهـا يتسـبب في ضمـور (مـوت) بعـض خلايـا الجـزء الأمامـي لقـشرة الدمـاغ . وهنـاك مخـدرات تسـبب اعتـمادا نفسـيا دون تعـود عضـوي لأنسـجة الجسـم أهمهـا: القنـب (الحشـيش)، التبـغ، القـات، وعنـد توفـر الإرادة لـدى المتعاطـي فـإن الإقـلاع لا يـترك أي أعـراض للانقطـاع . وبالمقابـل هنـاك مخـدرات تسـبب اعتـمادا نفسـيا وعضويـا أهمهـا: الأفيـون، المورفـين، الهيرويـن، الكوكايـين، الكـراك وكذلـك الخمـور وبعـض المنومـات

والمهدئات والإقلاع عن تعاطي تلك المخدرات يتسبب في أعراض انقطاع قاسية للغاية تدفع المتعاطي للاستمرار بل وزيادة تعاطيه .

لذلك فإن الانتباه لعدم الوقوع في شرك المخدرات هو النجاة الحقيقة، ويجب المبادرة إلى طلب المشورة والعلاج مهما كانت مرحلة الإدمان حيث تتحقق المكاسب الصحية لا محالة.

5. دور مؤسسات المجتمع في علاج ظاهرة تعاطي المخدرات والوقاية منها:

أولًا : دور الفرد في علاج ظاهرة تعاطي المخدرات والوقاية منها:

هناك دور هام جدًا يجب أن يقوم به أي شخص منا حتى يحصّن نفسه ضد غول الإدمان، فيجب على الإنسان منا أن يراعي الأتي:

ضرورة الوعي بخطورة هذه السموم التي تقود للموت أو للسجن أو لمستشفى الأمراض العقلية، وقال المتخصصون أنه لو كان هناك مجتمعان متماثلان في كل شيء، ولكن إحداهما يتميز عن الآخر بأن لدى أفراده ثقافة عن الإدمان، فإنه لو سقط في هذا المجتمع المتميز شخصان في الإدمان، فإنه يسقط في المجتمع الثاني الذي يفتقر أفراده للثقافة ثمانية أشخاص. أي أن التوعية تخفف مشكلة الإدمان.

البرنامج اليومي المنتظم الذي يشمل الجانب الدراسي أو العملي والجانب الاجتماعي والجانب الروحي.. إلخ. يجعل الإنسان يعيش في جو الثبات والاستقرار، فالانشغال بالدراسة والعمل على التفوق فيها بالنسبة للطالب أو الانشغال بالعمل بالنسبة للموظف والعامل في المهن الحرة ينجي الإنسان من انحرافات كثيرة.

محاسبة النفس على كل خطأ يصدر من الإنسان حتى ولو كان بسيطًا، فالضمير الذي لا يسمح للإنسان بالكذب أو الشتيمة أو النميمة لن يسمح له قط بالسقوط في بالوعة الإدمان.. الذي يحاسب نفسه على الأفكار الخاطئة لن يسئ استخدام المشاعر، والذي يحاسب نفسه على المشاعر لن يسقط في الأفعال الخاطئة.

الاستقرار النفسي ومعالجة المشاكل والمتاعب التي تواجه الإنسان بحكمة وإيمان، والبعد عن القلق والاضطراب مما يجعل الإنسان في مأمن من الإدمان. مع العلم بأن القليل من القلق ينبه النفس إلى تقصيرها وإهمالها أما القلق الزائد فهو حالة مرضية قد تقود إلى إدمان المهدئات.[5]

ثانيا: دور الأسرة في علاج ظاهرة تعاطي المخدرات والوقاية منها:

تلعب الأسرة دورا هاما في تنشئة الفرد وتشكيل وعيه وتكوين شخصيته ورسم معالم حاضره ومستقبله بوصفها مؤسسة التنشئة الاجتماعية الأولى التي يتربى ويكبر في كنفها، ويتعلم فيها قيمه وأخلاقه، ويتشرب منها الصحيح من السلوكيات والأفكار التي تنفعه وترتقي به وتجعله شخصًا صالحًا وفعالًا في مجتمعه.. فإن كان القائمون على الأسرة أصحاب خلق ودين كان لهم بالغ وعظيم الأثر على شخصية الفرد الذي سيتخذ منهم قدوة ومَثَل أعلى ويسير على دربهم.. أما إذا كانوا عكس ذلك سيتدهوره حاله وحال المجتمع معه بشيوع مظاهر الفسق والفساد، لابتلائه بأفراد لا خلاق لهم، ولا دين يلتزمون بتعاليمه ومبادئه، ولا ثوابت وأعراف وعادات يحافظون

عليها ويتمسكون بها.. وبما أن آفة المخدرات المقيتة باتت تنخر في أمتنا العربية كالسوس لتضعفها وتدمرها حتى تكون دائمًا وأبدًا في ذيل الأمم لا ترى نور التقدم والنهضة في أي مجال.. كان لزامًا على أولي الأمر في كل أسرة في شتى الدول العربية أن ينتبهوا ويحرصوا كل الحرص على التصدي لظاهرة الإدمان التي لم تعد مقصورة على فئة أو مجموعة بعينها من فئات المجتمع أو مرتبطا بمستوى اقتصادي معين، بل إنها مشكلة تؤثر وبشكل فعال في مجتمعاتنا ككل، وذلك بتنشئة أبنائهم تنشئة سليمة ورعايتهم خير رعاية بعيدًا عن التدليل الزائد المتمثل في منحهم الأموال الكثيرة وغض الطرف عن الأخطاء التي تصدر عنهم والتقاعس عن عقابهم، فضلًا عن مراقبة تصرفاتهم والتقرب منهم ومصادقتهم وفتح باب الحوار في كل أمورهم حتى لا تكون هناك فجوة بينهم أو تكون هناك فرصة لرفاق السوء ليخترقوا حياتهم ويتآمروا عليهم ويدمروا حاضرهم ومستقبله. ويتم دور الأسرة في علاج ظاهرة تعاطي المخدرات من خلال بعض الوظائف الأساسية التي تضطلع الأسرة بالقيام بها؛ فعلى الآباء والأمهات واجبات نحو أبنائهم، قبل أن يكون على الأبناء واجبات نحو آبائهم، ومسؤولية الأسرة ليست قاصرة على المصروف والكسوة والأكل وتوفير أسباب الراحة وغير ذلك من الأمور المادية، بل إن الأسرة عليها حمل كبير في تنشئة الطفل حسنَ الخلق وسويَّ الطباع، متشرباً للقيم والعادات الصحيحة، وفي ذلك وقاية للطفل الناشئ من الانحراف وتعاطي المخدرات.[6] ويمكن تحديد أهم الأنشطة التي يجب على الأسرة القيام بها في سبيل حماية أفرادها من خطر الوقوع في تعاطي المخدرات والإدمان في النقاط الآتية:

تقديم القدوة الحسنة، فمثلا الأب الذي يدخن لا يمثل قدوة حسنة لأبنائه، فمهما قدم لهم من وعيه ونصائح حتى يحذروا التدخين فإن نصائحه تضيع مهب الرياح.

الحفاظ على جو الهدوء والسلام والسعادة والمحبة داخل الأسرة، فالأسرة المستقرة المتحابة هي حصن حصين ضد الإدمان.

يجب أن تنمي الأسرة جانب الصدق مع الأبناء والتحذير من الكذب وعواقبه الوخيمة.

عند حدوث بعض الخلافات بين الزوج والزوجة يجب أن تحل بعيدًا عن أعين وآذان الأبناء.

مساعدة الوالدين الأبناء في بناء شخصياتهم حيث تُعوّدهم على القول « نعم» لكل ما هو صحيح، و»لا» لكل ما هو خاطئ مهما كانت آراء الآخرين، ومهما كان ضغط الأصدقاء.

متابعة سلوك الأبناء داخل المنزل وخارجه وتصحيح هذا السلوك وتقويمه، ومساعدتهم في اختيار الأصدقاء وأسرهم.

على الأسرة أن تكون على درجة من الوعي بحجم مشكلة الإدمان وانتشارها في المجتمع، ولا تكن غافلة.

اكتشاف الطاقات الكامنة في الأبناء وتفجيرها، فالابن المتميّز يصعب عليه السقوط في بالوعة الإدمان.

إتباع أسلوب التوازن التربوي للأبناء فلا نقسوا عليهم، ولا ندللهم الدلال المفسد. بل نقدم الحب مع الحزم والجدية.

الحذر من التمييّز بين الأبناء والمقارنة بينهم، وتفضيل أحدهم على الآخر بسبب ذكائه أو دماثة أخلاقه أو طاعته.. إلخ.

تنمية روح الحوار بين الآباء والأبناء، والتعود على طرح المشاكل الشخصية داخل الأسرة ومناقشتها للوصول إلى أفضل الحلول.

التعود على حسن الإصغاء للأبناء ولا سيما في مرحلة المراهقة، فالمشكلة التي قد يراها الآباء تافهة قد تكون في نظر الابن مشكلة ضخمة تمس أعماقه وتؤثر فيه، ولذلك يحتاج الابن المراهق إلى من يصغي إليه باهتمام ويقدر مشاعره ويشجعه ويمدحه، ولو كان هناك نقدًا يكون مغلّفًا بالحب[7]

ثالثا: دور المدرسة في علاج ظاهرة تعاطي المخدرات والوقاية منها:

التربية في معناها الواسع هي كل جهد مبذول من أجل إحداث تغيير مرغوب فيه في سلوك إفراد المجتمع، وأن أساليب التربية السليمة التي يتعرض لها الفرد تشكل حصنه الواقي من الوقوع في براثن الأمراض الاجتماعية المختلفة كتعاطي المخدرات ، فإن ذلك يعني أن المدرسة بصفتها إحدى المؤسسات التربوية المسؤولة التي أوكل إليها المجتمع تربية الأبناء وإعدادهم ، وباعتبارها الإطار الثاني بعد الأسرة الذي يكتسب منه الأبناء قيمهم ومثلهم وأنماط سلوكهم ، تستطيع أن تتخذ من الإجراءات وتعد من البرامج ما يكفل وقاية الأبناء من الوقوع في شرك التعاطي والإدمان على المخدرات ، وقيام المدرسة بدور فعال في هذا المجال لا يمكن أن يتم بحال من الأحوال وكما أسلفنا سابقاً إلا بوجود نوع من التنسيق المستمر بينها وبين وسائط التنشئة الاجتماعية في المجتمع.[8] والتربية في المدرسة ليست من أجل منطلق حر لا ضابط له، ولكن من أجل دعم نظرية الحياة للأمة، ذلك أن الأمة صاحبة الرسالة يجب أن تقوم على الصغار بالتربية والتعليم ليكونوا ورثة صالحين، لهدف حياتها ولنظام مجتمعها وعليها من أجل أن تصوغهم في قوالب عقائدها ومناهج حياتها.[9] ومن منطلق أن مسؤولية التصدي لهذه الظاهرة أي ظاهرة التعاطي والاعتماد على المخدرات تقع على كاهل جميع أنظمة المجتمع وفي مقدمتها التربية، فقد تزايدت الدعوة إلى ضرورة قيام المدرسة بدور أكثر فاعلية في مواجهة مشكلة المخدرات ، وبناء عليه فقد قامت العديد من الدول مثل الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة واستراليا والفلبين باستخدام المدرسة سلاحاً ضد المخدرات ، وذلك من خلال وضع برامج ومشروعات تعليمية تستهدف المكافحة بجميع جوانبها وترتكز على ثلاثة أنواع من التربية الوقائية:

- الوقاية من الدرجة الأولى ، وهدفها منع حدوث المشكلة.
- الوقاية من الدرجة الثانية ، وهدفها التدخل المبكر للقضاء على الظاهرة عند بداية حدوثها.
- الوقاية من الدرجة الثالثة ، وهدفها إيقاف تقدم المشكلة أو تقليل تفاقمها.[10]

وفي هذا الإطار يقدم أهل الاختصاص العديد من المقترحات التي يمكن أن تقوم بها المدرسة، وتتخذ كتدابير وقائية تجنب المتعلمين أخطار السقوط في شراك تعاطي المخدرات أو الاعتماد عليها أو تساعد على مواجهتها في حال حدوثها ، ومن هذه المقترحات:

الاهتمام بالبعد الديني في بناء شخصيات التلاميذ وتنمية قواهم الروحية من خلال تأصيل الإيمان القوي بالله وترسيخ القيم والفضائل.

توعية التلاميذ منذ دخولهم المدرسة بالمخدرات والعقاقير التي تؤدي إلى الإدمان بشكل عام وينسحب هذا التحذير على الدواء الذي لا ينبغي تناوله إلا بأمر الطبيب. وضع برامج تعليمية موجهة لمكافحة المخدرات يقوم بوضعها متخصصون في مجالات الطب والفسيولوجيا وعلم الأدوية وعلم النفس وعلم الاجتماع والتربية والخدمة الاجتماعية وبحيث لا ترتكز هذه البرامج على المعلومات الشفهية بل ينبغي أن تمد التلاميذ بمهارات تمكنهم من الاستفادة من المعلومات التي حصلوا عليها وتنمي فيهم ميولا واتجاهات مضادة للمخدرات وتغرس فيهم قيما تحميهم من الوقوع في براثن المخدرات وتساعد الذين يعانون من مشكلة التعاطي على الإقلاع عنه وتبصيرهم بالمخاطر المترتبة على الاستمرار فيه ، وفي هذا الصدد يقترح بعض الباحثين أن يضمن كل معلم مادته التي يقوم بتدريسها كما وكيفاً من المعلومات المتعلقة بظاهرة تعاطي المخدرات وتأثيراتها، وسواء قدمت هذه البرامج بشكل ضمني أو مستقل فإنه ينبغي أن تكون واضحة ومحددة الأهداف وأن تتوفر لها وسائل التقويم المناسبة وأن لا يقتصر تقييم التأثير على الآثار السريعة المباشرة وإنما ينبغي أن تكون على مدى طويل نسبياً.[11]

إتباع نظام الكشف الصحي الدوري والذي يمكن من خلاله متابعة بعض الأمراض التي قد يصاب بها الطالب والتي تقتضي تعاطي بعض المسكنات، مما يحول دون الإدمان وبحيث يساعد ذلك على اكتشاف حالات التعاطي في وقت مبكر.

شغل أوقات الطلاب من خلال إثراء النشاطات الصيفية وإقامة المعسكرات وإجراء المسابقات والمنافسات وتقديم الجوائز وغير ذلك من أنواع الأنشطة التي تحقق لهم المتعة والجهد وتملئ لديهم الفراغ وتنمي ميولهم وهواياتهم وتزيد من فرص تفاعلهم الاجتماعي.

التأكيد على أهمية تقوية الاتصال بين المدرسة والبيت وهذا التعاون يساعد على متابعة الطالب والتعرف على الأمور غير الطبيعية التي قد تطرأ عليه من الناحية الصحية والنفسية والعقلية مما يعين على الاكتشاف المبكر لحالات الإدمان وسرعة علاجها.

ولا شك أن تنفيذ مثل هذه التدابير الوقائية يستدعي تنسيق الجهود بين أهل الاختصاص من المعنيين بالعملية التربوية بالمدرسة ، كما أن التعامل مع حالات التعاطي إن وجدت لا ينبغي أن يتم من خلال شخص بمفرده مهما كان نوع وظيفته أو مستوى خبراته ودوراته ، وإنما من خلال فريق عمل يضم بين أعضائه المدرس والأخصائي الاجتماعي والمرشد النفسي وطبيب المدرسة وغير ذلك من أصحاب الاختصاص ، وبناء على برامج علمي معد للتعامل مع هذه الحالات ، ومن المعلوم أن نجاح مثل هذه البرامج في تحقيق أهدافها لا يتوقف فقط على وضوح أو ثراء محتوياتها فقط ، وإنما أيضاً على ما يتصف به القائمون على تنفيذها من مهارة وخبرة وثقافة في هذا المجال، ففاقد الشئ لا يعطيه.[12]

رابعا: دور الجامعة في علاج ظاهرة تعاطي المخدرات والوقاية منها:

الجامعة هي معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية، وتهتم الجامعة ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي والتقاليد الأصيلة، ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية والعربية والأجنبية.

وكباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية يجب أن يكون للجامعة دور في تحصين المجتمع من الآفات الاجتماعية التي يمكن ان تهدده، لاسيما آفة تعاطي المخدرات والإدمان بين أوساط الشباب وذلك:[13]

ببناء نماذج تفكير رصينة وإرشاد العقول نحو تفكير سليم يعي مخاطر هذه الآفة ويتجنبها، عبر اعتماد مقررات ومناهج دراسية تعالج ظاهرة تعاطي المخدرات وتوضح بجلاء آثارها المدمرة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وقبل كل ذلك صحيا على صحة المتعاطي.

من خلال وظيفة البحث العلمي يتم عمل أبحاث علمية متخصصة حول ظاهرة تعاطي المخدرات، بدراسة الأسباب المختلفة التي أدت إليها وتحليل نتائجها للوصول إلى توصيات لعلاج الظاهرة.

من خلال عمل مسابقات للطلبة حول هذه الظاهرة بهدف تزويد ثقافتهم من خلال البحث بالمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة وطرق علاجها.

طرح مسابقات لتأليف الكتب العلمية حول هذه الظاهرة والمتخصصين من أساتذة الجامعات، ومنح الكتب الفائزة مكافآت مادية، وطبعها ضمن منشورات الجامعة وتوزيعها على الطلاب بأسعار رمزية.

عمل الندوات العلمية والمؤتمرات العلمية السنوية وغير الدورية، لدراسة هذه الظاهرة دراسة علمية مستفيضة من كافة الجوانب المتعلقة بها.

تشجيع البحث العلمي وعمل رسائل الماجستير والدكتوراه حول هذه الظاهرة، ودراسة أبعادها المختلفة وآثارها على الفرد والمجتمع. ومن خلال وظيفة خدمة المجتمع تقوم الجامعة بعمل مجموعات توعية من الأساتذة والمختصين بها تجوب النوادي الرياضية والمدارس والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، لتبين مخاطر هذه الظاهرة وكيفية التعرف على المتعاطي وكيف يمكن علاجه.

عمل معسكرات للخدمة العامة تقوم مهمتها على كشف أبعاد الظاهرة لأفراد المجتمع في كل مكان.

عمل ندوات للمرأة يحاضر فيها العديد من الأساتذة المختصين لإعلام المرأة بسمات الفرد المتعاطي، وكيف لها أن تتعرف عليه مبكراً، وكيف يمكن لها أن تقتاده للعلاج. وفي سبيل تحقيق النجاح في التوعية الصحيحة للنشء اتجاه مخاطر آفة تعاطي المخدرات والإدمان يمكن للجامعة أن تسترشد بمجلة من المبادئ الآتية:

الالتزام بالأسلوب التربوي المتكامل بدلا من أسلوب التلقين: والفرق الرئيسي في هذا الصدد هو أن أسلوب التلقين يعتمد أساسا على إعطاء المعلومة كأنها حقيقة معرفية خالصة،

وهـذا غـير صحيـح في سـياق التوعيـة بمخاطـر المخـدرات، فهـي ليسـت كمعـارف الـدروس العاديـة، فالحديـث عـن مخـدر مـا في سـياق سـلوكي، أي هـو مؤثـر في تشـكيل السـلوك، ومـن ثـم فالواجـب تقديمـه في سـياق قيمـي متكامـل، تمامـا كـما قـدم للنـشء أي بنـد سـلوكي فنحـن نقدمـه في السـياق القيمـي المناسـب، ونراعـي أن يتـم ذلـك بـلا زيـادة ولا نقصـان، وكلـما أفلحنـا في هـذا الصـدد كان ذلـك أدعـى للنجـاح في مهمتنـا. فـإذا تكلـم المحـاضر في حالـة الحديـث عـن المخـدرات بنغمـة وعظيـة فاقعـة سـيقع حديثـه عـلى آذان الطلبـة موقـع السـخف الـذي قـد يتحملونـه مؤقتـا عـلى أن ينسـوه أو يتناسـوه بعـد ذلـك تمامـا. ولكـن مـن ناحيـة اخـرى لـو عالـج المحـاضر الموضـوع مـن زاويـة التصنيـف لأنـواع الحديـث مـع الآخـر كـما يقـرره اللغويـون فلـن تـؤدي هـذه المعالجـة مـا يحـاول أن يحققـه فيـما يتعلـق بالـدور الـذي يجـب أن يؤديـه الحديـث مـع الآخـر كبنـد مـن بنـود السـلوك. والطريـق الأمثـل في هـذا الصـدد هـو أن يعالـج الموضوع(المخـدرات) في سـياقه القيمـي، فليسـت المسـألة هنـا مسـألة معلومـة مـا ولكنهـا معلومـة للتوظيـف. ومـن ثـم يجـب تقديمهـا ومعهـا المعـالم الرئيسـية للإطـار الـذي يحـدد معناها، ومـا ينطـوي عليـه هـذا الإطـار في موقـف مـا مـن مشـاعر الاحـترام نحـو الآخـر، أو مشـاعر النديـة إن كان هـذا هـو الحـال، أو مشـاعر المحبـة، أو مشـاعر التحفظ..الـخ. هـذا هـو الأسـلوب التربـوي المتكامـل، أن تقـدم المعلومـة مـع السـياق الـذي يحـدد معناهـا أو قيمتهـا، وفي هـذه الأثنـاء يجـب مراعـاة الارتقـاء النفـسي والعقـلي للطـلاب.[14]

الالتزام بالحقيقة دون مبالغة:

يعمـد كثـير مـن المتحدثـين (وغالبـا مـا يكـون ذلـك انسـياقا مـع حالتهـم الانفعاليـة أثنـاء الحديـث) إلى المبالغـة سـواء في وصـف الآثـار المبـاشرة أو غـير المبـاشرة (النفسـية والعضويـة) للمخـدر. ووجـه الخطـأ في ذلـك أن المتحـدث وهـو يصـف مشـاعر النشـوة التـي تعـتري المتعاطـي بعـد تعاطيـه قـد يجـد نفسـه (دون قصـد منـه) وكأنـه يرغّـب بعـض المتلقـين لرسـالته في أن يجربـوا الحصـول عـلى هـذه النشـوة، كـما أنـه وهـو يصـف الآثـار الأخـرى للمخـدر كالهـلاوس السـمعية والبصريـة (مـن حيـث لايقصـد) يغـري بعـض صغـار الشـباب مـن الاقـتراب مـن هـذه المـواد النفسـية التـي تبـدو أمامهـم مثـيرة. فلِـمَ لا يجربونهـا. فـإذا أضفنـا إلى ذلـك أن صيـغ المبالغـة بوجـه عـام مآلهـا إلى أن تفقـد مصداقيتهـا بسـبب أو لآخـر. فمـن الجـلي أنـه ينبغـي لمقـدم برنامـج التوعيـة أن يبتعـد مـا أمكـن عـن أسـلوب المبالغـة. وأن يعتمـد عـلى تقديـم الحقيقـة في صيغـة معتدلـة بـلا مبالغـة ولا تهويـن.[15]

تجنب الخوض في التفاصيل الدقيقة:

يميـل المتحدثـين إلى الخـوض في التفاصيـل الدقيقـة عندمـا يتحدثـون عـن بعـض سـلوكيات المتعاطـين والمدمنـين، وهـم إذ يفعلـون ذلـك يتصـورون أن تفصيـل القـول عـلى هـذا النحـو هـو التمهيـد المناسـب لـكي ينقلبـوا بعـد ذلـك إلى النقـد الشـديد لهـذه السـلوكيات. ووجـه الخطـأ في هـذا أن التفصيـل الشـديد في وصـف أي فعـل يـؤدي إلى تجسـيم هـذا الفعـل امـام المتلقـي بدرجـة تجعـل مـن اليسـر عليـه أن يحاكيـه إذا أراد ذلك...فـإن تجسـيم سـلوكيات التعاطـي قـد تضغـط عـلى شـباب الجماعـات الهشـة لـكي يخضعـوا تحـت عـبء النـماذج السـلوكية المجسـمة(المنحرفة). والنتيجـة أن تـأتي التوعيـة بعكـس

المطلوب تماما. فبدلا من منع التعاطي إذ به تستثير من الدوافع ما يزيد من انتشاره.

موضوع المخدرات كجزء من كل: من أفضل طرق التوعية فعالية و أسلمها أن يتناولها المتحدث كجزء من كل. مثال ذلك أن المتحدث يحسن صنعا إذا هو قدم حديثه عن تعاطي هذا المخدر أو ذاك في سياق حديث عن موضوع أشد اتساعا.. ففي ثنايا حديث عن أهمية النشاطات الرياضية يأتي المتحدث بسيرة المنشطات مثلا لأن بعض الرياضيين يتناولونها. ويتخذ من هذا المدخل تمهيدا لحديث علمي مبسط ومكثف حول الآثار التدميرية التي تخلفها هذه المواد في الصحة البدنية والنفسية وهو ما يتعارض مع المطلب الرئيسي في ممارسة النشاطات الرياضية. وتقتضي المعالجة الذكية في هذه الحال أن يتجنب المتحدث عن قول كل شيء يعرفه عن المخدر، وأن يقتصر الحديث على معلومات محدودة مختارة والتي يكون لها معنى في سياق الحديث عن الموضوع العام.[16]

خامسا. دور المسجد في علاج ظاهرة تعاطي المخدرات والوقاية منها:

يعتبر المسجد أول وأهم مؤسسة دينية في الإسلام، يشهد لهذا عمليا مبادرة الرسول ﷺ إلى بناء المسجد فور وصوله إلى المدينة، وأهمية المسجد تكمن في أمور كثيرة في طليعتها أداء الصلوات الخمس كل يوم، أين يلتقي المسلمون ويتفقد كل منهم حال الآخر، كما أن أهميته ليست إقامة الصلاة فحسب، بل أمور أخرى مهمة لا تتحقق إلى من خلال المسجد ومنها: حلقات قراءة القرآن وحلقات الذكر والاعتكاف، وإقامة الحلق العلمية في المسجد والالتقاء بالمفتين، والاستماع والوعظ، والتشاور، وتلك الدروس العلمية وما فيها من وعظ أو خطب ونصائح، لها أثرها البالغ في إيجاد الوقاية التامة من الانحراف نحو الجريمة، فالمساجد فيها المنابر وكراسي الوعظ التي ينبغي أن تستغل لبيان موقف الإسلام من تعاطي المخدرات وبيان مضارها.

كما أن المسجد فيه الرقابة غير المباشرة من خلال إمامه، فهو النذير المبكر للمجتمع عن وجود سوء وشر قادم، إما قرناء سوء، أو ظهور بوادر إدمان شخ، عن طريق استشارة الغمام وشكوى بعض الأحوال إليه واستفتائه في بعض القضايا، ودور الإمام الناصح الموجه أو المبلغ للأسرة وأولي الأمر لاتخاذ الإجراء المناسب لوقاية أبنائهم وذويهم.[17]

فالمسجد إذن هو المنطلق لتكوين الفرد المسلم والمجتمع بأبعاده الإنسانية والاجتماعية والفكرية، لما يقوم به من دور هام في الإرشاد والتوجيه.

كما أنه دار إشباع ومركز النور الساطع، وهو ميدان للتربية الروحية والسمو النفسي، بل معقل من معاقل الهداية والتوجيه، وكذلك مركز من مراكز التعليم والتوجيه لما ينفع الناس في الدنيا والآخرة، وهو مدرسة لتقويم سلوك الإنسان وتقوية إرادته ودفعه إلى الاستقامة والخير.ويمكن محاربة ظاهرة تعاطي المخدرات من خلال الدور التربوي للمسجد، حيث يعتبر المسجد أحد المؤسسات التربوية ذات الدور المباشر في التأثير على حياة الفرد المسلم وسلوكياته ومعاملته مع أفراد المجتمع حوله، فالمسجد جامع وجامعة لأنه يمثل الحياة، وهو بحق أفضل مكان وأطهر بقعة وأقدس محل يمكن أن يتم فيه تربية المسلم وتنشئته، ليكون فرداً صالحاً في المجتمع الإسلامي الكبير.

هـذا ويجـب أن تتـم محاربـة ظاهـرة تعاطـي المخـدرات مـن خـلال الخطـب والمحـاضرات التـي تلقـى في المسـاجد والنـدوات التـي تعقـد بـه لمناقشـة آثارهـا المختلفـة عـلى الفـرد والمجتمـع عامـة. ورغـم خطـورة المخـدرات السـلبية في تدميرهـا الشـباب وانحرافاتهـم، إلا أنهـا تبقـى مشـكلة تحتـاج إلى تفهـم وحـل، فمثلهـا مثـل باقـي المشـكلات الأخـرى التـي تحتـاج إلى تفهـم وتحليـل لجزئياتهـا ومعرفـة لأسـبابها ووضـع الفـروض الاحتماليـة لحلهـا وتبنـي خطـة علاجيـة للتخلـص منهـا، بينـما مخاطبـة النـاس (وبالـذات المتعاطـين للمخـدرات منهـم) بلغـة القسـوة والتعنيـف والزجـر بـأن نخيفهـم لدرجـة اليـأس، وأن مأواهـم جهنـم وبئـس المصـير وأنهـم مهـما فعلـوا لـن يغفـر اللـه لهـم.. إن مثـل هـذا الخطـاب وهـذه الرسـالة فيهـا إجحـاف وظلـم وتجـن عـلى هـؤلاء، فمـن أراد التوبـة فلـه ذلـك والمجـال واسـع أمامـه، ولكـن يبقـى حسـابه عـلى اللـه ويبقـى عقابـه للـه وحـده لا شريـك لـه، وتبقـى الجنـة والنـار ليسـت مـن منظورنـا نحـن البـشر القاصريـن والعاجزيـن، وليـس لنـا مجـال في حرمانهـا أو منحهـا لمـن نريـد ونحـب أو منعهـا عمـن نريـد ونكـره، وإمـام المسـجد ينبغـي أن يكـون المتفهـم الأول والأب الحـاني عـلى أبنائـه المخطئـين مـن المتعاطـين للمخـدرات، وأن لا يكـون مغلقـاً أبـواب الرحمـة والمغفـرة عنهـم بأحاديثـه المخيفـة والمرعبـة بالنـار وجهنـم، ومـن يـأتي المسـجد فهـو يريـد كلامـاً يقربـه إلى اللـه ويبعـده عـن شـلة السـوء.. وكفانـا اللـه شر البليـة وأبعدنـا عـن جهـل الجاهلـين وجنبنـا كل سـوء، وإمـام المسـجد أمـام ذلـك كلـه عليـه أن يتصـف بالشـمولية والتحـلي بالصـبر والأخـلاق وتميـزه بقـدرة مخاطبـة النـاس باختـلاف عقولهـم وأعمارهـم ومسـتوى تعليمهـم، وهـذه القـدرة لا نجدهـا بـين كل النـاس لـذا فـإن انتقـاء الإمـام أو خطيـب المسـجد في الحديـث في هـذه الأمـور يجـب أن يكـون مميـزاً لمـا فيـه مـن اسـتقطاب أو تنفـير حـول الموضـوع وخاصـة إن كان موضوعـاً فيـه مـن الحساسـية كموضـوع المخـدرات الـذي نحـن بصـدده، ويبقـى المسـجد كـما عهدنـاه عـبر تاريخنـا المجيـد مكانـا نتلقـى في داخلـه العبـادات والإرشـادات والنصائـح والتهذيـب والمغفـرة والهدايـة.[18]

سادسا. دور الإعلام في علاج ظاهرة تعاطي المخدرات والوقاية منها:

مـن الطبيعـي أن يـبرز دور الإعـلام عنـد الحديـث عـن قضيـة المخـدرات. فوسـائل الإعـلام تسـتطيع أن تلعـب دورا تنويريـا رائـدا في مكافحـة المخـدرات، كـما أن بإمكانهـا أن تقـوم بـدور سـلبي للغايـة في هـذا المجـال، سـواء قصـدت ذلـك أم لم تقصـد. والـدور السـلبي الـذي نتحـدث عنـه لا يتمثـل فقـط في عـدم الانخـراط في جهـود مكافحـة المخـدرات بـل في خلـق ثقافـة مجتمعيـة تتسـم باللامبـالاة تجـاه انتشـار المخـدرات، وحتـى تمجيـد آثارهـا المدمـرة بشـكل غـير مقصـود. ووسـائل الإعـلام كمؤسسـات تربويـة تمتـاز بـأن لديهـا قـدرة عاليـة عـلى جـذب النـاس مـن مختلـف الأعـمار ومـن الجنسـين، وهـي أداة هامـة مـن أدوات النهـوض بالمجتمعـات ثقافيـاً، كـما أنهـا تمتـاز بمميـزات لا تتوافـر في غيرهـا مـن وسـائط الثقافـة الأخـرى، حيـث إنهـا سريعـة الاسـتجابة لنـشر المسـتحدثات في مجـال العلـم والمعرفـة والتطبيـق، سريعـة الإذاعـة لهـا وقـد مكنهـا مـن ذلـك اعتمادهـا أساسـاً عـلى أحـدث وسـائل العلـم الحديـث والتكنولوجيـا.[19]

إن مواجهـة ظاهـرة تعاطـي المخـدرات عـبر وسـائل الإعـلام تحتـاج إلى خطـة مدروسـة تتوخـى نـشر المعلومـات والحقائـق المتعلقـة بظاهـرة تعاطـي المخـدرات بموضوعية كاملـة، دون تهويـل أو تهوين،

مما يتطلب ذلك توظيف كافة الطاقات والكفاءات المتميزة بالإبداع بالتصدي لهذه الظاهرة من خلال البرامج المختلفة ونشر الوعي العلمي بين فئات المجتمع المهنية والعمرية.[20] إن دور وسائل الإعلام في مكافحة المخدرات يجب أن يتطور كما تطورت أساليب مروجي هذه الآفة المدمرة، فليس معقولا أن نواصل العمل بنفس الأساليب القديمة التي ثبت عدم جدواها وملها الناس وانصرفوا عنها.[21] ولذلك فعلينا أن نوجه هذا المنبر التربوي الهام الوجهة التي تتفق مع ديننا الإسلامي الحنيف، واستخدامه في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات مع مراعاة الأمور الآتية:

توجيه هذه الوسائل الوجهة الصحيحة، حتى لا تكون سلاحًا ذا حدين، فلا تعرض أعمال تحارب المخدرات وأعمال أخرى تساعد على تعاطيها وانتشارها، وهذا يتطلب مراجعة كل ما يقدم من خلال هذه الوسائل مراجعة دقيقة حتى تتفق والهدف المطلوب.

عقد دورات تدريبية بصفة دائمة للقائمين على أمر هذه الوسائل وتزويدهم بالطرق والأساليب والمعلومات الصحيحة حول هذه الظاهرة وكيفية علاجها.

أن تكون البرامج والمشروعات المقدمة من خلال هذه الوسائل التي غايتها محاربة ظاهرة تعاطي المخدرات وعلاجها متصفة بالسمات التي ترغِّب الشخص في الاستماع إليها والاستفادة بها، مع مراعاة الإخراج الجيد وبالشكل المناسب الجذاب، ومع مراعاة تجويد المحتوى، وأن تكون متفقة مع التعاليم الإسلامية وثقافتنا السائدة.

يجب أن تخاطب هذه البرامج كافة الأعمار، وبلغة يفهمها معظم الناس حتى تعم الفائدة من هذه البرامج.[22]

أن تصنف الوسائل الإعلامية تبعاً للفئات الموجهة إليهم، فهناك فرق بين الإعلام الموجه للمتعاطي عن الإعلام الموجه للتجار أو الموجه إلى الشباب الذين نخشى عليهم من الانحراف.

أن يركز الإعلام على عرض الأضرار ثم يلحق بها مباشرة البديل أو السلوك السليم الذي يحل محل الانحراف.

سابعا: دور الدولة في علاج ظاهرة تعاطي المخدرات والوقاية منها:

وعلى الدولة يقع عبء كبير للوقاية من الإدمان، وذلك بحكم امتلاكها لوسائل الإعلام المختلفة، وبحكم ما لديها من أجهزة الضبط، وما تسنه من قوانين.. إلخ. فيمكن للدولة:[23]

إحكام المنافذ لتقليل كمية المخدرات التي تهرَّب إلى داخل البلاد إلى أقل حد ممكن، وذلك عن طريق التعاون بين وزارة الداخلية وقوات الجيش، مع الحزم في مواجهة المهربين وتجار المخدرات والموزعين.

منع الصيدليات من صرف الأدوية التي تشمل أنواع من المخدرات بنسب متفاوتة مثل أدوية السعال والأدوية المهدئة والمنومة بدون وصفة طبية. كما يجب التنبيه إلى بعض شركات الأدوية التي تطرح أنواع أدوية تحتوي على نسبة من المواد المخدرة، فيسئ المدمنون استخدامها، وتحقق هذه الشركات أرباح طائلة من بيع هذه الأدوية بدون وصفات طبية.

عمل كشف دوري على السائقين ولاسيما سائقي النقل الثقيل قبل تجديد رخصهم، مع عمل دوريات مفاجئة على الطرق السريعة وأخذ عينات من الدم وتحليلها واكتشاف الحالات التي تتناول المواد المخدرة.

التوعية بمخاطر الإدمان سواء على المدمن أو على أسرته أو على المجتمع، مع الاستخدام الجيد لوسائل الإعلام، والإعلان عن أماكن وهواتف مراكز العلاج، والحذر كل الحذر من الإعلام الخطأ، فمثلًا الأفلام التي تُظهر تاجر المخدرات على أنه يعيش حياته كملك يمتلك كل الإمكانات، وهو يتمتع بما لذ وطاب، ويعيش في سعادة غامرة، ولا يقدر أحد أن يقف في طريقه، وذلك على مدار ساعات الفيلم، وفي ثوان قليلة ومع نهاية الفيلم يحل العقاب السريع على هذا الرجل، فمثل هذه الأفلام هي في الحقيقة تعتبر دعاية جيدة للمخدرات. كما إن الأفلام التي يقع فيها البطل في الإدمان فيقوم بحركات بهلوانية مضحكة، ويظل البطل يقدم الأدوار الكوميدية بفضل المخدرات ويسلط المخرج الأضواء على الرذيلة وكأنه يريد أن يلبسها ثوب الفضيلة، بينما تأتي التوبة مثل المولود السقط الذي تهرب منه الأضواء، وكأن التوبة هي الموت والنهاية.. حقًا إن مثل هذه الأفلام تشجع الشباب الذي يحب روح المغامرة الخوض في تجربة الإدمان متمثلًا ببطل الفيلم.

لا يكفي منع المواد المخدرة لأن المدمنين قادرين على إيجاد البدائل مثل شم السوائل النفاذة، وطرق أخرى مبتكرة.. ولكن يجب بالأكثر الاهتمام بالتوعية والعلاج المبكر.

قيام الأحزاب بعمل ندوات في مراكز الشباب، مع دعوة المتخصصين في هذا المجال، وطرح القضية كما هي للمناقشة بدون تهوين وبلا تهويل.

التعاون مع الجمعيات الوطنية والأجنبية التي تعمل في نفس مجال مكافحة الإدمان، والاستفادة من خبراتها وتبادل المعلومات معها.

الاهتمام بالذين ساءت حالتهم، مع محاولة إقناعهم لدخول المستشفي للعلاج حتى يمكن حماية المجتمع من مخاطرهم الرهيبة، وحماية أرواح المواطنين الأبرياء من شرهم.

دراسة ما وراء الجريمة، فعند وقوع الجريمة يجب البحث عن الدافع لها، فمثلًا وُجِد أن جرائم العنف مرتبطة بإدمان الأفيون ومشتقاته من مورفين وهيروين، ومرتبطة أيضًا بالأمفيتامينات والكوكايين ومواد الهلوسة والكحوليات، وإن جرائم التزوير والتزييف والسرقة مرتبطة بإدمان الحشيش، وحوادث الطرق مرتبطة بإدمان المخدرات عامة.

الخاتمة:

إن المخدرات آفة يتجاوز خطرها الشباب ليهدد مصير البلاد، وإذا كنا لا نريد الشطط في الخيال والتصور بأن إغراق بلادنا بالمخدرات وراءه مخطط لتدميرنا ويجعلنا دول عاجزة عن العمل والعطاء. فالتقدم ليس تكنولوجيا فقط بل بشباب قادر على بناء الوطن فقد أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث أن معظم الدول الافريقية والعربية يرتفع فيها معدل حالات التعاطي رغم شدة القوانين التي تعاقب التهريب والتعاطي، ومع ذلك فالظاهرة تتفاقم لماذا؟

النتائج:

- المخدرات ظاهرة اجتماعية لازمت المجتمعات منذ القدم وقد تم مكافحتها وذلك بتحديد بعض العقوبات والجزاءات لها.
- هنالك أهمية كبيرة فيما يلي الجانب الأسري في عملية الوقاية من المخدرات حيث يعد التماسك الأسري الأساس في التماسك الاجتماعي فالاضطرابات والاختلالات الخلية والسلوكية داخل الأسرة من شأنها ان تفرز اختلالات واضطرابات في المجتمع العام .
- اجماع علماء الأمة بتحريم التعامل بالمخدرات في جميع صورها لما فيها من اخطار على العقول والأجسام تهدد الحياة وتؤذن بخرابها وتؤدي إلى ضياع الحقوق والواجبات.
- علو قدرة شأن الشريعة الاسلامية في الوقاية من المخدرات وعظم دورها في ما قررته من واجبات وأنماط سلوك تؤدي إلى وقاية المسلم من الوقوع ضحية ارتكاب الجرائم عامة وتعاطي ادمان المخدرات وترويجها.

التوصيات:

- مراقبة الأبناء في تعاملهم مع مصروفهم، ومعرفة كيف يتصرفون، وأن لا يزيد المصروف عن حدود الاحتياج الفعلي.
- الاهتمام بالأبناء أكثر من أي شيء آخر، فما الفائدة من السعي نحو تكوين الثروة من أجل الأبناء بينما يتعرض هؤلاء الأبناء للضياع.
- التدقيق في اختيار أصدقاء الأسرة من الجيران أو الأقارب، وعدم تغيب الوالدين فترات طويلة عن المنزل وترك أبنائهم بمفردهم يفعلون ما يريدون.
- في الظروف الصعبة التي تواجه الأسرة يجب تضافر جميع أعضاء الأسرة حتى لا يصاب أحدهم بالإحباط، فالإحباط هو البيئة المثالية للإدمان ولا سيما مع الشخصيات الانسحابية التي تعجز عن مواجهة الواقع، والابن الذي يعاني من الاضطرابات والمتاعب يجب أن يكون موضع عناية ورعاية وحب الجميع.
- على الأسرة تقديم الوقاية لأبنائها من الإدمان، فإذا فشلت في هذه الخطوة فعليها الاكتشاف المبكر للحالة والتعامل معها بحكمة بدون يأس، والإسراع في معالجة الأسباب التي قادت هذا الابن للإدمان، مع تمكين المحبة له وتقديم يد العون والتشجيع حتى يعود عضوًا ناجحًا وفعالًا في المجتمع

الهوامش:

(1) https://positivechoices.org.au/teachers/what-are-illegal-drugs

(2) Ibid.

(3) رندا مصطفى: أضرار المخدرات على المجتمع، مقال بموقع موضوع http://mawdoo3.com

(4) المرجع نفسه.

(5) حلمي القمص يعقوب: كتاب الإدمان ،الوقاية والعلاج: الدرهم المفقود.. من يجده؟ ج2، مصر،ص،ص. 30،31. https://coptic-treasures.com/

(6) وفقي حامد ابوعلي: ظاهرة تعاطي المخدرات، الأسباب –الآثار-العلاج، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، الكويت، 2003،ص.135.

(7) حلمي القمص يعقوب: مرجع سابق، ص-ص. 35-32

(8) دور المدرسة في وقاية الأبناء من تعاطي المخدرات، من موقع: https://www.moi.gov.qa .

(9) أنور الجندي، التربية وبناء الأجيال في ضوء الإسلام، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1975، ص 176.

(10) دور المدرسة في وقاية الأبناء من تعاطي المخدرات: مرجع سابق.

(11) المرجع نفسه.

(12) المرجع نفسه.

(13) وفقي حامد ابوعلي: مرجع سابق، ص142.

(14) مصطفى سويف:المخدرات والمجتمع، نظرة تكاملية، عالم المعرفة، الكويت، د س، ص178.

(15) المرجع نفسه، ص179.

(16) المرجع نفسه ، ص.180.

(17) خميس عابدة: دور الدين في مكافحة المخدرات، فلسطين، ص8

(18) إبراهيم بن سعد الضويان: دور المسجد في مكافحة المخدرات، مقال منشوربصحيفة اليوم http://www.alyaum.com/articles/151597/

(19) محمود سلطان: مقدمة في التربية،ط4،دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص116.

(20) ناصر علي البراك: دور الأسرة في الوقاية من تعاطي الأحداث للمخدرات من منظور التربية الإسلامية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، مصر، 1991، ص149.

(21) دور الإعلام في محاربة المخدرات، من موقع http://www.islamweb.net

(22) وفقي حامد ابوعلي: مرجع سابق، ص 149.

(23) حلمي القمص يعقوب: مرجع سابق، ص-ص 54-49

الطبيعة الموضوعية للقانون الدولي الانساني في مجال الأسلحة المحظورة

أ. محمد ناصر عبد الله قسم الله
طالب دكتوراه – كلية الدراسات العليا – جامعة الزعيم الأزهري

المستخلص:

تناولت الدراسة الطبيعة الموضوعية للقانون الدولي الانساني في مجال الأسلحة المحظورة. تمثلت مشكلة الدراسة في ما يمكن أن تضيفه قواعد القانون الدولي الانساني لدعم الجهود المبذولة للقضاء على الأسلحة المحرمة، والغايات التي تسعى لتحقيقها. تستمد الدراسة أهميتها من الدور الكبير للأسلحة المحرمة في التحكم بالعلاقات الدولية، وإدارة الصراعات بين الدول، والتحدي الكبير الذي يواجه المساعي الدولية لإزالة هذا السلاح والتخلص من تهديدات استخدامه بشكل مقصود أو عرضي، فضلاً عن منع انتشاره وتطويره، وتخليص البيئة من أثار التفجيرات النووية، وتعويض ضحاياه. كما يُعرِّض امتلاك هذا السلاح من عدد محدود من الدول النظام العالمي المستند إلى قواعد القانون الدولي الإنساني لخطر التفكك والانهيار، نظراً لما يمثله وجود هذه الأسلحة من انتهاك صارخ لمبادئ هذا القانون، التي تعدُّ الأساس لضمان السلم والأمن العالميين، والحفاظ على مستوى مقبول من الاستقرار السياسي، الذي يعدُّ شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية والازدهار والتطور لجميع بلدان العالم. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القانون الدولي الإنساني في حظر وتقييد الأسلحة المحرمة دوليا، من خلال بيان ماهية هذه الأسلحة، وخصائصها ومزاياها وعيوبها، والتحديات التي أثارتها، ومدى اتساقها مع قواعد القانون الدولي الإنساني، ودور هذا الأخير في حظرها وتقييدها. اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي. من نتائج الدراسة أن للقانون الدولي الإنساني دور بالغ الأهمية في حظر وتقييد الأسلحة المحظورة، وذلك نظراً لكل الاعتبارات القانونية والأخلاقية التي تقضي بأن هذه الأسلحة تمثل خطراً داهماً يهدد الأمن والسلم الإنساني. من توصيات الدراسة التشديد على أطراف النزاعات المسلحة الداخلية , بضرورة مراعاة المبادئ الإنسانية باعتبارها قواعد قانونية ملزمة , والسعي قدر الإمكان على خلق التوازن بينها وبين الضرورة العسكرية بشكل يمكن من خلاله تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية الإنسانية لضحايا هذه النزاعات.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي الانساني ـ الأسلحة المحظورة

The legal nature of international humanitarian law in fiegd of prohibited weapns

A. Mohamed Nasir Abdala

Abstract:

The study addressed the objective nature of international humanitarian law in the field of prohibited weapons. The problem of the study was represented in what the rules of international humanitarian law can

add to support the efforts made to eliminate prohibited weapons, and the goals they seek to achieve. The study derives its importance from the major role of prohibited weapons in controlling international relations, managing conflicts between countries, and the major challenge facing international efforts to eliminate this weapon and eliminate the threats of its intentional or accidental use, as well as preventing its spread and development, ridding the environment of the effects of nuclear explosions, and compensating its victims. The possession of this weapon by a limited number of countries also exposes the global system based on the rules of international humanitarian law to the risk of disintegration and collapse, given that the presence of these weapons represents a flagrant violation of the principles of this law, which are the basis for ensuring global peace and security, and maintaining an acceptable level of political stability, which is an indispensable condition for achieving development, prosperity and progress for all countries of the world. The study aimed to identify the role of international humanitarian law in prohibiting and restricting internationally prohibited weapons, by stating the nature of these weapons, their characteristics, advantages and disadvantages, the challenges they raise, and the extent of their consistency with the rules of international humanitarian law, and the role of the latter in prohibiting and restricting them. The study followed the descriptive analytical approach. The results of the study indicate that international humanitarian law plays a very important role in prohibiting and restricting prohibited weapons, due to all the legal and ethical considerations that require that these weapons represent an imminent threat to human security and peace. The study recommends emphasizing to the parties to internal armed conflicts the necessity of observing humanitarian principles as binding legal rules, and striving as much as possible to create a balance between them and military necessity in a way that achieves the greatest possible degree of humanitarian protection for the victims of these conflicts.

Key Words: humanitarian law – Prohibited weapons

مقدمـــة:

بـدأ التفكـير في وضـع قواعـد إنسـانية تخفـف مـن ويـلات الحـروب وآثارهـا المدمـرة في أواخـر القـرن التاسـع عـشر نتيجـة لمـا قاسـته البشريـة في حروبهـا السـابقة مـن فضائـع ارتكبتهـا القـوات

المتحاربة ضد المدنيين وأسرى الحرب. ولما كان الهدف من الحرب هو تغلب احد الطرفين على الآخر وقهر قواته المسلحة لإرغامه على التسليم بما يطلب إليه، وجب أن لا تتجاوز وسائل وأساليب القتال هذا الهدف وألا تكون متسمة بالقوة والوحشية أو منافية للشرف وحسن النية، فالدول مع إدراكها بان الحرب لا يمكن محوها إلا أنها حاولت تهذيبها والحد من شرورها والتقليل من الخسائر والمعاناة في حالات نشوبها وذلك بعقد الاتفاقيات الدولية من اجل نزع أو الحد من استعمال الأسلحة المحظورة وقد تم الإعراب عن أحد أهم مبادئ هذا القانون في إعلان سان بيترسبورغ في عام 8681 ألا وهو أنَّ (استعمال الأسلحة التي تفاقم على نحو فعال من معاناة العاجزين أو تجعل من موتهم محتما ... يتنافى مع قوانين الإنسانية) وأصبح هناك منذ ذلك الحين اعتراف واسع النطاق انه في الحالات التي لم تشملها بشكل صريح الاتفاقيات الدولية (يظل المدنيون والمقاتلون تحت حماية وسلطة مبادئ القانون الدولي المشتق من العرف الراسخ ومبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام) وذلك وفق شرط مارتنز السابق الإشارة إليه والذي أصبح جزءا لا يتجزأ من كل من فرعي القانون الدولي الإنساني وهما قانون جنيف وقانون لاهاي. إن الاعتبارات الإنسانية هي التي حفزت على التفاوض على اتفاقيات من اجل حظر استخدام أسلحة معينة في إطار القانون الدولي الإنساني تلك الأسلحة التي تكون عشوائية التأثير أو مفرطة الضرر أو التي تسبب الآماً لا مسوّغ لها والتي تمثل في الأصل اتفاقيات ذات طبيعة موضوعية يشكل انتهاك أحكامها اعتداءا على المصلحة العامة لجميع الأطراف في احترام مبدأ الإنسانية وبذلك يمكن لجميع الدول الأطراف الاحتجاج بمسؤولية الدول التي تنتهك أحكام هذه الاتفاقيات لأسباب المصلحة الجماعية، فهناك علاقة قانونية خاصة تنشأ بين كل دولة طرف ومجموع المتعاقدين خاصة وان اغلب المعاهدات المحرمة لاستعمال أسلحة معينة تكون متعددة الأطراف وبالتالي فان هناك حقا قانونياً للشعوب، أي قاعدة يقبلها ويعترف بها المجتمع الدولي للدول كلها تتضمن عدم جواز استخدام الأسلحة المحرمة دوليا بما لا يمكن الخروج عليها وفقا لمضمون الفقرة(5) من المادة(60) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 التي كفلت حماية الأشخاص في المعاهدات ذات الطابع الإنساني حتى في حالة خرق قواعدها من قبل احد أطرافها. وسوف نبحث هذا الموضوع في فرعين نبحث في الأول طبيعة الأسلحة المحرمة دولياً وفي الفرع الثاني نبحث مدى مشروعية استعمال الأسلحة النووية في ضوء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر عام 1996.

مشكلة البحث:

على الرغم من وجود العديد من المعاهدات الدولية المعنية بحظر بعض أنواع الأسلحة المعترف بها من الدول الحائزة لها ما زال هدف القضاء على الأسلحة بعيد المنال، وقد جاءت على سبيل المثال معاهدة حظر الأسلحة النووية، في ظل معارضة الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها، لتحقيق الهدف ذاته.

التساؤل المركزي الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه يتعلق بما يمكن أن تضيفه قواعد القانون الدولي الانساني لدعم الجهود المبذولة للقضاء على الأسلحة المحرمة، والغايات التي تسعى

لتحقيقها. ويمكن تفكيك هذا التساؤل عبر التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما المقاصد والأهداف الجديدة التي يسعى القانون الدولي الانساني لتحقيقها عبر مبادئه؟
- وما التحديات التي تحيط بها؟ وما تأثيرها في مستقبل العمل بقواعد القانون الدولي الانساني؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الدور الكبير للأسلحة المحرمة في التحكم بالعلاقات الدولية، وإدارة الصراعات بين الدول، والتحدي الكبير الذي يواجه المساعي الدولية لإزالة هذا السلاح والتخلص من تهديدات استخدامه بشكل مقصود أو عرضي، فضلاً عن منع انتشاره وتطويره، وتخليص البيئة من أثار التفجيرات النووية، وتعويض ضحاياه. كما يُعرِّض امتلاك هذا السلاح من عدد محدود من الدول النظام العالمي المستند إلى قواعد القانون الدولي الإنساني لخطر التفكك والانهيار، نظراً لما يمثله وجود هذه الأسلحة من انتهاك صارخ لمبادئ هذا القانون، التي تعدُّ الأساس لضمان السلم والأمن العالميين، والحفاظ على مستوى مقبول من الاستقرار السياسي، الذي يعدُّ شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية والازدهار والتطور لجميع بلدان العالم.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى التعرف على دور القانون الدولي الإنساني في حظر وتقييد الأسلحة المحرمة دوليا، من خلال بيان ماهية هذه الأسلحة، وخصائصها ومزاياها وعيوبها، والتحديات التي أثارتها، ومدى اتساقها مع قواعد القانون الدولي الإنساني، ودور هذا الأخير في حظرها وتقييدها.

تعريف القانون الدولى الإنسانى :

إن القانون الدولى الإنسانى هو فرع من فروع القانون الدولى العام، الذي لايختص بمدى مشروعية اللجوء للقوة وانما يقتصر دوره على أنه مُجرد نتظيم للعمليات القتالية بعد اللجوء الى القوى وذلك للتحقيق من لشرور والمآسي الإنسانية الناجمة عنها، ويُعد مصطلح « القانون الإنسانى الدولى « مُصطلحاً حديثاً نسبياً رغم قِدم قواعده وتجزرها فى التاريخ. ويعد القانوني « ماكس هويز» هو أول من استخدم هذا المُصطلح عام 1972 م أثناء شغله منصب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقد كان يُطلق على هذا الفرع من فروع القانون الدولى العام، قبل هذا التاريخ كتن مُصطلح « قانون الحرب» ثُم مُصطلحات اخرى، كقانون النزاعات المُسلحة او قانون سير العمليات القتالية، او قانون حقوق الإنسان، والحقيقة ان التطور الذي صاحب الحرب ذاتها كوسيلة من وسائل حل الخلافات الدولية فجرم اللجوء اليها بعد ان كانت وسيلة شائعة ومشروعة كان يُطلق عليه مُصطلح «قانون الحرب» وبعد انقضاء هذه الفترة وتحريم اللجوء الى الحرب فى العلاقات الدولية بحيثُ أصبحت الحرب وسيلة مُحرمة لايُمكن اللجوء اليها لحل الخلافات الدولية، لم يعُد مقبولاً من التاحية القانونية، اطلاق مُصطلح «قانون الحرب»، اذاً كيف يمكن تنظيم الحرب بقانون اذا كانت الحرب ذاتها أصبحت خارج القانون الدولى العام مُصطلحات حديثة، كقانون

النزاعات المُسلحة، وقانون سير العمليات القتالية، والقانون الدولى الإنسانى ، والحقيقة اننا مع غالبية الفقه الدولى التسمية الأخيرة لهذا الفرع من فروع القانون الدولى العام، وهو القاون الدولى الإنسانى[1].

التعريف اللغوي للقانون الدولى الإنسانى:

مُصطلح القانون الدولى الإنسانى مُصطلح حديث فلا يجوز له تعريف باللغة العربية ونجد أن المعاجم اللغوية القديمة لم تذكُر هذا المُصطلح لأنه حديث الإستعمال ولم يكُن معروف فى الأزمنة القديمة وقد تناول الفقه هذا المُصطلح بما لايخرُج كثيراً عن هذا المعنى ولا يمكن القول بأن المُصطلح المُتفق عليه الأن ون خلاف[2] ولم يستخدم فقهاء الشريعة الإسلامية هذا المُصطلح كما انهم لم يستخدموا مُصطلح القانون الدولى العام نفسه ، وان عالجوا معظم المسائل المتعلقة به وتتم هذه المُعالجة فى أُمهات كُتب الفقه والتُراث الإسلامى تحت مُصطلح « الجِهاد[3]او السير « وحتى لاترى مانعاً من استخدام هذا المُصطلح تناول الاجسام هذا المُصطلح لتناول الأحكام التى يتداولونها فقهاء القانون الدولى المتحدثين او ثم تعد العقيدة الدينية وارتباط المُقاتلين بها اساساً هاماًمن أُسس تحقيق القانون الدولى الإنسانى .

التعريفات الفقيهة للقانون الدولى الجنائى

القانون الدولي الإنسانى هو مجموعة الأعراف التى توفرالحماية لفئات مُعينة من الأفراد والمُمتلكات ، وتُحرم اى هجمات قد يتعرضون اليها أثناء الصراعات المُسلحة سواء كانت ذات طابع دولى او غير دولي ، وهذه الأعراف مُستمرة من القانون الاتفاقى والقاون الدولى العرفى ، يُشار اليها بالترتيب بقانون جنيف او القانون الإتفاقى للصراعات المُسلحة ، وقانون لاهاي .

يعود الإختلاف فى تعريف القانون الإنسانى لعدة أسباب :

اولاً : تطور مُسمى هذا الفرع من فروع القانون الدولى العام ، وعدم ثباته فقد كان هذا الفرع من فروع القانون الدولى العام يُسمى بقانون الحرب ، وبعد تجريم الحرب كوسيلة لحل الخلافات الدولية وجعلها وسيلة استثنائية يلجأ اليها فى حالة الدفاع الشرعى عن النفس أصبح يُطلق على الفرع من فروع القانون الدولى العام مُسميات او مُصطلحات قانونية أُخرى كمُصطلح القانون الدولى الإنسانى او قانون النزاعات المُسلحة او قانون التنظيم الفعلى لإستخدام القوة او قانون حقوق الإنسان أثناء النزاعات المُسلحة .

ثانياً : ان هذا الفرع من فروع فروع القانون الدولى العام المُطبق أثناء النزاعات المُسلحة، يقوم اساساً على قسمين كبيرين من الإتفاقيات الدولية الإنسانية كاتفاقيات لاهاى المُبرمة فى الأعوام 1864 / 1899 /1957م التى ركزت على تقييد حق الدول المُتنازع فى استخدام الوسائل والأساليب القتالية التى عُرفت لدى الفقه بقانون لاهاى واتفاقيات جنيف الأربعة المُبرمة فى 12/أبريل /1049م والت ركزت على حماية ضحايا النزاعات المسلحة التى عرفت لدى الفقه بقانون جنيف[4].

ثالثاً : ان هذا الفرع من فروع القانون الدولى العام ذو جذور تاريخية عميقة ، اذ بدت ملامح القواعد الدولية الإنسانية بالشكلمُنذ القرن الثالث قبل الميلاد ، الأمر الذى جعل قواعد هذا القانون يُطلق عليها الطابع العُرفى والتى تم صياغها فيما بعد وتدريسها فى اتفاقيات دولية إنسانية ، هذه الخصوصية فى مصادر القانون الدولى الإنسانى وعليه الطابع العُرفى حدث بكثير من الفقه الى تعريف هذا القانون بالتركيز على مصادره .

رابعاً : ان وجود فروع قانوني دولية أُخرى تهتم بالقضايا الإنسانية على المستوى الدولى كقانون حقوق الإنسان والقانون الجنائى الدولى ، أدت الى الخلط فى تعريف القاونالدولى الإنسانى بغيره من الفروع الدولي اللأُخرى التى تُعاج القضايا الإنسانية على المستوى الدولى .

ومن هذا فان المُتصفح لتعريفات الفقه للقانون الدولى الإنسانى تأثرت بهذه العوامل فهناك جانب من الفقه قام بتعريف القانون الإنسانى الدولى على أساس أنه فرع جديد للقانون الدولى العام حل محل ماكاتن يُعرف بقانون الحرب والى ذلك ذهب جانب من الفقه الى تعريف القانون الدولى الإنسانى باعتباره يبرز الرغبة فى التأكيد على الطابع الإنسانى لقانون النزاعات المُسلحة[5].

فى اطار أخر عرف بعضهم القانون الدولى الإنسانى بأنه مجموعة القواعد التى انتهت اليها اتفاقيات جنيف التى تهتم بحماية العسكريين من غير المُقاتلين أوخارج العمليات العسكرية الى الجرحى والغرقى والمرضى وأسرى الحرب والتى تستحق أن توصف بأنها قواعد دولية انسانية[6]

مصادر ومبادئ القانون الدولى الإنسانى:

تُشير المُعاهدات الشارعة والعُرف الدولى وهما المصدرين الرئيسيين للقانون الدولى الإنسانى، ولقد تبادل المصدران الريادة والأولوية بالنسبة لتنظيم العلاقات الدولية وعليه فأننا سوف نبحث فى هذا المجال أولاً دور العُرف فى تكوين قواعد القانون الدولى الإنسانى ثم بعد ذلك نعرض لدور الإتفاقيات الدولية[7].

دور العُرف فى تكوين قواعد القانون الدولى الإنسانى :

العُرف هو مجموعة الوقائع والتصرفات التى تكَّون وتنشئ قاعدة عرفية ، والعُرف بهذا المهنى هو مجموعة التصرفات التى يؤثر عليها الإستعمال بحيث يُستخلص منها قاعدة قانونية مكتوبة . ويكفى أن تصبح القاعدة العُرفية مستقرة بين الغالبية العظمى من الدول لكى تكون مُلزِمة لكافة الدول القائمة فعلاً ، والدول الجديدة التى تنشأ مستقبلاً.[8]

والقانون الدولى الإنسانى هو مجموعة الأعراف التى توفر الحماية لفئات مُعينة من الأفراد والمُمتلكات أثناء الصراعات المُسلحة الدولية أو غير الدولية . وانتهينا الى أن هذه الأعراف اما ان يكون مصدرها القانون التعاهُدى للصراعات المُسلحة ويُطلق عليها «قانون جنيف» ، أو يكون مصدرها القانون العُرفى للصراعات المُسلحة ويُطلق عليه « قانون لاهاى» . وحركات العُرف هى الأسبق فى تكوين القواعد القانونية الدولية ثم تزايد دور المُعاهدات فى النظام الدولى[9] والعُرف كمصدر رئيسى القانون الدولى الإنسانى ويتكون من تكرار الأفعال المُتامثلة فى دول مختلفة فى

تصرفاتها مع بعضها البعض مع توافر الإحساس لديها لأن ذلك واجباً قانونياً عليها أن تلتزم به . وبذلك فان للعرفِ عنصرين مادى ؛ وهو تكرار ممارسة الأفعال المادية من جانب الدول ، وعُنصر معنوى ؛ وهو احساس الدول بان ممارسة هذه الأفعال هى أُمور يعرفها القانون ، ومن ثم العُرف ، تتكون من سوابق التصرف الذي يتكون قبل فترة غير محددة والعُرف وفق الإتجاه الفقهى الراجح ؛ هو تعبير عن إدارة الجماعة وضميرها الجماعى الى التزام اعضائها ضمناً بقاعدة معينة من قواعد السلوك[10]. وفى اطار العُرف كمصدر من مصادر القانون الدولى الإنسانى ، نجد ان هنالك مايُطلق عليه الأعراف الحتمية او القطعية للقانون الدولى والتي تعكس احساس عام وشامل للسلوك الشائن ومن بين الجرائم الدولية تصنف ضمن هذه الفئة ،الاباده الجماعية، الجرائم ضد الانسانية، جرائم الحرب،التعذيب ، القرصنة.

جرائم الاباده الجماعية:

وفقا لاتفاقية منع وقمع جريمة الابادة الجماعية سنه 1948 م تخضع الجماعات القومية والعرقية والدينية للحماعية عن ارتكاب هذة الجريمة بينما تشمل هذه الحماعية الجمتعتن الساسية والاجتماعية هذا بالاضافة الي ان الاتفاقية تتطلب قصداً خارجاً لتقدير المسؤلية الجنائية تتمثل في قصد تدمير او ابادة للجماعة المحمية ، ويجب ان يتوافر هذا القصد لدي المنفذين الكبار لهذه الجريمة.

الجرائم ضد لانسانية:

قد عرفت هذه الجرائم في ظل اتفاقية لاهاي سنه 1907م بالجرائم التي ترتكب ضد القوانين الانسانية وقد ظهر فيها دور العرف باعتبارة القاعده لاساسية الواجبة التطبيق فيما يتعلق بقوانين الحروب[11].

جرائم الحرب:

حيث يلاحظ انه بداية من عام 1899م ثم بعد ذلك في 1907م تم تصنيف وادراج القانون العرفي الخاص بالصراعات المسلحة في اتفاقية لاهاي المتمثلة في أعراف الحرب البرية .

هنالك جرائم أُخرى قد ترقى الى هذا المستوى ويعبر إعتبارها جرائم قطعية حتمية دولية وذلك اذا توافرت لها شروطاً مُعينة وهذه الجرائم هى :

جرائم التعذيب وجرائم أخذ الرهائن وجرائم المواد النووية والجرائم الخاصة بالتمييز العُنصرى وجرائم الإتجار غير المشروع فى المُخدرات وجرائم الإمتلاك غير المشروع السلاح واستخدامه ووضعه فى موقع مُحدد.والجرائم الخاصة يتجارب الإختبار العلمى الغير قانونية والخاصة والخجاصة بالجنس البشري .

المُعاهدات الدولية :

تعتبر المُعاهدات الدولية فى الوقت الحالى المصدر الأول من مصادر القانون الدولى الإنسانى وهناك مُعاهدات عامة وشارعة تضمنت بصفة احتياطية قواعد القانون الدولى الإنسانى ، كما أن هنالك مُعاهدت خاصة بتنظيم موضوع معين قد أشارت في صياغها الى قواعد القانون الدولى

الإنسانى ، الا أنه يجمعها الهدف المُشترك وهو تحقيق أكبر قدر من السلام وانعدام الأذى بالنسبة لجميع أفراد العالم .

المُعاهدات والإتفاقيات المُظِمة لقواعد القانون الدولى الإنسانى :

أ/ اتفاقية جنيف عام 1864 م:

تُعتبر هذه الإتفاقية اللبنة الأولى لبناء القانون الدولى الإنسانى ويرجع الفضل فى إبرامها الى لجنة جنيف التى تم تشكيلها سنة 1863 م[12]، وري البعض أن نشأة قانون جنيف ترجع الى معركة سونقرينو الحربية بين الجيشين الفرنسى والنمساوى فى شمال ايطاليا والتى نتجت عنها مآسى كثيرة دفعت السويسرى «هنرى دونات» الى نشر كتابه عام 1862 م يصرف النظر عن أى عنصر أخر ، مُطالباً بانشاء جمعيات وطنية للقيام بهذه المهام الإنسانية .

ب/ اتفاقية جنيف عام 1906 م:

تم توقيع هذه الإتفاقية فى السادس من يوليو عام 1906 م بغرض تحسين ظرف المرضى والجرحى العسكريين فى ميدان القتال .

ج/ اتفاقية جنيف عام 1929 م :

هى اتفاقية خاصة بتقنين أوضاع أسرى الحرب ، وقد وردت فى الإتفاقية أحكام تتعلق بالطيران الطبى ودوره فى الإسعاف وشروط استخدامه كما أقرت الإتفاقية شارتين جديدتين وهما ؛ الهلال الأحمر ، و الأسد والشمس الأحمرين[13].

د/ اتفاقية جنيف عام 1949م :

نظراً لما أفرزته الحرب العالمية الثانية من تجارب قاسية وفرق للأحكام الدولية الكثتفق عليها ، ورغبه من الدول في إلغاء الحروب فيما بينها وذلك للدمار الشامل المتوقف عليها ولحماية الشعوب من ويلات هذه الحروب ، فقد إنعقد مؤتمر دبلوماسى فى جينيف عام 1949م .

هـ/ البرتوكولات الإضافية لإتفاقيات جنيف سنة 1977 م :

حيث أنه بناءاً على دعوة من الحكومة السويسرية ، بمقتضى الحكومة الموقعة لديها اتفاقيات جنيف ثم أقامت مؤتمر دبلوماسى فى جنيف مابين 1974 – 1977 م لتأكيد القانون الدولى الإنسانى المُطبق على النزاعات المُسلحة وتطويره .

البرتكول الأول :

صدر هذا البرتكول فى العاشر من يونيو عام 1977 م وهو الوثيقة التى تتعلق بحماية ضحايا النزاعات المُسلحة ذات الطابع الدولى.

البرتكول الثانى :

وهو الوثيقة التى تتعلق بحماية ضحايا النزاعات المُسلحة الغير دولية ووفقاً للمادة 1/2 فان أحكام هذا البرتكول لا يتم تكبيقها على النزاعات التوترات الداخلية ، وذلك لكون القانون الوطنى هو الأولى فى التطبيق بهذا الشأن[14]

الإتفاقيات الدولية :

الإتفاقيات الدولية هى إتفاق بعقد كتابة بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولى الإنسانى العام ، يقصد أحداث أثار قانونية ، ويخضع لقواعد القانون الدولى العام، سواء تم هذا الإتفاق فى وثيقة واحدة او أكثر اياً كانت التسمية التى تُطلق عليه والإتفاقيات الدولية فى القانون الدولى الإنسانى قد تكون ثنائية أو مُتعددة الأطراف . كما قد تكون اقليمية أو عالمية، وهى تُعالج بصفة عامة موضوعين رئيسين وهما :

الأول : تنظيم القتال وأساليبه وأدواته فى إطار مُقتضيات الضرورة العسكرية

الثانى : حماية ضحايا النزاعات المُسلحة فى إطار مُقتضيات الضرورة الإنسانية .

مما سبق نستطيع القول أن القانوون الدولى الإنسانى يسنمد أحكامه من مجموعة كبيرة ومتنوعه من الإتفاقيات الدولية مُتعددة الأطراف ، وإن هذه الإتفاقيات تتسم بطابع خاص يُميزها عن غيرها من الإتفاقيات الأُخرى ، فهى تشتمل على قواعد أُخرى من النظام العام الدولى ، ولا تخضع لمبدأ المُعاملة بالمِثل كما أنها ملزمة للكافة لأنها تستهدف حماية المُجتمع الإنسانى بأسره[15]

مبادئ القانون الدولى الإنسانى:

يُمكن تقسيم مبادئ القانون الدولى الإنسانى الى :

- المبادئ الأساسية
- المبادئ العامة
- مبادئ خاصة بضحايا النزاعات
- مبادئ خاصة بقانون الحرب
- المبادئ الأساسية للقانون الدولى الإنسانى :

مبدأ الفروسية :

قد ظهر هذا المبدأ فى العصور الوسطى ، وهو يوصل صفة النُبل فى المُقاتل والفارس التى تمنعه من الأتيان على جريح أو أسير أو مهاجمة المُمتلكات الخاصة للأشخاص المدنيين المشاركين فى العمليات القتالية .

وقد أُطلق على مبدأ الفروسية فكرة « الشرف العسكري « وهو مايستلزم احترام العهد المقطوع وتحريم استخدام السلاح الذى لا يتفق استعماله مع الشرف ، أو القيام بعمل من أعمال الخيانة .

مبدأ الضرورة :

يدور مبدأ الضرورة فى إطار فكرة أن استعمال أساليب العُنف والقسوة والخداع فى الحرب تقف عند حد قهر العدو ، وتحقيق الهدف من الحرب وو هزيمته وتخقيق النصر أو اخضاع الطرف الأخر وإلحاق الهزيمة به فإذا ماتحقق الهدف من الحرب على هذا النحو ، امتنع التمادى والإستمرار فى توجيه الأعمال العدائيه[16].

مبدأ الإنسانية :

يدعوا هذا المبدأ الى تجنب أعمال القسوة والوحشية فى القتال خاصة اذا كان استعمال هذه الأساليب لا يُجدي فى تحقيق الهدف من الحرب ، فقتل الجرحى أو الأسرى أو الإعتداء على النساء والأطفال أو الكدنيين غير المُشاركين فى الأعمال القتالية بوجه عام كُلها أُمور تخرج عن إطار أهداف الحرب ، وبالتالى تُعد أعمالاً غير انسانية[17].

المبادئ العامة للقانون الدولى الإنسانى:

تتفرع عن المبادئ الأساسية للقانون الدولى الإنسانى مبادء أُخرى أولها المبادئ المُشتركة بين قانون جنيف وحقوق الإنسان وعلى رأس هذه المبادئ

مبدأ صيانة الحُرمات:

- تضح هذه المقولة التى لاجدال فيها فى المبادئ التطبيقية المُنبثقة منها كما يلى :
- تُصان حرمة من يسقط فى القتال ، ويجب الحفاظ على من يستسلم من الأعداء
- ان هذا البند لا يتعلق الا بالمقاتلين ويعتبر حجر زاوية فى اتفاقيات جنيف .
- لا يُعرض أى انسان للتعذيب البدني أو العقلى أو العقوبات البدنية أو المُعاملة الفظة او المُذلة .

إن التعذيب من أجل انتزاع المعلومات ، يُصيب الإنسان بمعاناة شديدة ويعتبر انتهاكاً خطيراً لكرامته ، اذ يُرغم الإنسان أن يأتى بتصرفات ويدلى بأقوال ضد ارائه ورغبته .

لكل انسان حق فى الإعتراف بشخصيته القانونية :

لا تكفى حماية سلامة الإنسان البدنية والعقلية ، بل ينبغى إحترام شخصيته أمام القانون، وضمان ممارسته لحقوقه المدنية بما فى ذلك خق التقاضى والتعاقد .

لكل انسان ح فى اختزام كرامته وانسانيته وحقوقه العائلية ومعتقداته وهخاداته :

الإنسان حساس بطبيعته ، وبشكل خاص فى موضوع الشرف والكرامة والكبرياء لدرجة يضع فيها بعض الأفراد قيمهم الأخلاقية قبل الحياة ذاتها[18]

حق الإنسان فى الحماية والرعاية التى تتطلبها حالتهم :

عُقدت فى 1864 م إتفاقية جنيف الأولى تنفيذاً لهذا الأمر ، وقد تأكد هذا المبدأ الى يومنا هذا .

حق الإنسان فى معرفة مصير أفراد أُسرته وتلقِى طرود الإغاثة :

لسي هنالك مايُضعف الروح المعنوية للإنسان أكثر من القلق على مصير اعزائه ، وعندما تفصِل الحروب أفراد العائلة من بعضهم يتوجب تمكينهم من التراسل فيما بينهم[19]

مبدأ عدم التمييز:

يفيد هذا المبدأ بأن يُعامل الأشخاص دون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية أو اللغة أو مبدأ الطبقة الإجتماعية أو الأراء السياسية أو أى معيار مُشابه .

مبدأ الأمن:

بموجب هذا المبدأ من حق كل انسان أن ينعم بالأمن لشخصه أو ويتضح هذا المبدأ فى المبادئ التطبيقية التالية :

- خطر أعمال الإنتقام والعقوبات الجماعية وأخذ الرهائن .
- لكل انسان حق فى الإنتفاع بالضمانات القضائية المضادة .
- لا يحق لانسان التناول عن الحقوق التى تخولها له الإتفاقيات الإنسانية.
- المبادئ الخاصة بضحايا المنازعات.

مبدأ الحياد :

يعنى هذا المبدأ ان المُساعدات الإنسانية لا تُشكل فى أى حال من الأحوال تدخل فى النزاعات وقد جاء النص الأكثر دلالةً على ذلك فى المادة «70» من البرتوكول الذى يتصل بأعمال الغوث لصالح السُكان المدنيين لدى أحد أطراف النزاع وقد تصل فيها على انه يجب الا تُعتبر عروض الغوث الإنسانية وغير التحيزية تدخُلاً فى النزاع المُسلح ولا أعمال غير ودية .

الطبيعة الموضوعية القانون الدولي الانساني في مجال استخدام الأسلحة المحظورة

طبيعة الأسلحة المحرمة دوليا:

يتميز قانون المنازعات المسلحة بصفة عامة بأنه قانون يتناول في الجزء الأكبر منه قواعد تحريمية، والقواعد التحريمية أما أن تشتمل على نص يحرم استعمال سلاح معين أو تطبيق لأحد المبادئ الرئيسية في القانون ومثال الصورة الأخيرة الالتزام الدولي بتجنب زيادة آلام المصابين دون ضرورة ودون داع وكذلك الالتزام الدولي بوجوب وجود تناسب بين القذيفة أو السلاح المستعمل والهدف المراد تدميره أو توجيه أعمال القتال إليه وهذا الالتزام معروف باسم قاعدة النسبية. ويعتبر السلاح محرم بذاته إذا ما وجدت قاعدة دولية مكتوبة في معاهدة أو قاعدة عرفية تحرم استعمال هذا السلاح بشكل مطلق وفي كل الظروف ومثال ذلك القاعدة الدولية التي تحرم استعمال السموم فان استعمالها محرم في كل الظروف والأحوال سواء استعملت ضد الأهداف العسكرية أو ضد المدنيين[20]. ومن ناحية أخرى نشاهد أنَّ هناك سلاحاً معيناً مشروعاً إذا ما اسُتعمل في ظروف معينة ويعتبر غير مشروع في ظروف أخرى ومثال ذلك استعمال السلاح ضد المدنيين يعتبر عملا غير مشروع في حين أنَّ استعمال السلاح ضد الأهداف العسكرية يعتبر عملا مشروعا . وأهمية التفرقة بين السلاح المحرم بذاته وبين الوسيلة المحرمة انه في حالة السلاح المحرم يجب إن توجد قاعدة دولية مكتوبة في معاهدة أو قاعدة عرفية تنص على التحريم أما بالنسبة لتحريم الوسيلة فانه لا تقوم ضرورة إلى وجود قاعدة دولية بل يكفي أن تخالف هذه الوسيلة المبادئ الأساسية في قانون الحرب للقول بعدم مشروعيتها[21] وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة أنَّ الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات مؤتمر لاهاي الثاني عام 1907 وبعد أن تضمنت اغلب القواعد التي يتعين على المتحاربين الالتزام بها أشارت إلى انه فيما يخص الحالات التي لم تتناولها هذه الاتفاقية تبقى الشعوب والمقاتلون تحت حماية المبادئ العامة للقانون كما جرى عليها العرف وقوانين الإنسانية وما يتطلبه الضمير العام.

أولا: أنواع الأسلحة المحرمة دولياً :

إن القانون الدولي الإنساني ينص على إن حق أطراف النزاع في اختيار وسائل وأساليب القتال ليس حقا مطلقا لا تقيده قيود ومن ثم فانه قد حرم استعمال أنواع معينة من الأسلحة وهي:

1. المقذوفات المتفجرة أو المحشوة بمواد ملتهبة: والتي يقل وزنها عن 400 غرام وقد نص على تحريم هذه المقذوفات تصريح سان بيترسبورغ لسنة 1868 ثم تأكد التحريم في المادة(23/هـ) من لائحة لاهاي التي حرمت استعمال الأسلحة والقذائف أو المواد التي تسبب آلاما زائدة وهو ما أكدت على تحريمه أخيرا المادة (35/2) من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977 .
2. الرصاص المتفجر: والذي ينتشر أو يتمدد بسهولة في جسم الإنسان وهو المعروف برصاص دمدم وهو بدوره محظور بمقتضى إعلان لاهاي في 29 تموز 1899.
3. الغازات الخانقة أو السامة: وقد جاء النص على تحريمها في تصريح لاهاي في 29 تموز سنة 1899 وفي معاهدة واشنطن لسنة 1922 كما نص على تحريمها في بروتوكول جنيف لعام 1925 وقد ورد تحريمها في مشروع معاهدة نزع السلاح الذي وضعته سنة 1930 اللجنة التحضيرية لنزع السلاح ثم تأكد تحريمها مرة أخرى في قرار صادر من اللجنة العامة لنزع السلاح سنة 1932.
4. السم والأسلحة المحرمة: وجرى العرف على تحريم استعمال السم والأسلحة المحرمة في النزاع المسلح ثم ورد النص على هذا التحريم في الفقرة (أ) من المادة (23) من لائحة لاهاي لسنة 1907 ثم في بروتوكول جنيف لعام 1925 ويرجع التحريم لكون هذه الوسيلة تنطوي على الغدر والخيانة وهمجية القرون الأولى وتتعارض مع مبادئ الإنسانية ومن ثم فلا يجوز استعمال أسلحة مسمومة أو إلقاء السم في الأنهار ومجاري المياه والآبار التي يشرب منها العدو.
5. -5الأسلحة البيولوجية: وقد ورد تحريم وسائل الحرب الجرثومية في بروتوكول جنيف لعام1925 وفي سنة 1971 توصلت الأمم المتحدة إلى إبرام اتفاقية تحرم حرب الجراثيم ودخلت حيز التنفيذ في 26 مارس عام 1975 .
6. الأسلحة الكيميائية: كان بروتوكول جنيف لعام 1925 قد حظر استعمال الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها أو أية سوائل أو مواد أو وسائل مشابهة لها وهو بالتالي يعتبر استجابة للحظر الناجم عن استعمال الأسلحة الكيمياوية في الحرب العالمية الأولى إلا أنَّ هذا البروتوكول كان يشوبه الكثير من القيود مما حدا إلى قيام مفاوضات جديدة لتحريم هذا النوع من الأسلحة بدأت عام 1969 في جنيف ولم تستكمل إلا عام 1992 ودخلت حيز التنفيذ في نيسان عام 1997 تحت اسم اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها والمسماة باختصار (اتفاقية الأسلحة الكيمياوية) .

7. الأسلحة أو وسائل القتال: والتي يقصد بها أو يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضرارا بالغة أو واسعة الانتشار وطويلة الأمد وقد جاء تحريم ذلك في المادة (35/ 3) من بروتوكول جنيف الأول لعام 1977 .
8. الأسلحة النووية والذرية: وتعد من أكثر الأسلحة جدلا حول شرعية استعمالها فهناك رأي يقول بشرعية هذه الأسلحة سواء استعملت في البر أو البحر أو الجو طالما لا توجد قاعدة دولية تقضي بتحريمها وبحجة انه يمكن توجيهها إلى الأهداف العسكرية وهناك رأي يقول بتحريم هذا النوع من الأسلحة[22].
9. أسلحة تقليدية أخرى: جاءت اتفاقيات وبروتوكولات دولية مختلفة تحظر استعمال بعض أنواع الأسلحة التقليدية التي تلحق ضررا مفرطا للأفراد أو كونها تكون عشوائية التأثير ومثالها بروتوكول حظر وتقييد استعمال الأسلحة المحرقة المعتمد في عام 1980، وكذلك البروتوكول الرابع الجديد لاتفاقية الأسلحة الكيمياوية المعتمد عام 1995 لحظر أسلحة الليزر والأسلحة المسببة للعمى وكذلك اتفاقية أوتاوا لعام 1997 بشان حظر استعمال أو تخزين أو إنتاج أو نقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير هذه الألغام[23]. وعلى كل حال فان هناك تطوراً تكنولوجياً سريعاً في مجال تصنيع وتطوير مختلف أنواع الأسلحة ويمكن النظر لتحريم هذه الأنواع الجديدة من الأسلحة بكل حالة على حدة وذلك في ضوء مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني التي تمنع زيادة الآلام أو خسائر غير ضرورية بالأرواح البشرية.

ثانيا: القيود الواردة على هذه الأسلحة:

يتضح انه في حالة وجود نص يحرم استعمال سلاح معين فان هذا النص يصبح واجب الإتباع وفي حالة عدم ورود مثل هذا النص فان الحكم على مشروعية أو عدم مشروعية هذه الوسيلة أو تلك يتم في إطار العرف الدولي، فالمبادئ الأولية للقانون الدولي الإنساني ونظرا لوجودها لسنوات طويلة ولتطبيقها الطويل وأهميتها الأساسية قد جعلت منها جزءا من القانون الدولي العرفي، فإذا كانت اتفاقيات لاهاي تعالج حقوق المحاربين وواجباتهم في إدارة العمليات العسكرية وحدود استعمال وسائل إلحاق الضرر بالأعداء فإنها شكلت أساسا لما يعرف باسم (قانون النزاع المسلح) والمبادئ العامة التي احتوتها اتفاقيات لاهاي اكتسبت قوة القانون العرفي واعترف لها رسميا بهذه الصفة وتسري على جميع الدول وحتى الدول التي لم تنظم بعد إلى البروتوكول الأول ملزمة بالقواعد الأصلية الواردة في اتفاقيات لاهاي ولعل أبرزها قاعدة الضرورة العسكرية وقاعدة النسبية فالقاعدة الأولى تعني أنَّ استعمال الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال وأساليب يجب إن لا تتعدى الغرض من الحرب وهو هزيمة العدو وقهره وأي الآم أو إصابات أو خسائر تتجاوز ذلك الغرض تصبح غير مشروعة أما القاعدة الثانية فتعني بأنه يلزم عند الإصابة أو التدمير إن تقف عند حد تحقيق المصالح المحمية بالقانون ويجب أنْ لا تتجاوز ذلك بدرجة تزيد عن المزايا العسكرية المحققة من وراء تحقيق الهدف، وهذا يعني ملاحظة :

طبيعة ودرجة ومدى إصابة الأفراد تدخل تحت قاعدة تحريم زيادة الآلام دون مقتضى ودون داعٍ .

زيادة تعرض المدنيين للإصابة كذلك الأهداف المدنية بمعنى أنَّ الضرب المشروع للأهداف العسكرية قد يعرض المدنيين أو الأهداف المدنية للضرر وهو أمر محتمل ولكن إذا زاد هذا الاحتمال أصبحنا أمام احد الصور المحرمة دوليا .

الآثار غير المتحكم فيها ضد المقاتلين أو المدنين أو ضد الأملاك[24] . ويتولد عن القاعدتين السابقتين حظر بعض أنواع الأسلحة السامة والجرثومية والكيمياوية وبعض أنواع المتفجرات والحد من استعمال الأسلحة التقليدية العشوائية بما في ذلك الألغام والافخاخ والأسلحة الحارقة لما لها من آثار تتجاوز قاعدتي الضرورة والنسبية ولقد أكدت على هاتين القاعدتين اتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907عندما نصت المادة(22) على إن (حق المحارب في اختيار وسائل الأضرار بالعدو ليس حقا مطلقا لا حدود له).

كما نصت المادة(23) من الاتفاقية نفسها على حظر استعمال الأسلحة والقذائف والمواد التي تسبب آلاما ومآسي لا ضرورة لها[25] وقد كرر بروتوكول جنيف الإضافي الأول لعام 1977 هذين المبدأين في الفقرتين الأولى والثانية من المادة (35) وكما يأتي:

-1إن حق أطراف إي نزاع مسلح في اختيار أساليب ووسائل القتال ليس حقا لا تقيده قيود.

-2 يحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شانها إحداث إصابات أو آلام لا مبرر لها. وألزمت المادة(36) إي طرف عند دراسة أو تطوير أو اقتناء سلاح جديد أو أداة للحرب أو إتباع أسلوب للحرب بان يتحقق مما إذا كان ذلك محظورا في جميع الأحوال أو في بعضها بمقتضى هذا الملحق أو أية قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي التي يلتزم بها هذا الطرف السامي المتعاقد. وقد يقال إن المادة(36) من البروتوكول قد تناولت الأسلحة الجديدة ولكن بالتمعن فيها يتضح أنها كسابقتها تترك تقدير ذلك للدول ولم يرد بأي من هاتين المادتين تحريم قاطع لأسلحة التدمير الشامل الحديثة، ومن ثم فان البروتوكول الأول وان كان قد وسع من نطاق حماية الأشخاص والممتلكات إلا انه جاء مشوها فيما يتعلق بأساليب ووسائل القتال الحديثة ذات التدمير الشامل والتي تصبح حماية الأشخاص والأعيان في مهب الرياح بدون تحريمها تحريما باتا فقد ترك التحقق من مشروعية أو عدم مشروعية هذه الأسلحة بتقدير الدول الأطراف[26]، ورغم ذلك فان أهمية هاتين المادتين ترجع إلى إنهما جاءت تطبيقا وتأكيدا لقواعد القانون الدولي المستقرة عرفا واتفاقا، فتحريم استعمال الأسلحة والقذائف التي تحدث آلاما لا مبرر لها وارد في اتفاقية لاهاي عام 1907 واللوائح الملحقة بها كما سبق وروده في إعلان سان بيترسبورغ عام 1868 واستعمال الأسلحة وأساليب القتال غير المميزة محرمتان تبعا لذات الاتفاقية والإعلان.

مدى مشروعية الأسلحة النووية في ضوء الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في عام 1996م٠

لقد كان للدمار الساحق الذي نجم عن إلقاء القنبلة الذرية على كل من (هيروشيما)

و(نـكازاكي) وقـع الصاعقـة عـلى المجتمـع الـدولي كـما انـه جعـل جهـات كثـيرة ومنهـا اللجنـة الدوليـة للصليـب الأحمـر تعـرب مـن منطلـق إنسـاني عـن مخـاوف هائلـة مـن العواقـب الوخيمـة التـي يمكـن أنْ تتعـرض لهـا صحـة البـشر مـن جـراء إي اسـتعمال إضـافي لهـذا النـوع مـن السـلاح[27]، ولذلـك شـهدت السـنوات التـي أعقبـت انتهـاء الحـرب العالميـة الثانيـة محـاولات متعـددة للتوصـل إلى معاهـدة لإزالـة الأسـلحة النوويـة ولكنهـا بـاءت بالفشـل إلى إن تـم تحقيـق معاهـدة اقـل طموحـا تمثلـت بمعاهـدة حظـر انتشـار الأسـلحة النوويـة عـام 1968 وبـدا سريانهـا عـام 1970 والتـي ألزمـت الـدول النوويـة الخمـس بالاحتفـاظ بمخزوناتهـا الحاليـة وان تعمـل عـلى الحـد مـن الانتشـار الأفقـي لهـا باتجـاه دول أخـرى، وظهـر إبـرام معاهـدة الحظـر الشـامل للتجـارب النوويـة في عـام 1996 بوصفـه تطـوراً ايجابيـاً في المـضي قدمـا نحـو عـدم انتشـار الأسـلحة النوويـة[28]. وخلافـا لمـا آل إليـه الحـال بالنسـبة للأسـلحة الكيمياويـة والبيولوجيـة لم يتـم التوصـل حتـى الآن إلى اتفـاق عـلى حظـر عـام للأسـلحة النوويـة إذ إن كثـيرا مـن الـدول الأطـراف غـير الحائـزة للأسـلحة النوويـة -خصوصـا الكثـير مـن الـدول غـير المنحـازة- أصيبـت بالإحبـاط مـن تقاعـس الـدول دائمـة العضويـة في مجلـس الأمـن عـن الوفـاء بالتزاماتهـا بموجـب المـادة (6) مـن المعاهـدة بالعمـل عـلى الحظـر التعاهـدي الشـامل للأسـلحة النوويـة ولـذا فـان قـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة التـي يطلـب فتـوى مـن محكمـة العـدل الدوليـة بشـان مشروعيـة اسـتعمال أو التهديـد باسـتعمال الأسـلحة النوويـة تـم اعتـماده بأغلبيـة كبـيرة وقـد شـكل طلـب هـذا الـرأي الاستشـاري إسـتراتيجية خلافيـة إلا أنهـا كانـت ترمـي إلى خدمـة قضيـة نـزع السـلاح النـووي[29] . وواقـع الأمـر أنَّ الادعـاء بنهـوض الالتـزام القانـوني في موجهـة الـدول النوويـة بعـدم اسـتعمال أو التهديـد باسـتعمال الأسـلحة النوويـة بمناسـبة النزاعـات المسـلحة الدوليـة قـد يصطـدم بالـضرورة – ولأول وهلـة- بالمبـدأ الرئيـسي الـذي يهيمـن عـلى نظـم القانـون الـدولي العـام مـن حيـث ارتـكاز القـوة الملزمـة لقواعده بحسـب الأصـل العـام عـلى إرادة الـدول ذاتهـا وعـلى نحـو مـا كانـت قـد أكدتـه منـذ عـام 1927 المحكمـة الدائمـة للعـدل الـدول بمناسـبة حكمهـا في قضيـة اللوتـس الشـهيرة إذ انتهـت المحكمـة إلى (أنَّ القانـون الـدولي إنمـا يحكـم العلاقـات بـين الـدول المسـتقلة والقواعـد التـي تلـزم الـدول تنبـع إذاً مـن إرادتهـا بحيـث يصـير مـن ثـم محظـورا افـتراض تقييـد اسـتقلال تلـك الأخـيرة) [30]. غـير إن ذلـك التحليـل قـد يدحضـه مـن جانـب آخـر مـا أكدتـه اتفاقيـة فيينـا لقانـون المعاهـدات الدوليـة في عـام 1969 في المـادة (53) التـي أقـرت فكـرة القواعـد الآمـرة التـي تقبلهـا الجماعـة الدوليـة بمجموعهـا بمـا لا يجـوز الإخـلال بهـا أو الاتفـاق عـلى خلافهـا وإذا كان مـن الثابـت أنَّ العديـد مـن قواعـد القانـون الـدولي الإنسـاني عـلى نحـو مـا أكدتـه محكمـة العـدل الدوليـة ذاتهـا بمناسـبة حكمهـا في قضيـة الأنشـطة العسـكرية وشـبه العسـكرية في نيكاراكـوا، تنـصرف بحسـاباتها قواعـد قبلتهـا الجماعـة الدوليـة باعتبارهـا قواعـد آمـرة، فمـن هنـا تـأتي الأهميـة الفائقـة لتحليـل الـرأي الاستشـاري الصـادر عـن محكمـة العـدل الدوليـة أبـان عـام 1996 لأغـراض اسـتجلاء وتقديـر موقـف المحكمـة في شـان ترجيـح إي مـن هذيـن التحليلـين[31].

أولاً: استعمال السلاح النووي ينتهك حق الحياة:

مـن أهـم آثـار السـلاح النـووي في المنازعـات المسـلحة هـو اختفـاء كل اثـر لحيـاة الإنسـان دون إي مخـرج ممكـن عـلى مـدى يـتراوح بـين عـدة مئـات مـن الأمتـار وعـدة عـشرات مـن الكيلـو مـترات انطلاقـا مـن نقطـة الإصابـة تبعـا لأهميـة الحشـوة النوويـة التـي تـم تفجيرهـا ومـكان اسـتعمالها

والأحوال الطوبوغرافية والجوية وفضلا عن ذلك فان الناجين الذين يتعرضون للانفجار أو الأشعة ممكن إن يموتوا خلال مهلة تتراوح بين بضعة دقائق أو عدة سنوات أو يحتفظوا بعواقبه، ومن النتائج التي تم التوصل لها أنَّ الحروب النووية واسعة النطاق يترتب عليها إظلام الكرة الأرضية وانخفاض درجة الحرارة ما بين 27-10 درجة مئوية مما يؤدي إلى تجميد المياه وتبقى درجة الحرارة تحت الصفر لمدة قد تصل إلى عام ويترتب على ذلك تجميد النبات والحيوان والإنسان حتى الموت[32] وقد فحصت محكمة العدل الدولية حق الفرد في الحياة وفقا للمادة(6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية غير أنها أعلنت بعدئذ أنْ هذا العهد لا يتصل بالموضوع وشرحت أنَّ حقوق الإنسان تنطبق أيضا في زمن الحرب وانه لا يجوز عملا بالمادة(4) من العهد المساس بحق الفرد في الحياة بأي حال من الأحوال وأضافت مع ذلك إن القانون الدولي الإنساني وحده – بوصفه قانوناً خاصاً- يجوز أنْ يقرر ما إذا كان فقدان حياة ما يمثل أو لا يمثل حرمانا تعسفيا من الحياة وفي ذلك تقول المحكمة (من حيث المبدأ ينطبق الحق في عدم الحرمان من الحياة بطريقة تعسفية في الأعمال العدائية أيضا، غير أنَّ اعتبار ما هو الحرمان التعسفي من الحياة ينبغي تحديده بواسطة القواعد الخاصة المنطبقة وهي القانون المنطبق في النزاع المسلح المصمم لتنظيم تسيير الأعمال العدائية)[33] إي أنَّ المحكمة ترغب بالقول انه لا يمكن تفسير حقوق الإنسان على نحو يخالف القانون الإنساني وان القانون الدولي الإنساني وحده يقرر ما إذا كان فقدان الحياة في حالة استعمال السلاح النووي يمثل حرمانا تعسفيا من الحياة ويمكن الرد على اتجاه المحكمة هذا بما يأتي:

1. إن ثمة مبادئ مشتركة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ولعل من أهمها هو الحق في الحياة إذ إنه إذا كان واجب الاحترام وقت السلم (في مجال حقوق الإنسان) فانه كذلك واجب الاحترام في وقت الحرب والاحتلال خاصة بالنسبة للأسرى والجرحى والسكان المدنيين (في مجال القانون الإنساني) ولا يمكن الخروج عن هذا المبدأ تحت إي ظرف كان فالحق في الحياة من الحقوق الأساسية للإنسان والتي تعد أمثلة تقليدية للقواعد الآمرة التي لا يمكن الخروج عنها إطلاقا[34] فهنا يوجد تطابق بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
2. لم تتطرق المحكمة إلى الملاحظة العامة الشهيرة (14/23) التي أبدتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمكلفة بدراسة تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إذ ذكرت أنَّ صناعة وحيازة الأسلحة النووية يعد اكبر تهديد لحق الفرد في الحياة وطالبت بحظرها شأنها شأن استعمال الأسلحة النووية واعتبارها جريمة ضد البشرية[35]
3. يبدو أنَّ محكمة العدل الدولية قد تأثرت فتواها هذه بوجهة نظر سياسية كرستها الدول النووية ومفادها أنَّ الحق في الحياة ليس مطلقا بكل المقاييس أثناء المنازعات المسلح إلا انه يمكن الرد على ذلك بالقول إن في استعمال الأسلحة النووية ضد دولة

سيؤدي إلى مقتل كمية لا يستهان بها من البشر ففي دراسة أجريت في الثمانينات ذكرت أنَّ هجوم نووي سوفياتي ضد مواقع نووية أمريكية من الممكن أنْ يؤدي إلى مقتل مابين خمسة إلى عشرين مليون أمريكي وبالمقابل فان هجوم أمريكي على مواقع نووية سوفياتية سينجم عنه مقتل مابين عشرين إلى ثلاثين مليون روسي[36]

ثانيا: استخدام السلاح النووي يسبب معاناة لا مسّوغ لها كما انه لا يميز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية:

يبدو من تحليل القانون الدولي الإنساني انه يتضمن مبدأ أساسي يقضي بان حق المتحاربين في اختيار أساليب ووسائل القتال ليس حقا غير محدود وتفرع عن هذا المبدأ الإنساني نتيجتان:

الأولى: مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، والثانية: هي قوامها منع استعمال أسلحة تتسبب بمعاناة لا داعي لها للمقاتلين بمعنى أنها تحدث ضررا اكبر من الضرر الذي لابد من إحداثه من اجل تحقيق الأهداف العسكرية المشروعة[37]... وقد أشارت المحكمة إلى(انه يحظر استخدام الأسلحة التي تسبب قدرا من الأذى أو تزيد من شدة معاناتهم بلا فائدة اكبر من القدر الذي لا يمكن تجنبه لتحقيق الأهداف العسكرية المشروعة) وكذلك ذكرت (انه يجب على الدول إن لا تجعل المدنيين هدفا للهجوم مطلقاً ولابد بالتالي إن لا نستخدم الأسلحة التي لا تستطيع التمييز بين الأهداف المدنية العسكرية) [38]، وفي ذلك ذكر بعض قضاة المحكمة تأييدهم لهذا القول فذكر القاضي وايرمانتري (إن الحقائق أكثر من كافية لتقرير إن السلاح النووي يسبب معاناة غير ضرورية تتجاوز كثيراً أغراض الحرب) وكذلك ذكر القاضي البجاوي (يبدو أنَّ الأسلحة النووية على الأقل في الوقت الحاضر ذات طابع يجعلها تصيب الضحايا بطريقة عشوائية وتخلط بين المقاتلين وغير المقاتلين والسلاح النووي سلاح أعمى لذلك فانه بطبيعته يقوض القانون الإنساني وهو القانون المعني بالتمييز باستعمال الأسلحة) [39] ويبدو أنَّ محكمة العدل الدولية اعتبرت الأسلحة النووية عشوائية وذلك بقولها (فالأسلحة النووية أجهزة متفجرة تنتج طاقتها من اندماج أو انشطار الذرة ولا تطلق هذه العملية بطبيعتها كميات هائلة من الحرارة والطاقة فحسب ولكن أيضا إشعاعات قوية وطويلة الأمد... وهذه الخصائص تجعل الأسلحة النووية تنطوي على آثار مأساوية ولا يمكن احتواء القوة التدميرية التي للأسلحة النووية لا من حيث الحيز ولا من حيث الزمن، إن لها القدرة على تدمير الحضارة كلها والنظام البيئي بأكمله على الكوكب) [40] وهذا القول للمحكمة يتطابق مع ما أوضحته الفقرة(4) من المادة (51) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 التي حظرت وسائل القتال العشوائية والمتمثلة:

بتلك التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد.

أو بتلك التي تستعمل طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن أنْ توجه إلى هدف عسكري محدد.

أو تلك التي تستعمل طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن حصر آثارها على النحو الذي يتطلبه هذا الملحق ومن ثم فان من شانها إن تصيب في كل حالة كهذه الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز[41] وهكذا حددت المحكمة القواعد العرفية التي تبلورت من

خلال ممارسات الدول وكررت المحكمة بوجه خاص المبدأ الراسخ منذ زمن بعيد والذي ينص على أنَّ (حق المحاربين في استعمال وسائل الأضرار بالعدو ليس حقا مطلقا)[42]، وذكرت أنَّ القيود الرئيسية ذات الصلة بالقضية هي المبدأ المعروف جيدا بشأن التمييز وحظر تسبيب المعاناة غير الضرورية، ويوفر مبدأ التمييز حماية المدنيين الذين يداهمهم النزاع المسلح إذ لا يجوز لأطراف النزاع أنْ يجعلوا المدنيين هدفا للهجوم أو أنْ يستعملوا أسلحة لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية. أما فيما يتعلق بحظر أحداث معاناة غير ضرورية فانه يوفر الحماية للمقاتلين في النزاع المسلح إذ لا يجوز لأطراف النزاع أنْ تعتمد على استعمال أسلحة تسبب أضرارا غير ضرورية لتحقيق الأهداف العسكرية المشروعة، وعليه فان تطبيق هذه المبادئ على استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية سيؤدي لأول وهلة إلى استنتاج عدم مشروعية هذه الأسلحة في جميع الأحوال لما تسببه من معاناة مفرطة وتدمير يسير بالإنسانية والحضارة نحو الفناء، هذه المعاناة وهذا التحريم يتفوقان في حدتهما وسطوتهما على استعمال الأسلحة التقليدية والتي هي الأخرى قد تخالف بعضها قوانين الإنسانية[43].....

ثالثا: استخدام الأسلحة النووية يتجاوز قاعدة الدفاع عن النفس:

إن محكمة العدل الدولية ذهبت بادئ ذي بدء إلى تأكيد حق الدفاع الشرعي بحسبانه استثناءا من مبدأ حظر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية على نحو ما كفلته بصفة خاصة المادة (الثانية/فقرة 4) من ميثاق الأمم المتحدة إذ إن حق الدفاع الشرعي قد تم النص عليه في الفصل السابع من الميثاق ذاته وبمناسبة المادة(51) منه والتي تتضمن انه (ليس في مثل هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على احد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى إن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحظ السلم والأمن الدوليين...). وإذا كانت رخصة الدفاع الشرعي في ذاتها لم تكن البتة محل تشكيك أمام المحكمة إلا أنَّ الإشكالية الأولى هنا إنما انصرفت بصفة خاصة في عقيدة المحكمة إلى تحليل مدى مشروعية استعمال هذه الأسلحة بمناسبة مباشرة حق الدفاع الشرعي وذلك بالنظر بصفة خاصة إلى ما يستتبع استعمال مثل تلك الأسلحة من تقويض لأسس القانون الدولي الإنساني وواقع الأمر انه في هذا الشأن فقد قررت المحكمة انه في مواجهة الأطروحة التي أكدتها الدول النووية في شأن عدم نهوض أي التزام تعاهدي صريح في مواجهتها بعدم استعمال الأسلحة النووية فقد ذهبت العديد من الدول إلى الادعاء بان مثل تلك الأطروحة إنما سيصطدم بالضرورة مع المبادئ الآمرة للقانون الدولي الإنساني وبصفة خاصة ما يستتبعه ولاشك استعمال مثل تلك الأسلحة من انتهاك مطلق لمبادئ الإنسانية والضرورة أبان النزاعات المسلحة، وقد قضت المحكمة بالإجماع أنَّ التهديد أو استعمال القوة باللجوء للأسلحة النووية الذي يخالف الفقرة(4) من المادة(2) من ميثاق الأمم المتحدة والذي لا يفي بجميع متطلبات المادة (51) يعتبر غير قانوني وأضافت أنَّ التهديد أو استعمال الأسلحة النووية يجب افتراضا أنْ يكون مطابقا لمقتضيات القانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة وخصوصا مقتضيات مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني وكذلك

الالتزامات الخاصة بموجب المعاهدات التي تعالج صراحة الأسلحة النووية[44] وبسبعة أصوات لسبعة أصوات (ورجح صوت رئيس المحكمة) الكفة لصالح مؤيدي الفقرة ما قبل الأخيرة من منطوق الرأي الاستشاري والتي جاء فيها انه (يتبين من المقتضيات المشار إليها أعلاه إن التهديد أو استعمال الأسلحة النووية يكون بصفة عامة متعارضا مع قواعد القانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة وخصوصا مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني ومع ذلك فانه بالنظر إلى القانون الدولي الراهن والعناصر الواقعية المرتبطة به فانه ليس في وسع المحكمة أنْ تستنتج بصورة نهائية أنَّ التهديد أو استعمال الأسلحة النووية يعتبر مشروعا أو غير مشروع في حالة قصوى للدفاع الشرعي عندما يكون بقاء الدولة ذاته معرضا للخطر) [45]

ومن كل ما تقدم يمكن ملاحظة ما يأتي :

-1خلصت المحكمة إلى نتيجتين متناقضتين وهما :

نظرا للخصائص الخطيرة لاستعمال السلاح النووي فان استعماله أو التهديد به يعد مخالفا بصورة عامة للقانون الدولي المطبق في أوقات النزاع المسلح وخاصة مبادئ القانون الدولي الإنساني

إلا انه ليس في وسع المحكمة أنْ تثبت بكل تأكيد ما إذا كان استعمال الأسلحة النووية مخالفاً في كل الظروف للقانون الدولي الإنساني كما في حالة حق الدولة في البقاء أو حالة الضرورة.

أنَّ المحكمة بهذا الشأن تطرح نسبية الخضوع لمبادئ القانون الدولي الإنساني استنادا إلى النظريات السياسية (مثل سياسة الردع وحالة الضرورة) النافية لوجود القانون الدولي ذاته والتي من شأنها أنْ تكفل سمو الدولة على القانون إذ إن مسايرة موقف المحكمة هذا يصير بنا في غير شك إلى التأكيد على حق الدولة التي تمارس الدفاع الشرعي أنْ تطرح جانبا سائر مقتضيات مبادئ الضرورة والتناسب والإنسانية في مواجهة خصومها أبان النزاعات المسلحة مخالفة بذلك ثوابت التمييز بين المدنيين والعسكريين وعدم إلحاق ضرر فادح بالمقاتلين.. والخ من الثوابت المهمة في القانون الدولي الإنساني كل ذلك في سبيل الدفاع عن نفسها والذي يمكن أن يؤدي إلى إبادة للجنس البشري بأجمعه .

2-توضح المحكمة انه لا توجد حتى الآن أي اتفاقية تحظر بصورة عامة استعمال الأسلحة النووية مثل الاتفاقيات التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية غير إنها لاحظت أنَّ بعض الاتفاقيات مثل معاهدة الحظر التام للتجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووية المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية يبدو أنها تدعو إلى تزايد قلق المجتمع الدولي إزاء السلاح النووي مما ينبئ بحظر استعماله، وقد فات المحكمة الإشارة إلى المبادئ العامة للقانون الدولي العرفي الذي يعد مصدراً آخر للقانون الدولي وفي هذا الصدد يمكن الاستعانة بالمبادئ الرئيسية للقانون الدولي الإنساني والتي أصبحت مبادئ عرفية ذكرت المحكمة نفسها انه من غير المسوغ مخالفتها أمثال مبدأ التناسب وشرط مارتنز .

3-إن مفهوم الحالة القصوى للدفاع عن النفس لم تدخل المحكمة في تفاصيلها عما إذا كان المقصود بها المحافظة على نظام الحكم القائم أم المتعلق بالدولة ككيان قائم بذاته أم تتعلق

بالبقاء المادي لسكان الدولة المذكورة[46] وفي كل ذلك تخلط المحكمة بين الحق في شن الحرب أو القانون الذي ينظم اللجوء المشروع للقوة (Jus ad bellum) من جهة وقوانين الحرب أو القانون الذي ينظم الاستعمال الفعلي للقوة (Jus in bello) وضمن جهة أخرى توعز بان احترام المبدأ الثاني (قوانين الحرب أو مبادئ القانون الدولي الإنساني) تكون خاضعة لقواعد المبدأ الأول (قوانين شن الحرب) وفي ذلك مخالفة لجوهر القانون الدولي الإنساني وفي الواقع انه إذا كان استعمال الأسلحة النووية ينتهك اعتياديا القانون الدولي الإنساني كما يرد ضمناً في الرأي المذكور لمحكمة العدل الدولية فانه يعد انتهاكا أيضا في الظروف القصوى للدفاع عن النفس[47]

إذ يلاحظ أنَّ المحكمة بمناسبة رأيها الإفتائي هذا تعمدت التهرب من تحليل مفهوم القواعد الآمرة للقانون الدولي الإنساني باستعمال مثلا عبارات (القواعد غير المسوغ مخالفتها) أو القول بان المحكمة تمتنع عن الخوض في بحث إلزامية مبادئ القانون الدولي الإنساني لان طلب الفتوى اقتصر على بيان مشروعية التهديد أو استعمال السلاح النووي فقط رغم أنَّ المحكمة نفسها قد فصلت بمسائل لا تعد جوهرية في هذه الفتوى، فلم يطلب منها مثلاً بحث مسألة حق الدفاع الشرعي والأحلاف العسكرية وأعمال الانتقام العسكرية وحق الدولة في الوجود بينما كان الأجدى منها بحث الطبيعة القانونية لمبادئ القانون الدولي الإنساني التي تعد من المسائل الجوهرية اللصيقة بالطلب الإفتائي. ولعل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا كانت أكثر جرأة منها حينما أكدت في بيان بليغ لها (إن الاعتداءات الموجهة ضد السكان المدنيين من شأنها بالضرورة أنْ تمثل انتهاكا للحد الأدنى من القواعد الآمرة المطبقة في زمن النزاعات المسلحة[48]، فالمحكمة في الحقيقة خضعت لتأثيرات سياسية كبيرة من الدول النووية الكبرى بغية عدم الخوض في مسالة الطبيعة الآمرة لقواعد القانون الدولي الإنساني والتي كان من شأن الإقرار بها قطع الخلاف نهائيا بشأن عدم مشروعية استعمال الأسلحة النووية في المنازعات المسلحة[49].

الخاتمة:

خلص البحث الى عدد من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

النتائج:

أن للقانون الدولي الإنساني دور بالغ الأهمية في حظر وتقييد الأسلحة المحظورة، وذلك نظراً لكل الاعتبارات القانونية والأخلاقية التي تقضي بأن هذه الأسلحة تمثل خطراً داهماً يهدد الأمن والسلم الإنساني

استخدام هذه الأسلحة يفاقم من المخاطر والتهديدات التي تحيط بالمدنيين والأعيان المحمية عند استخدامها في النزاعات المسلحة المعاصرة، فضلاً عن أن انتشارها يمكن أن يسهم في وصولها الى أيدي المنظمات الإرهابية، مما يضاعف مخاطرها.

أن القانون الدولي الإنساني قيد من حرية أطراف النزاع المسلح في استخدام ما تريد من وسائل القتال وأساليبه , من خلال الجزء الأكبر من قواعده الذي يسعى إلى تنظيم أسلوب استخدام القوة بين أطراف النزاع.

أن حظر الأسلحة العشوائية في القانون الدولي الإنساني يجد أساسه في لائحة لاهاي لعام 1907, التي تقضي بأن حق أطراف النزاع في اختيار وسائل القتال وأساليبه هو حق مقيد , وأن القيود التي أوردها القانون الدولي الإنساني والخاصة باستخدام الأسلحة تُعد الأساس القانوني التي يستند أليها في اعتبار الأسلحة العشوائية من ابرز الأسلحة المحظورة أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

أن القواعد التي تحكم وسائل القتال وأساليبه أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية ومن ضمنها القواعد الخاصة بحظر بعض الأسلحة , هي قواعد قائمة من الناحية النظرية ولكنها بعيدة عن التطبيق الفعلي ,بسبب افتقار هذه القواعد إلى الوسيلة الفعالة التي تلزم أطراف النزاع المسلح باحترامها وتطبيقها.

التوصيات:

التشديد على أطراف النزاعات المسلحة الداخلية , بضرورة مراعاة المبادئ الإنسانية باعتبارها قواعد قانونية ملزمة , والسعي قدر الإمكان على خلق التوازن بينها وبين الضرورة العسكرية بشكل يمكن من خلاله تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية الإنسانية لضحايا هذه النزاعات.

ضرورة إلزام أطراف النزاع المسلح باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني , لأنها تهدف إلى حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة بصورة عامة , عن طريق بيانها لوسائل وأساليب القتال بما لا يتجاوز الضرورة العسكرية , وإقرارها أن للإنسان حرمة مصونة لا يجوز خرقها.

نوصي بضرورة وضع اتفاقيات دولية محددة وواضحة تنظم مسألة الأعمال العدائية أثناء النزاعات المسلحة بشكل عام , لأن القواعد النافذة حالياً بحاجة إلى تطوير وإعادة نظر , من أجل مواكبة التطور الحاصل في مجال الأسلحة الحديثة وتوسيع الإمكانيات العسكرية للدول , ازدادت معها المخاطر التي يتعرض لها ضحايا النزاعات المسلحة.

ضرورة تطبيق قواعد المسؤولية الدولية أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية , من أجل رصد الانتهاكات الجسيمة لأحكام القانون الدولي الإنساني المطبقة على هذه النزاعات المسلحة , ونعتقد أن أفضل سبيل لتطبق هذا الأمر يكون من خلال أعطاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدور الفعال في مراقبة تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية.

ضرورة إيراد الحظر المطلق على استخدام جميع الأسلحة التي تترك آثاراً ضارة عند استخدامها , كالأسلحة العشوائية مثلاً , التي لا تميز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

الهوامش:

(1) عمرسعد الله ،تطور القانون الدولى الانسانى ،دار الهلال للطباعة والنشر ، بيروت 1997م صـ6

(2) عـلى صـادق ابوهيـف ، القانـون الـدولى ط1975 ،ص284و أ.د صـلاح عامـر ، قانـون التنظيـم الـدولى ط 1981م صـ26

(3) يُعرف الجهاد لغة بأنه بذل الجُهد والطاقة

(4) حسين على الدرديرى ، القانون الدولى الإنسانى ، ط الأولى2012م صأ22

(5) حسين على الدرديرى ، مرجع سابق ذكره ، ص23

(6) حمـد يونـس ، القانـون الـدولى الإتسـانى ، دراسـة مُقارتـة بالشريعـة الإسـلامية ، دار النهضـة العربيـة ،ط1، 1991م صـ9

(7) عصام عبد الفتاح ، القانون الدولى الإنسانى ، ط2007م ، صـ31

(8) نجـاة أحمـد خحـد ابراهيـم ، المسـؤولية الدوليـة عـن انتهـاكات قواعـد القانـون الـولى الإنسـانى ، طـ2009م ، صـ78

(9) عصام عبد الفتاح ، القانون الدولى الإنسانى ، ط2007م ، صـ32

(10) سيد هاشم ، المضمون التاريخى لمبادئ القانون الدولى الإنسانى ، صـ1

(11) عصام عبد الفتاح مطر، القانون الدولى الإنسانى ، ط2007م ، صـ35

(12) عصام عبد الفتاح مطر، القانون الدولى الإنسانى ، ط2007م ، ص48

(13) عصام عبد الفتاح مطر، القانون الدولى الإنسانى ، ط2007م ، ص53

(14) عصام عبد الفتاح مطر، القانون الدولى الإنسانى ، ط2007م ، ص71

(15) نجاة أحمد أحمد ابراهيم ، مرجع سابق ذكره ، ص87

(16) نجاة أحمد أحمد ابراهيم ، مرجع سابق ذكره ، صـ101

(17) حاصر سليمان ،القانون الدولى الإنسانى، ص190

(18) أحمـد ابـو الوفـاء ، النظريـة العامـة للقانـون الـدولى الانسـانى فى القانـون الـدولى والشريعة الإسـلامية ط1، دار النهضـة العربيـة القاهـرة ، 2006 م، ص 178 .

(19) نجاة أحمد أحمد ابراهيم ، مرجع سابق ذكره ، صـ 106

(20) د. سـمير محمـد فاضـل، التطـورات الحديثـة للقانـون الـدولي الإنسـاني المطبـق في المنازعـات المسـلحة مـع المقارنـة بتعاليـم الإسـلام ، النـدوة المصريـة الأولى حـول القانـون الـدولي الإنسـاني، 2019، ص96.

(21) اللـواء الدكتـور يحيـى الشـيمي، السـلاح وأسـاليب القتـال في القانـون الـدولي، النـدوة المصريـة، 2018، ص116

(22) د. عيسى رباح، موسوعة القانون الدولي- القانون الدولي الإنساني- قانون الحرب.2003 ص300.

(23) روبـرت جـي. مايـدوز، ثيمـودي ل .هــ ماكورمـاك ، تأثـير المبـادئ الإنسـانية في التفـاوض لإبـرام معاهـدات للحـد مـن الأسـلحة، المجلـة الدوليـة للصليـب الأحمـر، مختـارات مـن أعـداد 1990 ص40.

(24) روبرت جي- مايدوز وآخرين، مرجع سابق. ص32.

(25) د. حازم عتلم، مشروعية الأسلحة النووية في ضوء الرأي الاستشاري الصادر من محكمة العدل الدولية في 8 تموز 1996 ، ص352.

(26) شريف عتلم- محمد ماهر عبد الواحد، موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، ط3، 3002، ص 035-235.

(27) M.Cherif Bassionn, Amanal on international law humantrain law and arms control agreements, Newyork 2000, P.443 ets

(28) د. غسان الجندي، الوضع القانوني للأسلحة النووية، ط1، 0002، ص99.

(29) د. غسان الجندي، مرجع سابق، ص110-111.

(30) M.J.Matneson.I.C.J. opinion son threat or use of unclear weapons.AJIL, 1997 p.430.

(31) (31 M .Nowak ,CCPR Commentary.1993.P.108 ets.

(32) د. لونيسي علي، محاضرات في مادة الجرائم الدولية ، جامعة آكلي محند ولحاج – البويرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية: 2019/2020، ص70 إلى ص84.

(33) درعاوي داود، تقرير حول جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية: مسؤولية إسرائيل الدولية عن الجرائم خلال انتفاضة الأقصى، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة التقارير القانونية (24)، رام الله، تموز 2011م، ص 125

(34) ديلمي لامياء، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان: الجرائم ضد الإنسانية والمسؤولية الجنائية الدولية للفرد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 10/07/2012، ص 98

(35) رضاونية رابح أشرف، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان: الجريمة الدولية وضوابط أعمال اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، -2005 2006، ص 65

(36) ديلمي لامياء،: الجرائم ضد الإنسانية والمسؤولية الجنائية الدولية للفرد، المرجع السابق، ص 701

(37) دان ساكسون ، السرقة بالاكراه ضد الإنسانية ، معاملة الجريمة ضد الإنسانية في القانون الإنساني الدولي كأساس للاضطهاد والإبادة الجماعية ، منتدى حول الجريمة والمجتمع ، المجلد (2) ، العدد الاول ، المركز المعني بمنع الاجرام الدولي ، الامم المتحدة ، نيويورك ، كانون الاول 2002 ، ص116

(38) الطاهر مختار علي سعد، القانون الدولي الجنائي، الجزاءات الدولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الاولى 2001، ص195.

(39) محمد عبد المنعم عبد الغني، **الجرائم الدولية، دراسة في القانون الدولي الجنائي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، سنة 2007م، **ص** 125

(40) محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، نشأتها ونظامها الاساسي مع دراسة لتاريخ لجان التحقيق الدولية والمحاكم الجنائية الدولية السابقة، نادي القضاة، القاهرة، الطبعة الثالثة ، 2002، ص156.

(41) محمد يوسف علوان،المحكمة الجنائية الدولية،ضمن الندوة العلمية بعنوان)القانون الدولي الإنساني الواقع والطموح(،جامعة دمشق،كلية الحقوق،من4-5تشرين الثاني 2000 ، ص209.

(42) محمود محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات – القسم الخاص ،الطبعة الثامنة، مطبعة جامعة القاهرة 1984م، ص302 .

(43) محمود صالح العادلي، الجريمة الدولية- دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2003، ص 65

(44) محمود صالح العادلي، الجريمة الدولية- دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 69

(45) عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 289.

(46) محمد يوسف علوان، الجرائم ضد الإنسانية، ضمن الندوة العلمية)المحكمة الجنائية الدولية، تحدي الحصانة(جامعة دمشق، كلية الحقوق، من 3-4 تشرين الاول،2001 ، ص206.

(47) ماركو ساسولي، مرجع سابق،ص247.

(48) حازم عتلم، مرجع سابق، ص367-366.

(49) يذكر إن الفقرة(28) من تعليق لجنة القانون الدولي على المادة(33) من مشروع اللجنة حول المسؤولية الدولية أوضح بان قواعد القانون الدولي الإنساني المطبقة على المنازعات المسلحة تحتوي صفات القاعدة الآمرة، انظر:- غسان الجندي، مرجع سابق، ص139.

Using Geochemical Methods to Prospecting Mineralization for Gold and Associated Minerals in Hamra Sheikh area- Sodari Locality- North Kordofan State- Sudan (March 2023 To October ,2023AD)

A.Mustafa Ahmed Elfaki Awad Allah

Abstract:

This study was conducted in Hamrat El Sheik area Sodari locality, North Kordofan State march, 2023. The study was intended to the geology and the mineralization of gold in the area. The main objective is to investigate the relationship between the geological structures of the gold bearing rocks and the mineralization in Hamrat El Sheik area . The secondary data was collected from reports, researches and studies related to the study area this objective of the study was achieved , The importance of this study lies in exploring the gold ores that are abundant in the study area , which are expected to contribute to developing the local resources of the region increasing the national income of Sudan in general from foreign currencies that the state treasury needs , This study relied on the descriptive analytical approach . The primary data included field visits and sampling from Jebel El Zaraf . Five of the collected rock samples were chemically analyzed using the Inductively Coupled Plasma (ICP) and Atomic Absorption Spectrometry (AAS) . While the other five rock samples were cut in thin sections and studied using petro graphic microscope .The The most important findings of this study are : obtained from the petro graphic study showed that the gold bearing rocks are characterized

by shear zone structures. The gold mineralization in the area is linked to quartz veins, which differ in trends and dimensions . Chemical analysis revealed that the gold concentration varies in values between 0.076 ppm in sample Z9 in medium0 .086 ppm in Z5 5.339 ppm in sample Z2. On the other hand, the other elements such as Zn, Co, Cr, Ni, Fe show Variable concentrations with regard to that of Au. The study suggested some recommendations that detailed investigations are needed for better understanding of the type of gold mineralization in El Sheik area and in the other part of North Kordofan State where the artisanal gold mining activity is practiced by local miners.

KeywordsGeochemical Methods , Mineralization ,For Gold , Associated Minerals ,Hamrat El sheik, North Kordofan .

استخدام الأساليب الكيميائية للاستكشاف السطحي لمعدن الذهب والمعادن المصاحبة له في منطقة حمرة الشيخ - محلية سودري ولاية شمال كردفان - السودان (مارس2023 حتى أكتوبر 3202م)

مصطفى أحمد الفكي عوض الله – طالب دكتوراه – كلية الدراسات العليا – جامعة كردفان

المستخلص :

أجريت هذه الدراسة بمنطقة حمرة الشيخ في ولاية شمال كردفان في شهر مارس و حتي أكتوبر 2023م بهدف معرفة علاقة التراكيب الجيولوجية والتمعدن في الصخور الحاوية على معدن الذهب في منطقة حمرة الشيخ وقد تحقق ذلك الهدف وتكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن خامات الذهب والعناصر المصاحبة له في منطقة الدراسة والذي من المتوقع أن يسهم في تنمية الموارد المحلية للمنطقة المستهدفة بالدراسة لتواجد خامات الذهب فيها بكثرة وكذلك زيادة الدخل القومي للسودان عموما من العملات الأجنبية التي تحتاجها خزينة الدولة و اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي تم جمع المعلومات الثانوية لهذه الدراسة من التقارير والبحوث والدراسات المتعلقة بمنطقة الدراسة وتضمنت المعلومات الأولية تلك التي تم جمعها في الزيارة الميدانية والعينات الصخرية من منجم جبل الزراف تم التحليل الكيميائي لعدد خمسة عينات باستخدام طريقة البلازما بالحث وجهاز الامتصاص الذرى وتم قطع وعمل الشرائح الزجاجية للخمسة عينات الأخرى ودراستها بالمجهر واهم النتائج التي خلصت لها هذه الدراسة كالأتي أظهرت نتائج الدراسة المجهرية أن الصخور ألحاويه للذهب هى أحزمة قص ويمتاز

معدن الذهب بارتباطه بعروق الكوارتز التي تختلف في شكلها وابعادها بينما أوضحت نتائج التحليل الكيميائي بأن تركيز الذهب يختلف في قيمته والتي تتباين وتنحصر بين 670.0 جزء من المليون Z9 وإلى 933.5 جزء من المليون كحد اعلي في العينة Z2 العينة في ومن جهة أخرى فأن تراكيز العناصر الأخرى مثل الزنك والكروم والنحاس والنيكل والحديد أظهرت تغيراً واضحاً مقارنه بتركيز عنصر الذهب . توصى الدراسة إلى أجراء بحث تفصيلي دقيق لمعرفة جيولوجية منطقة حمرة الشيخ وأجزاء أخرى بولاية شمال كردفان ودراسة العلاقة بتمعدن الذهب في المناطق التي يتم فيها التعدين التقليدي للذهب والذي تتم ممارسته بواسطة المعدنين المحليين بالمنطقة .

الكلمات المفتاحية :استخدام الأساليب الكيميائية , الكشف السطحي عن الذهب والمعادن المصاحبة , منطقة حمرة الشيخ كردفان

1. *Introduction :*

Historically Sudan has known gold mining since the era of Paranoiac kingdoms in the third Century BC.

This activity continued since then throughout. The period of Napata and Kush kingdoms in the Nubian Desert and Red Sea hills.

After these periods, the tribes of Bela, migrant Arabs and Nubians continuer gold mining through tracing the paranoiac mining sites. There is are similar gold mining activities at the areas of Bani Sharigol which extended to around200 years in the area currently known as Southern Blue Nile Close to the Sudanese. Ethiopian borders. Studies point .

Out that gold mining using modern methods has only started at the begging of the nineteenth century in the Red Sea hills and Nubian Desert.

During the period 1900 to 1953 the gold mining witnessed intensified activity through introduction of modern equipment and technology by the Bntish. indicate the production of more than 10 tons of gold during this period. other side, there is no statistics on traditional mining activities in the country. This is due to the intermittent nature of the activity and its mobility besides it wide spreading in rural and desert .

During the last twenty years, the gold intensified as a parallel activity to other traditional activities such as agriculture and graz-

ing in the countryside as the agricultural seasons Witness instability in Production and sometimes failure, thousands of citizens turned to gold mining. There are no precise figures, but the number of indigenous miners is estimated at more than five hundred thousand tons.

The Widespread of this activity is due to high gold prices and improved communications roads and others. This activity has contributed to creation of job opportunities that helped in combating poverty.

Due to the importance of gold during this period this activity should be organized and controlled for preserving environment and resources for the coming generations.

Despite the fact that traditional mining is known for centuries in Sudan, the equipment and tools used are primitive and did not go beyond primary digging tools, wooden dishes and recently aluminum dishes and washing basins for washing the ore with water and then Picking up the pellets. In this process, and that improved through introduction of mercury, the sieving results did not go beyond 30 -40%- of gold available there. Even with the introduction of grind ills ,the percent of extracted gold.

Despite the primary the produced amount of gold is quite significant There is a long and complex Proc1 unction marketing relationship. middle and gold traders entered into the cycle and became the funders for process an important tool in the traditional production which is the metal detector has been introduced at the end of 2009.

Now days there are hundreds of citizens searching for the metal in the Nubian Desert West Red Sea Hills, North and South Kordofan in area originally licensed to mining companies It is worth mentioning that all these operations are carried outside the Mineral Retours Development Law of 2007.

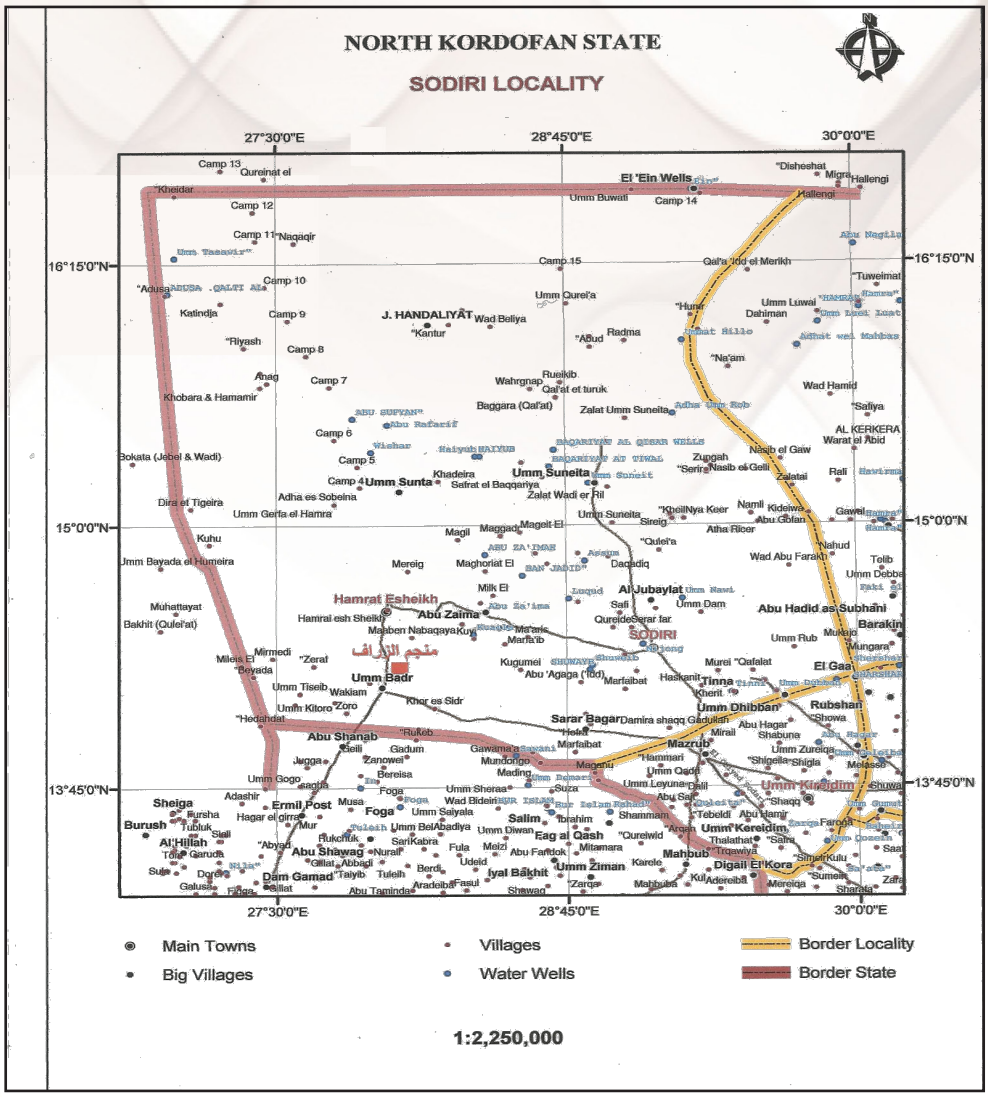

Fig . (1): Location Map of the Study Area . (Elobied Ordnance Office March 2014).

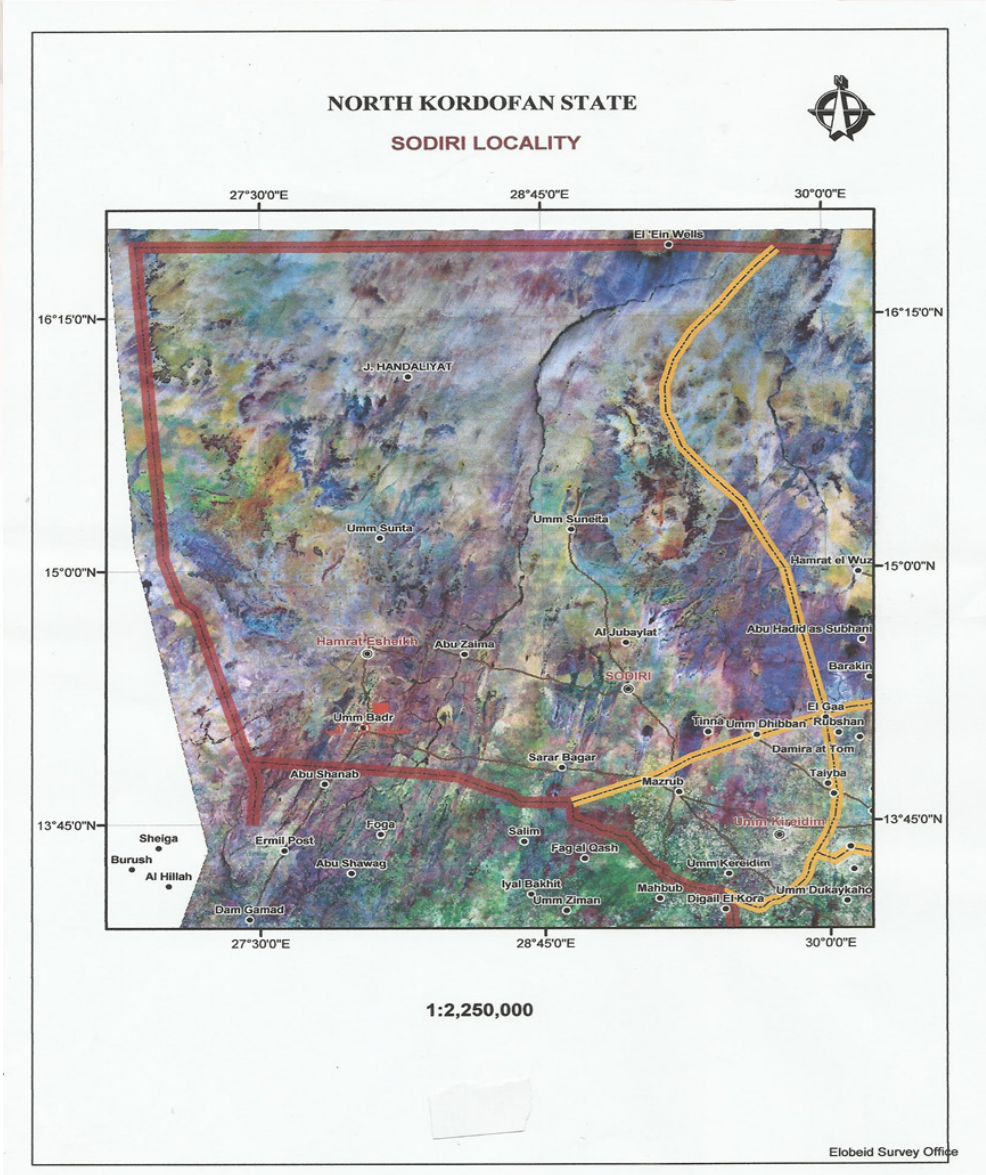

Fig . (2) : Aerial photograph of the Study Area . (Elobied Ordnance Office March 2014).

2. Objectives Of The Study :

Already known area of gold mineralization were selected for this experimental study the main objective is reveal qualitative

Geochemical investigation criteria which can applied for study area of similar climatic , geochemical and geotectonic environments .

The main objectives of the study are:

1. To investigate rocks of basement complex exposed in the study area using different techniques geochemical investigations .
2. prospecting for gold and associated minerals in order to areas and layers of gold mineralization .
3. To contribute to elaboration of the tectonic setting and evolution of basement complex .
4. Determination focus in grams per ton concentrate of other minerals in the study area and its relationship between gold and other minerals .

3. Materials And Methods :

To undertake this study the following work should be done

3.1 Office Work

It is necessary for geochemical investigation; it is based on literature review so as highlight the general concepts and to review the previous studies of the gold mineralization in Sudan.

3.2 Field Work

Geological survey should be done to collect information about the geology of the study area. Description of different rock units and collection of chips and rock samples are also one of the activities of this geological survey. Stream sediments and soil samples are to be collected from different auriferous quartz vein areas.

3.3 Laboratory Work

It is composed of three parts:

3.4 Part One

Preparing thin sections and studying the Petrogenesis of the rocks under the polarized microscope. In this part information will

be collected about the mineral composition, mineral assemblages, textures, micro structures and degree of alteration of the rocks.

3.5 Part Two

Preparing polish section to determine micro structures of the ores.

3.6 Part Three

Chemical analysis of the collected rock samples should be done using X-ray Fluorescence (XRF) method. The results of the analysis are going to show the concentration of the major oxides (Si, Fe, Mg, Ca, Mn, Na and K) the minor and rare earth elements (REE) and the gold coherent elements such as As, Cu, Pb, Zn, Ni, Co and Ba .

4. ***field and Laboratory methods***

The fieldwork was facilitated by GPS , existing maps , native guides Some vein quartz

i) In El Hamrat Area

Shear Zone respectively. The first two (D1& D2) were accompanied by m1 metamorphism and m2 retrograde amphibolites metamorphism respectively (Abdel Rah man et al., 1999).

The pronounced regional trends of foliation in the basement rock generally range between 030˚to 035 ˚ in Umm Bader and 060 ˚ - 067 ˚ in Sodari. The shear zones developed parallel to thin foliation have acted as conduits, and solutions passing through them have precipitated silica, gold, iron and manganese oxides (BICHAN, 1981).

In the study area there are zones of kaolinisation and solidification witness to the passage of large quantities of hydrothermal fluids . These zones are associated with tensional fracture in granite and

heavily ferruginous quartzite . The emplacement of chalcedonic quartz and the kaolinisation of feldspar is related to episodic movement along the main shears which caused repeated re-opening of the en Chelan fractures (Bridges et al , 1979

Association of geology and mineralization

Abdurrahman and others (1999) identified four primary sources of gold in Umm Bader area . These are :

- ferruginous quartz in high grade acid gneisses ;
- shear zone-related smoky quartz veins in graphitic schist's and slates;
- tourmalines intrusive-related quartz veins in meta-sediments; and
- very limited shear zone-related Cu-Au mineralization in low grade basic volcanic .

In El Hamrat area the gold mineralization is mainly associated with tourmaline-bearing quartz veins in granite and highly sheared meta-sediments . The auriferous host rocks to quartz veins probably means that gold was precipitated from iron-rich hydrothermal solutions passing through open fractures .

However, the geology and tectonics of the survey areas are reminiscent of the geological setting of Baeda Desert where vein-typed deposits are developed in tensional fractures associated with regional shears .

The low grade sequence of Umm Bader Belt is comparable with Pan African rift-type basins in adjacent areas with clastics sediments and subordinate volcanic and volcano clastics rocks .

These basins might represent re-entrants of the major Pan African oceans from the east or independent rift basins in the foreland of the Arabian Nubian Shield . These belts have been subjected to a multi-phasal deformation dominated by ductile and brittle shear zones that formed lineaments of regional extent (e.g. Umm Bader Shear Zone) . The latter , normally transport mineralizing fluids (KERRICH, 1986) leading to the formation of large deposits (1985) .

Similar situation has been observed in the Red Sea Hills of eastern Sudan where shear zones controlled the localization of gold and associated elements(1990) .

Heavy mineral prospecting revealed the existence of alluvial gold which, may relate to four different primary sources in the Umm Bader Belt .These are: Ferruginous quartz veins in high grade acid gneisses; Tourmalines intrusive-related quartz veins in meta sediments; shear Zone related Smokey quartz veins in graphitic schist's and slates; and very limited shear Zone related Cu-Au mineralization in low grade basic volcanic.

Chemical analyses of rock samples from the four different settings gave values between 100 and 600 ppb (0.1 to 0.6g/t) Au. A although these values are low, they are still comparable with results of mineralized veins from other areas like Eastern Baeda Desert where dilution of gold in the upper part of the veins might be due to leaching by weathering processes. Some samples have been selected to be analyzed abroad for gold and other elements to have a clear picture of the mineral associations and the type of

mine ration. Its recommended heat short term low budget exploration and mapping Programs must continue in North Kordofan especially in areas.

Northeast and southeast of El Hamrat where low grade meta sediments and possibly associated volcanic may exist.

Further work including geological mapping, geochemical sampling, and trenching is needed to produce more information on the potentiality of newly discovered occurrences.

Workable placer gold deposits may exist where alluvial gold has been observed in heavy concentrates from areas like the flat plain north of Wadi Umm Amid, which is densely covered by boulders of the Smokey quartz .

Safari and aided daring areas gave between 0.2 to 0.6 ppm of gold, thus confirming that the veins are auriferous .

The pervasive toumalinization observed in the region might be due to intense hydrothermal activity related to the Syntectonic granitic emplacements as already mentioned in this report.

5. ***The geological field work was carried :***

The geological field work duration is from 22 April to 25 April Regional geological survey and mapping in scale 1:250 000 Seventy five representative rock specimens were collected during this field work.

Laboratory investigations Maps copulation. Geological information collected during the field work were correlated and a geological map was compiled at The National Remote Sensing Authority (NRSC) The regional geological map in scale 1:250

000 was reduced to scale 1:500 000 and the detailed map in scale 1:700 000 was superimposed on the regional ones.

MAP printed by using ARC/INFO – GIS (Geographic Information System) and then Corel draw 5 and 6 software programmers'

6. ***Present investigations :***

The present investigations are phased in the following sequence :-

1- Pre-field work phase .
2- Field- work phase .
3- Laboratory- work phase .

Figure (3) Schematically illustrates the phases of this work During the execution of the above outlined phases the following materials and methods were used ;-

1. Land sat images . MSS (Multi-Spectral Scanner) hard copies and negative . Paths 175 and 176 – Row 50 , band 5 . acquired in 20 Feb 1975 Hard copies of scale 1;250 000, negative scenes of scale 1;1000 000

2. Selected strips of aerial photographs of scale 1;70 00 and 1;40 000

3. Topographic maps of arils of scale 1;250 000 (Sadri sheet – ND 35 H and El Hamrat sheet – ND 35 G of scale 1;250 000) .

4. Polarized microscope . photomicrograph device and a number of 5 thin sections prepared from 10 representative rock specimens .

7. petro graphic investigations *:*

Petro graphic investigations were carried out on 5 thin sections, using polarized microscope . mineral assemblages and tex-

tural manifestations were determined . then photomicrographs of representative lithologies were produced.

8. Geochemical analysis :

Rock samples were prepared by the conventional methods , samples were cleaned , fragmented and crushed manually in mortar , then ground by electric mortar .five samples were selected for the geochemical analysis. The geochemical analysis were carried out X-ray fluorescence spectrometer on pressed powdered samples at the Geochemical Laboratories – Technical University of Berlin – Germany . Major, minor and trace elements were determined in forty rock specimens.

Determination of the loss on ignition (LOI) was performed at the Chemistry Department – University of Khartoum for more information about the method of determination of LOI see appendix I.

9. Statistical treatment of geochemical data :

A software programmer New pet(C)1989,for rock – geochemistry data handling and plotting discrimination diagrams was used to display the chemical characteristics and tectonic settings of the litho logical units in the study area.

5. X-ray fluorescence spectrometer analyzer (XRF) .
6. LBM compatible computer .
7. Software's .

The Laboratory methods included sieving of the soil samples by electric shaker , chemical anal lyses of the soil, quartz vein and hard rock samples by A.A.S , Thin sectioning and microscopic petrography , magnetic and electromagnetic separations of the

heavy mineral concentrates . All these operations were perfumed in the laboratories of the Geological Research Authority of the Sudan (GRAS) . the results of the treatment of the various samples are as follows:

- The original sizes of the 5 soil samples were sifted down selected for chemical analysis . the elements analyzed for included gold , silver , copper , zinc, cobalt and nickel .
- All the 5 quartz vein and the 5 hard rock samples were crushed , milled and analyzed only for gold .
- 61 thin sections were made for petrography study .
- 35 stream sediment samples were panned in the field and their concentrates subjected to binocular examination , magnetic and electromagnetic separations .

The scientific and exemplified way of died mining to keep the nature free and the developing . That is to avoid the bad effect and the drawbacks of destroying our nature .This why the ancient romantic poets said – Civilization destroys nature . Eventually Sudan should be aware of these dangers and set good example for saving the nature life .

10. Ore Genesis:

From description of polished section Samples illustrate the general characteristics of the ore mineral associations, and textures from samples collected from the quartz veins, and cherts that are exposed in the central part of the study area.

the polished sections of these samples have been found to include several epigenetic sulfide minerals associated with gold such as:

pyrite (FeS_2), Chalcopyrite ($CuFeS_2$) Arsenopyrite (FeAsS), Native Cupper (Cu), Chalcocite(CU_2S) Sphalerite (Zn, Fe)S Bornite(CU_4FeS_4) Azurite($Cu_3(CO_3)_2(OH_2)$ Malachite ($Cu_2CO_3(OH)_2$) Pyrrohotite (Fe_7S_8), Magnetite (Fe_3O_4), Hematite (Fe_2O_3) Goethite (FeO(OH) and quartz as the principal .gangue mineral.

The mineral association can be classified into two assemblages as follows:

1- Fe-As Sulfide minerals assemblage: (pyrite, arsenopyrite and pyrrohotite).

2- Cu-Pb-Zn sulfide minerals assemblage: (native cupper, chalcocite chalcopyrite, galena, sphalerite, malachite, Bornite and azurite). Gold is found to occur either as independent grains or in association with arsenopyrite and pyrite, in the quartz veins and in the chert.

Field observations and studying of thin and polished sections indicate meso epithermal gold mineralization as epigenetic gold mineralization (vein lode type) Occurring largely in quartz veins, quartz stringers and chert which emplaced within basement rocks such as diorites along; NE, ENE, E-W shear joints, fractures and faults zones.

The supergene enrichment zone associated with quartz veinsoccur as small halos distributed around the mineralization zones with ages related to volcanism, shearing or similar to post igneous activities in the region.

11. Discussion of Structures and Metamorphism:

The strike of the planner structures is NE and NEE, controlled by OBSZ and SSZ respectively. Schandelmeier and Richter (1991) assigned four major deformational episodes that have affected the basement complex rock units ofthe Ombadir and Sodari areas. These four major deformational episodes are referred to here as

Dl, D2, D3, and D4.

Dl: The first phase of deformation (Dl) is a Late Proterozoic deformational

episode that has resulted in isoclinals folding in the high-grade Migmatitic gneissic basement units and the meta sedimentary belt of Ombadir.

D2: The second phase of deformation is a Late Pan-African deformational episode (D2) that is manifested in numerous N020 striking ductile shear zones, where the older granite was synchronously deformed while being intruded. (D2) refolded the earlier structures of (Dl) especially the meta sediments of the Ombadir belt

D3: The third phase of deformation is the Latest Pan-African deformational episode (D3) resulted in the OBSZ is expressed in form of 60 km wide system of sub parallel brittle shear zones which cross-cut all previously described ductile fabrics of Ombadir belt. These shear zones are generally made up of cata clastics and fault breccias. The strike of the master faults trendabout N051Ob1jque, cross-cutting relationship with regional NNE trending fold and shear structures suggest that OBSZ faults developed during intensive late Pan-African crustal shortening.

Late Pan-African shearing in the meta sedimentary belt of Ombadir providesan example of brittle deformation of the upper crust which can also be observed in many- other parts of NE Africa. This shearing marked the final compressive deformation which affected the entire area between the Tibesti Mountains (Libya, Chad) and the Arabian-Nubian Shield (Saudi- Arabia, Egypt, Sudan) and which terminated the Pan-African evolution in NE Africa Schandelmeier (1991).

D4: The fourth phase of deformation is the Late Carboniferous to Triassic ode formational episode (D4). It is a brittle dextral shea ing reactivation eventin Ombadir and Jebel Nehud areas.

In Sodari area the sinisterly shearing extensively reactivated the structures of the previous episodes of deformation, exploiting part of the anisotropic zones of weakness.

Sodari shear zone (SSZ) is a large wrench fault zone which is etremely conspicuous on satellite images. The master fault of this shear zone can be traced by ridges and narrow depressions which line up in an approximately N035° 40° direction for about 200 km. The D4 sense of shearing along the SSZ can be determined unambiguously as sinisterly, due to two specific structural features that occur along the shear zone dented by a large and a small circles in which is manifested inLeft-lateral transtention and transpression structures respectively.

The stress regimes, which caused regional shearing in the Ombadir and Sodari areas during late Carboniferous to Triassic period, utilized part of the fault patterns generated during major episodes of the Pan-African deformation (D2, D3). In other words, many of the fault fabrics of the Phanerozoic shear zones in central North Kordofan were generated by reactivation tectonics. Close genetic relationship between within-plate shearing and alkaline igneous activity is suggested .

12. Conclusion:

Hamrat El sheik Area considered as a part of the Arabian – Nubian Shield. The lithology's in this region are late Proterozoic gneisses, folded supracrustal metavolcaniclastics.

Relatively younger granitic intrusions and Felsic ring dikes have been emplaced along fractures and major systems.

Detailed studies of the geology and associated wall – rock alteration suggest that gold mineralization is shear related and characterized by green schist facies mineral assemblage. The mineralization is characterized by gold – bearing quartz veins containing

pyrite, arsenopyrite and iron oxides. Gangue minerals include quartz , calcite , K- feldspar .The auriferous quartz reefs are variable in color and size and textures include massive and banded. The width of the veins range from a few centimeters (stringers, vein lets) to greater than 1.5 m . It usually occur as discontinuous isolated patches due to pinch and swell. The veins are preferably hosted in calc – silicates.

Shearing processes and retrograde metamorphism are associated with remobilizing gold in the quartz veins and red posting it in structural traps . The spatial distribution of Abu Zaima auriferous reefs, the zonal nature of ass0ciated wall – rock alteration and the structural and litho logical evidence suggest that the mineralization is related to episodic fluid flux during deformation. The deposition of gold was retrograde metamorphism and the fault reactivation along the shear zone.

The gold occur as free gold in quartz 0r as dissemination in fluids. Gold also occur as placers structurally – controlled auriferous quartz vein mineralization in *Hamrat El sheik* area.

The geochemical, litho logical, structural and mineralogical features as well as the style of wall rock alteration of the quartz veins suggest that it best classified as reflecting an organic gold deposit type. Next point explain that:

- Deposited tectonic disruption due to repeated deformational cycles complex display the following criteria characteristic for ophiolitic complex

i- Full range of litho logic assemblage**:** (layered gabbros Pyroxenes, pillowed basalts and calc-silicates)**..**

ii- Regional structural position and internal structure: the complex is aback arc marginal basin with linear trail concordant coinciding with the general regional geological strike.

iii- Characteristic mineral and element assemblages usually

associated with pod form deposits, sulphides of Ni, Cu, pb (occurring as anomalous element content disseminated in Pyroxenes).

Native Au, PGE, Alloys (forming within the nickel sulphides). The anomalous elements content of the above mentioned metals are found to be specially enriched in cap rock. Out of the above mentioned minerals and elements and only chromites and talc are now being mined in small scale.

- Stream sediment sampling method (heavy concentrated-black sands- mineralogical method) and litho chemical method (secondary dispersion) proved to be useful tools for detailed prospecting to reveal secondary haloes, blind and/ or ore convened showings.

The results obtained from filed observations confirmed the poly metamorphic nature in the study area, thus consolidating the ideas forwarded by Different litho logical units displaying various metamorphic ranks, indicated from their mineral assemblages, textural and structural . The deformational and remobilization processes in the study area are manifested in the migmatitie gneisses and amphibolites structural fabrics which denote that the area under consideration was subjected to ploy-phase or ploy-episode deformational history.

The hornblende schist's of J. Abu Retag represent anomalous variety of hornblende schist's. Characterized by the presence of large K-feldspar crystals following the metamorphic foliation and displaying high gamma ray readings which could be askribed to content in the large K-feldspar crystals. This rock type is not reported in previous investigations. The hornblende schist's are organized in a linear belt with the other meta sedimentary rocks in J. Abu Retag, with and regional trends that conform with the described regional trend of the Northern Zalingi Folded Zone and the Central African Shear Zone

It is pertinent to mention that the amphibolites and hornblende schist's are encountered as pockets or small linear belts within the meta sedimentary rocks, such modes of occurrence could denote prevalence of anomalous P-T conditions in some localities. Meta gabbros reflect varying degrees of incipient metamorphism (partial epidotization, carbonitization, serisitization, albitization, saussuritization, etc.), whereas the syn- to late-tectonic granites display structural and textural features that testify to their formation during tectonics (slickenside surfaces, intense silicification and toumalinization processes).

Some felsitic rocks have extruded syn-cinematically while others superseded the shearing episodes in the study area. Field evidences confirm their pre-Nubian age as recorded previously .

Petro graphic investigations authenticated field observations and clearly indicated that the study area is a poly metamorphic terrain, composed of different litho logical units described in the lithostratigraphic sequences in The mineral assemblage of the Migmatitic gneisses (Quartz - K-feldspar orthoclase and microcline-partite) plagioclase of upper amphibolites facies. These rocks are highly deformed and subjected to retrogressive processes as manifested in plates (8) and (9) {features that lend support the reactivation and remobilization of the forwarded by Schandelmeier. et al. (1987a. 1987b. 1990) and Harms, et al. (1990).

Minerals assemblages of the amphibolites, hornblende schist's and the diopsidic-forsterite marbles denote medium grade metamorphism (epidotic-amphibolites facies) However, the large crystals of K-feldspar in the hornblende schist's seem to be blastoporphritic crystals these crystals preceded the tectonic episode since the crystals are fragmented and display various degrees of retrogresses processes as shown features are interpreted as an indication of poly metamorphic history. The microscopic examinations of the chlorite schist's, graphitic schist's, mecaceous quartz-

ite's, marbles indicate that these meta sediments have mineral assemblages characteristic of low-grade metamorphism of green schist facies. Lithologies and the different metamorphic ranks displayed by the meta sediments in the study area are similar to the metamorphic processes .

The tectonic implications of the above described metamorphic evolution of the area may be summarized as follows:

The Migmatitic gneisses in the study area seem to belong to the high-grade continental carbonic gneisses in north west Sudan and south east Egypt which constitute the oldest rock unit which were described by Rocky, (1965) as "the Nile Craton". Sjehandelmeier, et al. (1987a) redefined this area and coined the name "The East Saharan Craton" (ESC). Kroner .(1977) regarded the Nile Craton as a continuation of the Congo Craton and termed it the Sahara-Congo Carton. While Black and Lie'geois (1993) argued that this Craton was a Craton before the Pan African episode, but was totally remobilized during it, and named it the Central Saharan Ghost Craton [quoted from Schandelmeier, et al. 1987].

However, our field and laboratory investigations clearly show that these gneisses have undergone severe deformation and remobilization, findings compatible with the ideas of Schandelmeier, et al. (1990) about the ESC, hence may, probably, have the same geologic and tectonic evolution history. The reactivation of the ESC produced numerous small rift basins which hosted the present low-grade meta sedimentary pile. Dynamic metamorphism within the shear zones exemplifies the last tectonic episode in the area.

1- It seems reasonable to conclude that the study area is belongs to the remobilized East Saharan Craton of Pre-Pan African age, wherein a ploy metamorphic terrain is produced that high-grade Migmatitic gneisses (upper amphibolites Facies)

which represent the old crustal material that is overlain unconformable by Sodari – Umm Bader intercontinental supracrustal meta sedimentary belt of low- to medium-grade metamorphism (green schist and lower-amphibolites facies).

2- The overall tectonic event in the study area is represented by three deformational episodes labeled D1 D2 and D3, which have extensional, compression and shearing characteristics consecutively These episodes are:-

- D1 Produced the rift basins that received the sedimentary pile formed by the post D1 erosion- devotional cycle.
- D2 Is of compression nature, triggered the low-grade metamorphic phase "M2" and brought the isoclinals folds in the amphibolites.
- D3 Created the cataclysmic metamorphic transformations along the shear zones in the area of study.

3- The outlined metamorphic phases in Sodari – Om Bader area are separated in time, space and rank:

Miss of late Achaean to early Proterozoic age, affected the deepest and oldest rocks in the Basement Complex Formations produced the Migmatitic gneisses, rank high-grade metamorphism (upper amphibolites facies).

M2 Probably of Pan-African age according to Abdel Rah man, et al (1990), affected the sedimentary pile and produced the various meta sediments described previously, rank low- to medium-grade metamorphism (green schist and lower-amphibolites facies).

M3 of late Carboniferous – Triassic age according to Schan-

delmeier and Richter (1991),created catalectic metamorphism along shear zones (brecciaing, mylonitization associated with hydrothermal processes), rank low-grade metamorphism (green schist facies)

4. Pock geochemical investigations have distinctly revealed that the precursor igneous materials of the ortho-metamorphosed rocks in Sodari – Ombadir area exemplify within plate continental crust magmatic. Thus excluding any relation to plate margins.
5. Fracture systems in the Basement Complex rocks are deemed to be the favorable sites for groundwater accumulation, whereas shear zones represent the conduits for hydrothermal solutions rich in mineralization, presence of intensive toumalinization processes is convincing evidence.
6. It is envisaged that geothermal barometric and investigations would be of value in the determination of the P-T conditions and age of the outlined deformational episodes and metamorphic phases. Such an exercise is essential for correlating the present findings with the well established concepts regarding

The oxidized ores of exposed sulfide deposits on land are common! enriched in gold, in a zone of secondary Cu-sulphides or Fe-rich gossans. Supergene enrichment of gold in this environment is commonly attributed to the exposure of sulphides to oddation by near-surface groundwater, following uplift and erosion. However, high concentrations of secondary gold have been found in oxidized shipside deposits on the modern as e.g. in hydrothermal field of the Mid-Atlantic Ridge . This observation suggests that high concentration of secondary gold may occur in ancient deposits that have never been exposed to surface weathering on land.

. The gold-rich ochres Contain coarse-grained native gold in a matrix of Fe-oxides and parasite and have been interpreted to be the fossil analogues of gold .

The mineralized massive barites are distally located relative to the massive ship side deposits and the gossans. The best example in the area occurrences which are hosted by acid volcanic and contain about 1.5 and 60ppm Au on average ,respectively (Table 5). Gold occurs as fine disseminations in barite, pyrite and quartz. Wall rock alteration is extensively developed and the host rocks are also mineralized. New occurrences of massive pyrite have been found in the Abu Zaima belt within mineralized structures, hosted by acid volcanic and volcano clastics rocks. The mineralization in the area is controlled by a shear zone that contains a number of meter-scale lenses of massive, compacted fine-grained barite associated with disseminated copper sulfides in its hanging wall. No Fe-gossans have been found in the area. Gold content.-of one analyzed sample (i insignificant, but the wall rock (Å contains up to 59 ppm to 1.5 ppm Au (Table 5). The mineralized massive barite lenses in to the same phases of deformation as the host rocks.

Hamrat El sheik area considered as part of the Arabian – Nubian Shield . The lethargies in this region are late Proterozoic gneisses , folded supracrustal metavolcaniclastics and turbidity assemblage . Relatively younger granitic and Felsic ring dike have been emplaced along fracures and major systems .

Detailed studies of the geology and associated wall- rock alteration suggest that gold mineralization is shear –related monsoonal , and characterized by green schist facies mineral assemblages . The mineralization is characterized by gold – bearing quartz veins containing pyrite , arsenopyrite , chalcopyrite , pyrrohotite , and iron oxides .

The conclusions which have been drawn as the result of this Experimental work are given as shown in systematic order based on the actual Stages usually adopted lo conduct geological investigations leadingtowaeds finding gold deposits i.e. defining geological criteria which encourage prospecting, to define potential

targets (in this study geochemical anomalies and finally dissection or detailed prospection-preliminary exploration of revealed secondary dispersion geochemical patterns.

13. Recommendations:

- Sudan covers a big surface area and has diversified geology which merges with neighboring African countries
- Sudan has a huge mineral potential waiting to be explored / evaluated and developed.
- Infrastructure is developing and the environment of investment is encouraging.
- Invitation is extended to investors to visit and explore Sudan, and to invest in the mineral sector.
- The traditional mining provides job Opportunities sand improves the economical status thus help sin poverty combating.
- The export gold provides foreign currency and contributes to the increase of GDP It expands the area for explorations and reveals important hidden indicators for gold presence.

14 .*RFERENCES:*

(1) Abdel Rahman F. M. (1993): Geochemical and geotectonic of the metallogeny of Selected ophiolite Complexes from the Sudan. Ben. Geowiss Abh. (A) 159, 103 pp., Berlin.

(2) Abdel Salam, M. G., and Dawoud, A. S. (1991): The Kabus ophiolitlc melange Sudan, and its bearing on the Western boundary of the Nubian Shield, Journal of the Geological Society, London 148, P. 83-92 .

(3) Ahmed, M., Solomon,M., Walshe J.L. (1987): Mineralogical and Geochemical studies of Emperor gold Telluride Deposit, Fiji., Eeon. Geol. V. 82, P. 345-37

(4) Almond F.1.. (1982): Relationships of mineral deposits and Lineament analysis of the of the Red Sea Region., Northern Sudan. Adv. Space. Res. 3, P. 71-79,

(5) Almond. C'., Kher, O.M., and Poole, S. (1984): Alkaline basalt in, volcanism in northern Sudan: Comparison of the Bayuda and Gedaref areas Jour. A frican., I3artli. Sd., Vol.2, No.3, P. 33-245.

(6) Almond. C., Ahmed F. I., and Shaddad M. Z. (1984): Setting of gold mineralization in the Northern , Red Sea JlilJç of the Sudan Econ Geol. Vol. 79, P 3 89-392

(7) Almond D. C., (I 982): New ideas on the geological history of the Basement Complex of northern Sudan. Sudan notes and Records, V. 59, P.i6136

(8) Almond D. C., (1 979): YooungerComplexes of the Sudan In AI-Shante Evolution and numerical.

(9) Almond D. C., Kalloran., McCormack M., Vail, J. R. (1977):Concentration of Younger granite complexes and small Cenozoic Volcanic fields in the Bayuda Desert Sudan .20 th. Ann. Rep. Res. Inst. Afro. Geol. Univ. Leeds: P. 61-65; Leeds

(10) Almond D. C.,.(1974): the composition of basaltic lava from Bayuda Sudan, and their place in the Ce,o70 voJc,1; of North Africa Bull. Volcano 38, 2: P. 5-360.

(11) Almond D. C.,Almed D. C.,(1969): An excursion to the Bayuda Volcanic field of North Sudan Bull Volcano 33: P. 9-565

(12) Aloub,O.A,, and El samani (1991): ‘ the geology of gold deposit in the Red Sea Hills of the Sudan , Pan- Africa, Tectonic, Metamorphic Models Geol. Res. Authority of the sedan (GRAS) BultenN0. 39 Andu E. A. (1 990): Gold Mineralization in Kapeota and Lurid areas, Eq. region Region Southern Sudan (Unpubl) Ph.D. the5 (Belgium) Bakheit A. K.(1991): Geochemical , and Structural Control of Sulfide- gold mineralization in Ariab Mineral district, Red Sea Hills-Sudan, Ph. D., thesis (unpubl.).

(13) Barth, H., Besang, C., Lenz, H., and Mainhold, K.D.(1 983):Results of peirological Investigations and Rib/Sir age determinations on the non-organic igneous ring complexes in the Baynda Desert, Sudan., Geol. .16. 115 I, p. 3—34; Hannover.

(14) Barth, H.,. and Mainhold, K. D. (1981): Geological map of Bayuda Desert 1:250000. Hannover (Bundesanst. F. Geowiss., And Rohstoffe); Khartoum (Geol. And Mmci al. Resour. Dept.).

(15) Barth, H., and Meinhold, K. 1). (I 979): Sudanese German Exploration pro eel. Technical Report, part 1; Mineral pros-

pecting in the Blaynda Desert., Vol. A. (Investigation of mineral potential 336, P., Vol. 13: Annex

(16) (Geochemical data). I inpubi . Rep., BGR, Hannover.

(17) Berhe, M. S. (1990): Ophiolitc in Northeast and East Africa:

(18) implication for Proterozoic crustal growth. Jour. Gcol. Soc. London, V. 147, P. 41-57.

(19) Bonnemaison, M. and Marcoux., B. (1 990): Auriferous mineralization in some Shear zone :a three stage model of netal1ogenesis, Miner. Dep. 25, P. 96-104.

(20) Boniface Geo export Roma. (I 986): Reconnaissance Primary mid Alluvial Gold Deposits along the Nile Valley, report No. 3inHydrogeological studies and investigation in North Sudan.

(21) Bow depend Turner D.C (1 974) Per alkaline and associated Gold is found to Occur either as independent grains or in association with arsenopyrite and pyrite, in the quartz veins and in the chert.

(22) Field observations and studying of thin and polished sections indicate mesoepithermal gold mineralization as epigenetic gold mineralization (vein lode type) Occurring largely in quartz veins, quartz stringers and chert which emplaced within basement rocks such as diorites along; NE, ENE, E-W shear joints, fractures and faults zones.

(23) The supergene enrichment zone associated with quartz veins occur as smallhalos distributed around the mineralization zones with ages related to volcanism, shearing or similar to post igneous activities in the region.

(24) Abdel Rah man, E. M., Mathis, G. and Ute, A., 1994:

Mineral potentials in terrene. Red sea Hills. Sudan- An integrated training and research approach; The Geological Research Authority of the Sudan (GRAS). Bulletin No 41.

(25) Abdel Salam, M. G. and Dawoud, A. S., 1991: The Kabus ophiolite mélange, Sudan and its bearing on the western boundary of the Nubian Shield: Journal of the Geological Society. London. Vol. 148. pp. 83 – 92. printed in Northern Ireland.

(26) Al Biely, A. I., 1983: The Wildenstein Specula rite Deposits. Carinthia. Austria. Geology. Metamorphism and Genesis; (unpublished Ph. D. thesis). Leaven Mining University – Leaven Austria.

(27) Al Biely, A. I. Farwa, A. G. and Gasim El Sid, E., 1986: Geological geophysical and hydro geological investigations in North Kordofan. Sudan: (unpublished report) University of Khartoum.

(28) Al Biely, A. I., Khidir, S. O. and Mohamed, A. H. A., 1996a: Geological remote sensing investigators in North Kordofan State – Sudan. Proceedings of the Eleventh Thematic Conference and Workshops on Applied Geologic Remote Sensing Las Vegas. Nevada – USA.

(29) Al Biely, A. I., Mohamed, A. H. A., Khidir, S. O and Abdel hammed, N., 1996b: An information system for the utility of the ephemeral tributaries west of the Nile Valley in Sudan Based on remote sensing and geologic techniques. Proceedings of the Eleventh Thematic Conference and Work ships on Applied Geologic

(30) Remote Sensing Las Vegas. Nevada – USA.

(31) Almond, D. C., 1983: The concepts of “Pan-African episode” and “Mozambique Belt” in relation to the geology of east and north-east Africa. Bull. Fac. Earth Sci. king Abdul-Aziz Univ., 6. pp. 71 – 87.

(32) Barth, H. and Meinhold, H. D., 1979: Mineral prospecting in the Baeda Desert; Part I. vol. A. Investigations of mineral potentials: Technical Cooperation. Project No. 75. 7038.0 Sudanese German Exploration Project. Hannover. Berliner Geowiss. Abh. A., 50. pp. 7 – 21. Berlin – Germany.

(33) Dawoud, A. S., 1980: Structural and metamorphic solution of the area south-west of Abu Hammed. Nile Province. Sudan. (unpublished Ph. D Thesis) University of Khartoum.

(34) El Nadi, A. H., 1980: The geology of keg El Kheil. Damik and Umm Dugo igneous complexes. Nubba mountains. Sudan. (unpublished M. Sc. Thesis) University of Khartoum.

(35) El Nadi, A. H., 1983: The geology of the late Precambrian meta vocations. Red Sea Hills. NE Sudan; (unpublished Ph. D. Thesis).

(36) El Netiefa, A. M. A. H., 1991: Inorganic magmatic in the Sudan: Petrology and Petro genesis of some Alkaline Complexes from Northern Kordofan Province. Sudan. (unpublished M. Phil thesis). Polytechnic. England.

(37) Floyd, P. A. and Winchester, J. A., 1975: Magma type and tectonic setting discrimination using immobile elements: Earth and Planetary Science Letters. (27). pp. 211-218. North-Holland publishing company.

(38) Floyd, P, A. and Winchester. J. A. 1978: Identification of altered and metamorphosed volcanic rocks using immobile elements: chemical Geology. 21. P. 291-306.

(39) Harms, U. Schandelmeier. H. and Derbyshire. D. P. F. 1990: Pan – African reworked early / middle Proterozoic crust in NE Africa west of the Nile: Sr and Nd isotope evidence: journal of Geological Society. London Vail 147 PP. 854-872 printed in Northern Ireland.

(40) Huth, A. Franz, G and Schandelmeier, H. 1984: Magmatic and metamorphic rocks of the NW Sudan: A reconnaissance survey. Berliner guises. Abh. (A). 50.pp. 7-21. Berlin.

(41) Ibrahim, A. E. Binger. C. J. and fairlead. J. D. 1996: Lithosphere extension northwest of the central African shear Zone in Zone in Sudan from potential field studies. Tectonphysics. 255. PP 79- 97.

(42) Irvine, T. N and Baragar, W. R. A. 1971: A Guide to the chemical classification of the common volcanic rock. Canadian Journal of Earth science 8.

(43) Johann sin, A. 1939: A descriptive petrography of the igneous rocks: Vol. 1 University of Chicago press. USA.

(44) Kherks, J, Lie'geois, W. 1987: Crustal evolution of the Northern Kibaran belt. Eastern and Central Africa. in kroner. A (end) Proterozoic lithosphere Evolution Geodynamics series Vol. 17.

(45) Kroner, A, 1993: The pan African belts of Northern and Eastern Africa. Madagascar. South India Sri Lanka and East Antarctica: Terrene amalgamation during formation of the supercontinent: in schanclmeier (eds) Geosccientific Research in Northeast Africa Baklava, Rotterdam.

(46) Leake, B. E., 1964: The Chemical Distinction between Ortho-and Para-amphibolites: J. Petrology. 5. pp. 238 – 245.

(47) Mohamed: A. H. A., Al Biely A. and Zen I. A M., 1996: Geological Mapping of mega-Structures in Northeast Africa Using NOAA Image. Proceeding of the Eleventh Thematic Conference and Workshops on Applied Geologic Remote Sensing, Las Vegas. Nevada- USA.

(48) Muller-Sohnius, D. and Horn, P., 1994: K-Ar dating of ring complexes and

(49) fault systems in Northern Kordofan. Sudan: Evidence for independent magmatic and tectonic activity.

(50) Pearce, J. A. and Can, J. R., 1971: Ophiolite origin investigated by discrimination analysis using Ti. Zr and Y: Earth and Planetary Science Letters. (12). pp. 339 – 349.

(51) Pearce, J. A. and Can. J. R., 1973: Tectonic setting of basic volcanic rocks determined using Trace elements analysis: Earth and Planetary Science Letters. (19). pp. 290 – 300. North-Holland Publishing Company.

(52) Pearce, J. A. and Gate, G. H., 1977: Identification of ore-deposition envirosition environment from trace element geochemistry of associated igneous rocks: Geology. Soc. London Spec. publ. 7. pp. 14 – 24 London.

(53) Pearce, J. A., German, B. E. and Burkett, T. C., 1975: The TiO2-K2O-P2O5 diagram: A method of discriminating between oceanic and non0occanic basalts: Earth and Planetary Science Letters. (24). pp. 419 – 245. North-Holland Publishing Company.

(54) Rise, A. C., Shackelton, R. M. and Dawoud, A. S., 1985: Geochemistry and tectonics of the NE Baeda Desert. N Sudan: Implications for the western margin of the late Proterozoic fold belt of the NE African: Precambrian Research, 30. pp. 43 – 62.

(55) Rods. H. G., Hassan, A. and Warden, L., 1963: Availability of groundwater in Kordofan Province. Sudan. Bulletin No. 12. Geological Survey Department of Sudan.

(56) Schandelmeier. H. and Harms, U., 1987: The Northern Zalingi Fold Zone: An international mobile belt of mid-Proterozoic age in NE Africa?: in Matches and Schandelmeier (cds). Current research in Africa earth science Baklava. Rotterdam. Netherlands. Schandelmeier, H. and Pudlo. D., 1990: The Central African Fault Zone (CAFZ) in Sudan- A possible continental transform fault. Berliner Geowiss. Abh. A. 120. 1. pp. 31 – 44. Berlin.

(57) Schandelmeier. H. and Richter. A., 1991: Brittle shear deformation in Northern Kordofan. Sudan: Late. Carboniferous to Triassic reactivation of Precambrian fault systems: Journal of Structural Geology. Vail 13. No 6. pp. 711 – 720. Printed in Great Britain.

(58) Schandelmeier. H. Huth, A., Harms, U., Franz, G. and Bernie, R., 1987a: The East Saharan Craton in Sothern Egypt and Northern Sudan: Litho logy and structural development: Berliner Geowiss. Abh. A., 75. pp. 25 – 48. Berlin.

(59) Schandelmeier. H., Richter. A., and Harms, U., 1987: Proterozoic deformation of East Saharan Craton in southeast Libya. South Egypt and north Sudan: Tectonphysics. 140. pp. 233 – 246. Elsevier Science Publishers B.V. Amsterdam. Netherlands.

(60) Schandelmeier. H., Derbyshire, D.P.F., Harms, U. and Richter. A., 1988: The East Saharan Craton: Evidence for pre- pan-African crust in NE Africa west of the Nile; in: Richard. O. Grayling and Samar El Gaby (cds). The Pan-African Belt of Northeast Africa and Adjacent areas Chapter 3. vie wag. Schandelmeier. H., Richter. A., Harms, U. and Abdel Rah man, E. M., 1990: Litho logy and structure of the late Proterozoic Jebel Rehab Fold- and Thrust belt (NW Sudan); Berliner Geowiss. Abh. A. 120.1. pp. 15 – 30. Berlin – Germany.

(61) Stern, R.J., 1994: Arc assembly and continental collision in the Neoproterozoic East African Orogeny: Implication for the consolidation of Gondwanaland: Annul. Rev. Earth Planet. Sci. 22. pp. 319 – 351. kea. Rotterdam. Netherlands.

(62) Stern, R.J., Kroner, A., Bender, R., Reichmann and Dawoud, A. S. 1994: Precambrian Basemen around Wade Halva. Sudan: A new perspective on the East Saharan Craton. Geol. Rundsch. 83. pp. 564 – 577.

(63) Strojexport 1976: Geophysical geological and hydro geological research of Kordofan Province. Rural water Corporation (unpublished report).

(64) Vail, J. R., 1971: Geological reconnaissance in part of Berber District. Northern Province. Sudan. Geological Survey Department. Sudan Bulletin N. 18.

(65) Vail, J. R., 1973: Outline of the geology of the Nubba Mountains and vicinity. Southern Kordofan Province. Sudan Geological Survey Department. Sudan Bulletin N. 23.

(66) Vail, J. R., 1986: Outline of the geochronology and tectonic units of the Basement Complex of the north-east Africa. Proc. R. Soc. Lund. A350. pp. 127 – 141. London.

(67) Vail, J. R., 1978: Outline of the geology and mineral deposits of the Democratic Republic of the Sudan and adjacent areas – Overseas Nd Miner. Retour. No 49. pp. 67. London.